جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص: العلوم الاقتصادية

بعنوان:

فعالية السياسة التجارية في الحد من آثار تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري

– دراسة حالة الجزائر في الفترة 1970–2019–

إعداد الطالب : **إشراف الأستاذ الدكتور**

شتاتحة عمر **بوخاري عبد الحميد**

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د عبد اللطيف مصيطفى	أستاذ التعليم العالي	غرداية	رئيسا
أ.د عبد الحميد بوخاري	أستاذ التعليم العالي	غرداية	مشرفا و مقررا
أ.د محمد عجيلة	أستاذ التعليم العالي	غرداية	مناقشا
أ.د محمد لحسن علاوي	أستاذ التعليم العالي	ورقلة	مناقشا
د. عطاالله بن مسعود	أستاذ محاضر أ	الجلفة	مناقشا
د. عبد الله عياشي	أستاذ محاضر أ	الوادي	مناقشا

الموسم الجامعي 2019/2018

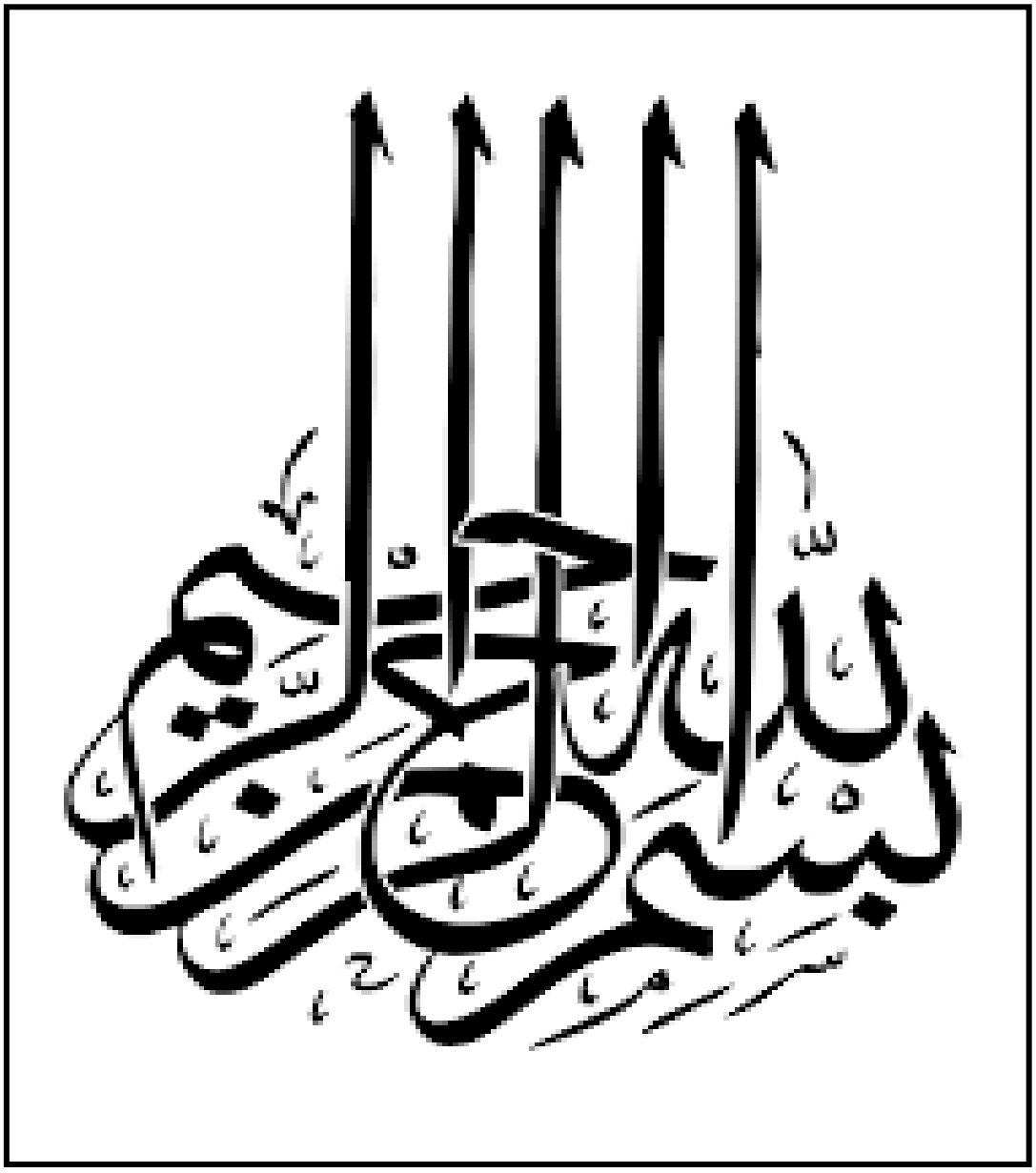
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد الله الذي وفقني لإتمام هذا العمل، الحمد لله، أوله وآخره.

لا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر والامتنان إلى أستاذي الفاضل:

الأستاذ الدكتور بوخاري عبد الحميد على قبوله الاشراف على هذا العمل، حيث لم يبخل علي بالإرشادات والتوجيهات وحرصه الدائم لإتمام هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة غرداية ، و كذا أستاذتي في جماعتي ورقلة و الجلفة.

كما لا أنسى كل من ساهم في إخراج هذا العمل و لو بدعاء بظهر غيب.

الشكر موصول إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة أساتذتي الأفاضل بارك الله في علمهم وفي حسناتهم

الطالب : شتاتحة عمر

إهـداء

أهدي هذا العمل إلى:

إلى من قال فيهما رب العزة سبحانه و تعالى:

"و اخفض لهما جناح الذل من الرحمة "

الوالدين العزيزين الكريمين أطال الله عمرهما.

إلى من جمعني بهم سقف واحد و دم واحد إخوتي: المسعود زين العابدين، و زكرياء، و أخواتي : وفاء أحلام، هجيرة، سميرة صافيناز.

إلى البراعم و مفاتيح السعادة لينة، سندس ، بسمة، صديق، أمينة، عبدو. عيشة

إلى كل من يحمل لقب شتاتحة و لعجال.

إلى كل زملائي في الدراسة بمختلف مستوياتها: دفعة ليسانس بجامعة الجلفة، و دفعة الماجستير بجامعة ورقلة.

إلى كل محب و باحث علم.

الطالب : شتاتحة عمر

ملخص

يعالج هذا البحث مدى فاعلية السياسة التجارية في الجزائر كأداة للحد من الآثار التي تخلفها تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1970-2019، وقد **اعتمدت** هذه الدراسة على تحليل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وتقديم النمذ جة القياسية المناسبة للعلاقة الا قتصادية بين الميزان التجاري و تقلبات أسعار النفط من جهة، ومتغيرات السياسة التجارية من جهة أخرى، باستخدام نموذج متجهات تصحيح الخطأ VECM، و كذا اختبارات الارتباط الذاتي عند الابطاءات الزمنية ARDL.

و قد توصلنا إلى وجود علاقة سب بية بين الرسوم الجمركية و الميزان التجاري، إضافة إلى وجود علاقة بين احتياطي الصرف و الميزان التجاري، بينما يقتصر أثر كل من تقلبات أسعار النفط وسياسة تخفيض العملة على الميزان التجاري في المدى الطويل.

الكلمات المفتاحية: سياسة تجارية، ميزان تجاري، تعريفة جمركية، سعر صرف، صدمة نفطية.

Abstract:

The aim of this search is to study the effectiveness of trade policy in Algeria, as a tool to reduce the effects of oil price fluctuations on the balance of trade in Algeria during 1970-2019, we relied on analysis of time series of variables and provide a suitable standard model for the economic relationship between the balance of trade and oil price fluctuations, and the trade policy variables of the exchange rate and customs tariff exchange reserve on the other hand , by using the VECM error correction vector model,and ARDL tests.

As a result of this study, there is a causal relationship between the customs duties and the trade balance, in addition to the relationship between the exchange reserves and the trade balance, while the impact of both oil price fluctuations and the policy of currency reduction on the balance of trade in the long term.

***Keywords**: Trade policy, trade balance, customs duties, exchange rate, oil shock.*

فهـرس المحتويــات

فهــرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
فهرس المحتويات	**I**
فهرس الجداول	**VI**
فهرس الأشكال	**VIII**
فهرس الملاحق	**XI**
مقدمة	**أ–ر**
الفصل الأول : السياسة التجارية و سوق النفط الدولية	71-12
تمهيد	12
المبحث الأول: التأصيل النظري للسياسة التجارية	13
المطلب الأول: الاطار المفاهيمي للسياسة التجارية	13
المطلب الثاني: أدوات السياسة التجارية	20
المطلب الثالث: السياسة التجارية و التجارة الدولية	29
المبحث الثاني: سوق النفط و أهميته في ظل التكتلات الاقليمية	35
المطلب الأول: الاطار المفاهيمي لسوق النفط	35
المطلب الثاني: الهيئات و المرظمات المصدرة للنفط	40
المطلب الثالث: مسببات الصدمات السعرية للنفط	45
المبحث الثالث : واقع التجار الخارجية في ظل التقلبات السعرية للنفط	51
المطلب الأول: النظريات المفسرة للتجارة الخارجية	51
المطلب الثاني: أهمية التجارة الخارجية	60
المطلب الثالث: الصدمات السعرية للنفط و انعكاسها على التجارة العالمية	63
خلاصة الفصل الأول	71

الفصل الثاني: تطور السياسة التجارية في الجزائر	158-73
تمهيد	73
المبحث الأول: التحولات في السياسات التجارية في الجزائر بين الاحتكار و التحرير	74
المطلب الأول: السياسة التجارية في ظل النظام الاشتراكي	74
المطلب الثاني: السياسة التجارية في ظل اقتصاد السوق	99
المبحث الثاني: واقع التجارة الخارجية في الجزائر في ظل التكتلات و المناطق الحرة	128
المطلب الأول: واقع التجارة الخارجية في الجزائر في ظل التكتلات الاقليمية و الدولية	128
المطلب الثاني: التجارة الخارجية في الجزائر في ظل المناطق الحرة و اتفاقات الشراكة	145
خلاصة الفصل الثاني	158
الفصل الثالث :أثر تقلبات أسعار النفط وتأثير أدوات السياسة التجارية على الميزان التجاري الجزائري	237-160
تمهيد	160
المبحث الأول: تقلبات أسعار النفط و انعكاسها على التوازن التجاري في الجزائر	161
المطلب الأول: أهمية قطاع المحروقات في التجارة الخارجية للجزائر	161
المطلب الثاني: مؤشرات التجارة الخارجية	166
المطلب الثالث: أثر الصدمات السعرية للنفط على التجارة الخارجية الجزائري	172
المبحث الثاني : أثر كل من تقلبات سعر النفط و أدوات السياسة التجارية على الميزان التجاري في الجزائر	188
المطلب الأول : تحديد متغيرات الدراسة و بناء النموذج	188
المطلب الثاني : الدراسة الوصفية باستعمال طريقة التحليل بالمركبات الأساسية	197
المطلب الثالث: الدراسة القياسية لأثر كل من السياسة التجارية و تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة: 1970-2019	202
خلاصة الفصل الثالث	237
خاتمة	239

قائمة المراجع	245
الملاحق	255

فهـرس الجـداول

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	سياسات تبادل التجاري الدولي	20
(2-1)	الاثار الاقتصادية للتعريفة الجمركية على المنتجين و المستهلكين	23
(3-1)	أهم الاتفاقات الموقعة لتحرير التجارة الخارجية	33
(4-1)	تطور سعر النفط خلال الازمة النفطية 2014	69
(1-2)	توزيع حجم الاستثمارات للفترة 1963-1966	75
(2-2)	تطور التجارة الخارجية في الجزائر حسب الوجهة 1964-1966	76
(3-2)	معدل تغطية الصادرات للواردات للفترة 1963-1966	77
(4-2)	التعريفة الجمركية لسنة 1963	79
(5-2)	التعريفة الجمركية لسنة 1968	80
(6-2)	الاستثمارات المنجزة في المخطط الثلاثي 1967-1969	81
(7-2)	الاستثمارات المنجزة في المخطط الرباعي 1970-1973	86
(8-2)	مساهمة الناتج المحلي الاجمالي في التجارة الخارجية خلال المخطط الرباعي الاول	87
(9-2)	التعريفة الجمركية لسنة 1973	89
(10-2)	تطور مساهمة الناتج المحلي الاجمالي في التجارة الخارجية خلال المخطط الرباعي الثاني	90
(11-2)	إعادة هيكلة وظيفة التجارة الخارجية	94
(12-2)	إنجاز الاستثمارات خلال الفترة 1980-1989	99
(13-2)	التنظيم القانوني للتجارة الخارجية	103
(14-2)	التنظيم القانوني لسياسة دعم الصادرات	106
(15-2)	التنظيم القانوني لرخص الاستيراد	110
(16-2)	الاتفاقات الموقعة لحماية و ترقية الاستثمار خلال 1990-1999	115
(17-2)	مجموع التشريعات المتعلقة بالتجارة الخارجية للفترة 1993-1998	117
(18-2)	أهم التدابير المتخذة في إطار تحرير التجارة الخارجية خلال الفترة 1990-1999	118
(19-2)	النصوص التنظيمية لعمليات الاستيراد و التصدير بعد سنة 2000	121
(20-2)	تطور بعض مؤشرات التجارية الخارجية خلال فترة 2000-2016	122
(21-2)	الحصيلة الجمركية 1998- 2004	124
(22-2)	الاتفاقات الموقعة لترقية الاستثمار بعد سنة 2000	125
(23-2)	توزيع التكتلات الاقليمية	129

(24-2)	الزبائن العشرة الاوائل 2011-2017	138
(25-2)	الممونون العشرة الاوائل 2011-2017	141
(26-2)	الدول المنظمة للمنطقة الحرة للتجارة العربية الكبرى	146
(27-2)	التجارة الخارجية العربية الاجمالية	149
(28-2)	التجارة البينية العربية	150
(29-2)	تطور التجارة البينية الاورو-جزائرية للفترة 2014-2016	155
(1-3)	أهمية الجباية البترولية في التوازن للفترة 2002-2014	163
(2-3)	مساهمة قطاع المحروقات في التجارة الخارجية خلال الفترة 1972-2018	164
(3-3)	مؤشر تنوع الصادرات الجزائرية مقارنة ببعض الدول	167
(4-3)	أهم التقلبات السعرية للنفط	173
(5-3)	مؤشرات التجارة الخارجية للجزائر في ظل أزمة 1986	174
(6-3)	البنود التعريفية و نسبها من الواردات	176
(7-3)	مؤشر التجارة الخارجية للجزائر في ظل أزمة 1998	178
(8-3)	معدلات التعريفة الجمركية 1996-2000	179
(9-3)	تطور الصادرات الجزائرية خلال أزمة 2014	182
(10-3)	تطور الواردات الجزائرية خلال أزمة 2014	183
(11-3)	التعريفة الجمركية لسنة 2018	185
(12-3)	تطور الصادرات و الواردات خلال الثمانية الأشهر الأولى لسنة 2018	186
(13-3)	أدوات السياسة التجارية	189
(14-3)	جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية	198
(15-3)	مصفوفة الارتباطات بالنسبة لحالة الجزائر	199
(16-3)	القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور بالنسبة لحالة الجزائر	200
(17-3)	نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 06 للسلسلة BC	205
(18-3)	نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 05 للسلسلة BC	205

(19-3)	نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 04 للسلسلة BC	206
(20-3)	نتائج الاستقرارية ل BC عند الفروقات من الدرجة الاولى للنموذج رقم 06	207
(21-3)	نتائج الاستقرارية عند الفروقات من الدرجة الاولى للنموذج رقم 05	207
(22-3)	نتائج الاستقرارية عند الفروقات من الدرجة الاولى للنموذج رقم04	208
(23-3)	نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 06 للسلسلة PP	210
(24-3)	نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 05 للسلسلة PP	210
(25-3)	نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 04 للسلسلة PP	211
(26-3)	نتائج الاستقرارية للموذج رقم 06 للسلسلة TC	213
(27-3)	نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 05 للسلسلة TC	213
(28-3)	نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 04 للسلسلة TC	214
(29-3)	نتائج الاستقرارية ل TC عند الفروقات من الدرجة الاولى للنموذج رقم 06	214
(30-3)	نتائج الاستقرارية ل TC عند الفروقات من الدرجة الاولى للنموذج رقم 05	215
(31-3)	نتائج الاستقرارية ل TC عند الفروقات من الدرجة الاولى للنموذج رقم04	215
(32-3)	نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 06 للسلسلة RC	218
(33-3)	نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 05 للسلسلة RC	218
(34-3)	نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 04 للسلسلة RC	219
(35-3)	نتائج الاستقرارية ل RC عند الفروقات من الدرجة الاولى للنموذج رقم 06	219
(36-3)	نتائج الاستقرارية ل RC عند الفروقات من الدرجة الاولى للنموذج رقم 05	220
(37-3)	نتائج الاستقرارية ل RC عند الفروقات من الدرجة الاولى للنموذج رقم04	221
(38-3)	نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 06 للسلسلة RD	223
(39-3)	نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 05 للسلسلة RD	223
(40-3)	نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 04 للسلسلة RD	224
(41-3)	نتائج الاستقرارية ل RD عند الفروقات من الدرجة الاولى للنموذج رقم 06	224

(42-3)	نتائج الاستقرارية ل RD عند الفروقات من الدرجة الاولى للنموذج رقم 05	225
(43-3)	نتائج الاستقرارية ل RD عند الفروقات من الدرجة الاولى للنموذج رقم04	225
(44-3)	نتائج إختبار منهج الحدود	227
(45-3)	نتائج دراسة السببية	228
(46-3)	نتائج تقدير معاملات الآجل الطويل	231
(47-3)	نتائج التقدير نموذج تصحيح الخطا	232
(48-3)	اختبار الارتباط الذاتي للبواقي	234
(49-3)	اختبار ثبات تباين للبواقي	234

فهرس الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	أثر التعريفة الجمركية على الطلب المحلي و الاستيراد	22
(2-1)	اثار نظام الحصص على الاقتصاد الوطني	27
(3-1)	التجارة الدولية و الانتاج الدولي للفترة 1982-2004	30
(4-1)	تراكم الاتفاقات التجارية الدولية	31
(5-1)	نمو التجارة العالمية	34
(6-1)	انتاج النفط في منطقة الأوبك (مليون برميل /يوم)	36
(7-1)	محددات سعر البترول	37
(8-1)	العلاقة التبادلية بين الطلب و العرض على النفط	38
(9-1)	احتياطي الأوبك من النفط	42
(10-1)	تطور سعر سلعة النفط للاوبك	43
(11-1)	احتياطي دول الاواباك من النفط	44
(12-1)	نموذج الفجوة التكنولوجية	59
(13-1)	مسار دورة حياة المنتج	60
(14-1)	تطور صادرات السلع و الخدمات دوليا	61
(15-1)	تاريخ التقلبات السعرية للنفط	64
(16-1)	تطور السعر الحقيقي و الاسمي للنفط أثناء أزمة 1973	64
(17-1)	الدول الكبرى المنتجة للرفط 1960-2009	65
(18-1)	تطور سعر النفط خلال أزمة 1998	68
(19-1)	نمو الاقتصاد العالمي و الطلب على النفط 2011-2015	69
(1-2)	توزيع المبالغ المرصود خلال المخطط الرباعي الثاني	90
(2-2)	الميزان التجاري و معدل التغطية خلال الفترة 1980-1984	95
(3-2)	الميزان التجاري و معدل التغطية خلال الفترة 1985-1989	97
(4-2)	تطور بعض مؤشرات التجارة الخارجية خلال الفترة 1985-1989	97
(5-2)	تطور الواردات بدلالة سعر الصرف	104
(6-2)	تطور سعر الصرف للدينار مقابل الدولار	105
(7-2)	تطور الصادرات خارج المحروقات	108

(8-2)	تطور الحصيلة الجمركية بالمقارنة بمتوسط حجم التجارة	113
(9-2)	تطور بعض مؤشرات الخاصة بتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر	116
(10-2)	تطور الاستثمار الاجنبي المباشر	127
(11-2)	أهم التكتلات الاقليمية	130
(12-2)	مساهمة التجارة السلعية للجزائر في اجمالي التجارة السلعية للعالم 2000-2014	135
(13-2)	توزيع الصادرات الجزائرية حسب المناطق	136
(14_2)	توزيع الواردات الجزائرية حسب المناطق	139
(15-2)	الناتج المحلي الاجمالي حسب الدول	143
(16-2)	نسبة التجارة السلعية الجزائرية من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي	144
(17-2)	النمو الاقتصادي للدول العربية مقارنة بالاقتصاد العالمي	148
(18-2)	الصادرات و الواردات البينية للدول العربية لسنة 2016	152
(19-2)	تطور التجارة البينية الأور-الجزائرية للفترة 2005-2011	154
(20-2)	أهم الشركاء الأوروبيين للجزائر في التجارة الخارجية لسنة 2017	156
(1-3)	تطور احتياطي النفط من 1973-2004	162
(2-3)	تطور الصادرات النفطية حسب القيمة 1971-2007	166
(3-3)	نسبة صادرات السلع و الخدمات من اجمالي الناتج المحلي للفترة 1970-2017	169
(4-3)	الميزان التجاري الجزائري لمرحلة تقييد التجارة	170
(5-3)	الميزان التجاري الجزائري لمرحلة الانفتاح و التحرير	171
(6-3)	العلاقة بين الحصيلة الجمركية و الواردات في ظل الأزمة النفطية 1986	176
(7-3)	تطور الصادرات خارج المحروقات خلال أزمة 1986	177
(8-3)	تطور الصادرات خارج المحروقات خلال فترة 1996-2000	180
(9-3)	تطور أسعار النفط خلال أزمة 2014	182
(10-3)	تطور رصيد الميزان التجاري خلال أزمة 2014	185
(11-3)	العلاقة الارتباطية بين سعر النفط و الصادرات في الجزائر 1970-2018	191
(12-3)	أثر الضغط الجمركي على الواردات في الجزائر 1970-2018	192
(13-3)	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار	194
(14-3)	تطور احتياطي الصرف في الجزائر	195

(15-3)	توضيح هيكل الدراسة	196
(16-3)	القيم الذاتية و نسب التمثيل على المحاور لحالة الجزائر	200
(17-3)	التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة بالنسبة لحالة الجزائر	201
(18-3)	التمثيل البياني للمتغيرات و الأفراد بالنسبة لحالة الجزائر	201
(19-3)	الشكل البياني لسلسلة BC	203
(20-3)	$Correlogram$ للسلسلة BC	204
(21-3)	الشكل البياني لسلسلة PP	208
(22-3)	$Correlogram$ للسلسلة PP	209
(23-3)	الشكل البياني لسلسلة TC	211
(24-3)	$Correlogram$ للسلسلة TC	212
(25-3)	الشكل البياني لسلسلة RC	216
(26-3)	$Correlogram$ للسلسلة RC	217
(27-3)	الشكل البياني لسلسلة RD	221
(28-3)	$Correlogram$ للسلسلة RD	222
(29-3)	نتائج التأخيرات	227
(30-3)	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	235
(31-3)	نتائج اختبار مجموع التراكمي للبواقي و مجموع التراكمي لمربعات البواقي	235

فهـرس الملاحــق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	متغيرات الدراسة	255
02	دراسة استقرارية السلاسل	257
03	نتائج التأخيرات	273
04	اختبار حوهانسون	273
05	اختبار السببية	274
06	نتائج التقدير	275

مقـدمـة

تسعى الدول النامية لإحداث التوازنات الخارجية من خلال تكييفها للسياسات الاقتصادية (المالية، النقدية و التجارية) وفق الأدوات الكلية المتاحة، ما جعل منها موضع دراسات من قبل الاقتصاديين ، كما أنها تحضى باهتمام من قبل السلطات الحكومية على اعتبار الدور الفعال الذي يمكن أن تجسده هذه السياسات الاقتصادية في مواجهة التقلبات التي تعترض الاقتصاد الوطني، خاصة في جانبي الصادرات و الواردات، حيث تعاني هذه الدول النامية من عدم استقرار في رصيد ميزان مدفوعاتها، و هذا ناجم عن تذبذب في تعاملاتها التجارية، نظرا لكون الميزان ا لتجاري هو المحدد الأساسي لميزان المدفوعات في هذه الدول، و خاصة منها أحادية التصدير أو الاقتصادات الريعية التي يغلب النفط على هيكل صادراتها، و تعتبر السياسة التجارية إحدى أهم السياسات الاقتصادية التي تستخدمها الدولة لسببين أساسيين إحداهما رفع القدرات التصديرية عبر تشجيع وحماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية، و الأخرى كبح الاستيراد عن طريق أنظمة الحصص و تراخيص الاستيراد و التعريفات الجمركية و الحظر ، كما يمكن للسياسة التجارية أن تشكل أداة أساسية لتحقيق أهداف إنمائية.

وعلاوة على ذلك، يمكن أن توفر صادرا ت السلع والخدمات فوائض مالية هامة تساعد على تغطية فاتورة الواردات، و هو ما يمكن أن يحققه النفط في الدول ذات الاقتصاد الريعي.

و لا يزال سوق النفط عرضة للتقلبات و عدم الاستقرار، نتيجة حس اسيته تجاه المتغيرات السياسية والاجتماعية و الاقتصادية، بالإضافة لكون هذه السلعة استراتيجية و يحكمها قانون الطلب و العرض، و مع انقسام منتجي النفط بين منظمات و أقطار مختلفة، جعل التحكم في المعروض منه أمرا صعبا و غير متاح في ظل الصراعات الداخلية بين المنتجين، و هو ما انعكس بالسلب على أسعار النفط حسب عاملي وفرة المعروض وحجم الطلب، و قد شهد بذلك سوق النفط عدة صدمات خاصة منذ سبعينات ا لقرن الماضي، و هو الأمر الذي انعكس بالمقابل على الدول التي تعتمد عليه كسلعة أساسية للتصدير و مصدر هام للإيرادات. لكن مع بداية القرن الحالي و مع التطور المتسارع للتكنولوجيا و ازدياد الحاجة للنفط التي تدخل في صناعاتها، و مع النمو التجاري نتيجة الانفتاح الذي تدعو إليه المنظمة العالمية للتجارة، أدى كل ذلك إلى نمو التجارة العالمية و ارتفاع في أسعار النفط وصلت لأسعار قياسية ، إلا أنه سرعان ما يهتز السوق النفطي على وقع الأزمات التي تكون عادة

ناجمة عن فوائض كبيرة في العرض مقابل الطلب ، ما يدفع بالأسعار نحو التهاوي إلى حدود دنيا، و هو ما ينعكس بالسلب على الدول المصدرة للنفط.

و الجزائر على غرار الدول النفطية الأخرى تصنف ضمن الاقتصاديات الريعية، حيث يمثل النفط منذ الاستقلال غالبية الصادرات بنسبة متوسطة تفوق 95%. كما أن محاولة ربط و بناء و تنمية الاقتصاد على النفط فقط يعتبر أمر بالغ الخطورة، قد يرهن بذلك مد اخيل البلاد و انفاقها العام بهذ ه السلعة التي تعاني عدم الاستقرار ، و هو ما يحدث مع كل صدمة سعرية للنفط، حيث سرعان ما تظهر آثارها على ميزان الم دفوعات بشكل عام و الميزان التجاري بشكل خاص.

و مع كل انخفاض للنفط تلجأ الدولة إلى سياسة اقتصادية انكماشية بغية الحد من الإ نفاق العام و بالمقابل التخلي عن استيراد بعض السلع حسب الأهمية، وهنا تتدخل أدوات السياسة التجارية كآلية لامتصاص الصدمة السعرية للنفط.

1- الإشكالية الأساسية:

في ظل الصدمات السعرية للنفط و ما يترتب عليه من انخفاض في رصيد الميزان التجاري الجزائري، تلجأ الدولة لاستخدام أدوات السياسة التجارية ممثلة في أنظمة الحماية كالرسوم الجمركية، نظام التحصيص و تراخيص الاستيراد، و سياسات دعم الصادرات خارج النفط فيما يعرف بالبحث عن بدائل تصديرية عن النفط، من خلال ما تم ذكره يمكن صياغة الإشكالية في السؤال التالي:

ما مدى فعالية أدوات السياسة التجارية على الميزان التجاري الجزائري في ظل التقلبات السعرية للنفط؟

الأسئلة الفرعية :

على ضوء هذه الإشكالية الرئيسية تم اقتراح الأسئلة الفرعية التّالية:

1 -ما هي ملامح و انعكاسات استخدام أدوات السياسة التجارية في الجزائر على الميزان التجاري ؟

2 -إلى إي مدى يكمن تأثير تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري ؟

3 -هل يمكن بناء نموذج قياسي يبين العلاقة بين أدوات السياسة التجارية و الميزان التجاري في ظل وجود متغير وسيط ممثل في تقلبات أسعار النفط؟

4 -هل يوجد أثر ذو دلالة معنوية في المدى القصير و الطويل الأجل لأدوات السياسة التجارية على الميزان التجاري الجزائري ؟

5 -ما هي الأداة الأكثر فاعلية من بين أدوات السياسة التجارية التي تساهم في إعادة التوازن للميزان التجاري عند حدوث الصدمات السعرية للنفط؟

2-فرضيات البحث:

نظرا لطبيعة ومحتوى الموضوع وكإجابة أولية لهذه الإشكالية والأسئل ة المتفرعة عنها تم الاستناد على الفرضيات التالية:

1 - إن الانتقال من نظام الاحتكار و الرقابة الممارس بعد الاستقلال إلى نظام السوق أو سياسة التحرير سيدفع بالانتقال بالسياسة التجارية من النظام الحمائي إلى النظام الحر ،و هو ما يعمل على نمو التجارة الخارجية و زيادة الصادرات خارج المحروقات؛

2 - يوجد تأثير في المدي القصير الأجل لتقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري ، نظرا للمكانة الهامة التي يحتلها سوق النفط ضمن هيكل الصادرات الجزائرية؛

3 - يمكن بناء نموذج قياسي يحدد العلاقة بين أدوات السياسة التجارية و الميزان التجاري في ظل التقلبات السعرية للنفط عبر استخدام نموذج متجهات تصحيح لخطأ vecm.

4 - يوجد تأثير في المد ى القصير و الطويل الأجل لأدوات السياسة التجارية على الميزان التجاري الجزائري عند مستوى المعنوية 05%؛

5 - في ظل ضعف الصادرات خارج المحروقات، تلجأ الدولة لاستخدام التعريفة الجمركية باعتبارها أداة هامة تساعد على التحكم في حجم الواردات.

3- أهمية البحث :

تنبع أهمية هذه الدراسة في التطرق لمدى نجاعة أدوات السياسة التجارية، خاصة في ظل النظام الحمائي، في القدرة على التأثير على الصادرات و الواردات بطريقة متعاكسة حيث ترفع من قيمة الصادرات و خاصة خارج قطاع المحروقات، و تخفض من فاتورة الواردات عبر الرسوم الجمركية و أنظمة الحصص و رخص الاستيراد . كما تظهر أهمية هذه الدراسة في معرفة الأثر المحتمل لسياسة تخفيض قيمة العملة، و كذا أهمية احتياطي الصرف لدى الدولة و الدور الذي يلعبه في تغطية العجز في الميزان التجاري.

4- أهداف البحث:

تكمن أهداف الدراسة في ما يلي:

1 - إبراز الأهمية الاستراتيجية و مكانة النفط في قطاع التجارة الجزائري ؛

2 - التطرق لأهم الأزمات السعرية للنفط سواء الإيجابية منها أو السلبية.

3 - تحديد العلاقة بين أدوات السياسة التجارية و الميزان التجاري في مركبتيه الصادرات و الواردات؛

4 - تحديد مدى استجابة أدوات السياسة التجاري الموظفة من قبل الدولة الجزائرية للحد من العجز المحتمل نتيجة انخفاض أسعار النفط؛

5- دوافع اختيار الموضوع:

يعود اختيار الموضوع إلى الأسباب التالية:

1 - إن موضوع النفط يأخذ أهمية كبيرة في مجال التجارة الدولية و النمو الاقتصادي العالمي ؛

2 - يكتسب موضوع النفط أهمية في مجال التجارة الخارجية الجزائرية خاصة في ظل قطب ية الصادرات الجزائرية و اعتمادها عليه كأساس و مصدر أساسي لتمويل الاقتصاد؛

3 - تأثير الصدمة النفطية الأخير السلبي على التوازنات الداخلية و الخارجية للجزائر، و يعتبر موضوع الساعة.

4 - اكتساب معارف جديدة حول الموضوع ومحاولة إثراءه باعتباره خطوة أولى في طريق البحث ا لعلمي الذي قد يفيد متخذي القرار في ما يتعلق بالتجارة الخارجية للجزائر؛

5 - ارتباط الموضوع بتخصصنا في العلوم الاقتصادية ؛

6- حدود الدراسة

يتمثل الإطار والمكاني والزماني للدراسة في ما يلي:

- ✓ **الحدود المكانية:** ركزت هذه الدراسة على فاعلية السياسة التجارية و دورها في التأثير على العجز في الميزان التجاري الجزائري خاصة في ظل الصدمات السعرية للنفط؛
- ✓ **الحدود الزّمنية:** تم تطبيق الدراسة القياسية في الفترة الممتدّة ما بين 1970 إلى غاية 2019. و قد تم اختيار سنة 1970 من أجل تسليط الضوء على قرار تأميم المحروقات في الجزائر بتار يخ 24 فيفري 1971 والإشارة لأزمة حظر النفط العربي سنة 1973.

7- منهجية وأدوات الدراسة

تحقيقا لأهداف الدراسة وفي ضوء طبيعته ا وأهميته ا ومفاهيمه ا وفروضه ا، وحتى نستطيع الإجابة عن أسئلة البحث والالمام بكل جوانبه واختبار صحة الفرضيات، فسنعتمد على المنهج التاريخي في بحثنا هذا من خلال تقديم معطيات عن الأحداث والحقائق السابقة وفحصها وتحليلها والتأكد من صحتها، حيث نتناول هذا المنهج في الفصلين الأول و الثاني الخاص بالسياسة التجارية و سوق النفط الدولية من خلال عرض التطور التاريخي لهذه السياسات وإبراز النظريات المتعلقة با لتجارة الخارجية ، كما سنعتمد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي الذي يعتمد على جمع المعلومات ودراستها، بهدف استيعاب الإطار النظري للموضوع وفهم عناصره وتحليل أبعاده ، ويتجلى ذلك من خلال وصف المفاهيم الخاصة بال تجارة ا لخارجية و مذاهبها و سوق النفط ومحدداته و وصف العلاقة بينهما ، كما تم التطرق إلى تحليل متغيرات الدراسة في الفترة المدروسة في الجزائر، أما في الجانب التطبيقي فسيتم الاعتماد على الأسلوب القياسي باستخدام برنامج xlstat، لدراسة التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة، و برنامج EVIEWS 9 الذي يُتيح تحليل وقياس واختبار تأثير أدوات السياسة التجارية على الميزان التجاري في الجزائر في ظل تقلبات اسعار النفط.

8-صعوبات الدراسة

واجه ت ا عدة صعوبات أثناء انجاز هذا البحث، حيث تمت الإشارة إليها ليس رغبة في إعطاء مبررات عن القصور الذي يمكن إن يشوب هذا العمل، ويمكن إيجاز هذه الصعوبات في:

-قلة المراجع التي تتناول السياسة التجارية ودورها في معالجة أثر الصدمات النفطية على الميزان التجاري؛

-تضارب الاحصائيات واختلافها من مصدر لآخر سواء كانت هيئات رسمية أو غير رسمية؛

-صعوبة الحصول على البيانات من الجهات الرسمية بسبب عدم تحيين الاحصائيات و قدمها.

9-الدراسات السّابقة :

هناك دراسات متنوعة تناولت موضوع تداعيات الأزمة النفطية و تأثير أدوات السياسة التجارية على الميزان التجاري ، وكل باحث درسها بطريقته، فمنهم من ربطها بمتغير آخر ومنهم من درسها متفرّدة، نذكر منها:

-بونوة سمية، نوري منير، النمذجة القياسية لانعكاسات السياسة التجارية على حجم و اتجاه التجارة الخارجية الجزائرية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، المجلد 14، العدد19، جامعة شلف،2018.

الدراسة عبارة عن مقال ضمن مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، حيث حاولت الباحثتان من خلالها الإجابة على إشكالية انعكاسات تغيرات السياسة التجارية على حجم و اتجاه التجارة الخارجية الجزائرية عبر بناء نموذج قياسي، حيث تطرقت هذه الدراسة لأهم التغيرات التي عرفتها أدوات السياسة التجارية الجزائرية، بالإ ضافة إلى دراسة الفرق بين النتائج التي تحققها كل من السياستين الحمائية و الحرية على قطاع التجارة الخارجية الجزائرية.

تم بناء النموذج القياسي بناء على تركيبات الصادرات و الواردات حسب التوزيع الجغرافي و حسب التركيبة السلعية.

و قد خلصت الدراسة إلى أنه و بالرغم من حدوث تغيير في السياسة التجارية الخارجية الجزائرية، إلا أنه لم يسجل أي فروقات بين أساليب التجارة المطبقة بين مرحلتي الاحتكار و التحرير على حجم التجارة الخارجية . علاوة على ذلك فإنه لم تترتب على التعديلات في السياسة التجارية الجزائرية أي تغييرات في الصادرات و الواردات من حيث التركيبة السلعية و اتجاه تبادلها الجغرافي.

و تتقاطع هذه الدراسة مع موضوعنا في كونها عالجت الانعكاسات و الآثار المحتملة التي تمس هيكل الميزان التجاري من جراء الانتقال و التعديل في أساليب السياسة التجارية و أدواتها.

- زايدي حسيبة، بن سماعين حدة، أزمة أسعار النفط 2015 و اثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 05 ، جوان 2016.

حيث هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير أزمة النفط لسنة 2015 على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر ، و قد استهدفت هذه الدراسة أسباب حدوث أزمة 2015 و مخلفاتها على الميزان التجاري و كذا بعض المؤشرات الكلية، كالمؤشر العام للاستهلاك، و معدلات التضخم، بالإ ضافة إلى دراسة الأثر على صندوق ضبط الموارد و الاحتياطات الخارجية الرسمية، حيث خلصت الدراسة إلى وجود أثر سلبي لأ زمة النفط 2015 على الميزان التجاري حيث تسبب بتسجيل عجز في رصيده، كما شهد صندوق ضبط الموارد انخفاضا في مبالغه نتيجة اللجوء إليه في عملية ضبط الموازنة، كما عرف الاحتياطي الخارجي الرسمي تآكل في قيمه نتيجة الوفاء بالديون الناجمة عن الواردات و تغطية العجز في الميزان التجاري، كما أكدت الدراسة على عدم نجاعة السياسة الاستثمارية الوطنية و عدم استغلال فترة الرخاء و الوفرات المالية.

و تتقاطع دراستنا معها في كونها تطرقت إلى اثر أزمة انخفاض أسعار النفط على التوازن التجاري و كذا تدخل الدولة عير الاحتياطات الرسمية للحد العجز المسجل في الميزان التجاري.

- **نصير أحمد، اختبار العلاقة السببية بين تقلبات أسعار النفط الخام و أسعار الصرف في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970-2014، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية، العدد 8، المجلد الثاني ، جامعة الوادي، بدون سنة.**

سعت هذه الدراسة إ لى تحليل العلاقة بين تقلبات أسعار النفط الخام و أسعار صرف الدولار بالاقتصاد الجزائري في ظل التحولات السياسية و الاقتصادية التي يشهدها البلد منذ 1970و إلى غاية 2014، حيث قامت بدراسة العلاقة السببية بين تقلبات أسعار النفط و أسعار صرف الدولار مقابل العملات الأ جنبية باستخدام نماذج الأشعة ذات الانحدار الذاتي الهيكلي svar ، و نماذج تصحيح الخطأ ecm، و خلصت الدراسة إلى وجود علاقة سببية في اتجاهين بين أسعار النفط الخام و اسعار صرف الدولار حيث أن كل منهما مسبب للآخر، كما خلصت الدراسة لكون الانخفاضات المتتالية في سعر الصرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية الأخرى خاصة الأورو يشكل تحدي يواجه الجزائر في ظل الاتفاق الذي يربطها بدول الاتحاد الأوروبي .

و تقترب هذه الدراسة من موضوع بحثنا من حيث تطرقها إلى أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري و خاصة الصادرات الجزائرية، و قد تم ربط تقلبات سعر النفط بالتغيرات الحاصلة في سعر صرف الدولار

و هو العملة الأساسية المحددة للصادرات النفطية و التي تعبر عن قيمة الصادرات الجزائرية المقومة بها، و في حين تطرقت هذه الدراسة إلى جانب واحد من السياسة التجارية و هو سعر الصرف و علاقته بتقلبات اسعار النفط يمكن أن ندعم دراستنا بوجود علاقة سببية بين سعر اصرف الدولار و سعر النفط و سنتوسع في دراستنا عبر مختلف أدوات السياسة التجارية و سنركز على التأثير الحاصل على الميزان التجاري.

– فلة عاشور، انعكاسات السياسة التجارية على تطور التجارة الخا رجية منذ 1994، مجلة العلوم الانسانية، العدد 24، جامعة بسكرة، مارس 2012.

الدراسة عبارة عن ورقة بحثية هدفت إلى ابراز تأثير التحولات في السياسة التجارية على الميزان التجاري الجزائري، في ظل الاصلاحات الاقتصادية المتبناة خلال التسعينات و التوجه نحو اقتصاد السو ق، حيث كان لزاما على الدولة التوجه نحو التدخل في أدوات السياسة التجارية تطبيقا لما أقره صندوق النقد الد ولي من اجراءات للانفتاح التجاري، و قد خلصت الدراسة لعدة نتائج بخصوص التجارة الخارجية للجزائر أهمها :

-تمركز السلع المستوردة في سلع التجهيز و المنتجات نصف مصنعة؛

– لايزال الاتحاد الاوروبي هو الشريك الاساسي للجزائر.

– التبادل التجاري الجزائري العربي في ظل المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر ضعيف جدا و قد سجلت الجزائر عجزا في الميزان التجاري البيني العربي.

– في ظل الانفتاح التجاري، لم تحقق السياسة التجارية نم وا للتجارة الخارجية نتيجة لضعف الهياكل الانتاجية و القواعد التصديرية في الجزائر.

تتقاطع هذه الدراسة مع موضوع دراستنا في كونها تطرقت لأثر السياسة التجارية على الميزان التجاري الجزائري و حيث انها تمت خلال الفترة ما بعد 1994 إلا أن موضوع دراستنا سيمتد من سنة 1970 و حيث أن هذه الدراسة ركزت على أثر السياسة التجارية على الميزان التجاري فإن موضوع دراستنا سيتطرق إلى اثر أدوات السياسة التجارية لتجاوز العجز المسجل في الميزان التجاري نتيجة الصدمات النفطية.

-Adenikinju, Adeola, Chete, Louis N ,Trade liberalization, market structure and productivity in Nigeria, The Nigerian Journal of Economic and Social Studies, volume41, 1999.

الدراسة عبارة عن مقال في المجلة النيجيرية للدراسات الاقتصادية و الاجتماعية، حيث تطرق إلى أداء النمو المتناقض بين اقتصاد يات شرق إفريقيا التي اتبعت السياسة التجارية المحايدة نسبيًا الم وجهة نحو التصدير، ودول أمريكا اللاتينية التي اختارت سياسات إحلال الواردات ، و حول دور تحرير التجارة في عملية النمو .و تستكشف هذه الورقة العلاقات الكمية بين تحرير التجارة وهياكل السوق والإنتاجية خلال فترة تحرير التجارة في نيجيريا منذ عام 1986.

تدعم النتائج المتوصل إليها جهود تحرير التجارة للحكومة النيجيرية. حيث خلصت إلى أن هذه السياسة تعزز إنتاجية العامل الكلي في قطاع التصنيع النيجيري ، ومع ذلك، هناك حاجة إلى إبطاء وتيرة تحرير الواردات حيث تبين أن معدل نمو الواردات له تأثير سلبي على الإنتاجية . في حين أن هذا قد يكون مجرد ظاهرة قصيرة الأجل، إلا أنه قد يعني أيضًا أن وتيرة تحرير الواردات سارت بسرعة كبيرة بالنسبة للشركات المحلية .

و يتقاطع موضوع بحثنا مع هذه الدراسة في كونها عالجت التوجه نحو التحرير التجاري و انعكاسه على أداء الصادرات و الواردات لنيجيريا، و حيث أن هناك تشابه كبير بين الاقتصاد النيجيري و الجزائري و الذي يعتبر من أكبر الدول المصدرة للنفط في افريقيا، لذا من خلال موضوع بحثنا سنحاول إسقاط هذه الاشكالية علي الاقتصاد الجزائري عبر التطرق لقدرة الصادرات و الواردات للتكيف مع المتغيرات الحاصلة في سوق النقط في ظل عمليات التحرير التجاري الذي أضحى سمة للتجارة الدولية .

-M.BENAMAR SOFIANE , commerce extérieur et revenus en Algérie, mémoire de magister en science économique, option : économie internationale, université d'Oran, Année universitaire 2011-2012.

تحلل هذه الورقة وتصف الانفتاح الاقتصادي في الجزائر وكذلك آثاره على العوامل الاقتصادية ، عبر دراسة المؤشرات الخاصة بالانفتاح ،التجارة الخارجية ، الناتج المحلي الإجمالي ، ، الميزانية ، الأرباح ، الأجور ، معدل النمو ، سعر الصرف ، التضخم ، وفق النموذج IS / LM / BP و أيضا الإصلاحات الهيكلية التي نفذتها السلطات العامة في فترة الافتتاح.

تكمن أهم التقاطعات في هذه الدراسة مع موضوعنا من حيث أنها عالجت أثر الانفتاح على التجارة الخارجية و على سعر الصرف و هما متغيران سنتطرق لهما في موضوعنا . و لكننا سنوسع مجال بحثنا ليشمل مراحل الاحتكار و الرقابة التي شهدتها السياسة التجارية في الجزائر و سنحاول دراسة هذه العلاقة من منظور حدوث صدمات سعرية للنفط و تسجيل عجز في الميزان التجاري.

-Semouk Nawal, Touitou Mohamed, Simulate the effect of tariff customs on the Algerian economy in the light of trade openness using the computable general equilibrium model, Dirasat and Abhath Magazine, volume 10, n3, Djelfa,2018

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار تأثير التفكيك الجمركي على بعض المتغيرات في الاقتصاد الجزائري، و قد ركزت على قطاع التجارة، و الإنتاج المحلي، و الاستهلاك العائلي في ظل الانفتاح التجاري باستخدام تقنية نموذج التوازن العام القابل للحساب.

و قد خلصت الدراسة إلى تسجيل زيادة في الإنتاج و كذا نمو في حجم التجارة عبر ارتفاع الصادرات و الواردات في مرحلة الانفتاح التجاري، و بالمحاكاة التي قا م بها الباحثان و افتراض تخفيض في التعريفة الجمركية لملاحظة الأثر على التجارة الخارجية في ظل الصدمات في هيكل التجاري.

يلتقي موضوعنا مع هذه الدراسة في كونها عرجت على عمليات التخفيض في التعريفة الجمركية و أثرها على التجارة الخارجية في الجزائر (الصادرات/ الواردات)، خاصة مع التوجه نحو الانفتاح، و مع تعرض الاقتصاد الوطني لصدمات نفطية أحدثت اختلالات في ميزانها التجاري.

و سنتطرق من خلال دراستنا بالإضافة إلى التعريفة الجمركية باعتبارها احد أدوات السياسة التجارية، إلى أدوات أخرى يمكن أن تحدث آثار مرغوبة للوصول إلى التوازن في الميزان التجاري و تجاوز حالة العجز المسجل فيه.

10-هيكل البحث :

لغرض الوصول إلى تحقيق أهداف البحث والإجابة على الاشكالية المطروحة واختبار مدى تحقق فرضياتها، قسمنا البحث إلى ثلاثة فصول جاءت هيكلتها كالتالي:

الفصل الأول : السياسة التجارية و سوق النفط الدولية

سنتطرق في المبحث الأول إلى الاطار المفاهيمي للسياسة التجارية حيث اندرج ضمنه مفهومها، أهدافها و أهميتها، و كذا أدواتها و مذاهب التجارة الدولية، و عرجنا في المبحث الثاني إلى سوق النفط و أهميته في ظل التكتلات الإقليمية، حيث تطرقنا إلى محددات الطلب و العرض على النفط، و اهم آليات التسعير في السوق النفطي، بالإضافة إلى أهم الهيئات و المنظمات المتحكمة في انتاج النفط، كما تطرقنا إلى مفهوم الصدمات السعرية للنفط، و أهم مسبباتها، و قد تطرقنا في المبحث الثالث إلى واقع التجارة الخارجية في ظل التقلبات السعرية للنفط ، و جاء ت فيه النظريات المفسرة للتجارة الخارجية، التقليدية و الحديثة، كما تطرقنا فيه لأهمية التجارة الخارجية، و في الأخير تطرقنا للصدمات السعرية للنفط و انعكاسها على التجارة الخارجية .

الفصل الثاني : تحولات السياسة التجارية الجزائرية في ظل التحديات الدولية

تناولنا في هذا الفصل أهم التحولات التي عرفتها السياسة التجارية في الجزائر، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى تأثر السياسة التجارية بالانتقال بالسياسة الاقتصادية من الاحتكار إلى التحرير و ما خلفته من أثار على أداء التجارة الخارجية، كما تطرقنا إلى أه م الاجراءات المتخذة فيما يخص السياسة التجارية كالتعريفة الجمركية و نظام الصرف، و تطرقنا في المبحث الثاني إلى التجارة الخارجية للجزائر في ظل الالتزامات الدولية حيث جاء فيه الاتفاقات الثنائية و المناطق الحرة التي التزمت معها الجزائر لتعزيز التحرير التجاري و الانفتاح، ثم في الاخير عرجنا على تحليل التجارة الخارجية الجزائرية، و أهم التوجهات للصادرات و الواردات الجزائرية .

الفصل الثالث : الدراسة القياسية للأثر المتبادل لتقلبات سعر النفط و أدوات السياسة التجارية على الميزان التجاري الجزائري.

حيث خصص هذا الفصل للدراسة القياسية، و قد تضمن المبحث الأول منه تقلبات أسعار النفط و انعكاسها على التوازن التجاري في الجزائر، حيث تطرقنا فيه لأهم الصدمات السعرية للنفط و تأثيرها على المؤشرات التجارية و كذا الطرق الكفيلة لمعالجة الاختلالات في الميزان التجاري، كما تطرقنا فيه إلى الدراسة القياسية من خلال تحديد متغيرات و نموذج الدراسة ، و تقسيم الدراسة القياسية لمرحلتين هما التحليل الوصفي و التكامل المشترك عبر القيام بمراحل دراسة الاستقرارية و السببية بين المتغيرات.

الفصـل الأول

السياسة التجارية و سوق النفط الدولية

تمهيد

يعتبر موضوع التبادل التجاري الدولي من المواضيع الهامة التي تدخل ضمن العلاقات الاقتصادية الدولية، فقد كان لها نصيب من اهتمامات المدراس الفكرية الاقتصادية التجارية و التقليدية و الحديثة، و قد ساهم في تنميتها التطور التكنولوجي و الصناعي . فحيث كان تحقيق الاكتفاء الذاتي اولوية المجتمعات، أصبح اليوم البحث عن الاشباع بالمنتجات و السلع الحديثة أكثر أهمية، مع تزايد الانتاج و تنوعه، و سهولة نقل السلع من بلد لأخر. و أضحت التجارة الخارجية مؤشر على القوة الاقتصادية للبلد.

و على ضوء هذه الأهمية و م ا للتجارة الدولية من علاقة مع النمو الاقتصادي الدولي، و في ظل التفاوت في القوى الاقتصادية بين الدول الصناعية و الدول النامية، تباينت السياسات التجارية المتبعة من طرف الدول حسب الظروف و الامكانات التجارية لكل منها.

كما أنه لا يمكن الفصل بين التجارة الخارجية و سوق النفط ال عالمي حيت يعتبر النفط من أهم السلع الاستراتيجية، و مادة أولية هامة تدخل في النشاط الصناعي، و هو ما جعل الدول الكبرى الصناعية تتسابق من أجل الحصول عليه، و بالمقابل أصبحت الدول النامية المصدرة له تعتمد عليه كمصدر أساسي للتصدير .

و سنتطرق في هذا الفصل لمعالجة الاطار النظري للسياسة التجارية و سوق النفط حيث قسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث :

المبحث الأول: السياسة التجارية بين الاطار النظري و البعد التطبيقي؛

المبحث الثاني: سوق النفط و أهميته في ظل التكتلات الاقليمية؛

المبحث الثالث: واقع التجارة الخارجية في ظل التقلبات السعرية للنفط.

المبحث الأول :السياسة التجارية بين الاطار النظري و البعد الطبيقي

عرفت التجارة الخارجية تطورا بالغا خاصة مع بداية القرن العشرين، و مع ثورة التطور التكنولوجي و تطور معدات النقل، حيث ازدادت سهولة ايصال السلع و الخدمات، و قد أسهمت نظريات التجارة الخارجية و ما أفرزته من التخصص في انتاج السلع و تصديرها في زيادة نمو حجمها .

ان الحديث عن السياسة التجارية باعتبارها أحد مقومات السياسة الاقتصادية و المتعلق بالتأثير في التجارة الخارجية يدفعنا إلى التطرق إلى الجانب المفاهيمي من خلال تحديد مفهومها و أدواتها و كذا الاهداف المرجوة من خلال تبني مثل هاته السياسات.

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى الاطار المفاهيمي للسياسة التجارية في المطلب الاول، ثم إلى دورها في تنمية التجارة الخارجية و تحقيق الاستقرار الاقتصادي في مطلب ثان.

المطلب الأول : الاطار المفاهيمي للسياسة التجارية

أولا: نشاة السياسة التجارية:

ترجع نشأة السياسة التجارية إلى القرن السابع عشر حيث ظهر مذهب التجاريين في أوروبا الغربية والذي يرجع إليه الفضل في رسم سياسة للتجارة الخارجية لأول مرة على مستوى الاقتصاد القومي، و كانت هذه السياسة تقوم على تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و بالذات في التجارة الخارجية و تقييدها، ثم ظهر مذهب الطبيعين في منتصف القرن الثامن عشر مطالبا بترك النشاط الاقتصادي حرا دون تدخل الدولة . ثم جاء بعد ذلك الاقتصاديون التقليديون، و في مقدمتهم آدم سميث في النصف الثاني من القران الثا من عشر، و دافيد ريكاردو في النصف الأول من القرن التاسع عشر، و جون ستيورات ميل في أواسط القرن التاسع عشر، و التقليديون الجدد من بعدهم في أواخر القرن التاسع عشر و أوائل القرن العشرين بنظرية التجارة الخارجية و التي قدمت تفسيرا لأسباب قيام التجارة الدولية، و في ضوء هذه النظرية حلت سياسة حرية التجارة محل سياسة الحماية التجارية التي سبق أن نادى بها التجاريون[1].

مما سبق ذكره، فيمكن ان ندرك أن السياسات التجارية عبر تاريخ الفكر الاقتصادي عرفت نمطين متمايزين هما الحماية و التحرير، و منه تتبلور لدينا عدة تساؤلات حول م اهية السياسات التجارية و كيفية توظيفها من اجل تحقيق الاهداف المرجوة.

[1]- صلاح الدين حسن السيسي، **التجارة الدولية والصيرفة الاكترونية (النظريات والسياسات)**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط1، 2014، ص75.

ثانيا : مفهوم السياسة التجارية:

يقصد بالسياسة التجارية "Commercial Policy" **مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدول للتدخل في تجارتها الدولية بقصد تحقيق أهداف محددة و معينة أو موقف الدول ازا ء العلاقات الاقتصادية التي ينشؤها الأشخاص المقيمون على أرضها مع الأشخاص المقيمين في الخارج**[1].

فالسياسة التجارية هي **احدى أدوات السياسة الاقتصادية للدولة، و هي تعني بايضاح موقف الدولة من التجارة الدولية و من العلاقات التجارية التي يجريها الاشخاص المقيمون على اقليمها مع الأشخاص المقيمين بالخارج**[2].

السياسة التجارية هي أداة من أدوات السياسة الاقتصادية الغرض منها التأثير في التجارة الخارجية، و أقرب تعريف يمكن أن يعطى للسياسة التجارية هو المقدم من طرف جميل مُحَّد خالد، حيث يرى أنها " **مجموعة الاجراءات التي تطبقها الدولة في مجال التجارة الخارجية بغرض تحقيق بعض الأهداف، و اختيار الدولة وجهة معينة و محددة في علاقاتها التجارية مع الخارج (حماية، حرية) وتعبر عن ذلك باصدار تشريعات و اتخاذ القرارات و الاجراءات التي تضعها موضع التطبيق**[3] ".

و بالتالي تتفق جل التعاريف على أن الدولة تسن جملة من القرارات و التشريعات متعلقة بتنظيم التجارة الخارجية باستعمال وسائل و أدوات و إجراءات مختلفة من أجل تحقيق أهداف معينة . و تكون السياسة التجارية واسعة الاستعمال في الدول التي تعتمد على التجارة الخارجية أو ذات نشاط تصديري في بناء اقتصادها . و تهدف سياسات التجارة الخارجية إلى تحقيق أهداف اقتصادية، اجتماعية، أو استراتيجية.

أ– الأهداف الاستراتيجية:

– المحافظة على الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية و الغذائية و العسكرية.

– العمل على توفير الحد الأدنى من الانتاج من مصادر الطاقة، مثل البترول.

ان قضية التدخل الواردة في مفهوم السياسة التجارية لم تأت عبثا، و إنما جاءت نتيجة التوزيع المعروف للأنظمة الاقتصادية في العالم، النظام الرأسمالي، النظام الاشتراكي، و النظام المختلط (و هذا الأكثر شيوعا في الدول

[1]- محمد جاسم، **التجارة الدولية**، دار زهران، عمان، 2008، ص125.
[2]- صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سابق، ص75.
[3]- محمد خالد جميل، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، دار الأكاديميون للنشر و التوزيع، ط1، 2014، ص222.

النامية)، لكل نظام من هذه الأنظمة فلسفته الخاصة و توجيهه الخاص به[1]، و اختلفت أراء الاقتصاديين في هذا الموضوع إلى مؤيد لتقييد التجارة الدولية و بين داعمين إلى تحريرها من القيود و العراقيل[2].

ب– الأهداف الاقتصادية:

قد يكون الحصول على موارد الخزانة العامة لتمويل الانفاق العام بأنواعه المختلفة أحد أهداف السياسة التجارية، و في كثير من الحالات يعتبر الحصول على موارد من هذا الطريق أكثر فاعلية و أكثر قبولا سياسيا من بعض الطرق لتمويل الخزانة العامة، فعادة ما يتم الحصول على الموارد المالية للخزانة عند مرور السلع عبر الحدود، وبذلك يتم توفير جزء كبير من نفقات التحصيل، كما أ ن الموارد المالية التي يتم الحصول عليها عن هذا الطريق تكون على الأقل في جزء منها مدفوعة بواسطة الأجانب على أنه يجب التحرز عند تح ديد طرق تحقيق هذا الهدف، فلو تم تحقيقه بفرض رسم جمركية على السلع المستوردة دون تمييز، فقد يؤدي هذا إلى الاخلال باعتبارات العدالة الاجتماعية و باعتبارات التنمية الاقتصادية أو بهما معا، كما أن الهدف يلزم لتحقيقه اختيار النوع المناسب من السلع و الخدمات في التجارة الدولية و بالتحديد أن تكون المرونة السلعية لطلب و عرض هذا النوع من السلع ضعيفة[3].

فيرتكز الهدف الاقتصادي من اتباع السياسة ال تجارية في الاستقرار التمويلي لخزينة الدولة سواء من خلال زيادة المداخيل عن طريق التجارة الخارجية في النمط الحر أو التحكم في الواردات و توجيه الصادرات في النمط الحمائي، و عليه فإن الاهداف الاقتصادية المرجوة من السياسة التجارية يمكن

ابرازها في النقاط التالية[4]:

- زيادة موارد الخزينة العامة للدولة و استخدامها في تمويل النفقات العامة بكافة أشكالها و أنواعها.
- حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية.
- حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني، كحالات الانكماش و التضخم.
- حماية الصناعة الناشئة أي الصناعة حديثة العهد في الدولة حين يجب توفير الظروف الملائمة و المساندة لها.

[1] - محمد جاسم، مرجع سابق، ص 125.
[2]- محمد خالد جميل، مرجع سابق، ص 223.
[3]- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات حلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص- ص، 233- 234.
[4]- محمد خالد جميل، مرجع سابق، ص 223.

– حماية الاقتصاد الوطني من خطر الاغراق الذي يمثل التمييز السعري في مجال التجارة الخارجية أي البيع بسعر أقل من تكاليف الانتاج.

ج– الأهداف الاجتماعية:

– حماية مصالح فئات اجتماعية معينة و تشمل حماية مصالح المزارعين، أو المنتجين لسلعة معينة، أو العمالة للمشتغلين في صناعة معينة.

– إعادة توزيع الدخل القومي : قد تستهدف الدولة إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات أو الطبقات المختلفة، و تلجأ إلى أدوات السياسة التجارية لتحقيق هذا الهدف، فعادة ما تستخدم أكثر من أداة من أدوات السياسة التجارية في هذا السبيل، ففرض رسوم جمركية أو تطبيق نظام الحصص على واردات معينة، مع ثبات العوامل الأخرى، يقلل من الدخل الحقيقي لمستهلكي هذه السلعة و يزيد الدخل الحقيقي لمنتجيها في الداخل [1].

ثالثا: مذاهب التجارة الدولية

كما تطرقنا سابقا، فقد عرف الفكر الاقتصادي في مجال التجارة الدولية مذهبين أساسين هما المذهب الحر للتجارة و الثاني المذهب المقيد للتجارة، أو ما يعرف بالتدخل في الحركية التجارية الدولية و فيما يلي تفصيل لكل مذهب.

أ – سياسة حماية التجارة الخارجية:

و يقصد بها تبني الدولة لمجموعة من القوانين و التشريعات، و اتخاذ الاجراءات المنفذة لها بقصد حماية سلعة أو سوقها المحلية ضد المنافسة الأجنبية، ومن ثم قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى باتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة، مما يوفر نوعا من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية[2].

و يؤسس أنصار و مؤيدو سياسة تقييد التجارة الخارجية أفكارهم على أساس أن هناك تفاوت نسبي في عناصر الإنتاج و هو ما يتيح للدول انشاء المشاريع كل حسب مؤهلاته و يدعمون أراءهم في ذلك بالحجج التالية :[3]

[1]- عادل أحمد حشيش، محمود مجدي شهاب، مرجع سابق، ص 235.
[2] - محمد خالد جميل، مرجع سابق، ص 224.
[3]- صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سابق، ص-ص 79 -81 بتصرف.

1- **تقييد التجارة من أجل حماية الصناعة الناشئة** ، و يشير مضمون حجة حماية الصناعة الناشئة إلى قيام أي صناعة ناشئة في اي بلد تواجه منافسة قوية من الصناعات التي سبق أن قامت في ظل ظروف تاريخية موا تية واكتسبت على مر الزمن خبرة في الانتاج، حيث يمكن أن تتمتع الأخيرة بمزايا و وقدرات انتاجية كبيرة تمكنها من تخفيض تكاليف الانتاج و تتيح لها فرصة عرض منتجاتها بأثمان أقل مما يمكن بيعه في الصناعات النائشة.

فإن كانت الصناعات العريقة المتفوقة تمت في بلاد أجنبية، فإن الصناعات الناشئة لا بد أن تدعم بحماية في شكل ضرائب جمركية تفرض على الواردات من منتجات الصناعات الأجنبية المنافسة، و ذلك خلال الفترة التي تتمكن خلالها هذه الصناعة الناشئة من تنمية قدراتها و استكمال الخبرة التي تمكنها من المنافسة في الأسواق الخارجية.

2- تقييد التجارة من شأنه أن يؤدي إلى زيادة فرص العمل، حيث يرى أنصار سياسة تقييد التجارة الدولية أن فرض ضريبة على الواردات للحد منها يساعد على التخفيص من حالة الكساد التي تمس الاقتصاد الوطني، فكما ذكرنا سابقا فإن أحد أهداف تقييد التجارة الخارجية هو حماية الصناعات الناشئة و هو ما يعمل على توفير فرص عمل اضافية، بالاضافة إلى ذلك فإنها ستتسبب في زيادة الانفاق من طرف العاملين و بالتالي حركية للاقتصاد القومي و تنشيط بقية القطاعات التي س تعمل على زيادة مستوى العمال فيها، و هي زيادة غير مباشرة ناتجة عن الضريبة على الواردات، و إلى جانب هذا فستزيد الاستثمارات في الصناعات التي تقدم مواد أولية أو نصف مصنعة للصناعات المنتجة لمنتجات منافسة للواردات مما يؤدي إلى زيادة مباشرة للعمالة فيها.

3-تقييد التجارة يحسن معدل التبادل، فيمكن أن تستفيد الدولة من فرض ضرائب جمركية على وارداتها و ذلك لأن الطرف الاجنبي المصدر لهذه الواردات هو الذي يقع عليه عبء مثل هذه الضرائب لأنه سيضطر إلى تخفيض أثمان صادراته إلى الدولة، و بهذا تحصل الدولة على وارداتها بأثمان أقل من ذي قبل مما يعني تحسنا في معدل تبادلها التجاري الخارجي.

يلاحظ من هذه الحجة أن الدرجة التي سينخفض بها ثمن السلعة المستوردة إنما يتوقف على حجم المشتريات منها، فلو لم يكن هذا الحجم كبيرا بما فيه الكفاية للتأثير على المنتج الاجنبي فلن يعمد إلى تخفيض ثمن سلعته، كما أن مرونة العرض و ظروف الانتاج هي الأخرى عوامل قد تدفع المنتج إلى تخفيض ثم ن سلعه، فلو كانت هذه السلع تنتج وفق نظام النفقات الثابتة و كان عرضها مرنا فلن ينخفض ثمنها كثيرا، أما إذا كانت تنتج وفق لنفقة متزايدة و عرضها غير مرن فقد يتسبب نقص الطلب عليها في تخفيض ثمنها، و فضلا عن هذا فإنه لا يوجد ما يؤكد على أن الدولة ستحصل في النهاية على كسب صاف نتيجة لما قد يحدث من تحسن في معدل تبادلها الخارجي، لأن

فرض ضريبة جمركية على الواردات سيحدث أثران كفيلان بإلغاء الفائدة التي قد تحصل عليها الدولة تبعا لانخفاض ثمن السلعة المستوردة[1].

4-**تقييد التجارة الخارجية يحقق موارد للخزينة العامة:** قد تلجأ الدولة لفرض ضريبة جمركية على الواردات بهدف تخفيض فاتورتها الاستيرادية و بالتالي الرفع من معدل التبادل و تحقيق ايراد للخزانة العامة حيث أن عبء الضريبة سيتحمله المصدر الأجنبي في شكل تخفيض لثمن الواردات، وبالتالي تحصل عليها الدولة بثمن أقل من ذي قبل و الفرق بينه و بين الثمن الشامل تحصل عليه خزانة الدولة كإيراد سيادي لها.

بالإضافة إلى ما تم سرده من حجج يؤسس علها أنصار تقييد التجارة أراءهم فإنهم يرون فضلا عن ذلك أن تقييد التجارة الخارجية يؤدي إلى تنويع الاقتصاد خلافا لمبدأ التخصص في الانتاج حيث يركز انصار التق ييد على المزيد من التخصص في انتاج المزيد من السلع حتى تلك التي لا تتمتع فيها بميزة نسبية بالمقارنة بغيرها من الدول.

أيضا من حججهم أن تقييد التجارة يجذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية حيث أن فرض الضرائب الجمركية على الواردات من شأنه أن يدفع منتجي هذه السل ع إلى اقامة فروع لها داخل البلد، و هو ما يفسر جذب مزيد من الاستثمارات و رؤوس الأموال الأجنبية للداخل.

عرفت سياسة تقييد التجارة عدة انتقادات خاصة من خلال الدول المصنعة و الدول المتقدمة باعتبارها هي المتأثر الأكبر من هذه السياسة، حيث تعمد الدول النامية إلى حم اية صناعاتها الناشئة و الحد من غزو السلع المستوردة وارتفاع تكلفة الواردات في ظل غياب تنافسية و انتاجية للسلع داخلها، و هو ما دعى بالمنظمة العالمية للتجارة إلى تبني سياسة تحرير التجارة الخارجية لإعطاء مرونة أكثر للتبادل الدولي و حركية أكبر للتجارة العالمي ة و يقوم مبدأ حرية التجارة على معايير معاكسة تماما لسياسة التقييد حيث أن المبدأ الأساسي هو فك و عزل كل العراقيل و الاجراءات المعيقة للتبادل الدولي و لحركة التجارة الخارجية.

ب/ سياسة حرية التجارة الخارجية : تعرف بأنها السياسة التي تتبعها الدول و الحكومات عند ما لا تتدخل في التجارة بين الدول من خلال التعريفات الجمركية و الحصص و الوسائل الأخرى[2].

الواضح من خلال التعريف السابق بأن سياسة تحرير التجارة الخارجية تقوم على ضرورة ازالة كل العراقيل و القيود المفروضة على تدفق السلع عبر الحدود كانت صادرات أم واردات، و هو ما يخدم مصالح الدول المصنعة في الدخول و استهداف أسواق الدول النامية.

[1]- عادل أحمد حشيش ، مرجع سابق، ص ص 225،226. بتصرف

[2]- السيد متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي – النظرية والسياسات-** ، دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان، 2011 ، ص 75.

و يستند أنصار هذا التوجه على مجموعة من الحجج حيث أن : [1]

1–الحرية تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الدولية : حيث طبقا لمبدأ تقسيم العمل و التخصص الدولي، فإن حرية التجارة تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة التي لا يمكن انتاجها في الداخل إلا بنفقات مرتفعة، فالمستهلك يستطيع أن يحصل على أجود أصناف السلع بأحسن ثمن، أما المنتج فيمكنه التوسع إلى أقصى حد في نواحي الانتاج الأخرى التي توفر له أسباب التفوق فينتفع بمزايا التخصص انتفاعا كاملا و ينتج عن ذ لك استغلال الموارد على أحسن وجه.

2– الحرية تشجع على التقدم الفني : حيث تؤدي الحرية إلى تنافس الدول في انتاج السلع، و هذا بدوره يعمل على زيادة و تنشيط الانتاج و تشجيع التقدم الفني و تحسين وسائل الانتاج . و بذلك يضن العالم جودة المنتجات و انخفاض ثمنها، كما يعمل المنتج على تطوير انتاجه و ادخال تحسينات لكسب السوق بصفة مستمرة، فإذا أراد هؤلاء المنتجين الاستمرار في السوق وجدوا أنفسهم مضطرين إلى استخدام تكنولوجيا جديدة و بالطبع يستفيد المستهلك من عملية المنافسة لأنه سيحصل على السلع بجودة أكبر و بسعر أقل.

3 – الحرية تحد من قيام الاحتكارات: يعتبر البعض بأن الحرية تجعل قيام الاحتكارات أكثر صعوبة مقارنة بذلك عند تطبيق سياسة الحماية، حيث يعتبرون بأنه في الكثير من البلدان المتخلفة نظرا لأن الطلب المحلي محدود بالنسبة لبعض السلع، لا يمكن لكثير من المشروعات أن تصل إلى الحجم الأمثل للمشروع و بالتالي لا تستطيع تخفيض تكاليف الانتاج إلى حد أقصى، فلو عزلت الدولة السوق الحلية بشكل جزئي أو كلي في ظل نظام الحماية عن طريق السياسة الجمركية مثلا، فسيساعد ذلك المشروعات على البقاء و السيطرة على السوق المحلية.

و لابد من الاشارة لتعدد أشكال السياسة التجارية المستخدمة من حيث نطاق تطبيقها إلى[2]:

–**سياسة تجارية وطنية**: و التي تمثل السياسات التي تتخذها الدولة مفردها للتأثير على تجارتها الخارجية.

– **سياسة تجارية اقليمية** : و التي تعبر عن السياسات المتخذة من قبل مجموعة من الدول، لتحقيق مصالح تجارية أو اقتصادية مشتركة مثل السياسات المتخذة في اطار الاتفاقات الثنائية أو التكتلات الاقتصادية الاقليمية.

– **سياسة تجارية دولية** : و هي السياسات المتخذة في اطار منظومة عالمية لتنظيم التبادل التجاري للمجتمع الدولي عامة، و اشهرها اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة و التي تهدف لتحرير التجارة العالمية.

[1]- عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 216 إلى ص 218 بتصرف.
[2]- خروف منير، مطبوعة دروس في مقياس المالية والتجارة الدولية موجهة لطلبة السنة الثالثة تجارة دولية،جامعة قالمة، 2015/2014 ،ص20.

و يمكن مما سبق ذكره بخصوص سياسات التبادل الدولي أن نلخص في الجدول التالي مزايا كل نوع :

الجدول رقم 1-1 : سياسات التبادل التجاري الدولي

تقييد التجارة الخارجية	تحرير التجارة الخارجية
– تقييد التجارة يسمح بحماية الصناعات الناشئة. – تقييد التجارة من شأنه زيادة فرص العمل. – تقييد التجارة يحسن معدل التبادل. – تقييد التجارة يحسن من موارد الخزينة العامة. – تقييد التجارة يجذب رؤوس اموال أجنبية.	– الحرية تؤدي إلى انخفاض الأسعار الدولية. – الحرية تعمل على الرفع من المنافسة. – الحرية تشجع على التقدم الفني و التكنولوجي. – الحرية تمنع قيام الاحتكارات. – الحرية تساعد على زيادة الانتاج.

المصدر : من اعداد الطالب بناء على المعطيات السابقة.

ان تطبيق هذه السياسات من أجل التحكم في الحركية التجارية في ظل اتباع نظام التقييد سواء بشكل كلي أو جزئي يحتاج لمجموعة من ا لأدوات و الوسائل، في حين أن انتهاج سياسة التحرير كما رئينا سابقا تستوجب فك وازاحة كل هاته العراقيل و ترك السوق حر ا أمام المنافسة التامة، لهذا فيمكن أن نفسر اختيار الدول النامية لنمط التقييد نظرا لطبيعة و حجم الانتاج المحدود داخل محيطها الاقتصادي، بينما تتج هـ الدول الصناعية لفرض نظام التحرير التجاري كآلية للنفاذ لهذه الأسواق.

و عليه سنتطرق لأهم أدوات السياسة التجارية التي يمكن استعمالها للتحكم في التجارة الخارجية من جهة، ولتحقيق أهداف مختلفة سواء اقتصادية و حتى سياسية.

المطلب الثاني: أدوات السياسة التجارية

أولا: الأدوات السعرية:

أ- **السياسة الجمركية:** يقصد بالسياسة الجمركية مجموعة الاجراءات التي تفرض على البضائع التي تجتاز حدود الدولة دخولا أو خروجا، و كذلك الاجراءات التي تفرض على البضائع التي تجتاز حدود الدولة دخولا أو خروجا، و كذلك الاجراءات التي تفرض على السلع المنتجة منها من أجل تحقيق أهداف معينة للدولة[1].

[1]- محمد جاسم، مرجع سابق، ص 146.

كما يمكن تعريف السياسة الجمركية بأنها مجموعة الاجراءات المتمثلة بالقوانين و الأنظمة التي تفرضها الدولة على البضائع التي تجتاز حدودها دخولا أو خروجا، و كذلك الاجراءات التي تفرض على البضائع التي تجتاز حدود الدولة ، و أيضا التي تفرض على السلع المنتجة منها من أجل تحقيق أهداف معينة [1]

ولا بد من التفريق بين السياسة الجمركية و التعريفة الجمركية التي تعتبر الأداة الأساسية لها، حيث تعرف التعريفة الجمركية بأنها مجموع الرسوم الجمركية المطبقة في بلد ما في فترة زمنية معين ة على الصادرات و الواردات و تختلف الدول عادة في وضع سياسة للتعرفة الجمركية بما يتناسب و ظروفها الاقتصادية و حالتها الاجتماعية و أهدافها السياسية، و مدى الحاجة إلى السلع في ضوء ما تخطه من خطط، و تحت ظروف المنافسة الخارجية عند وضع تعرفة جمركية أو تعديل ما هو قائم منها.[2]

من خلال ما سبق يمكن أن نحدد العنصر الأساسي في السياسة الجمركية (التعرفة الجمركية) و هي مجموعة الرسوم المطبقة على الصادرات و الواردات لبلد ما خلال فترة زمنية معينة، و تختلف في معدلاتها حسب نوع السلع .

تهدف القيود الجمركية إلى تحقيق غرضين عا مين، مالي و حمائي، فيطلق على الغرض الحمائي، عندما يهدف إلى حماية صناعة معينة أو التأثير على حجم الواردات، أو على سعرها، و يكون الغرض كذلك ماليا، إذا كان المقصود من تطبيقه الحصول على موارد مالية للخزينة العمومية [3].

1-أ – أشكال الرسوم الجمركية: تنقسم الرسوم الجمركية إلى ثلاث أشكال رئيسية[4]:

- رسوم قيمية: و هي التي تتقرر بنسبة مئوية معينة من قيمة السلعة كأن تكون 10% مثلا من قيمة الأثاث وعادة تختلف هذه النسبة من سلعة إلى أخرى.

- رسوم نوعية: و هي عبارة عن مبلغ ثابت يفرض على الوحدة من السلعة، كأن تكون على أسا س الوزن أو الحجم أو العدد و هكذا و تختلف الرسوم النوعية تبعا لنوع السلعة و مواصفاتها.

- رسوم مزدوجة: حيث تكون الرسوم إما على أساس قيمي و نوعي في آن واحد أو أيهما أعلى.

1- ب- أنواع التعريفة الجمركية: يمكن ان نميز ثلاث أنواع من التعريفات الجمركية حسب التطبيق بين تعرفة وحيدة و تعرفة مزدوجة و تعرفة ثلاثية [5]:

---

[1]- شريف علي الصوص ،**التجارة الدولية "الأسس والتطبيقات"**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع ، عمان،الأردن ،2012، ص146، بتصرف .

[2]- محمد جاسم، مرجع سابق، ص146.

[3] - Peter.H.Lindert et P.Charle Kindleberger, **economie internationale**, 7éme édition , paris , 1982, p

[4]- شريف علي الصوص ،مرجع سابق ، ص 149.

[5]- عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب ، مرجع سابق ، ص،ص 249،250.

– التعريفة الوحيدة: تتمثل في وضع الدولة تعريفة واحدة للسلعة الواحدة بغض النظر عن مصدرها أو وجهتها، أي بغض النظر عن البلد الذي وردت منه أو صدرت إليه، و هذه التعريفة العامة، لأنها تطبق على الدول عامة دون تخصيص.

– التعريفة المزدوجة: تتمثل في أن تضع الدولة تعريفتين للسلعة الواحدة، قصوى و دنيا، بحسب البلد الذي تستورد منه أو تصدر إليه، عندئذ تكون إحدى التعريفتين أعلى من حيث رسومها عن الأخرى . و تكون التعريفة القصوى هي التعريفة العامة، و الأخ رى هي الحد الأدنى لما يمكن النزول إليه فالتعريفة المزدوجة هي إذن محاولة لتمييز سلع بعض البلاد على سلع البعض الآخر.

– التعريفة الثلاثية: تتمثل هذه التعريفة في أن تضع الدولة ثلاث تعريفات للسلعة الواحدة، بحيث تطبق كل تعريفة على مجموعة معينة من الدول، و معنى هذا أن دولة ما تقسم دول العالم من الناحية الجمركية إلى ثلاث أقسام، تطبق على كل قسم منها تعريفة معينة، فالتعريفة الأولى تسمى التعريفة الوسط، و هي للبلاد التي تربطها بها ظروف تبادل عادية، و الرسم المقرر فيها هو الرسم الوسط أو العادي، أما التعريفة الثا نية فهي التعريفة التفضيلية التي تخصصها الدولة للبلاد التي يعنيها أمر التبادل معها، و الرسم المقرر فيها هو رسوم خاصة أقل من الرسوم العادية، و أما التعريفة الثالثة فهي التعريفة الجزائية أو الانتقامية و الغرض منها منع دخول السلع التي تفرض عليها، أو قبولها بالرسوم الباهظة، فالواقع أن الرسم هنا رسم مزدوج يتضمن: الرسم العادي + رسم اضافي.

الشكل رقم 1–1 : أثر التعريفة الجمركية على الطلب المحلي و الاستيراد

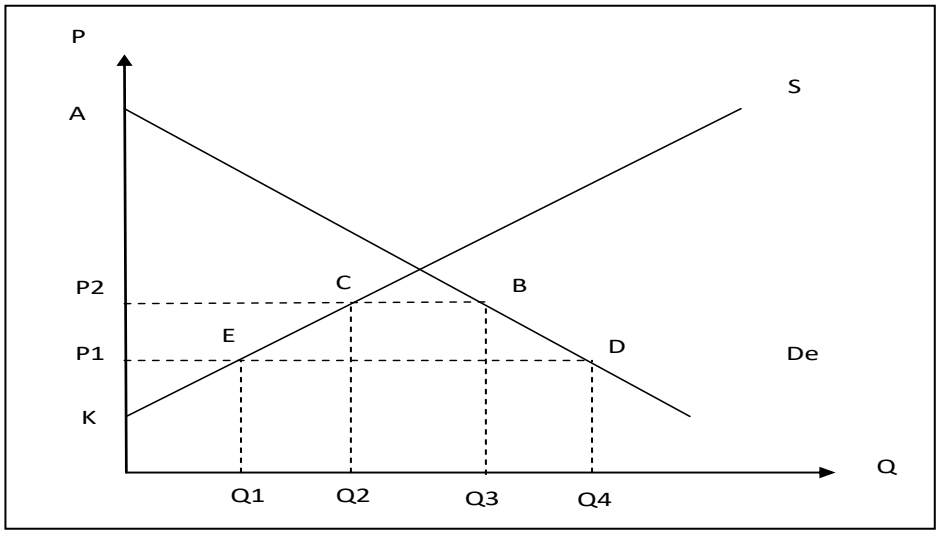

المصدر: من اعداد الطالب بتصرف في : عبد القادر السيد متولي، **الاقتصاد الدولي – النظرية و السياسات-** ، دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان، 2011 ، ص 79.

إن فرض التعريفة الجمركية يؤدي إلى ارتفاع السعر من P1 إلى P2، و سيعمل ذلك على عزوف بعض المستهلكين اعن اقتناء هاته السلعة و ستنخفض كمية الاستهلاك إلى مقدار المسافة Q2-Q3، و يمكن توضيح الأثار الاقتصادية التي تترتب على فرض الرسوم الجمركية على كل من المنتجين و الم ستهلكين في الجدول أدناه :

الجدول رقم 1-2 : الأثار الاقتصادية للتعريفة الجمركية على المنتجين و المستهلكين

	قبل فرض التعريفة عند سعر P1	**بعد فرض التعريفة عند السعر P2**
فائض المنتج	تتمثل في مساحة المثلث KEP1	تتمثل في مساحة المثلث KCP2
فائض المستهلك	تتمثل في مساحة المثلث ADP1	تتمثل في مساحة المثلث ABP2
نتائج الدولة	ـــــــ	هي مساحة المستطيل المحدد بـ Q2-Q3و P2-P1

المصدر: من اعداد الطالب بناء على الشكل رقم 1-1

فيمكن أن نقول أن المستهلك سيخسر فائض قيمته مساحة الرباعي P1P2BD، بينما يحقق المنتج فائض محدد بمساحة الرباعيP1ECP2 .

ب- الاعانات (إعانات التصدير): و هي تخفيضات جمركية و ضريبية الغرض منها تشجيع التصدير في منتج معين و الغرض منها ايضا تدعيم قدرة المنتجين الوطنيين على التنافس في الأسواق الدولية و زيادة نصيبهم منها، و ذلك بتمكينهم من خفض الأثمان التي يبيعون على أساسها.

و الاعانة قد تكون مباشرة حيث تتمثل في دفع مبلغ معين من النقود يحدد إما على أساس قيمي او على أساس نوعي، أو غير مباشرة و تتمثل في منح المشروع بعض الامتيازات لتدعيم مركزه المالي *.

و يقلل من أهمية هذه الإعانات ما تفرضه الدول الأخرى من رسوم إضافية، تعرف بالرسوم التعويضية، على دخول السلع المعانة لأراضيها . كما أنه عادة ما يقابل دعم الدولة لصادراتها بموقف مماثل من الدول الأخرى المنافسة التي تحرص على الاحتفاظ بمركزها التنافسي في السوق الدولية[1]

* مثل الاعفاء أوالتخفيض الضريبي ، والتسهيلات الائتمانية ، اتاحة بعض الخدمات بنفقات رمزية .

[1]- زينب حسين عوض الله ، **الاقتصاد الدولي** ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ،2004، ص 291.

ج– **الإغـــراق** :

1 **مفهوم الإغراق**: يقصد بسياسة الاغراق أن تلجأ الدولة أو مؤسسة تجارية إلى التمييز في الأسعار بين سعر السلعة داخل دولة الانتاج و سعر نفس السلعة عند تصديرها لدولة خارجية، بحيث يكون سعر السلعة في الداخل أعلى من سعر السلعة في الخارج، و في نفس الوقت يكون سعرها أقل من السلع المماثلة لها في السوق الخارجي، حيث سيتحول المستهلكين إلى شراء هذه السلعة و يتركوا السلعة المماثلة و التي يكون سعرها أعلى من سعر هذه السلعة[1]. و يشترط لوجود حالة إغراق أن تتوفر الشروط التالية[2]:

– أن يتم بيع السلعة بسعرين مختلفين أحدهما مرتفع في السوق الداخلية التي تنتج فيه السلعة و الآخر منخفض في السوق الأجنبية. و لا يشترط أن تباع السلعة في الخارج بثمن يقل عن تكلفة الإنتاج.

– أن يكون البيع بسعرين في نفس الوقت، أما إذا اختلف الوقت بح يث حصل البيع في السوق الداخلية في وقت كان الثمن فيه مرتفعا ثم انخفض الثمن خلال الفترة الماضية بين تصدير السلعة و وصولها نتيجة لظروف العرض و الطلب فلن يكون هناك إغراق، و عليه فإنه لا بد من مقارنة الأثمان في نفس الوقت.

– أن تكون شروط البيع موحدة في ال سوقين الداخلي و الخارجي، فإذا حدث اختلاف في شروط البيع أدى إلى اختلافات تبرر التفاوت في السعر، فلن يكون هناك إغراق، مثل ذلك أن تباع السلعة نقدا في احد السوقين، و بالآجل في السوق الآخر، أو أن تعرض السلعة في الداخل مغلفة و معبأة بينما تباع في السوق الخارجية بدون تغليف أو تعبئة.

– أن تتوفر مرونة الطلب في السوق الخارجي، و يؤدي ذلك إلى ارتفاع الطلب على السلعة في الخارج وزيادة كبيرة نتيجة لتخفيض السعر.

– و يشترط لتحقق سياسة الاغراق أن تتبع الدولة سياسة جمركية تمنع استيراد هذه السلع من الخارج حيث أن عودتها بالسعر المخفض إلى سوق المنتج و كأنها ضريبة توجهها الدولة إلى مواطنيها.

2 أنواع سياسات الاغراق: يوجد ثلاث أشكال أساسية للإغراق [3]:

الاغراق العرضي: و هذا النوع يظهر بظروف معينة طارئة مثل الرغبة بحيث تعرض في الأسواق الخارجية بأسعار

[1]- محمد صفوت قابل، **نظريات وسياسات التجارة الدولية**، بدون دار نشر، 2010، ص 343.
[2]- شريف علي الصوص ، مرجع سابق ، ص 140، بتصرف.
[3]- نفس المرجع ، ص 142.

منخفضة، و كذلك خطأ المنتجين الوطنين في تقديرهم لنطاق السوق الداخلية و اضطرارهم إلى التخلص من فائض الانتاج في الخارج حتى لا يضطرون إلى خفض أسعارهم في السوق المحلية ثم العمل على رفعها لاحقا.

الإغراق المؤقت: و هو يهدف إما لتحقيق هدف محدد و ينتهي بتحقيقه مثال ذلك خفض مؤقت لأسعا ر البيع بقصد فتح سوق أجنبية، كذلك تخفيض الأسعار في سوق للدفاع ضد منافسة أجنبية طارئة أو لمنع إقامة مشروعات جديدة، أو محاولة طرد منافس من السوق المستهدف.

الإغراق الدائم: و هو سياسة دائمة منهجية من قبل المنتج لا يمكن بطبيعة الحال أن تقوم على أساس تحمل خسائر يفترض الإغراق الدائم وجود احتكار في السوق الوطنية و الاحتكار يعتمد على وجود حماية من خطر المنافسة الأجنبية كالحواجز الجمركية، و المحتكر يجد من مصلحته أن يميز من حيث السعر الذي يفرضه على مختلف الأسواق كل بحسب ظروفه و بصفة خاصة حسب مرونة الطلب السائد في السوق، فإذا كانت المرونة قليلة يرفع المحتكر سعره و إذا كانت المرونة كبيرة يخفض سعره، و هذا بالتالي يمكنه من تحقيق اقصى قدر من الارباح المتاحة في السوق المحلي و الخارجي.

و لابد هنا من الإشارة بأن المنظمة العالمية للتجارة تعمل على مكافحة الاغراق و ذلك من اتخاذ جملة من الاجراءات في سبيل تحرير التجارة الخارجية و نذكر منها اجراءات مكافحة الإغراق التي اتخذت خلال النصف الأول من عام 2011[1].

د– **تخفيض سعر الصرف** : يقصد بتخفيض سعر الصرف كل انخفاض تقوم به الدولة عمدا في قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقومة بالوحدات النقدية الأ جنبية سواء اتخذ ذلك مظهرا قانونيا أو فعليا في نسبة الوحدة إلى الذهب أو لم يتخذ، و تخفيض سعر الصرف بهذا المعنى يترتب عليه تخفيض الأثمان المحلية مقومة بالعملات الأجنبية و رفع الأثمان الخارجية مقومة بالعملة الوطنية[2].

تلجأ السلطات النقدية في بعض الدول بخفض قي مة عملتها الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية لتحقيق عدد من الغايات أهمها تشجيع صادرات البلد و تخفيض الواردات و بذلك يمكن سد العجز في الميزان التجاري الجاري، كما يمكن أيضا علاج الأسعار الداخلية للسلع المراد زيادة تصديرها، و كذلك يشترط عدم تخفيض الأسعار في السوق المحلية للسلع المراد التقليل من استيرادها، و بالإضافة إلى ذلك يشترط أن يكون الطلب على كل من

[1]- المنظمة العالمية للتجارة ، http://www.wtoarab.org/news.aspx?id=662&group_key=news&lang=ar، تاريخ التصفح :2016/02/10، على الساعة 10.00.

[2]- زينب حسين عوض الله ، مرجع سابق ، ص 292.

الصادرات أو الواردات مرنا نسبيا و إلا فلن يؤثر هذا الاجراء في زيادة الصادرات أو انخفاض الواردات، و يشترط إلا تكون البلاد الأجنبية قد خفضت قيمة عملتها عند تخفيض البلد الأول لقيمة عملته.

يهدف تخفيض القيمة الخارجية لعملة دولة ما إلى جعل أسعار صادراتها من منتجاتها رخيصة بالنسبة للمقيمين في الخارج مما يشجعهم على الإقبال عليها فتزداد صادرات الدولة، كما يؤدي من ناحية ثانية إلى الحد من الواردات نظرا لأن اسعار السلع الأجنبية مقومة بعملة تلك الدولة تصبح مرتفعة الثمن بعد تحويل العملة.[1]

و يستوجب توفر شرطي المرونة لنجاح سياسة تخفيض قيمة العملة خارجيا و هما : مرونة الطلب المحلي على الواردات تكون أكبر من الصفر ، بينما مرونة الطلب الاجنبي على السلع المحلية أكبر من الواحد، و في ح الة اختلال شرطي المرونة لا تؤدي هذه السياسة الأثار المرجوة منها و نكون أمام أربع حالات [2]:

الحالة الأولى و الثانية : تتحققان عندما يكون منحنى عرض العملة الأجنبية موجب الميل أي تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الواحد.

و يتم التفرقة بين الحالتين على أساس إمكانية إجراء التخفيض الرسمي في قيمة العملة الوطنية.

ففي الحالة الأولى: تنجح السياسة لأنها تتطلب تخفيضا قليلا في قيمة العملة الوطنية من السهل اجراؤه رسميا لكبر قيم مرونات الطلب و العرض على العملة الأجنبية.

و في الحالة الثانية تفشل السياسة لأنها تتطلب تخفيضا كبيرا في قيمة العملة الوطنية من الصعب اجراؤه رسميا لصغر قيم مرونات الطلب و العرض على العملة الأجنبية، كما يتضح من الشكل أدناه.

الحالة الثالثة و الرابعة تتحققان عندما يكون منحنى عرض العملة الأجنبية سالب الميل أي تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أقل من الواحد.

و يتوقف نجاح السياسة هنا على مدى استقرار سعر الصرف، ففي الحالة الثالثة تنجح السياسة لاستقرار سعر الصرف و تسمى بحالة سعر الصرف المستقر.

الحالة الرابعة: تفشل السياسة لعدم استقرار سعر الصرف و تسمى بحالة سعر الصرف غير المستقر.

ثانيا: الأدوات الكمية

أ- حصص الاستيراد: يعتبر التحصيص أكثر العوائق التجارية غير الجمركية أهمية، و هي قيود كمية تفرض على كمية السلعة المسموح باستيرادها ، و كما لاحظنا سابقا أن العوائق التجارية غير الجمركية أصبحت أكثر أهمية في

[1]- شريف علي الصوص ، مرجع سابق ، ص 145.
[2]- السيد محمد أحمد السريتي، **إقتصاديات التجارة الخارجية**، مؤسسة رؤيا للطباعة والنشر، جامعة الاسكندرية، 2009، ص-ص 236-238.

السنوات الحديثة و ذلك عندما بحثت الحكوما ت عن طريق لتقييد الواردات بدون اللجوء إلى القيام برفع التعرفة الجمركية التي خفضت في مفاوضات الجات GATT، و الحصص التي تحدد الكمية العينية لسلعة ما و التي يمكن استيرادها في فترة زمنية محددة و غالبا ما تكون سنة هي أكثر العوائق غير الجمركية وضوحا، وبمقارنة الح صة الاستيرادية مع الرسم الجمركي، نجد أن الحصة الاستيرادية تحدد كمية معينة من السلعة يسمح بدخولها إلى البلد في فترة زمنية معينة، و على العكس من هذا فإن الرسوم الجمركية تفرض مبلغا على وحدة السلعة المستوردة أو نسبة معينة من قيمتها و من ثم يترك المجال للسوق بأن يحدد الكمية التي تستوردها من هذه السلعة.[1]

الشكل رقم 1-2 : آثار نظام الحصص على الاقتصاد الوطني

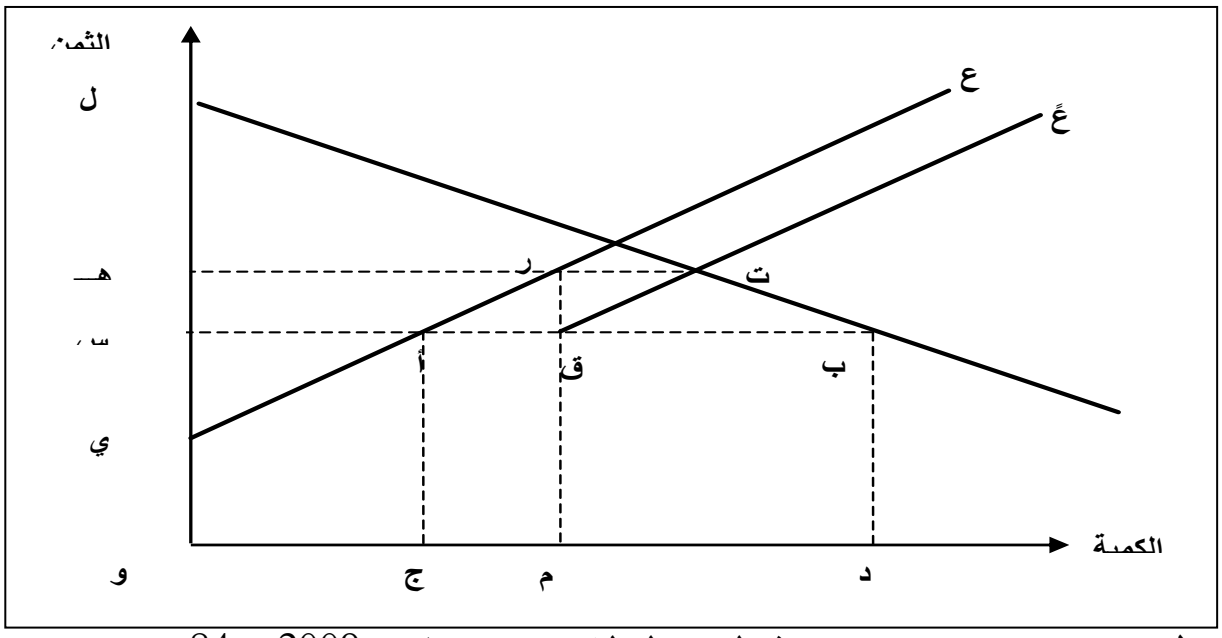

المصدر: يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة، الجزائر، 2009،ص84.

تظهر أثار نظام الحصص على مستويات الطلب و الانتاج المحلين، حيث ينتقل مستو ى التوازن الجديد نتيجة تحرك منحنى العرض بسبب فرض الحصص، و تنتقل معه نقطة التوازن إلى النقطة "ت" بدلا من "ر " و بالتالي يرتفع السعر في السوق المحلي من "س" إلى "هـ" حيث يحفز هذا السعر المرتفع المنتجين المحليين على التوسع في الانتاج و تنتقل بذلك الكميات المعروضة من السلع محليا من النقطة "ج" إلى "م".

يتأثر أيضا الطلب المحلي جراء هذا الارتفاع في السعر و تتقلص الكميات المطلوبة محليا من السلع حيث تنتقل من " د" إلى "م " .

[1]- علي عبد الفتاح أبوشرار ، **الاقتصاد الدولي" النظريات و السياسات"**، دار المسيرة، ط2، لبنان، 2003، ، ص 278.

يعمل نظام الحصص على تأثير متعاكس بين فائض المستهلك و فائض المنتج، حيث يقلل من الأول من مساح ة المثلث "ل ب س" إلى المثلث " ل ت هـ" و تكون الخسارة الاجمالية لفائض المستهلك ممثلة في الرباعي " س ب ت هـ " و العكس يحدث مع فائض المنتج، حيث يرتفع من مساحة المثلث " ي أ س" إلى المثلث " ي ر هـ " أي زيادة بمقدار الرباعي "س أ ر هـ ".

ب– تراخيص الاستيراد : عادة ما يكون تطبيق نظام الحصص مقترنا و مكملا بما يعرف بنظام تراخيص الاستيراد. و يتحصل هذا النظام في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص، إذن، سابق من الجهة الإدارية المختصة بذلك، و قد يكون الغرض من هذا النظام تحديد حصة من سلعة معينة دون الإعلان عنها، و قد يستعمل ايضا لحماية الإنتاج المحلي من واردات بعض الدول فيرفض الترخيص متى كان خاصا بالمنتجات غير المرغوب فيها.

قد تمنح السلطات هذه التراخيص في حدود الحصة المقررة بلا قيد و لا شرط أو قد تصدر تراخيص الاستيراد وفقا لأسس معينة، و قد تعمد الدولة إ لى بيع هذه التراخيص بالمزاد مما يتيح اشتراك الدولة في الأرباح الناتجة عن الاستيراد[1].

7– **الاجراءات الادارية**: تستخدم الدول أحيانا الاجراءات الإدارية لإبطاء عبور السلع المستوردة فمثلا عندما تشعر فرنسا بعدم الرضا عن حجم البضائع اليابانية التي تأتي إلى أسواقها، فإنها و بكل بساطة تطلب من المصدرين اليابانيين أن تمر بضاعتهم عند دخول فرنسا من مركز جمركي واحد يقع بعيدا عن المرافئ البحرية أو المطارات و يعمل أياما محدودة، إن تكاليف نقل البضائع اليابانية إلى المركز الجمركي الفرنسي الوحيد، و تأخير تصفية الحسابات الجمركية للبضائع اليابانية، جعلت من الممكن إبقاء البضائع اليابانية خارج الأسواق الفرنسية لعدد من الاشهر [2]، و نتيجة لذلك يمكن القول أن الاجراءات الادارية تعبر عن عرقلة مرور بعض السلع الغير مرغوب بها عن طريق تعقيد الاجراءات الادارية.

ثالثا: الأدوات التنظيمية

–المعاهدات و الاتفاقات التجارية : المعاهدات عبارة عن اتفاق تعقده الدولة مع دول أخرى يكون الغرض منه تنظيم العلاقات التجارية فيما بينهما تنظيما عاما يشمل في العادة نوعين من الأمور، أمور ذات طابع سياسي

[1]- زينب حسين عوض الله ، مرجع سابق ، ص292.
[2]- علي عبد الفتاح أبوشرار ، مرجع سابق ، ص 279.

ومنها تحديد مركز الأجانب و أهليتهم لمباشرة مختلف أنواع النشاط، و أمور يغلب عليها الطابع الاقتصادي مثل تنظيم شؤون الرسوم و الاجراءات الجمركية و انشاء المشروعات و مكاتب التمثيل التجاري.

يتميز الاتفاق التجاري بأمور منها أجله القصير فعادة يكون سنة واحدة، و أنه يتناول أمور معينة بالذات في تفصيل يزيد عما نجده في المعاهدة التجارية التي تقتصر كما رأينا على وضع المبادئ العامة و قواعد السلوك بين الدولتين.

يتضمن الاتفاق إشارة إلى المنتجات التي تدخل في نطاق المبادلة بين الدولتين، و يتضمن ذلك إما ذكرا بمختلف أنواع السلع و إما تحديدا للكميات أو القيم المزمع تبادلها خلال فترة الاتفاق.

المطلب الثالث: السياسة التجارية و التجارة الدولية

تلعب التوجهات الاستراتيجية و السياسات التي تتخذها الدولة لتوجيه التجارة الخارجية سواء نحو تقييدها لتحقيق أهداف حمائية بحتة عبر الرقابة على الواردات ، أو تلك التي تسعى من خلالها الدولة لرفع القدرة التصديرية عن طريق دعم الصادرات و تشجيع المزيد من الانتاج المحلي – دورا مهما في رسم السياسة الاقتصادية للدولة و تحقيق النمو، و هو ما ينعكس بالإيجاب على تحسن الناتج الوطني الاجمالي.

فمع بداية القرن الحادي و العشرين أصبح الانتاج الدولي سمة أساسية هامة من سمات الاق تصاد المعاصر، و لطالما ارتبط مفهوم الانتاج الدولي بدينامية التجارة الدولية و زيادة التفاعلات و التحركات في العمليات التجارية الدولية و هو ما يعبر عنه بزيادة التبادل الدولي، حيث يقوم سواء على أساس التقسيم الدولي للعمل، الذي يتجلى بتخصص بلدان و مناطق معينة، أو على التقسيم الدولي الذي يقوم على اشراك البلدان النامية فيه من خلال قيامها بوظائف جديدة بالنسبة لها في العلاقات الانتاجية، حيث تقام فيها مؤسسات و فروع صناعية جديدة، ترتبط بعلاقات انتاجية تعاونية وثيقة مع مؤسسات الشركات العالمية الكبرى، و تعمد هاته الشرك ات إلى نقل فروعها للخارج، حيث يتم تصنيع قطع و مكونات السلعة و السلع نص ف الجاهزة، ثم تجرى عملية التجميع في مراكز هذه الشركات في البلد الأم.

علما أنه يجري أيضا نقل بعض عمليات التجميع إلى البلدان النامية •، و اذ تقوم هذه الشركات العالمية بنقل جزء من نشاطها الانتاجي خارج بلدانها الأصلية، فإنها تساهم بذلك في تعميق التخصص الانتاجي بكل أنواعه، علما

• وهنا تجدر الاشارة إلى أن اتخاذ الشركات الأم مثل هذه القرارات الخاصة بانشاء فروع لها في البلدان النامية خاصة بعملية التجميع يكون من أجل تحقيق عدة فوائد كتوفير نفقات النقل وكذا الاستفادة من الامتيازات الممنوحة أوالاستفادة من فارق الأجور والرسوم الجمركية.

أن هذا التخصص يتركز بصورة أساسية في هذه الشركات، و هذا يعني أن التقسيم الدولي للعمل، بالرغم من أنه دولي في الشكل، فإنه يأخذ في الواقع سمات التقسيم داخل الشركات، أحينا فيما بينها.[1]

و لمعرفة السمات الاساسية للتجارة الدولية و مسببات نموها ، فمن الضروري الوقوف على المقاربة بين حجمي الانتاج الدولي و كذا التجارة الدولية و هو ما يبرزه الشكل الموالي :

الشكل رقم 1-3 : التجارة الدولية و الانتاج الدولي للفترة 2004/1982

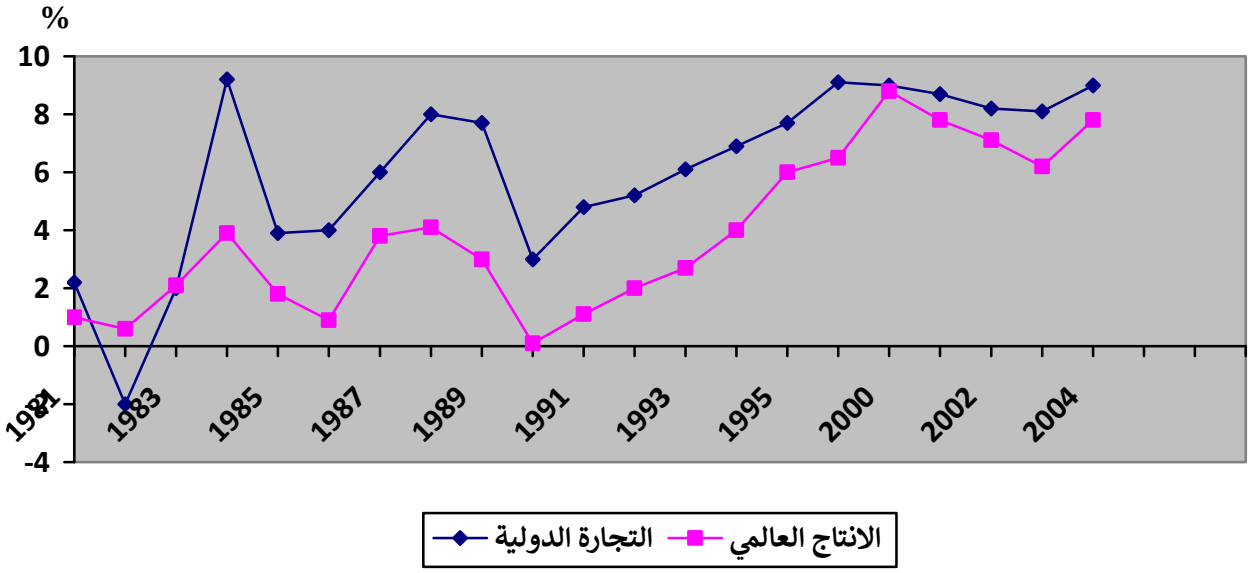

المصدر: IMF : international business statistics 2000.2003 نقلا عن مُحَمَّد دياب، مرجع سبق ذكره، ص 60.

يظهر الشكل السابق أن هناك تناسق بين عملية الانتاج الدولي و كذا نمو التجارة الدولية، حيث يعمل الانتاج الدولي على تحفيز عمليات التباد ل الدولي ، و يمكن تقسيم المنحى السابق إلى فترتين الأولى ما بين 1982 إلى غاية 1990 حيث شهدت تذبذبات في الانتاج الدولي و هو ما انعكس بالسلب على التجارة الدولية و التي عرفت فترات ركود.

بينما الفترة الثانية فتمثل ما بعد تسعينات القرن الماضي، حيث شهدت نموا متصا عد في التجارة الدولية نتيجة ثبات الانتاج الدولي و نموه المستمر مسايرة لعملية الانفتاح التجاري.

توجد علاقة تبادلية بين التجارة الدولية والتخصص الدولي، حيث ترتبط التجارة الدولية ارتباطا وثيقا بظاهرة التخصص و تقسيم العمل من بين التغيرات التي ساهمت إلى حد كبير في نمو التجارة الدولية، التوسع في الشبكات

[1]- محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني، ط 1، بيروت، 2010، ص52.

الانتاجية، و زيادة الشركات العابرة للقارات، و خاصة النمو الهائل في تجارة المنتجات الالكترونية وتكنولوجيا الاتصال و الألبسة و غيرها من المنتجات الخفيفة . كما رافق هذا النمو في الانتاج نمو في حجم تدفقات الرساميل خاصة مع التوجه نحو الانفتاح و تحرير التجارة تحت رعاية المنظمة العالمية للتجارة .

الشكل رقم1-4 : تراكم الاتفاقات التجارية الدولية

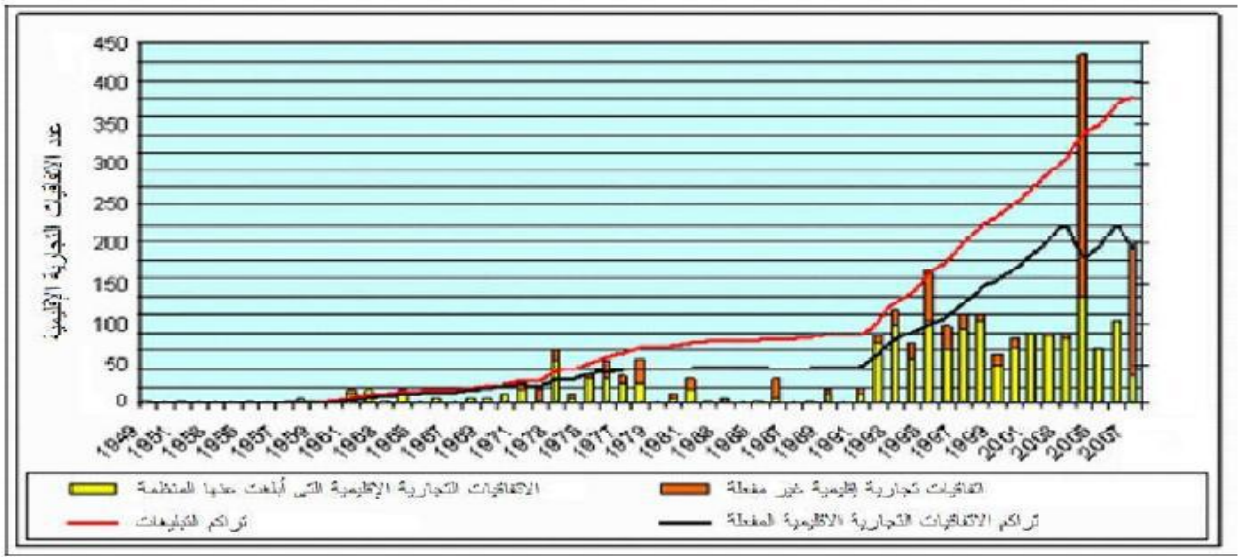

المصدر: علاوي مُحَّد لحسن، **الاقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الاقليمي** ، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة ورقلة، 2010/2009، ص121.

إن التطور الحاصل في نمو التجارة العالمية و زيادة الاتفاقات التجارية الاقليمية خاصة مع بداية التسعينات هو بالأساس نتيجة الانفتاح و الاندماج و هو ما ادى إلى ظهور تراكمات في الاتفاقات التجارية سواء الثنائية أو متعددة الأطراف، و لابد للإشارة إلى الدور الهام الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات في تدعيم عملية التحرر التجاري.

و لهذا فإن هذه الشركات آلية من آليات التحرير التجاري الدولي، من خلال استثماراتها المباشرة، و تفكيك العملية الإنتاجية و تكاملها دوليا، و الأهم من ذلك هو تعميمها لنمط استهلاك معين و زرع ثقافات استهلاكية موحدة على المستوى العالمي، و هي بذلك تسيطر على مجال تسويق السلع، و تدفقات رؤوس الأموال و بذلك فهي تحدد تحرير التجارة الدولية وفق أجندتها، عن طريق تسهيل تدفق السلع و الخدمات، و بذلك تدفع عجلة التحرير التجاري، و لهذا فهي آلية من آليات التحرير التجاري.

فهذه الشركات تراقب كل التجارة الدولية تقريبا عبر سيطرتها على قنوات التوزيع و وسائل النقل الدولية ، و هو الأمر الذي سمح لها بفرض أسعار احتكارية على نقل البضائع و التأمينات لكل السلع التي تصدرها و تستوردها،

فالشركات الكبرى في مجال النقل البح ري تسيطر على 85% من الأسطول البحري العالمي لنقل البضائع، أما شركات النقل الجوي، فهي أكثر تركيزا من الأولى . كما أن تحكم الشركات متعددة الجنسيات في قنوات التوزيع يسمح لها بتحقيق أرباح تفوق بأضعاف المرات تكلفة المنتوجات التي تنتجها فروعها في البلدان النامية[1].

كما أن الشركات المتعددة الجنسيات تسيطر على معظم الإنتاج العالمي حيث يعود ما يقارب ثلث الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم خلال السنوات 1996 إلى 2006، و تشكل الشركات الأمريكية النسبة الأكبر و الأهم بين هذه الشركات بالإضافة إلى توسيع مجال نش اطها الذي يضم كافة فروع الإنتاج والخدمات بالمقارنة مع الشركات الأخرى اليابانية و الأوروبية التي تنشط في قطاعات محدودة[2].

[1]- علالي مخطار، **آليات تحرير التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقليمية ،حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة شلف، 2015/2014، ص،ص 192،193

[2]- مرزوق نبيل، **حول العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد**، مجلة العمل العربية، العدد 68، مارس 1997، ص48.

الجدول رقم 1– 3 : أهم الاتفاقات الموقعة لتحرير التجارة الخارجية

اسم الاتـــفاقـــية	نـــوع الاتـــفاقية	الـــدول الأعـــضاء
اتحاد جنوب شرق آسيا ASEAN	اتفاقية التجارة الحرة	بروناي، إندونيسيا، لاوس، ماليزيا، ميانمار،الفليبين، السنغابور، تايلاند، الفيتنام
منطقة التجارة الحرة لدول البلطيق BAFTA	اتفاقية التجارة الحرة	إستونيا، لاتفيا، لتوانيا
التعاون الاقتصادي للبحر الأسود BSEC	اتفاقية تفضيلية	أذربيجان،ألبانيا،أرمينيا،بلغاريا،جو رجيا، اليونان، مالدوفيا، أوكرانيا ، رومانيا، روسيا، تركيا
مجموعة الأندين CAN	اتفاقية تفضيلية	بوليفيا، كولومبيا، الإكوادور، البيرو، فنزويلا
اتفاقية التجارة الحرة لأوروبا الوسطى CEFTA	اتفاقية التجارة الحرة	بلغاريا، التشيك، المجر، بولونيا،رومانيا، سلوفاكيا،سلوفينيا
اتفاقية العلاقات التجارية CER	اتفاقية التجارة الحرة	أستراليا، نيوزيلندا
كومنلوث الدول المستقلة CIS	اتفاقية التجارة الحرة	أذربيجان،أرمينيا، بلا روسيا، جو رجيا، ملدوفيا، كزاخستان،روسيا،أوكرانيا، أزباكستان، طاجاكستان، جمهورية الكركيز
مجلس التعاون الاقتصادي المشترك COMECON	اتحاد جمركي	بلغاريا،التشيك،سلوفاكيا،المجر،بولندا، رومانيا،روسيا.
اتفاقية التجارة الحرة الكندية الأمريكيةCUFTA	اتفاقية التجارة الحرة	كندا،الولايات المتحدة الأمريكية
الجماعة الاقتصادية الأورو آسيوية EAEC	اتحاد جمركي	بلا روسيا،كازاخستان، كيركيز، روسيا، طاجاكستان
منطقة الجماعة الاقتصادية EEA	اتفاقية التجارة الحرة	الجماعة الاقتصادية الأوروبية،أيسلندا،ليشينتاين، النرويج
المجموعة الأوروبية للتجارة الحرة EFTA	اتفاقية التجارة الحرة	أيسلندا، ليشينتاين، النرويج،سويسرا
مجموعة الثلاث	اتفاقية التجارة الحرة	كولومبيا،المكسيك،فنزويلا
مجموعة التكامل لأمريكا اللاتينيةLAIA	اتفاقية تفضيلية	الأرجنتين، بوليفيا،البرازيل، الشيلي،كولومبيا،كوبا، الإكوادور ،المكسيك،البارغواي البيرو ، الأورغواي،فنزويلا
السوق المشتركة الجنوبية MERCOSUR	اتحاد جمركي	الأرجنتين،البرازيل،البارغواي الأورغواي
NAFTA	اتفاقية التجارة الحرة	كندا، المكسيك،الولايات المتحدة الأمريكية

المصدر: الوافي أسيا، **التكتلات الاقتصادية الاقليمية و حرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة** ، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2007/2006، ص64.

الشكل رقم1-5 : نمو التجارة العالمية

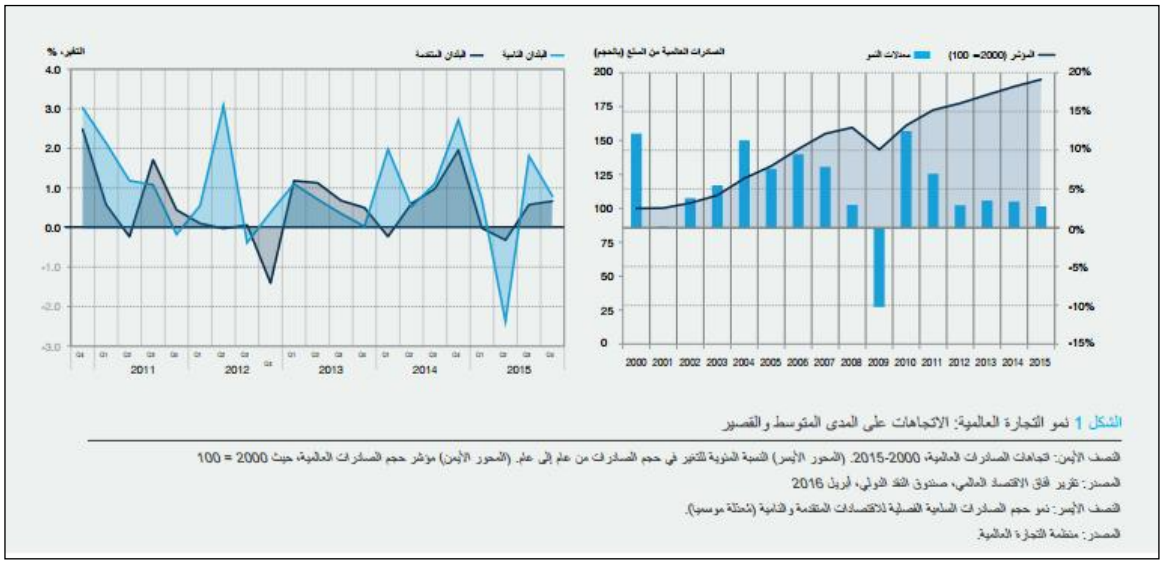

المصدر: التقرير السنوي لعام 2015، المركز الدولي للتجارة، ص 9.

عرفت التجارة العالمية نموا مع بداية الألفية الجد يدة و هذا راجع للاستقرار و التطور التكنولوجي و الصناعي، وقد حققت معدلات نمو تجاوزت 10% في سنة 2004 و هذا مع التوجه العالمي نحو التحرير التجاري، لكن تباطئت معدلات النمو خاصة بعد سنة 2004 نتيجة للحروب و الازمات السياسية و تراكم المديونية الأمريكية، و ما زاد من العسر التجاري الازمة المالية العالمية لسنة 2008 أين سجلت التجارة العالمية تراجعا بمعدل 10% ، لكن هدا التراجع لم يدم طويلا فسرعان ما تعافت التجارة العالمية محققة معدل نمو بفائض تجاوز 13% في 2010، نتيجة للحلول و سياسات الدعم و تخفيض معدلات الفائدة التي تبنتها الدول الكبرى، و لكن شهدت السنوات الأخيرة تباطؤ في النمو التجاري نتيجة عدم الاستقرار في السوق النفطي، بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي و حدوث وفرة في الانتاج مقابل الطلب في الدول الصناعية.

و بالمقارنة بين صادرات الدول النامية و الدول المتقدمة، نجد تقارب بين معدلات نمو الصادرات لكن ما يميز صادرات الدول النامية النمو المتسارع و الانخفاض المفاجئ و هو ما يدل على عدم استقرار في حجم الصادرات السلعية و هو راجع لاعتماد هذه الدول على مصادر تصدير وحيدة، كالدول النفطية، و هو ما يجعلها أكثر تأثرا في حالة حدوث أزمات، بينما تنمو صادرات السلع في الدول المتقدمة باتجاه عام ثابت و شبه مستقر .

المبحث الثاني : سوق النفط و أهميته في ظل التكتلات الاقليمية

يعتبر النفط من أهم المصادر الأساسية للطاقة، و سلعة استراتيجية فرضت نفسها خلال القرن الماضي، مقارنة بالطاقات الأخرى ك الفحم و الطاقات المتجددة ، فتسارع دول العالم نحو الحصول عليها أدى إلى اختلالات سعرية نظرا لكون هذه السلعة محدودة و متمركزة في مناطق جغرافية معينة . كما أن دراسة التأثيرات الاقتصادية للأزمات السعرية التي يتعرض لها سوق النفط العالمي تحتم علينا الالمام بخصائص الطلب و العرض على هاته السلعة و كذا أهم الهيئات الدولية و التكتلات المنظمة لها.

و من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مفهوم النفط و نشأته، ثم إلى المحددات السعرية للطلب و العرض عليه حاله حال أي سعلة يتحدد سعرها وفق تفاعل محددات الطلب و العرض.

و أخيرا سنتطرق لأه م الهيئات و المنظمات الدولية و الكارتلات * للدول المصدرة و المنتجة للنفط و كيفية استغلال أهميته العالمية من قبل هاته المنظمات.

المطلب الأول : الاطار المفاهيمي لسوق النفط

يرتبط النفط ارتباطا وثيقا بمخططات السياسة الدولية سواء أكان ذلك بالنسبة للمستهلكين من الدول الصناعية المتقدمة و الدول النامية التي تفتقر إليه أو الدول التي تنتجه لذلك لا تخلو علاقات الدول السياسية والاقتصادية من توضيح و تركيز على كيفية السلوك السياسي في مجال الحصول عليه و توفير الكميات التي تصون اقتصادها و مجتمعها من الضرر و التأثر إذا ما انقطع إمداد النفط.[1]

أولا : نشأة النفط

بصورة عامة يطلق مصطلح البترول على المواد الهيدروكربونية، بينما بصفة تجارية فتقسم مركبات البترول إلى منتجات سائلة (النفط الخام أو الزيت)، و غازية (الغاز الطبيعي)، و صلبة (الاسفلت)، فالنفط الخام و الغاز الطبيعي يكونان الم ادة الأساسية التي تقوم عليها صناعة النفط و التي بدورها تعطي معظم الطاقة اللازمة للنمو السريع في الحضارة التكنولوجية الحديثة، هذه الحضارة بعدما كانت تعتمد على العنصر الحيواني كمصدر للطاقة أصبحت الآن تعتمد على المصادر المحدودة و بالأساس النفط و الغاز بنسبة تتجوز الثلثين، اضافة على أن الطلب على الطاقة مزال في زيادة غير محدودة و قليلا ما نقف و نفكر في اعتمادنا الكلي في معظم نواحي حياتنا على

* الكارتل CARTEL ويقصد به : أنه أتفاق غالبا ما يكون مكتوبا بين عدد من المشاريع تنتمي إلى فرع معين من فروع الإنتاج لأجل تقسيم الاسواق أوتنظيم المنافسة ، ويمكن اعتبار منظمة أوبك كارتل نفطي.

[1] - محمد أزهر سعيد السماك، **جغرافية النفط**، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن ، 2010، ص 14.

النفط و الغاز و مشتقاتهما، حيث أن النفط يوجد في الطبيعة بكميات اقتصادية في الصخور تحت سطح الأرض، فإن العثور على تلك المادة هو نطاق عملية استكشافية منذ قديم الزمن.

و على الرغم مما يقال بأن أول بئر حفرت بحثا عن النفط كان عام 1859 في بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية بواسطة الكولونيل "دريك"، إلا أنه يقال بأن الصينيين كانوا السباقين لذلك، كما أن النفط أنتج في روسيا عام 1856 و في رومانيا عام 1857 إلا أن سنة 1858 تعد تاريخ بداية صناعة البترول الحديثة .[1]

الشكل رقم 1–6 : انتاج النفط في منطقة الاوبك (مليون برميل / يوم)

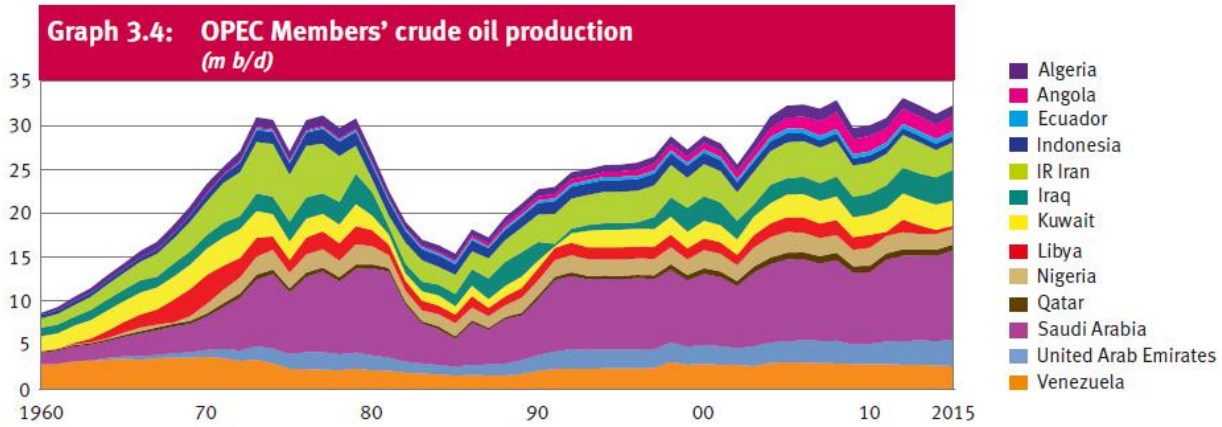

المصدر: OPEC Annual statistical bulletin 2016 p 24

ثانيا: محددات الطلب على النفط

يتحدد سعر النفط كأي سلعة أخرى على أساس ميكانيزمات الطلب و العرض، لكن سوق النفط يعتبر أكثر حساسية بالمتغيرات الخارجية و هو ما يجعل سعره يتأثر بأي حدث سواء اقتصادي أو سياسي كما أنه حساس أيضا للتنبؤات المستقبلية.

و يرجع تذبذب سعر البرميل بين الصعود و الهبوط إلى السياسات النفط ية للدول المنتجة و قد دعت الدول المستهلكة إلى ربط النفط بآلية السوق، و بالإضافة إلى هاته السياسات هناك عدة عوامل تحدد اتجاه أسعار هذه السلعة الاستراتيجية نذكر منها :

[1]- محمد أزهر السماك ، مرجع سابق، ص،ص 78،79 بتصرف

- متوسط دخل الفرد : يؤثر متوسط دخل الفرد على استهلاك الطاقة تأثيرا كبيرا، فكلما ارتفع دخل ا لفرد ارتفع معه حجم استهلاكه من الطاقة، بحيث أصبح استهلاك الفرد من الطاقة يعتبر مؤشرا لمستوى المعيشة.

و يتضح ذلك من مقارنة استهلاك الفرد من الطاقة في الدول الصناعية و النامية.[1]

- العلاقة السعرية: بحيث يرتبط الطلب على الطاقة مثل أي سلعة أخرى بعلاقة عكسية مع ال سعر، إلا أن أثر السعر على الطلب يتوقف على عاملين أساسين هما بدائل الطاقة و مرونة الطلب السعرية.

الشكل رقم 1-7 : محددات سعر البترول

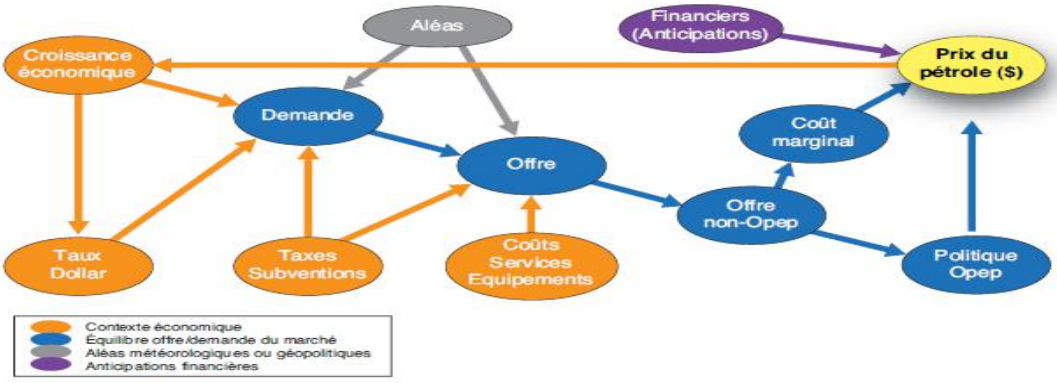

المصدر: **Panorama magazine, l'offre et la demande de pétrole ,sans numéro, 2009, p2**

هناك عدة عوامل تعتبر محددا لسعر البتر ول، و حسب المخطط أعلاه يمكن أن تكون سياسات الأوبك سببا في التأثير في الأسعار و لعل أهم مثال على ذلك هو فترة سوء إدارة الأوبك و ما عرفته تلك الفترة من تراجع في أسعار البترول، كما يعتبر تفاعل الطلب و العرض و كما سماه الكلاسيكيين جهاز الثمن آلية من آليات تحديد سعر النفط باعتباره كأي سلعة أخرى تخضع لهذه الآلية، و من جانب آخر تلعب الأسواق المالية دورا هي الأخرى في التأثير في السوق البترولية من خلال حجم المضاربات و التوقعات المستقبلية بناء على معطيات اقتصادية و سياسية.

[1]- Medan, Michal , le pétrole et la chine- plus qu'une relation commerciale- Afrique contemporaine, 4e trim, 2008, p 95-p104.

الشكل رقم 1–8 : العلاقة التبادلية بين الطلب و العرض على النفط

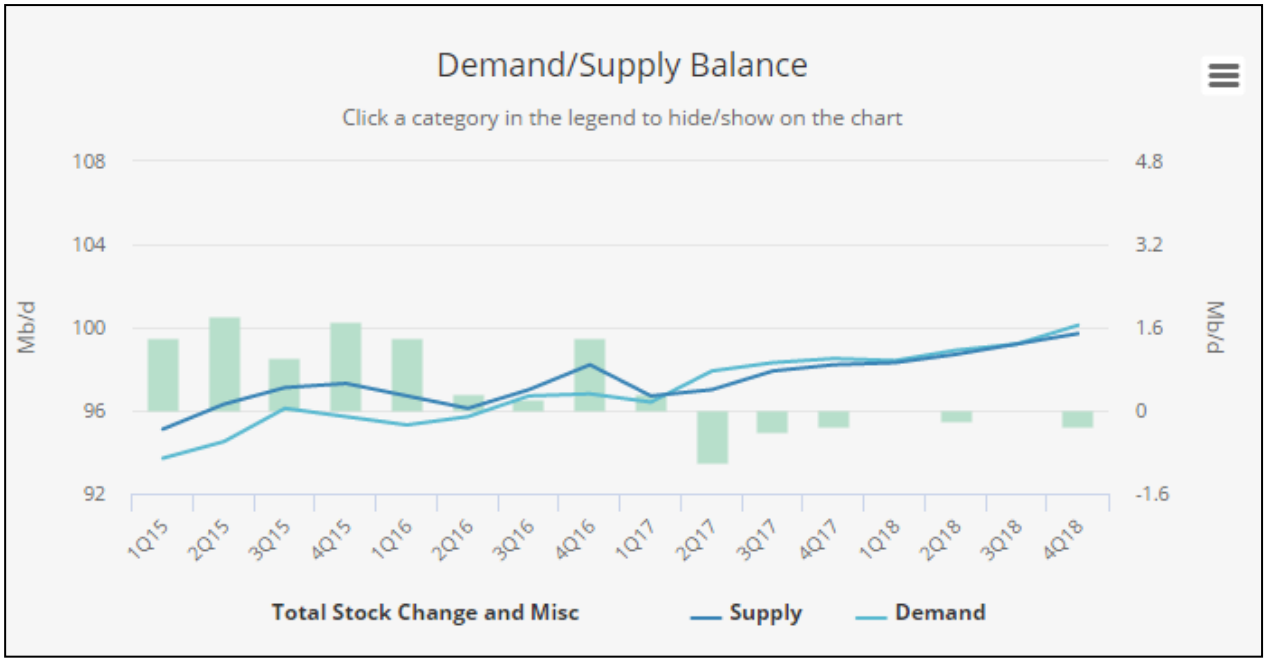

المصدر: الموقع الرسمي لوكالة الطاقة : https://www.iea.org/topics/oil/ تاريخ التصفح 2018/04/14 على الساعة 11:08.

إن زيادة التدفقات المالية إلى سوق العقود الآجلة للنفط قد أضافت سيولة مهمة للسوق، حيث اعتبر معظم خبراء الاقتصاد أن هذا أمر جيد للسوق لأن إضافة سيولة للسوق ستمكن من اكتشاف مستويات الأسعار الحقيقية واستقرار السوق .لكن الدلائل تكشف خلاف ذلك حيث أصبحت تقلبات أسعار سوق العقود الآجلة أعلى من تلك المسجلة في أسعار السوق الفورية .وقد أدى ذلك بالكثيرين للاعتقاد بأن هذه التدفقات المالية وأنشطة المضاربين هي المسؤولة بشكل كبير عن تقلبات أسعار النفط الخام.[1]

ثالثا: محددات العرض على النفط [2]

الاحتياطيات النفطية : هي القيد الأول على العرض، وينصرف مفهوم الاحتياطيات إلى النفط القابل للاستخراج اقتصاديا .ومع تطور المعرفة الجيولوجية ووسائل الاستشعار والتنقيب يجري تحديث بيانات النفط الأصلي في التراكيب الجيولوجية التي تحتويه، ويسمى النفط في المكان .كما أن تكنولوجيا تطوير الحقول، اي العمليات الرأسمالية التي تجعل النفط قابلا للاستخراج، وعمليات الاستخراج ذاتها مع الخصائص الجيولوجية للمكان النفطي

[1]- International Energy Forum, **Progress Report on the Outcome of the Jeddah Energy Meeting**, 19 Dec 2008 p-21.

[2]- أحمد ابريهي علي، **تحليل سوق النفط العالمي**، بدون مكان نسر، 2016، ص. ص 5. 6 .

هذه كلها تحدد التكاليف، وعند المقارنة مع الأسعار السائدة والمتوقعة يتخذ قرار التطوير والاستخراج. وبذلك يتدخل سعر النفط إلى جانب التكاليف في تعيين مقادير الاحتياطيات النفطية في دولة ما وفي العالم.

-التكاليف :آنفا كانت التكاليف من المتغيرات الفاعلة في تعيين حجم الاحتياطيات، وهنا تعامل التكاليف ضمن متغيرات دالة العرض، فيقال يرتبط العرض طرديا مع السعر بثبات أثر العوامل الأخرى وأهمها التكاليف، وهي المسؤولة عن التحولات في دالة العرض .وهنا يميز بين التكاليف الكلية وضمنها كافة النفقات الرأسمالية للتطوير وما يصيب البرميل المنتج منها إضافة على تكاليف التشغيل، والتكاليف الحدية في الأمد القصير .والأخيرة هي الكلفة المتغيرة لإنتاج برميل إضافي في الحقول المنتجة . وبهذا المعنى فإن التكاليف الرأسمالية ثابتة وقد تحققت بغض النظر عن قرار الإنتاج الآن او في المستقبل، وأغلب تكاليف التشغيل متغيرة وتتضمن بعض التكاليف الثابتة في الأمد القصير بسبب التزامات تعاقدية أو لأنها ترتبط بالتشغيل وليس بحجم الإنتاج بالذات.

-الضرائب السيادية :إذ عادة ما تفرض الحكومات ضرائبا تتناسب مع الريع في البرميل المنتج ، وإن معدلات هذه الضرائب لها دور في زيادة او تقليل الإنتاج .وقد لا يكون الهدف من هذه الضرائب ماليا بل احيانا له علاقة بحماية البيئة والحفاظ على الموارد ذاتها.

-وفرة البناء التحتي : إذ ان طاقة البناء التحتي للاستخراج النفطي تحدد امكانية التوسع في الاستخراج ، ويدخل في هذا النطاق شبكات النقل والتصدير، وتوفير المياه لعمليات الاستخراج، وسواها من التسهيلات الضرورية في النطاق الجغرافي للاستخراج وعلى المستوى الوطني.

أنواع التسعير في النفط :

يتم تسعير النفط الخام بناء على السعر الخاص للبرميل الواحد مقوم بالدولار الأمريكي و البرميل، ان حركات الاسعار في السوق النفطية يمكن ان تعرض تحت المفاهيم الآتية[1]:

أ -السعر المعلن أو الأسعار المعلنة : يقصد بها أسعار البترول المعلنة رسميا من قبل الشركات البترولية في السوق البترولية ظهر هذا السعر لأول مرة في عام 1880م في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة ستاندراد أويل.

ب- السعر المتحقق: هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري بنسبة مئوية كحسم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع والسعر المتحقق هو فعليا

[1]- محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، عنابة، 1983، ص198.

عبارة عن السعر المعلن ناقصا الحسومات والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع والمشتري لقد ظهرت هذه الأسعار منذ فترة أواخر الخمسينات، عملت الشركات البترولية الأجنبية المستقلة وبعدها الشركات الوطنية البترولية في الدول البترولية سواء في منظمة أوبك، أو الدول الأجنبية الأخرى.

ج- سعر الإشارة: هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينات، حيث بعد ظهور الأسعار المتحققة إلى جانب المعلنة اخذ واعتمد سعر الإشارة في احتساب قيمة البترول بين بعض الدول البترولية المنتجة والشركات البترولية الأجنبية، من أجل توزيع أو قسمة العوائد الب ترولية بين الطرفين، إن سعر الإشارة عبارة عن سعر البترول الخام والذي يقل عن السعر الم علن ويزيد عن السعر المتحقق، أي انه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق، إن هذا السعر أخذت به وطبقته العديد من البلدان البترولية، مثل ما تم بين الجزائر وفرنسا في 1965م .

د- سعر الكلفة الضريبية: هو السعر المعادل لكلفة إنتاج البترول الخام مضاف إلى قيمة ضريبة الدخل والربح بصورة أساسية العائدة للدول البترولية المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة البترولية، إذن هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية لحصولها على برميل من البترول الخام، وهو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بالخسارة.

المطلب الثاني : الهيئات و المنظمات المصدرة للنفط

1- منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC :

كان يوم 14 سبتمبر 1960 تاريخيا بالنسبة للأوبك، حيث و بمبادرة من خمس دول منتجة للنفط (السعودية وإيران والعراق والكويت وفنزويلا) و في اجتماع عقد ببغداد، تم الاعلان عن انشائها، وكان السبب الأساسي لهذه المبادرة هو التكتل في مواجهة شركات النفط الكبرى، وللسيطرة بشكل أكبر على أسعار البترول و على الانتاج.

تضم المنظمة حاليا أربعة عشرة دولة هي : قطر، غينيا الاستوائية، وإندونيسيا، وليبيا، والإمارات، والجزائر، ونيجيريا، وأنغولا، و الاكوادور، إضافة إلى الدول الخمس المؤسسة، وانتقل مقرها عام 1965 من سويسرا إلى العاصمة النمساوية فيينا[1].

وتصنف الأوبك على أنها منظمة حكومية وفقا للنظام الدولي وبموجب المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة، والمنظمة ليست مؤسسة تجارية ولا تدخل في عمليات مادية وتجارية، ويعتبر الأمين العام للمنظمة هو الشخص

[1]- مشدن وهيبة، **أثر تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005، ص 56.

القانوني المسؤول عن أعمالها، كما أن موظفيها يعدون موظفين مدنيين دوليين.

وتوفر دول أوبك حاليا 40% من النفط العالمي ولديها احتياطات أكيدة تمثل 80% من نفط العالم، وتتكون المنظمة من ثلاثة أجهزة، هي[1]:

المؤتمر الوزاري: يعتبر السلطة العليا لمنظمة الأوبك ويعمل وفق مبادئ وأسس الإجماع وهو مسئول عن وضع وصياغة السياسة العامة لها ، يجتم ع المجلس الوزاري مرتين سنويا في مقر المنظمة الدائم من أجل التنسيق وتوحيد السياسات النفطية، أما لجنة المراقبة الوزارية والتي أنشأت سنة 1993 فمهمتها مراقبة الحصص الإنتاجية وصادرات الدول الأعضاء، حيث تتألف من ثلاث وزراء والأمين العام ،ويمكن أن يعقد دورات استث نائية بحضور ثلاثة أرباع مجموع الأعضاء، وتتخذ القرارات بالإجماع ولا تصبح نافذة إلا بعد مرور ثلاثين يوما من تاريخ الاجتماع، وينتخب المؤتمر رئيسا يبقى إلى حين انعقاد الدورة الجديدة و من مهمات المؤتمر أيضا إقرار السياسة العامة للمنظمة والإشراف على تنفيذها، وإقوار الميزانية وتعيين السكرتير العام للمنظمة ونائبه.

مجلس المحافظين: يتألف من ممثل من كل بلد عضو بموافقة المؤتمر، وتستمر هذه العضوية لمدة سنتين، ويعقد المجلس اجتماعين عاديين سنويا، ويمكن أن يعقد اجتماعات استثنائية عند الضرورة بطلب من رئيس المجلس والسكرتير العام أو بطلب من ثلثي مجموع المحافظين، ويشرف المجلس على توجيه الإدارة وتنفيذ مقررات المؤتمر ورفع التوصيات إلى المؤتمر (كل ضمن اختصاصه) واتخاذ القرارات.

الأمانة العامة: أنشأت سنة 1961 وهي مسئولة عن تنفيذ أنشطة المنظمة وتعمل وفق تعليمات مجلس المحافظين ،وتتألف من الأمين العام، نائب المدير العام ,قسم الأبحاث ,دائرة شؤون الموظفين و الأعمال الإدارية , الدائرة الإعلامية ,مكتب الأمين العام، وحدة الشؤون القانونية، جدير بالذكر أن الأوبك بادرت سنة 1976 إلى إنشاء صندوق (أوبك) للتنمية الدولية من أجل تقديم المساعدات للدول النامية.

و قد شهد مسار المنظمة عدة أحداث نذكر منها[2]:

يناير/كانون الثاني 1976 اجتمع وزراء المالية في دول منظمة أوبك في باريس وعلى إثر هذا الاجتماع تم إنشاء صندوق أوبك للتنمية الدولية الذي قدم مساعدات لأكثر من مائة دولة منذ ذلك التاريخ.

وفي عام 1979 ارتفعت أسعار النفط إلى مستويات لم يشهدها العالم من قبل ليصل إلى 40 دولارا للبرميل

[1]- مشدن وهيبة، مرجع سابق، ص 56.

[2] مقال بعنوان: منظمة الدول المصدرة للنفط ، منشور يوم: 2007/12/06 عبر الموقع الالكتروني : http://www.aljazeera.net تاريخ التصفح 2018/03/28 على الساعة 16.15

بسبب اندلا ع الثورة الإسلامية في إيران، ونشوب الحرب بين العراق وإيران.

وفي أوائل الثمانينيات كان دور الأوبك يقتصر على مجرد العمل على الحفاظ على أسعار النفط في السوق العالمية، ومنذ عام 1983 بدأت تتبع سياسة جديدة تقوم على تحديد سقف إنتاجي معين لا يجوز للدول الأعضاء تجاوزه، مع توزيع الحصص الإنتاجية وفقا لهذا السقف على الدول الأعضاء وحسب الطاقة الإنتاجية المتاحة لكل منها.

وفي التسعينيات تذبذب سعر البرميل بين الارتفاع والانخفاض، وفي عا م 2000 وضعت أوبك آلية لضبط الأسعار، وارتفع سعر النفط في السنوات التي تلتها حتى اقترب من حاجز الـ100 دولار عام 2007.

وعقدت السعودية في نوفمبر /تشرين الثاني 2007 القمة الثالثة لرؤساء الدول الأعضاء في المنظمة، وكانت القمة الأولى قد عقدت في الجزائر عام 1975، فيما استضافت فنزويلا القمة الثانية عام 2000.

الصدمة النفطية الرابعة: شهدت بداية سنة 2016 انخفضا لأسعار النفط إلى 40 دولارا للبرميل مقارنة بأكثر من 100 دولار عام 2014، ومع ذلك فقد اختارت أوبك ألا تخفض إنتاجها . ويرى مراقبون أن هدفها من ذلك هو الضغط على منافسي ها خاصة منتجي النفط الصخري في الولايات المتحدة ، والمحافظة على حصتها في السوق النفطية العالمية.

تحوز منظمة الأوبك على جزء هام من الاحتياطات العالمية للنفط و بنسبة بلغت 81.5 بالمئة موزعة وفق الشكل الموالي:

الشكل رقم 1–9 : احتياطي الاوبك من النفط

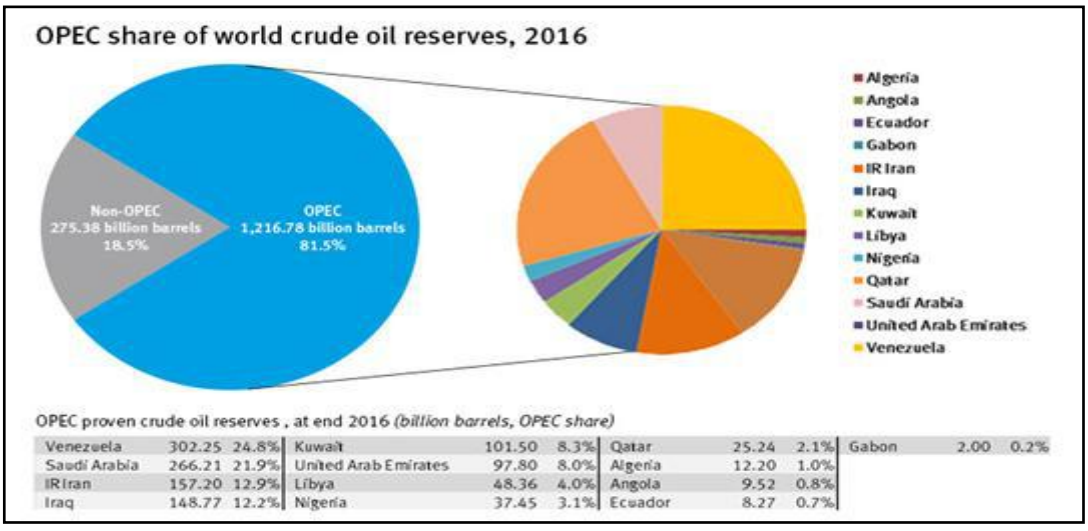

OPEC proven crude oil reserves , at end 2016 *(billion barrels, OPEC share)*

Venezuela	302.25	24.8%	Kuwait	101.50	8.3%	Qatar	25.24	2.1%	Gabon	2.00	0.2%
Saudi Arabia	266.21	21.9%	United Arab Emirates	97.80	8.0%	Algeria	12.20	1.0%			
IR Iran	157.20	12.9%	Libya	48.36	4.0%	Angola	9.52	0.8%			
Iraq	148.77	12.2%	Nigeria	37.45	3.1%	Ecuador	8.27	0.7%			

المصدر: .**OPEC Annual statistical Bulletin 2017**

تمتلك فنزويلا أكبر احتياطي من النفـط بنسبة 24.8 %، و عربيا تحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الاولى بنسبة بلغت 21.9 % ، بينما تملك الجزائر ما نسبته واحد بالمئة من إجمالي الاحتياطي من النفط في المنظمة.

الشكل رقم 1-10 : تطور سعر سلة النفط للأوبك

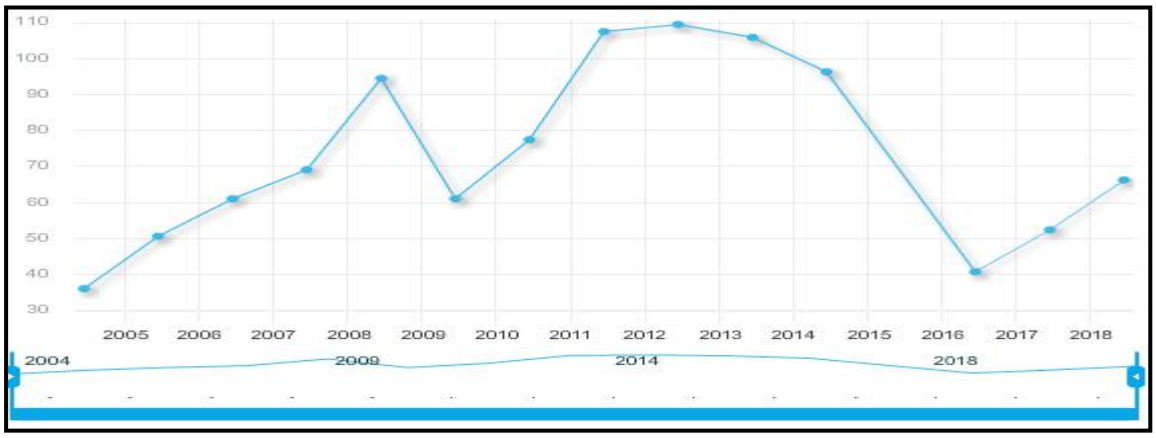

المصدر: http://www.opec.org

يلاحظ من الشكل رقم أن أسعار النفط في سلة الأوبك عرفت تحسنا ما بعد الصدمة النفطية الأخيرة حيث سجلت أدنى سعر لها في 2016 في حدود 40 دولار للبرميل مقارنة ب 95 دولار للبرميل في 2014 في حين ارتفع السعر في حدود 70 دولار للبرميل في 2018 مقابل 40 دولار للبرميل في 2016.

2- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنقط OAPEC :

أنشئت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، كمنظمة عربية إقليمية ذات طابع دولي، بموجب اتفاقية تم التوقيع على ميثاقها في مدينة بيروت في 9 يناير 1968، بين كل من المملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، ودولة ليبيا (المملكة الليبية آنذاك)، وتم الاتفاق على أن تكون دولة الكويت مقراً للمنظمة.

كان ظهور "أوابك" في ذلك الوقت إنجازا عربياً مهماً، إذ سادت ظروف تاريخية صعبة أعقبت الحرب العربية الإسرائيلية عام 1967. علاوة على الروابط التقليدية والتاريخية التي تجمع بين الدول العربية (اللغة والتاريخ والدين والمصير المشترك)، وبروز الصناعة البترولية كعامل اقتصادي رئيسي مشترك بين معظم الدول العربية، ومن ثمة برزت حاجة الدول العربية المصدرة للبترول إلى آلية ترسي أسس التعاون فيما بينها وتدعمها في المجالات الاقتصادية، وتختص دون غيرها بشؤون النفط لأهمية وزنه في الدخل الوطني لكل دولة، ولتأثيره على مختلف قراراتها محليا وقوميا

ودوليا، لذلك بادرت الدول الثلاث آنفة الذكر إلى إنشاء المنظمة، وقد حددت المادة الثانية من اتفاقية إنشاء (أوابك) أهدافها الرئيسية كما يلي:

"هدف المنظمة الرئيسي هو تعاون الأعضاء في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة البترول وتحقيق أوثق العلاقات فيما بينها في هذا المجال، وتقرير الوسائل والسبل للمحافظة على مصالح أعضائها المشروعة في هذه الصناعة منفردين ومجتمعين، وتوحيد الجهود لتأمين وصول البترول إلى أسواق استهلاكه بشروط عادلة ومعقولة وتوفير الظروف الملائمة لرأس المال والخبرة المستثمرين في صناعة البترول في الدول الأعضاء[1]."

الشكل رقم 1-11 : احتياطي دول الأواباك من النفط

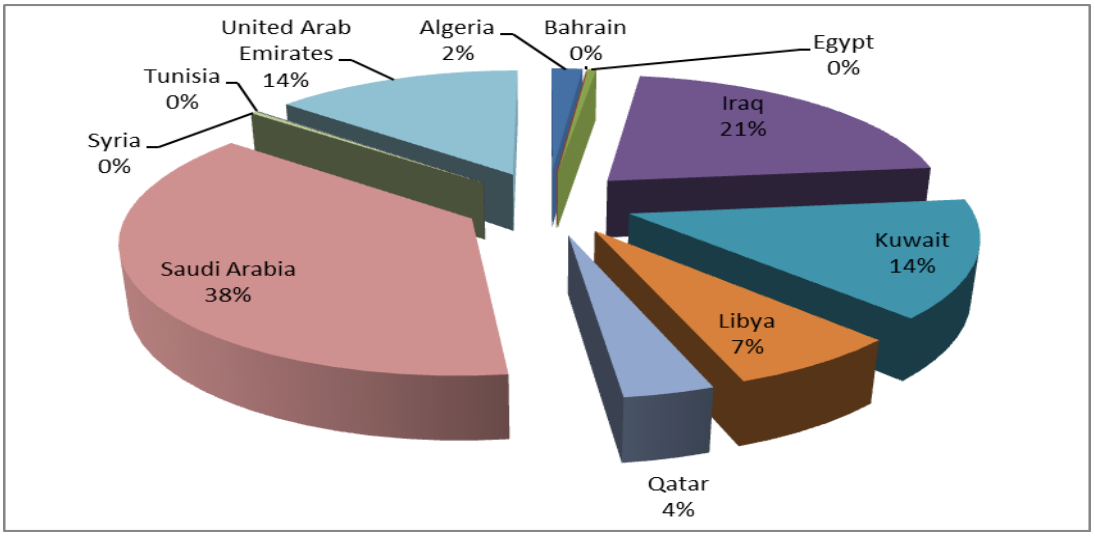

المصدر: بيانات منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط http://oapecorg.org/

تمتلك السعودية أكبر احتياطي عربي للنفط بنسبة بلغت 38 % و على العموم فإن دول الخليج العربي -"السعودية، الامارات و الكويت" بالإضافة إلى العراق- تستحدوذ على نسبة هامة من احتياطات النفط العربية، بينا افريقيا فتمتلك ليبيا أكبر نسبة احتياطي للنفط بنسبة بلغت 7% من اجمالي الاحتياطات للدول الاعضاء في الأواباك.

3- الوكالة الدولية للطاقة IEA :

تم إنشاء الوكالة الدولية للطاقة في عام 1974، حيث كان الهدف الأساسي من انشائها هو تنسيق الجهود لتجاوز الأزمة النفطية الأولى و مواجهة الاضطرابات الحاصلة في السوق النفطية.

[1]- الموقع الرسمي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، http://oapecorg.org ، تاريخ التصفح 2018/04/02 على الساعة 13.40.

تضم حاليا 29 بلدا عضو هي :أستراليا، والنمسا، و بلجيكا، وكندا، وجمهورية التشيك، والدانمارك، و إستونيا، وفنلندا، وفرنسا، وألمانيا، و اليونان، وهنغاريا، و إيرلندا، و إيطاليا، واليابان، وكوريا الجنوبية، ولوكسمبورغ، وهولندا، ونيوزلندا، و النرويج، و بولندا، و البرتغال، و سلوفاكيا، و إسبانيا، و السويد، و سويسرا، و تركيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

تعمل وكالة الطاقة الدولية على تحقيق الأهداف الآتية[1]:

-1صون نظم التعامل مع الاضطرابات التي تعرفها الإمدادات النفطية وتجويدها.

-2تعزيز سياسات الطاقة الرشيدة في سياق عالمي، من خلال العلاقات التعاونية مع الدول غير الأعضاء، والمؤسسات الصناعية والمنظمات الدولية.

-3تفعيل نظام معلوماتي دائم حول سوق النفط الدولية، وتحسين إمدادات الطاقة في العالم وبِنْيَة الطلب، عبر تطوير مصادر بديلة للطاقة وزيادة كفاءة استخدام الطاقة.

-4تعزيز التعاون الدولي في مجال تكنولوجيا الطاقة، والمساعدة في تحقيق التكامل بين السياسات البيئية والطاقة.

المطلب الثالث: مسببات الصدمات السعرية النفط

لايزال سوق النفط عرضة للأزمات التي تمس بأسعار النفط، فخلال 50 سنة التي سبقت 2010 شهدت سوق النفط عدة أزمات كأزمة الطاقة و الصدمة العكسية• و أزمة 1998 و كان أخرها أزمة 2014.

إن دراستنا لمسببات الصدمات السعرية للنفط يلزمنا بالبحث في مفهوم الأزمات السعرية و الآثار التي يخلفها على الاقتصاديات المختلفة سواء النامية منها أو المتقدمة.

أولا : مفهوم الأزمة السعرية في صناعة النفط

تعرف الأزمات السعرية في صناعة النفط بأنها اختلال مفاجأ في توازن السوق يؤدي إلى انخفاض أو ارتفاع حاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية معينة، حيث تقع نتيجة تأثر محددات العرض أو الطلب أو كلاهما في آن واحد بعوامل داخلية كالتغيرات الهيكلية في الصناعة مثل عدم وفرة العرض لإعادة التوازن 1970-1979 إلى السوق أو انهيار التجمعات الاحتكارية كما حدث في أزمة الطاقة الأولى[2].

[1]- لمزيد من التفاصيل أنظر الموسوعة الاقتصادية الالكترونية عبر الموقع: http://www.aljazeera.net/

• يقصد بالصدمة العكسية الأزمة التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط بصفة مفاجئة والتي تلت الصدمتين الأولى والثانية 1973 و1979 .

[2]- الدوري أحمد ، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص27.

ثانيا : العوامل المؤثرة على تقلبات اسعار النفط

هناك عدة عوامل تؤثر على أسعار النفط و على السوق النفطية منها ماهو اقتص ادي و منها ماهو غير ذلك كالعوامل الفنية و السياسية و غيرها ..لكننا في هذا الجزء سنركز على العوامل الاقتصادية التي من شأنها التأثير على القيمة السعرية للنفط.

أ– العوامل الاقتصادية المؤثرة على تقلبات اسعار النفط العالمية:

إن استقرار الأسعار في سوق النفط يعقد كما رئينا سابقا على تحقيق التوازن بين العرض و الطلب مع الأخذ بعين الاعتبار قيمة المخزون العالمي للنفط . و ينقسم الطلب إلى نوعين[1] :

- طلب بغرض الاستهلاك و يتأثر بزيادة معدلات النمو الاقتصادي العالمي و التي ساهمت بزيادة الطلب على المنتجات النفطية، و خاصة د خول الصين و الهند و زيادة استهلاكهم للنفط أثر على الطلب العالمي للنفط.
- الطلب بغرض المضاربة أو الأسواق المستقبلية للنفط، فقد عرفت هذه الأسواق منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي، و دخول السماسرة والمضاربين للأسواق العالمية و تعاملهم في بيع البراميل الورقية بهدف تحقيق الأرباح.

بالإضافة للطلب و العرض تتدخل الشركات و الكارتلات النفطية وفق سياساتها للتأثير في أسعار النفط كما تلعب الفوائض الإنتاجية من النفط هي الأخرى دورا هاما في التأثير على الأسعار داخل السوق النفطية.

1–الشركات العالمية للنفط : عرفت صناعة النفط منذ نشأتها عدة تكتلات للشركات النفطية استطاعت التفاهم و التحكم في الانتاج العالمي للنفط و عل اهم هذه التكتلات ما يعرف بالشقيقات السبع •.

وسنستعرض أهم الشركات العالمية للنفط من خلال النقاط التالية[2] :

1–1 / الشركات العالمية الكبرى (الشقيقات السبع): لقد سيطرت شركات الشقيقات السبع على السوق العالمية للنفط خلال ما يزيد على خمس عقود زمنية حيث كانت تمتلك عدة مميزات منها ارتباطها الوثيق ببعضها الذي ساعدها في تنسيق سياساتها السعرية فيما بينها، كذلك تمكنت من نسج خيوط شبكة عالمية بينها تمتد مظلتها لتغطي الأنشطة الإنتا جية المختلفة كالإنتاج و التسويق و النقل و التوزيع، كما أن هناك

[1]- عماد الدين محمد المزيني، **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية** ، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الانسانية، مجلد15، العدد 1، 2013، ص 334. بتصرف.

• يقصد بالشقيقات السبع ، كارتل نفطي مكون من 7 شركات بترولية هيمن على الانتاج النفطي في منتصف القرن العشرين

[2]- عماد الدين محمد المزيني، مرجع سابق، ص 335.

عاملا ثالثا لا يقل أهمية عن السابقين، مكن هذه الشركات من إحكام السيطرة على السوق العالمي للنفط، ألا و هو وجود هذه الشركات في سوق دولة تتمتع بأقوى نفوذ سياسي و اقتصادي و هي الولايات المتحدة الأمريكية، مما يشد من ازرها و يقوي بنيانها، هذا فضلا عن تنويع أنشطتها في الصناعات المختلفة غير النفطية.

1-2 / الشركات العالمية الكبرى : مثل الشركة الفرنسية للنفط في الشرق الأوسط أكتيتين في أوروبا، وكذلك شركة فيليبس بتروليوم، و شركة أوكسيدنتال، و هذه الشركات مؤث رة في سوق النفط مثل الشركات لكبرى السبع.

1-3 / الشركات الأمريكية المستقلة : و هي شركات لا تعمل إلا في الولايات المتحدة الأمريكية ذات أحجام مختلفة، و تمتاز هذه الشركات بإنتاجها للنفط فقط.

1-4 / شركات بترول وطنية : و هي تلك الشركات التي تكون مملوكة للدولة، و تتبع السياسة النفطية للحكومة، الأمر الذي يؤدي لضعف سيطرتها على البترول العالمي، لكنها محتكرة للسوق المحلي.

2- الدول المصدرة للنفط: و يمكن تقسيم هذه الدول إلى دول داخل منظمة الاوبك، و دول غير أعضاء في منظمة الأوبك، حيث تعتبر هذه المنظمة ذات أثر كبير في تقلبات أسعار النفط لأنها تعمل في ظل كارتل منظم، و الأخرى تشتمل على الدول المنتجة للنفط غير الأعضاء في منظمة الأوبك و تهدف هذه المنظمة إلى حماية الدول المصدرة للنفط من أي اجراءات تجاه أسعار النفط، و ذلك من خلال تثبيت أسعار النفط وتأمين أعلى الأسعار من أراضي اعضائها[1].

و استطاعت منظمة الاوبك أن تتحكم بنسبة هامة في سوق النفط، و نجحت في زيادة الأسعار من خلال تفاعل عدة عوامل [2] :

- الزيادة الكبيرة في الطلب على النفط للدول المستهلكة للنفط مثل الصين، حيث أصبحت الصين حاليا أكبر مستهلك للنفط في العالم، حيث تستهلك حوالي سبع ملايين برميل يوميا من النفط، تستورد نصفها تقريبا، كذلك زيادة الطلب من قبل الولايات المتحدة الأمريكية و غيرها من الدول الصناعية الكبرى بعد أن شهدت هذه الدول انتعاشا ملحوظا في نشاطها الاقتصادي؛

[1]- حمدي عبد العزيز، **أوبك من مؤتمر إلى مؤتمر**، مجلة البترول، عدد يناير-فبراير، 1982، ص 51.
[2]- عماد الدين محمد المزيني، مرجع سابق، ص، ص 336، 337.

– النقص في الامدادات النفطية المكررة (المشتقات)، و ذلك بسبب انخفاض إنتاج المصافي الأمريكية بصورة رئيسية، و عدم قدرتها على تلبية الطلب من منتجاتها؛

– أدى ارتفاع تكاليف تكرير و إغلاق العديد من المصافي في البلدان المنتجة إلى نقص في منتجات النفط ومشتقاتها و ارتفاع الأسعار؛

–أسهم تدفق الاستثمارات من صناديق المعاشات و صناديق التحوط على السلع الأولية في إصدار مضاربة في أسواق النفط، و ذلك بهدف تحقيق أعلى العائدات في سوق الأسهم و المستندات؛

– المخزون النفطي الأمريكي، و ذلك بحكم ثقل أمريكا ، حيث يتم أسبوعيا إصدار تقريرين من جهتين رئيسيين في الولايات المتحدة الأمريكية للبترو ل و وزارة الطاقة الأمريكية لتحديد مخزون النفط و المشتقات النفطية، و بالتالي فإن أسعار النفط تتبدل تبعا للأرقام التي ترد في التقريرين و هكذا يتوالى الصعود و الهبوط أسبوعيا في أسعار النفط و ليس بشكل سنوي كما كان سابقا؛

– استمرار انخفاض سعر صرف الدولار مقابل اليورو و العملات الأخرى منذ عام 2002، و ذلك بسبب تراجع أسعار الفائدة الأمريكية و تباطؤ النمو الاقتصادي؛

– الإضرابات العمالية في عدد من الدول المنتجة للنفط الخام بهدف رفع الأجور، و تحسين أوضاعهم الاجتماعية؛

– تراجع إمدادات النفط الخام من نيجيريا بمقدار 600 ألف برميل يوميا منذ بداية فبراير عام 2006 وذلك بسبب هجمات مسلحين على صناعات النفط في البلاد، كذلك إضراب شركة النفط النيجيرية عن العمل احتجاجا على نظام الرعاية الاجتماعية و خصخصة أكبر مصفاة نفط في البلاد؛

– استمرار حالة الغموض في صادرات النفط العراقي، و ذلك بسبب توقف في خطوط الأنابيب؛

– لجوء بعض الدول مثل كوريا الجنوبية، الصين، جنوب افريقيا، إلى زيادة حجم مخزوناتها النفطية الاستخراجية[1]؛

– ارتفاع أسعار النفط أدى إلى حدوث اختلال في موازين مدفوعات الدول المستوردة، سواء للديون الخارجية أو الميزانية العامة و خصوصا الدول النامية، بسبب زيادة تكاليف استيراد النفط و مشتقاته، و عجز أوبك التي تنتج بأقصى طاقتها عن زيادة إنتاج النفط بمعدل أكبر بهدف تغطية الطلب العالمي المتزايد على النفط

[1] - عماد الدين محمد المزيني، مرجع سابق، ص، ص 336، 337

لتهدئة الأسعار المشتعلة على النفط الخام، و ذلك بعد زيادتها المتكررة بما يتجاوز حصص ها الإنتاجية بمقدار يقارب 2 مليون برميل، لكن بدون فائدة ملموسة؛

– المستويات المنخفضة للمخزون التجاري في الدول الصناعية و الذي يشكل جزء كبير من المخزون التجاري العالمي، و قد انخفض المخزون التجاري في نهاية الربع الرابع من عام 2007 بمقدار 59 مليون برميل أي حوالي 2.2% مقارنة بمستويات المخزون للفترة المماثلة لعام 2006، ليبلغ الاجمالي 2.617 مليون برميل؛

– المضاربة في الأسواق الآجلة على سلعة النفط، حيث حقق أصحاب الصناديق الاستثمارية أرباحا كبيرة على المدى القصير، و ذلك من خلال عمليات البيع و الشراء للبراميل الورقية في تلك الأسواق؛

– اختلاف في طاقات التكرير العالمية و بالأخص التحويلية منها و التحديات التي تعاني منها صناعة التكرير بهدف زيادة إنتاج وقود النقل كالغازلين و الديزل بالكميات و المواصفات المطلوبة للتقيد بالإجراءات البيئية؛

–الانخفاض المستمر في انتاج بعض المناطق و من أهمها بحر الشمال بسبب ظاهرة النضوب الطبيعي لحقوله.

3– الطاقة الانتاجية الفائضة : تعتبر الطاقة الفائضة المتاحة صمام أمان استقرار الاسعار في سوق البترول العالمية فكلما انحسرت تلط الطاقة الإنتاجية الفائضة إلى حدود ضيقة تزداد مخاوف المتعاملين في أسواق البترول من شح في الإمدادات فترتفع أسعار البترول نتيجة التخمينات تبعا لذلك و العكس صحيح في حالة وجود طاقة إنتاجية بترولية فائضة كبيرة فإنها تعطي مؤشر تراخي لأسعار الزيت الخام خاصة عندما تتجاوز الطاقة الإنتاجية الفائضة ما مقداره ثلاثة ملايين برميل يوميا في دول الأوبك مما يشكل عنصر اطمئنان لأسواق البترول[1].

ب– العوامل السياسية: إن للسياسات التي تنتهجها الدول تأثيرا كبيرا على أسواق النفط العالمية و خاصة الدول المصدرة للنفط، فاستقرار الأوضاع السياسية ينعكس على الاستقرار في أسعار النفط . كما أن للاضطرابات و الأزمات و النزاعات الدولية أثرا سلبيا عليها و من أمثلة ذلك[2]:

- توتر الأوضاع الأمنية على الحدود العراقية بين حزب العمال الكردستاني و تركيا في ذلك الوقت، واستمرار توتر الأوضاع السياسية و الأمنية في العراق و عدم استقرارها.
- التوتر بين الغرب و إيران بسبب برنامج طهران النووي و احتمالات فرض مجلس الأمن و الدول الأوروبية مزيد من العقوبات على إيران، ثاني أكبر دولة مصدرة للنفط بعد السعودية.

[1]- خالد بن منصور العقيل، **رحلة في عالم البترول قضايا بترولية دولية**، بدون دار نشر، ط1، 2003، ص 36.
[2]- عماد الدين محمد المزيني، مرجع سابق، ص،ص 337، 338.

- أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 و دورها في تدني أسعار النفط الخام.
- شعور السوق النفطية العالمية بأن ممرات النفط غير آمنة، و ذلك بسبب الحر ب الأمريكية على الإرهاب سواء الخليج العربي أو شمال أفريقيا، و لاسيما نيجيريا أكبر مصدر للنفط في افريقيا.
- التوترات الجيوسياسية (عد الاستقرار السياسي) و مشاكل في بعض الدول المنتجة للنفط و الخوف من العمليات التخريبية في مناطق إنتاج النفط المهمة.
- إعلان الولايات المتحدة في عام 2001 أنها سوف تسحب الاحتياطي الاستراتيجي المتوافر لديها بشكل منفرد إذا ما احتاجت إليه، لذلك انخفضت الأسعار النفط في ذلك العام و عام 2002 مقارنة بعام 2000.

المبحث الثالث : واقع التجارة الخارجية في ظل التقلبات السعرية للنفط

يندرج التبادل التجاري الدولي ضمن العلاقات الاقتصادية الدولية و تشمل ح ركات السلع و الخدمات والرساميل، و قد شهدت التجارة العالمية منذ نشأتها تطورا و نموا متسارعا خاصة بعد أزمة الكساد 1929 و ما خلفته من تغيير في الأنظمة الاقتصادية، و ما زاد من التوسع في الت بادل التجاري ظهور التكتلات الدولية والاقليمية، و كذا الهيئات و المؤسسات الدولية التي تعنى بتنظيم حركية التبادل و التجارة الدولية.

و إذا كان التخصص السمة الغالبة على التجارة الدولية، فإنه و وفقا لمفهوم الميزة النسبية سيؤدي بالضرورة إلى زيادة الدخل القومي للدول المشتركة في التبادل التجاري[1].

و على هذا الأساس و لما للنفط من أهمية في التبادل الدولي، حيث يعتبر محدد أساسي و مؤثر في الحركية التجارية، فاستقرار أسعار النفط تدفع نحو النمو في التجارة العالمية و أي خلل في أسعاره يدفع الدول النفطية إلى انتهاج سياسة حمائية و يترتب على ذلك انكماش للتجارة الدولية.

و سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم النظريات التي حاولت تفسير التجارة الدولية سواء التقليدية أو الحديثة، ثم نتطرق إلى أهمية التجارة العالمية ، و في الأخير نعالج أهم الصدمات السعرية التي شهدها سوق النفط العالمي و أثر ها على التجارة العالمية.

المطلب الأول : النظريات المفسرة للتجارة الخارجية

يقصد بنظريات التجارة الدولية تلك النظريات التي حاولت الإجابة عن تفسير أسباب قيام التجارة الدولية، و بعبارة أخرى الوقوف على أسباب تخصص دولة ما في تصدير سلعة أو مجموعة من السلع بعينها دون غيرها، و كذلك أسباب استيراد دولة ما لسلعة ما أو مجموعة من السلع من الخارج دون غيرها.[2]

و قد تعددت النظريات التي فسرت أسباب قيام التجارة الدولية و اختلفت باختلاف المدارس الفكرية التي ينتمي إليها اصحاب هاته النظريات، فيمكن اعتبار أصحاب المذهب التجاري لهم الفضل في نشأة هذه النظريات من خلال تفسيرهم لقيام التجارة الخارجية رغبة من الدول في الحصول على المعادن النفيسة (الذهب و الفضة) كما اعتبروا ان امتلاك اكبر حجم من المعادن لهو دليل على القوة الاقتصادية للبلد.

ثم توالت النظريات المفسرة للتجارة الدولية بين النظريات التقليدية و الحديثة.

[1]- جاسم محمد، مرجع سابق، ص 9.
[2]- صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سابق، ص44.

أولا : النظريات التقليدية

ظهرت النظريات التقليدية (الكلاسيكية) في اواخر القرن 18 و اوائل القرن التاسع عشر كرد فعل على مذهب التجاريين، منادية بحرية التجارة، و قد تطور صياغتها في شكل مبدأ النفقات المطلقة على يد آدم سميث، ثم صياغة دفيد ريكاردو لمبدأ النفقات النسبية، ثم صياغة جون ستيوارت ميل لمعدل التبادل الدولي.

و تقوم هاته النظريات التقلدية على عدة فروض نذكر منها :[1]

-إن التجارة الدولية تتم بين دولتين فقط و أنهما بمعزل عن باقي دول العالم الأخرى و ذلك بهدف تسهيل التحليل.

- إن التبادل بين دولتين يتم في حدود سلعتين فقط، فكل دولة تصدر سلعة واحدة إلى الدولة الأخرى و تستورد منها السلعة الأخرى.

- إن التجارة بين الدولتين تنصب على السلع النظورة فقط ولا تشمل السلع غير المنظورة (الخدمات).

- إن التبادل بين الدولتين يتم في صورة مقايضة بحيث تبادل كل دولة سلعتها مباشرة بسلعة الدولة الأخرى، بذلك لا تدخل النقود في عمليات مبادلة السلعتين.

إن كمية الموارد المتاحة معطاة، فلا تتأثر بالتبادل. فكمية العمل المتاحة تتوقف على حجم السكان و معدل نموهم و تركيبهم العمري ولا تأثير للتبادل الدولي على هذه المتغيرات، كذلك مساحة الأرض و كمية رأس المال كلها معطيات لا تتأثر بالتبادل الدولي.

-إن قيمة مبادلة أي سلعة تتحدد كلية بكمية العمل المتضمنة فيها، و تعرف هذه بنظرية العمل في القيمة، و هي من دعائم المدرسة التقليدية في الفكر الاقتصادي.

-التسليم بعدم قدرة عناصر الإنتاج على الانتقال بين الدول المختلفة، و ذلك بعكس قدرتها على الانتقال داخل الدولة الواحدة، و المقصود هنا بالطبع عناصر الإنتاج القابلة للانتقال مثل رأس المال و العمل.

-استبعاد عنصر الزمن، استاتيكية• التحليل الاقتصادي الكلاسيكي في التجارة الدولية، و هو أمر ضروري لبقاء دوال الإنتاج ثابتة دون تغيير خلال الزمن.

-إن انتقال السلعتين بين الدولتين لا يستلزم مصاريف نقل و تأمين ولا رسوما جمركية و لا غير ذلك من النفقات و ذلك لسهولة تفسير النظرية.

[1]- صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سابق، ص ص 47،48.

• استاتيكية عكس الديناميكية و هي تعني الجمود والسكون

-التسليم بوجود تشغيل كامل للموارد، أي أن كلا البلدين في حالة تشغيل تام، أي أن ك ل دولة تستخدم كل عناصر الإنتاج الموجودة بها أقصى استخدام ممكن ولا يوجد أي جزء منها في حالة بطالة أو تعطل، و بالتالي ينحصر أثر التجارة و التبادل الدولي في إعادة تخصيص الموارد.

- توافر المنافسة الكاملة في الأسواق داخليا و خارجيا.

- تشابه الأذواق لدى المستهلكين في مختلف الدول.

أ/ نظرية النفقات المطلقة "آدم سميث" :

و هي نظرية قدمها آدم سميث لتعليل أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول انطلاقا من قيمة التكاليف المطلقة لانتاج السلع بين الدول.

لتوضيح الفكرة الأساسية التي تقوم على أساسها نظرية آدم سميث للتكاليف ا لمطلقة، نفترض دولتين A و B وكل دولة تنتج سلعتين فقط نرمز لهما بالرمزين X و Y فإن الدولة A سوف تتخصص في انتاج و تصدير السلعة X إذا كانت تنتجها بتكلفة مطلقة أقل و تقوم بتصدير الفائض منها إلى الدولة B و في الوقت نفسه سوف تتخصص الدولة B في إنتاج و تصدير السلعة Y التي تنتجها بتكلفة مطلقة أقل و تقوم بتصدير الفائض إلى الدولة A .

و بهذا تحقق هذه النظرية عدة نقاط :

- سبب قيام التجارة بين الدولتين هو اختلاف التكلفة المطلقة لانتاج السلعتين مما يؤدي إلى التخصص في الانتاج.
- يترتب على قيام التجارة بين الدولتين زيادة في الا نتاج العالمي من السلعتين X و Y نتيجة التخصص .
- يرجع قيام التجارة الخارجية إلى اختلاف النفقة المطلقة و تتمتع الدولة بميزة مطلقة أيضا.

ب/ نظرية التكاليف النسبية "دافيد ريكاردو"

تعود نظرية التكاليف النسبية إلى المفكر الاقتصادي الانجليزي دافيد ريكاردو التابع للمدرسة الكلاسيكية ، فحسبه فإن كل الدول تستفيد من المشاركة في التجارة الدولية . و توضح هذه النظرية أن اختلاف النفقات المطلقة ليست كافية لتفسير قيام التجارة الدولية بل لا بد من اختلافات في النفقات النسبية و توضح هذه النظرية إذا امتازت احدى الدول بظروف انت اج أحسن من تلك التي هي سائدة في البلد الآخر، فإن كلا البلدين

يستفيدان من إقامة تبادل خارجي دون أن يقتضي ذلك تخصص البلد الأول في إنتاج السلعتين و تخصص البلد الأخر في الاستيراد[1].

و المقصود بالتكاليف النسبية نسب التكاليف التالية :

أ/ النسبة بين تكلفة الانتاج لنفس السلعة في البلدين و التي تترجم التباين الجغرافي.

ب/ النسبة بين تكلفة الانتاج لسلعتين في نفس البلد و التي تبين التباين السلعي.

و قد اعتمدت نظرية ريكاردو على عدة فرضيات : [2]

- التجارة الدولية تتم بين دولتين مختلفتين و منعزلتين عن بقية العالم.
- عوامل الانتاج تنتقل بحرية كاملة بين فروع الانتاج المختلفة و المناطق المختلفة داخل الدولة.
- التبادل يتم بالنسبة لسلعتين فقط.
- هاتين الدولتين على قدر واحد من الأهمية الاقتصادية.
- النقل و التأمين و غيرها من النفقات التي تتبع انتقال السلع من دولة لأخرى لا تكلف شيئا.
- دالة الانتاج متجانسة و هي من درجة واحدة.
- المنافسة الكاملة داخل الدولة و فيما بين صناعاتها.
- توجد تقنية واحدة لصنع السلعة تختلف من دولة لأخرى.

ج/نظرية القيم الدولية "جون ستيوارت ميل"

قامت هذه النظرية على خلفية نظرية التكاليف النسبية لدافيد ريكاردو التي اغ فلت معدل التبادل الدولي و الذي يتم على أساسه تبادل السلع في التجارة الدولية.

فقد افترض ميل وجود حجم معين من العمل المستخدم في كل دولة من أطراف المبادلة لإنتاج كميات مختلفة من السلع محل التبادل و بذلك نجد أن ميل ركز على الكفاءة النسبية للعمل و ليس على النفق ات النسبية لعنصر العمل كما فعل ريكاردو .

و قد أبرز ميل أهمية قوة طلب الدولة على السلع التي تنتجها الدولة الأخرى و مرونة هذا الطلب في تحديد معدل التبادل الدولي، و يضيف أن معدل التبادل الدولي يتحدد بحدين : الحد الأول هو معدل التبادل المحلي بين السلعتين المنتج تين في الدولة الأولى و الحد الثاني هو معدل التبادل المحلي بين السلعتين المنتجتين في الدولة الثانية،

[1]-D.Recardo , **principe de l'économie politique et de l'impot**, calman, paris, p231.

[2]- كاظم عبادي الجاسم، مرجع سابق، ص 77.

و بين ميل أن من بين معدلات التبادل الدولي التي تقع بين الحدين المذكورين معدلا خاصا يحقق التعادل بين قيمة صادرات و واردات البلد الواحد. و لما كانت صادرات هذا البلد هي واردات البلد الآخر و واردات هذا البلد هي صادرات البلد الآخر، فإن معدل التبادل الدولي التوازني يحقق التوازن التجاري بين قيمة الصادرات و والواردات في البلد الآخر . و أن أي معدل آخر يؤدي إلى اختلال في الميزان التجاري و ظهور الفائض أو العجز في أحد البلدين.[1]

معدل التبادل الدولي : يعرف معدل التبادل الدولي بأنه النسبة التي يمكن أن يتم على أساسها التبادل الدولي بين سلعتين، فمثلا لو تم التبادل بين انجلترا و ألمانيا على أساس 10 وحدات من المنسوجات الانجليزية مقابل 20 وحدة من الكتان الألماني، كان معدل المقايض ة الدولي ½ و بذلك يطلق معدل المقايضة على النسبة بين كمية معينة من السلعة المستوردة و الكمية التي تدفع في مقابلها من السلع المصدرة أو كمية معينة من السلع المصدرة والكمية الممكن استيرادها في المقابل . و يختلف معدل التبادل الدولي على معدل التبادل الداخلي، فالأ ول يشير إلى نسبة التبادل بين سلعتين أنتجت كل منهما في بلد غير البلد التي أنتجت فيه الأخرى، و الثاني يشير إلى نسبة المبادلة بين سلعتين أنتجتا داخل بلد واحدة، و يلاحظ أن المستورد في بلد لن يقبل على استيراد سلع من الخارج إلا إذا كانت عمليات الاستيراد تحقق ربحا لا تحققه المبادلة الداخلية، أي إلا إذا كان معدل التبادل الدولي يحقق ربحا لا يحققه معدل التبادل الداخلي.[2]

معدل التبادل التجاري: يعرف معدل التبادل التجاري لدولة ما بأنه المعدل الناتج عن قسمة سلعة التصدير على سلعة الاستيراد لذلك البلد، و عليه فإن معدل ا لتبادل التجاري لبلد ما معبرا عنه بنسبة مئوية (سعر السلعة المصدرة /سعر السلعة المستوردة) × 100.

ثانيا : النظريات الحديثة للتجارة الخارجية

أ/ نظرية عوامل الانتاج "هكشر و أولين": تعد نظرية هكشر و أولين امتدادا لنظرية التكاليف النسبية، فمن جانب عملت نظرية التك اليف النسبية على تفسير أسباب قيام التبادل على أساس اختلاف النفقات النسبية للإنتاج، بينما نظرية هكشر و أولين فحاولت تفسير أسباب هذا الاختلاف في النفقات النسبية.

و قد جائت نظرية هكشر و أولين على مرحلتين هما مساهمة هكشر في تفسير أسباب اختلاف النفقات النسبية

[1]-علي عبد الفتاح أبوشرار، مرجع سابق، ص 91.
[2]- صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سابق، ص 55.

كأساس لقيام التجارة الخارجية، أما المرحلة الثانية فتتمثل في مساهمة أولين في تفسيره أسباب اختلاف الأسعار النسبية كأساس لقيم التجارة الخارجية.[1]

و تقوم هاته النظرية على مجموعة من الفروض نذكر أهمها[2] :

1 -وجود دولتين و سلعتين و عاملين من عوامل الانتاج (العمل و رأس المال)

2 -تشابه التكنولوجيا في كل من البلدين، و عليه فإن وظائف الإنتاج واحدة في كل من الدولتين.

3 -يخضع الإنتاج لقانون غلة الحجم الثابتة لكل من السلعتين و في كل من البلدين.

4 -التخصص غير التام في كل من البلدين.

5 -تشابه الأذواق و التفضيلات (حق الاختيار) بين البلدين.

6 -وجود المنافسة التامة في أسواق السلعتين و عناصر الإنتاج في كل من البلدين.

7 -القدرة التامة على حركة عوامل الإنتاج داخل البلد و عدم قدرتها على الانتقال و التحرك دوليا.

8 -لا توجد تكاليف نقل و تعريفات جمركية و أي عوائق أخرى تقف في طريق تدفق التجارة الدولية.

ترى هذه النظرية أنه إذا كانت التفضيلات بالنسبة للمستهلكين متساوية في الدول فإن نفقات الإنتاج تتوقف على ما توفره الطبيعة لهاتين الدولتين من عناصر في الانتاج، على افتراض أن التبادل يتم بين دولتين فقط و على ذلك فإن التبادل التجاري بين الدول يقوم على افتراض أن الندرة في عناصر الإنتاج هي السبب.

و تفترض أيضا أن هناك اختلافات في التكنولوجيا و الفن الانتاجي بين الدول في عمليات إنتاج السلع فبعضها أكثر من الأخرى في التقدم التكنولوجي الأمر الذي يحدث تفاوتا في الاختلاف في الإنتاجية و من ثم الحاجة إلى عملية تبادل تجاري بين الدولتين.[3]

ب/ لغز "ليونتييف" :

إن النتائج التي خلفتها نظرية هكشر و أولين جعلت الكثير من الاقتصاديين يخضعونها للاختبار و من بين هؤلاء واسيلي ليونتاف الذي قام في سنة 1951 بدراسة للهيكل التجاري الأمريكي مقارنة بالاقتصاد العالمي، و قدم تحليلا عرف باسم جدول المدخلات و المخرجات•.

---

[1]- محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص 76.

[2]- علي عبد الفتاح أبوشرار، مرجع سابق، ص،ص 103،102.بتصرف

[3]- عطا الله الزبون، **التجارة الخارجية**، اليازوري للنشر والتوزيع، عمان ، 2015، ص ،ص 110،111.

• ترجع فكرة جدول المدخلات والمخرجات في الاصل إلى الاقتصادي كوزناي التابع للمدرسة الطبيعية ، وقد قام الاقتصادي واسيلي ليونتيف باعادة تطوير هذه الجدولة في دراسته على الهيكل التجاري الأمريكي من خلال استعمال الأدوات الرياضية والقياسية.

و اعتبر ليونتيف أن الولايات المتحدة الأمريكية تتوفر على رأس مال مقارنة بدول العالم الأخرى، فلقد توقع ليونتاف أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بإنتاج و تصدير السلع كثيفة راس المال و استيراد السلع كثيفة العمل، و لكنه تحصل في الإختبار على عكس ذلك، حيث لاحظ أن الصادرات الأمريكية تتكون أساسا من السلع كثيفة العمل و أن وارداتها تتكون من سلع كثيفة رأس المال، و هذا ما يناقض نظرية النفقات النسبية لعوامل الإنتاج، و هذا ما دفع ليونتيف إلى تفسير هذا التناقض عن طريق عكس الفرضية الابتدائية المتمث لة في أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتوي نسبيا على رأس المال، حيث حسب هذا الأخير فإن هذا الاختبار يبين أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتوي نسبيا على عامل العمل أكثر من عامل رأس المال و بالتالي فالنظرية محققة [1].

ثالثا: الاتجاهات الحديثة في التجارة الخارجية

أ/نظرية تشابه الطلب : يعتبر الاقتصادي السويدي " ليندر" من أوائل الاقتصاديين الذين قدموا دور الطلب في نموذج تفسير التجارة الدولية، ففيما يخص المواد الخام فإن تفسير ليندر للتجارة هو نفس تفسير هكش و اولين، أي على أساس اختلاف نسب عناصر الانتاج، أما فيما يخص السلع الصناعية، فإنه يرجع قيام التجارة فيها إلى تشابه نمط الطلب في البلاد المختلفة، فطبقا لليندر لا يستطيع أي بلد أن يحقق ميزة نسبية في إنتاج سلعة صناعية إذ لم تكن هذه السلعة مطلوبة للسوق المحلية . و تتمثل فرضية تشابه هيكل الدخل أو تشابه التفضل أو تشابه الطلب التي قدمها ليندر فيما يلي: يزداد حجم التجارة في السلع المصنعة بين دول تتشابه في انماط الطلب.[2]

ب/ نموذج اقتصاديات الحجم:

تشكل نظرية اقتصاديات الحجم في التجارة الخارجية، تطويرا لنظرية هكشر و أولين لنسب عناصر الإنتاج، بإدخالها وفورات الإنتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة، و تعتبر هذه النظرية أن توفر سوق داخلية ضخمة شرطا ضروريا لتصدير السلع التي يتم انتاجها في ظل
اقتصاديات الحجم، و المتمثلة في زيادة العائد مع زيادة الإنتاج (نتيجة انخفاض النفقات).[3]

و ترى هذه النظرية أن الدول الصناعية الصغيرة الحجم تتجه إلى الحصول على مزايا نسبية مكتسبة، مصدرها اقتصاديات الحجم في السلع نصف المصنعة أو الوسيطة لعدم قدرتها في التأثير على أذواق و تفضيلات المستهلكين في الدول الأخرى.[4]

---

[1]- Bernard Guillochon, **Economie International**,2éme edition, paris, 1998, p p, 91,92.
[2]- يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 56.
[3]- يوسف مسعداوي، مرجع نفسه، ص 60.
[4]- سامي عفيفي، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الجزء1، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1993، ص 199.

و هنا يجب الإشارة إلى أنه : [1]

- لو استمرت اقتصاديات الحجم على مدار كبير من الإنتاج فإن منشأة أو عدد قليل من المنشآت سوف يستولون على كل السوق بالنسبة لسلعة ما؛
- ثبت حديثا أن اقتصاديات الحجم في الدول الصناعية تنشأ من أن كل منشأة أو مصنع ينتج صنفا واحدا أو أصناف محدودة من السلعة بدلا من إنتاج أصناف و أنما مختلفة، فإن هذا أساس لتحقيق تكلفة منخفضة لوحدة السلعة؛
- يجب التفرقة بين اقتصاديات الحجم و الوفورات الخارجية، حيث أن الأولى تشير إلى الانخفاض في متوسط تكاليف الإنتاج عندما تتوسع المنشأة في الإنتاج و بالتالي فهذا شيء داخلي متعلق بالمنشأة فهو وفورات داخلية، أما الوفورات الخارجية فهي تش ير إلى تخفيض في متوسط تكاليف الإنتاج لكل منشأة و ذلك عندما يتوسع الإنتاج الكلي للصناعة لأسباب خارجة عن المنشأة.

ج/نموذج الفجوة التكنولوجيا:

يختلف تفسير "بوسنر" للمزايا النسبية عن تفسير نظرية هكشر و أولين، حيث يرى أن المزايا لا ترجع فقط للوفرة في عوامل الا نتاج و لكن قد ترجع للتفوق التكنولوجي الذي تملكه بعض الدول و يعطيها ميزة في التجارة الدولية، ولا يشترط أن تكون هذه الدولة متمتعة بالوفرة النسبية في عوامل الإنتاج كما تقول نظرية هكشر و اولين، ولا يشترط أيضا أن تكون الدول متمتعة بميزة نسبية كما يقول ريكاردو، أو حتى بميزة مطلقة مثلما يقول آدم سميث و المثل واضح على ذلك تجربة اليابان و دول النمور في جنوب شرق آسيا.[2]

[1]- يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص 61.
[2]- عطا الله الزبون، مرجع سابق، ص 122.

الشكل رقم 1-12 : نموذج الفجوة التكنولوجية

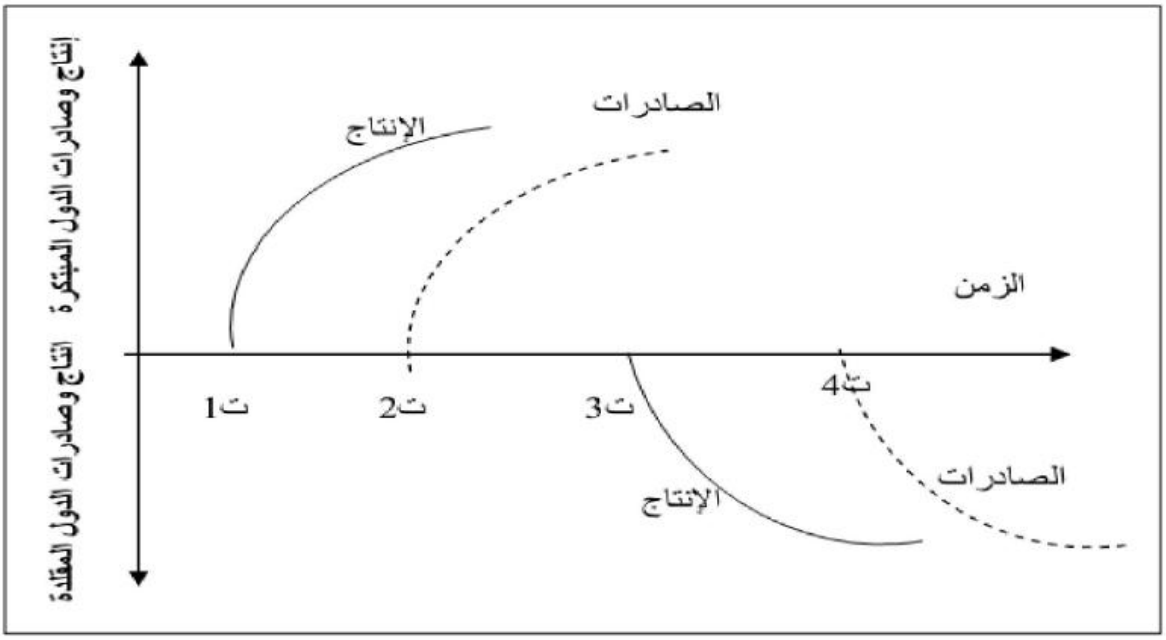

المصدر: سامي عفيفي حاتم ، **التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم** ، دار المصرية اللبنانية، الطبعة الاو لى، القاهرة، 1991، ص221.

يتضح من الشكل أعلاه أن الفجوة ت 1 ت2 تعبر عن الفجوة الناجمة عن التأخر في الطلب، بينما تمثل الفجوة ت3 ت4 فجوة التقليد و الفرق بينهما ت2 ت3 يعبر عن الفجوة التكنولوجية.

و من الجدير بالذكر أن الدولة التي فقدت الميزة الاحتكارية نتيج ة تقليد مبتكراتها، لا تقف ساكنة في معظم الأحوال، لكن تبحث عن ابتكار آخر أو تحديث جديد، و هو ما نراه في شكل تقديم أجيال متعاقبة من سلعة معينة [1].

د/ نموذج دورة حياة المنتج : و تنسب إلى الاقتصادي فيرنون و قد حاول من خلالها تحديد المدى الزمني الذي تستغرقه الفج وة التكنولوجية، لذلك فقد ركز دراسته على أنماط التجارة من وقت اختراع و تقديم سلعة جديدة بواسطة دولة معينة، إلى الوقت الذي تصبح فيه التكنولوجيا التي يتطلبها إنتاج هذه السلعة متاحة على المستوى الدولي.

و ذهب فيرنون إلى أن كل منتج صناعي جديد يمر بدورة حياة عند انتاجه و تسويقه، أي أنه يمر خلال عدة مراحل تطور و لكل مرحلة تأثير مختلف على أنماط التجارة، كما أوضح أن المنتج يكون جديدا في البداية ثم ينتشر

[1]- يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص 63.

في الدول الصناعية الأخرى ثم يصبح نمطيا بعد ذلك، فكل منتج جديد، يمر بثلاث مراحل يتغير خلالها معدل نمو الطلب عليه و بالتالي تتغير الأهمية النسبية لعناصر الإنتاج المشاركة في إنتاجه.

فالمرحلة الأولى "مرحلة المنتج الجديد" و يتصف نمو الطلب خلالها بالبطء كما تحتل أنشطة البحوث و التطوير مكانة هامة، و يكون عرض المنتج تحت التجربة في أضيق الحدود و يرتكز في البلاد الصناعية المتقدم ة حيث عنصر العمل الماهر و رأس المال و حيث المستويات العالية من الدخول كشرط لخلق الطلب.

المرحلة الثانية : "مرحلة المنتج الناضج" يزيد فيها معدل الطلب، و يستمر إلى أن يصبح المنتج "نمطيا" و يمر هكذا إلى المرحلة الثالثة و الأخيرة و خلالها يأخذ الطلب في الهبوط و يقل تركز العرض في الدول الأكثر تقدما و تتماثل دوال إنتاجه عالميا[1].

الشكل رقم 1-13 : مسار دورة حياة المنتج

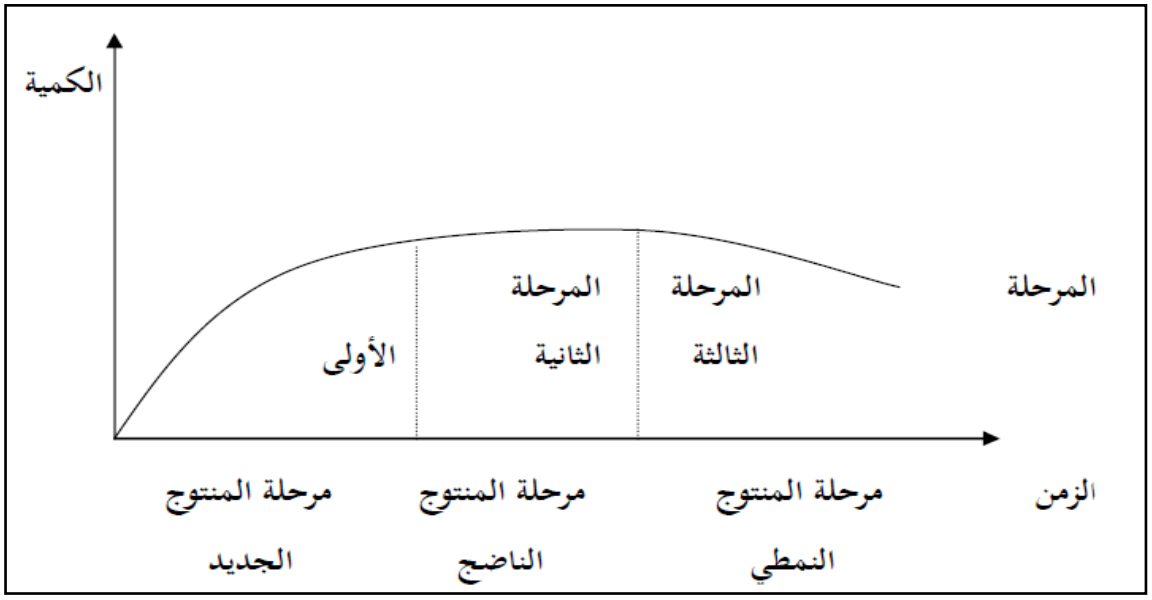

المصدر: يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص 65.

المطلب الثاني : أهمية التجارة الخارجية

إن ميزة التجارة الدولية تمكن كل دولة من أن تستفيد من مزايا الدول الأ خرى، فما تتمتع به دولة ما تضعه التجارة الدولية تحت تصرف الدول جميعا، فالبن مثلا ينتج في المناطق الحارة غير أن التجارة الدولية تسمح بنقله إلى مناطق أخرى لا يمكن إنتاجه فيها.

[1]- صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سابق، ص،ص 73، 74.

فتعمل التجارة الخارجية على نقل هذه المنتجات لكثير من الدول من مناطق الإنتاج إلى من اطق الاستهلاك أو التصنيع، و النفط واحد من هذه الثروات الطبيعية الذي له مكانة مهمة في التجارة الدولية و خاصة في تجارة دول الخليج و العراق و ليبيا و الجزائر و غيرها من الدول النفطية.

و لو أن كل دولة حاولت أن تكتفي ذاتيا فأغلقت الأبواب و اقتصرت في اشباع حاجا تها على ما تجود به أراضيها و أجوائها، لكان أفراد كل دولة محرومون من إشباع بعض حاجياتهم الأساسية لذلك لا يمكن أن ننفي وجود فوائد للتجارة الخارجية و التي يمكن أن نجملها في نقطتين أساسيتين: [1]

1 -زيادة الرفاهية الاقتصادية: من زيادة إشباع حاجات الأفراد من السلع و الخدمات إما بسبب عدم توفر هذه السلع و الخدمات في بعض الدول و انتقالها عن طريق التجارة الخارجية إلى جميع أنحاء العالم، و إما بسبب الحصول على هذه السلع بتكاليف أقل نتيجة لاستيرادها من دول تتمتع بالميزة النسبية في الإنتاج بسبب وفرات الحجم الاقتصادي.

2 -الاستغلال الأمثل للموارد: فبدلا من أن تقوم الدولة بإنتاج كل من حاجاتها و هذا ما يؤدي إلى هدر الموارد الطبيعية و المكتسبة التي تملكها. فإنها بدلا من ذلك تتخصص في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية بالمقارنة مع الدول الأخرى و تستورد السلع التي تتمتع الدول الأخرى بميزة نسبية في إنتاجها و هذا ما يؤدي إلى استغلال أمثل لموارد الدولتين.

الشكل رقم 1-14 : تطور صادرات السلع و الخدمات دوليا

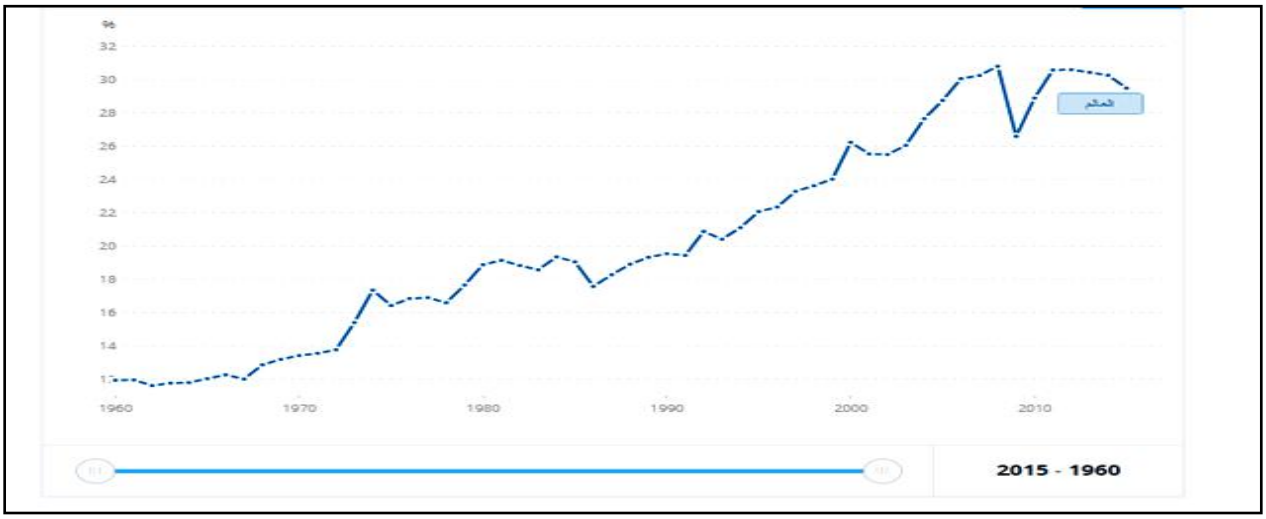

المصدر : بيانات البنك الدولي

[1]- كاظم عبادي الجاسم، **جغرافية التجارة الدولية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص35

إن التطور المستمر الحاصل في صادرات السلع و الخدمات دوليا نتيجة للتطور الحاصل في وسائل وتكنولوجيا الانتاج أيضا نتيجة زيادة التوجه نحو التخصص ما ساعد على الرفع من كميات الانتاج المصدرة للخارج، بالإضافة إلى تبني نهج الحرية التجارية و تفكيك القيود المعيقة للتجارة الدولية و هو ما ساهم بشكل ملحوظ في الرفع من قيمة الصادرات من السلع و الخدمات نتيجة ولوج أسواق جديدة.

و هنا لا بد من أن نقف عند المفارقة بين التجارة الداخلية و الخارجية و هل تعتبر نفس القواعد الاقتصادية التي تحكم التجارة الخارجية تنطبق على التجارة الداخلية.

التجارة الدولية و التجارة الداخلية : تختلف التجارة الدولية عن التجارة الداخلية في عدد من النواحي على الرغم من ارتباط كل منهما بطبيعة "التبادل" سواء على المستوى الدولي أو المستوى الخارجي، و هذا يعني أن النظرية الاقتصادية التي تفسر قيام التجارة الداخلية (السلع و الخدمات التي يجري تبادلها و كيفية تحديد أسعارها محليا) تستطيع تفسير قيام التجارة الخا رجية (السلع و الخدمات التي يجري تبادلها عبر حدود دولية و تحديد أسعارها دوليا) ذلك لأن قيام التبادل في الحالتين قائم على أساس التخصص و تقسيم العمل [1]، لكن رغم هذا الأساس المتشابه بين التجارة الدولية و التجارة الداخلية إلا أنه توجد اختلافات جوهرية نذكر منها :[2]

- التقاليد العلمية المتبعة في دراسة التجارة الدولية و التي أرسى دعائمها زعماء الفكر الاقتصادي الكلاسيكي على اعتبار أن التجارة الخارجية فرعا مستقلا من فروع الدراسة الاقتصادية نظرا لتمييزها بأسى فنية لاشتراكها فيها التجارة الداخلية، فلقد أفرد دافيد ريكاردو و أدم سميث و غيرهم دراسات خاصة بالتجارة الخارجية منفصلة عن تلك الخاصة بالتجارة الداخلية، و رغم أن "أولين" هو من الاقتصاديين المعاصرين يعتقد بعدم وجود اختلاف ظاهر بينها.
- اختلاف طبيعة المشاكل الاقتصادية داخليا و خارجيا، فقد تختلف التجارة الداخلية مع التجارة الخارجية في المشاكل التي تواجه كلاهما، فمشاكل النقود و البنوك و الأجور و الأسعار على سبيل المثال لها ناحيتها الخارجية و ناحيتها الداخلية و من ثم فإن علاجها في المجال الدولي يختلف عن علاجها في المجال الداخلي.
- قدرة عوامل الانتاج على الانتقال : يعتقد علماء الا قتصاد الكلاسيكي أن عوامل الانتاج قد تنتقل بسهولة نسبية داخل الدولة الواحدة إلى التعادل في حين يصعب حدوث ذلك التعادل في المجال

[1]- محمد جاسم ، مرجع سابق، ص 16.
[2]- كاظم عبادي الجاسم، مرجع سابق، من ص 36 إلى ص 38 بالتصرف

الدولي ففي الدولة الواحدة إذا حدث اختلاف في أجور العمال بين منطقتين أو نشاطين إنتاجيين انتقل العمال من منطقة أو نشاط إلى مناطق ذا ت الأجر المنخفض إلى حيث يكون الأجر مرتفعا الأمر الذي يترتب ليه تساوي الأجر في المنطقتين أو النشاطين و كذلك الحال بالنسبة لرأس المال فإنه ينتقل من الأماكن التي ينخفض فيها سعر الفائدة إلى حيث يرتفع هذا السعر و ذلك إلى أن يساوي السعر في مختلف المناطق.

- تمايز و اختلاف العملات النقدية من المتعارف عليه أن المقيمين في إقليمين مختلفين داخل الدولة الواحدة يمكنهم استخدام عملة واحدة في معاملاتهم حيث لا توجد رقابة أو قيود على انتقال النقود بين أقاليم الدولة. أما بالنسبة للمعاملات التي تتم على المستوى الدولي فإن الأمر جد مختلف حيث لكل دولة نظامها النقدي المتميز و عملتها الوطنية الخاصة بها، و لقد استتبع ذلك أن عددا كبيرا من العملات المستخدمة في قياس القيم و لا تتمتع بقبول عام في الوفاء بالالتزامات خارج حدود دولته مثل الجنيه المصري و الدينار العراقي و الريال السعودي و غيره ا فيمكن قياسها في الوقت الحاضر بالعملات العالمية كالدولار الامريكي و الين الياباني و اليورو الاوروبي و غيرها .

بالإضافة إلى الفروقات المذكورة سابقا بين التجارة الخارجية و الداخلية نجد أيضا معايير اخرى تحدد الاختلاف بينهما فمثلا انفصال الأسواق و اختلاف السياسات للدول و الحدود الجمركية و غيرها.

المطلب الثالث : الصدمات السعرية للنفط و انعكاسها على التجارة العالمية

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية و أسعار النفط تشهد تذبذبا كبيرا، و ازداد هذا التذبذب بشكل كبير في السنوات الأخيرة، فأسعار النفط هي الاكثر تذبذبا م ن أس سلعة أخرى، حيث نجد أهم العوامل الأساسية في تحديد سعر النفط هو العرض و الطلب العالمي، فمنذ سنة 2000 ازداد الاستهلاك اليومي العالمي للنفط بأكثر من 11 مليون برميل يوميا من 76.78 مليون برميل إلى 87.99 مليون برميل يوميا، مدعوما بطلب متزايد من الصين و الهند. و أصبحت الصين تؤثر بشكل كبير و بقوة على الأسعار إلى درجة انخفاض الأسعار في العطل والأعياد الصينية.[1] من جهة أخرى للقدرة الإنتاجية الاحتياطية العالمية تأثير على أسعار النفط كما رئينا سابقا دون اهمال تأثير الدولار الأمريكي وتقلبات سعر صرفه مقابل العملات الر ئيسية حيث يتم تسعير النفط

[1]- بوالكور نور الدين، صوفان العيد، **أثر تقلبات أسعار البترول على الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1980-2016**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة جيجل، العدد 2، ديسمبر 2017، ص 182.

وفق الدولار الامريكي، بالإضافة إلى ذلك مجموعة من العوامل التي مررنا عليها و التي تلعب دورا هاما في التقلبات السعرية للنفط.

و سنتطرق لمختلف الصدمات السعرية التي مرت بها سوق النفط العالمية سواء الايجابية أو السلبية.

الشكل رقم 1-15 : تاريخ التقلبات السعرية للنفط

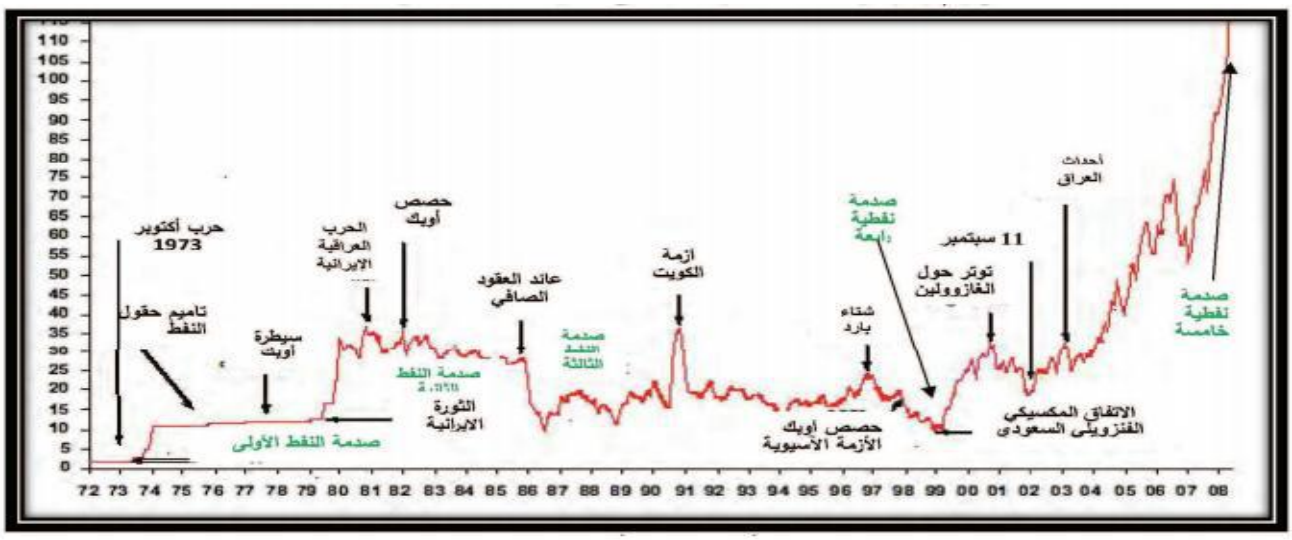

المصدر: مجلة النفط و التعاون العربي، المجلد 34، العدد127، 2008، ص 166.

أزمة حظر النفط العربي 1973 :

أطلق عليها اسم أزمة تصحيح الأسعار البترولية و تقييم البرميل بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية، حيث في سنة 1973قررت المنظمة زيادة أسعار البترول من جانب واحد في أكتوبر 1973 لتقفز من 3 دولار للبرميل إلى 12 دولار ، أي ارتفاع بنسبة 400%[1] ،

الشكل رقم 1-16 : تطور السعر الحقيقي و الاسمي للنفط أثناء أزمة 1973

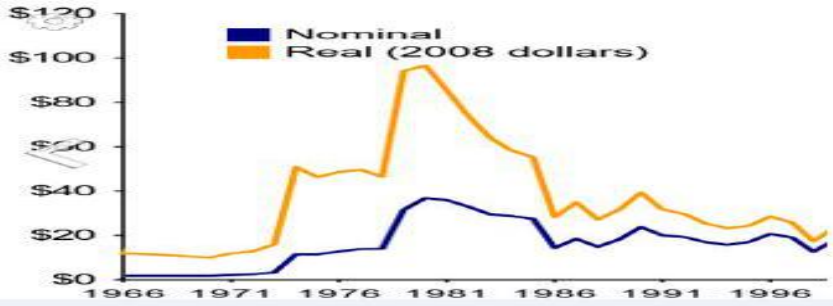

المصدر : من اعداد الطالب بالتصرف في معطيات : https://www.marefa.org مقال بعنوان حظر النفط العربي 1973 تصفح يوم 2018/02/09 على الساعة 19.45.

[1] -Mourice Durousset, **Le marché de pétrole** , Edition ellips,1999, p47.

زاد سعر النفط أربعة أضعاف خلال هذه الأزمة، وارتفع سعر البرميل من 3$ إلى 12$، وفي الولايات المتحدة، إحدى أكبر الدول المتضرّ رة تضاعف سعر لتر البنزين في الأسابيع الأولى مرة ونصفاً، من 38.5 إلى 55.2 "سنت" ، وتراكمت السيارات والدراجات بالمئات عند محطات البنزين. خسرت الأسواق المالية الأوروبية والأميركية مئات المليارات وتعطلت حركة الانتاج الصناعي ووصلت معدلات التضخم والبطالة لمستويا ت مرتفعة، وظهر سخط عام على ارتفاع أسعار المواد الغذائية في دول مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة . في بريطانيا مثلاً قامت النقابات بالمطالبة برفع الأجور لمواكبة ارتفاع الأسعار، مما أدى لكثير من الاحتجاجات والإضرابات، ومما أدى في نهاية المطاف لسقوط حزب المحافظين في الانتخابات العامة سنة 1974 [1]، و تم رفع الحظر في 1974 حيث استقر سعر النفط على 12 دولار للبرميل. و هو يبقى دائما بعيد عن قيمته الحقيقية. و هذا الارتفاع راجع لعمد الدول العربية على حظر تصدير النفط إلى الدول الداعمة لاسرائيل ازاء حرب اكتوبر 1973 و كانت أكثر الدول تضررا الولايات المتحدة الأمريكية ، و التي أعلن الرئيس الامريكي "نيكسن" تزامنا مع قرار الدول العربية – و في مقدمتها المملكة العربية السعودية المتضمن ايقاف تصدير النفط إلى الدول الداعمة لإسرائيل – منح دعم مالي لاسرائيل يقدر بـ 2.2 مليون دولار .

الشكل رقم 1–17 : الدول الكبرى المنتجة للنفط 1960–2009

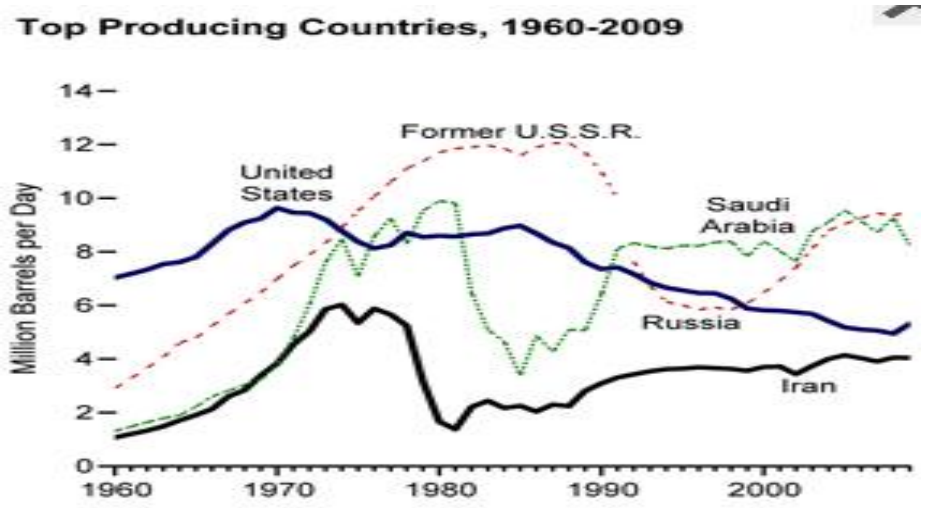

Source: PASSEUR D'INFORMATIONS, http://www.passeurdinformations.fr/energie.htm

Vue le 18/09/2018 a 10:00.

[1]- اسماعيل بركات، **الصراع على الطاقة**، مجلة الجمهورية الالكترونية، 2014، متاح على الرابط :
https://www.aljumhuriya.net/ar/32940 تاريخ التصفح 14/ 2018/08، على الساعة : 16,10 مساء.

جاءت هذه القرارات بعدا اتفاق كل من المملكة العربية السعودية و ايران و هما عضوان في منظمة الأوبك على نفس القرار و هو ما دفع بالمنظمة إلى اتخاذ سياسة الحظر ، كما قامت بتقليص انتاجها تعبيرا عن مساندتها لمصر و سوريا في حربهما ضد اسرائيل. حيث خفضت كل من المملكة العربية السعودية و ايران انتاجهما في سنة 1973 حيث تراجع انتاج المملكة السعودية من 8 إلى ما يزيد عن 6 مليون برميل في اليوم، بينما خفضت ايران هي الاخرى انتاجها عندما كان يقارب 6 مليون برميل في اليوم إلى أزيد من 5 مليون برميل في اليوم .

وأدت هذه الأزمة أيضا إ لى دفع الدول الصناعية للبحث عن بدائل للطاقة المعتمدة على البترول، وإلى إنشاء الوكالة الدولية للطاقة يوم 18 نوفمبر/تشرين الثاني 1974 لحماية مصالح الدول الغربية المستهلكة للنفط، وذلك إثر زيادة أسعاره بنسبة 130%. وفي مارس 1975 عُقدت أول قمة لرؤساء دول أوبك في الجزائر[1].

أزمة الحرب العراقية الايرانية 1979:

شهدت هذه الفترة ما بين عامي 1979 و 1980 حدثين هامين ساهما في ارتفاع كبير في السعر الاسمي لبرميل النفط، حيث تمثل الحدث الأول في الثورة الايرانية و اعتلاء اية الله خامنائي الحكم خلفا لشاه ايران بهلواي مُحَمَّد رضا و هو ما ادى إلى تعطل انتاج النفط الايراني و خسرت المنظمة 2 مليون برميل يوميا في انتاجها، و بالرغم من عودة انتاج النفط الايراني مع الحكومة الجديدة إلا أنه لم يكن كما كان سابقا و تضاعفت أسعار النفط لتصل إلى 25 دولار للبرميل.

أما الحدث الثاني فكان الحرب العرا قية الايرانية عام 1980 التي تسببت في توقف جزئي لكل من الدولتين عن انتاج النفط حيث تراجع اجمالي الانتاج اليومي للنفط في البلدين إلى نحو 5 مليون برميل، و هو ما أدى إلى ارتفاع الأسعار لتصل سنة 1981 إلى 37 دولار / للبرميل و هو اعلى مستوى تصل إليه قيمة النفط آنذاك.

أزمة سوء إدارة الأوبك 1986:

في عام 1986 نزلت أسعار النفط إلى أقل من تسعة دولارات للبرميل، كانت تلك هزة اقتصادية عنيفة ضربت الاقتصاد العالمي، لكنها كانت أعنف بالنسبة للاقتصاد الجزائري، الذي كان يعتمد كلياً على عائدات النفط بنسبة قاربت 92%. [2]

[1]- مسيرة منظمة أوبك .. أبرز المحطات التطور والتعثر، موسوعة الجزيرة، متاحة على الرابط :
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/economy ، تاريخ التصفح: 2018/02/09 على الساعة 22.10.

[2] عثمان لحياني، مقال بعنوان أزمة نفط الجزائر،10 سبتمبر 2015، موقع العربي الجديدhttps://www.alaraby.co.uk تاريخ التصفح:2018/02/17 على الساعة 20.05

انخفضت أسعار النفط بشكل كبير خلال الفترة 1982 إلى 1985 نتيجة سوء إدارة العرض من طرف أعضاء الاوبك ، أدى ارتفاع أسعار النفط إلى تدمير الطلب والتحول نحو الحفاظ على الطاقة وتعزيز وسائل الطاقة البديلة، شهدت الفترة أيضا قمة في الإنتاج في نفط بحر الشمال مدعومة بارتفاع الأس عار والتي كانت حتى ذلك الحين تعتبر مكلفة للإنتاج . هبطت الأسعار من مستوى 35 دولاراً للبرميل في العام 1981 إلى 31 دولاراً للبرميل في العام 1982، واستمرت في الهبوط إلى 29 دولاراً في العام 1983، و28 دولارا في العام 1984، و26 دولاراً في العام 1985، ووصلت الأسعار إلى أدنى مستوى لها في العام 1986 عند 14 دولارًا للبرميل.

سوء إدارة «أوبك» والتباطؤ في الطلب والزيادات الإضافية للمنتجين من خارج أوبك، خفضت حصة «أوبك» في السوق إلى نصف مستوى إنتاجها من 30 مليون برميل يومياً، لوضع حد لانخفاض الأسعار، وحاولت «أوبك» فرض نظام الحصص دون جدوى للدفاع عن عتبة سعر 18 دولارًا، كان الدور الجديد الذي لعبته المملكة العربية السعودية كمنتج متحرك أدى إلى انخفاض إنتاجها إلى 2 مليون برميل يومياً انتهى في منتصف العام 1986، في إقالة مفاجئة لوزير البترول السعودي الشيخ أحمد زكي يماني.

الانهيار كبير العام 1986:

بعد أن أوقفت دورها كمنتج متحرك، بدأت المملكة العربية السعودية، بالدفاع عن حصتها في السوق، وحذت العديد من البلدان الأعضاء حذوها، وقامت المملكة العربية السعودية، «كصانع ملك »، بعرض خصومات هائلة لعملائها، إضافة إلى زيادة كبيرة في الإنتاج لإغر اق السوق بإمدادات ضخمة في الوقت الذي كانت فيه الدول الصناعية أعضاء منظمة التعاون والتنمية، تترنح تحت نتيجة للركود، انخفضت الأسعار بحدة إلى مستوى أقل من 10 دولارات للبرميل، مع أواخر العام 1986، قررت «أوبك» الدفاع عن سعر 18 دولارًا للبرميل، ووافقت على خفض الإ نتاج اليومي من 17 مليون برميل إلى 15.8 مليون برميل، تذبذبت الأسعار حول مستوى 18 دولارًا للبرميل في الفترة ما بين 1987 و1989، وأدى العدوان العراقي على الكويت في 2 أغسطس 1990، إلى ارتفاع في الأسعار وصل إلى 23 دولارً للبرميل، ومن ثم أدى إلى التوقف الكامل لإنتاج النفط في البلدين، والذي قدر في ذلك الوقت ضمن محيط 5 ملايين برميل يومياً.

أزمة عام 1998:

في بداية التسعينيات وبالضبط سنة 1998 تعرضت السوق البترولية العالمية لهزة ثانية أدت إلى اختلال كبير في العرض والطلب فتدهورت أسعار البترول إلى أدنى مستوى لها بم ا يقل عن 10 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة[1]. و كان تأثير هذه الأزمة كبيرا و بالأخص على الدول المنتجة للبترول و التي انخفض معدل نموها من 3.4 % سنة 1997 إلى 1.8 % سنة 1998[2]، و مع بداية سنة 1999 بدأت الأسعار تتعافى حيث ارتفع إلى 17.5 و ذلك نتيجة خفض حجم المعروض ليصل إلى 27.60 دولار للبرميل في 2001.

شكل رقم 1-18 : تطور سعر النفط خلال أزمة 1998

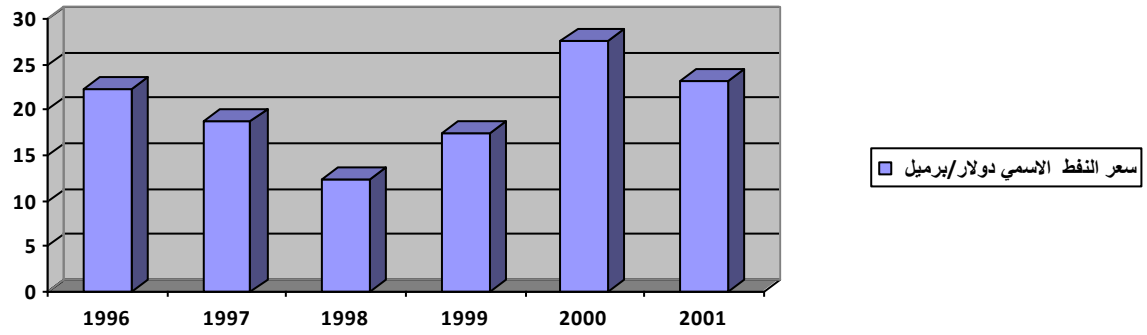

Source : Opec Annual Statistical Bulletin 1996/2001

الأزمة الايجابية 2004:

تميزت هذه السنة بارتفاع متواصل لأسعار النفط حيث وصلت إلى مستويات قياسية لم تشهدها ا لأسعار الإسمية للنفط من قبل، إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى 36 دولار للبرميل (و هو أعلى معدل سنوي لسلة أوبك منذ بدء العمل بنظام السلة في عام 1987)، و قد عرفت هذه الفترة بثورة أسعار النفط [3]. كما أن للأحداث السياسية تداعيات و تأثيرات على هذه الأزمة خا صة أحداث سبتمبر 2001، أحداث غزو العراق 2004 و توقف الانتاج النفطي للآبار العراقية.

[1]-جيوستي لويس، **المحافظة على تماسك منظمة أوبك، الإمكانيات والقيود**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2007، ص103.

[2]-تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك العدد 28، سنة 2001.

[3]- شطيبي محمود مريم، **انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري**، مداخلة مقدمة في إطار أشغال الندوة حول أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، قراءة في التطورات في اسواق الطاقة، 14 ماي 2015 ، جامعة الأمير عبد القادر، كلية الشريعة، قسنطينة، 2015، ص 4.

الأزمة النفطية 2014:

اجمالا فقد سعر البرميل منذ جويلية 2014 حوالي 74 % من قيمته، فقد كان سعره في بداية 2014 105.6 دولار ليصل في جانفي 2016 إلى 26.5 دولار، و هو ما أوقع ا لدول المنتجة للنفط و خاصة المعتمدة على عوائده كأساس لتمويل موازناتها في وضعية صعبة.

الجدول رقم 1-4 : تطور سعر النفط خلال الأزمة النفطية 2014

السنة	السعر الرسمي($/البرميل)	السنة	السعر الرسمي($/البرميل)
2013	105.87	**2015**	49.49
2014	96.29	**1أبريل 2016**	36.91

Source: http://www.statista.com/statistics/262858/change-in-opec-crude-oil-price-since-1960/2016 -

و يمكن ايعاز أسباب هذا الانخفاض المتواصل لأسعار النفط إلى أسباب اقتصادية و سياسية :[1]

أسباب اقتصادية : و تتمثل أساسا في وفرة المعروض من النفط و الغاز خاصة مع رفع الولايات المتحدة الأمريكية الحظر عن تصدير النفط لأول مرة منذ 40 سنة، و مع التوسع في استخدام الطاقات البديلة خاصة الاكتشافات الحديثة المتعلقة بالنفط و الغاز الصخريين، و في المقابل انخفاض الطلب العالمي نتيجة تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي حيث أسهم ضعف النمو في منطقة اليورو و تباطؤ معدل النمو في الصين و البرازيل، كما ساهم التوجه نحو استغلال الطاقات المتجددة في التراجع المستمر لأسعار النفط.

الشكل رقم 1-19: نمو الاقتصاد العالمي و الطلب على النفط 2011-2015 (بالمئة)

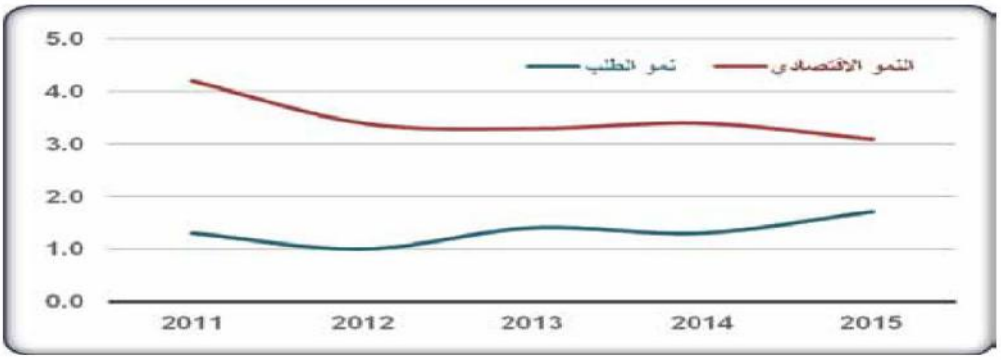

المصدر : تقرير الأمين العام للأوابك العدد 42 ، 2015، ص 37.

[1]-فوقة فاطمة، مرقوم كلثوم، **تقلبات أسعار النفط، أي بدائل متاحة للاقتصاد الجزائري**، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد 03، 2016، جامعة شلف، ص 23، بتصرف.

أسباب سياسة: و هي المنبثقة عن وجود اتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية و المملكة العربية السعودية من أجل خفض أسعار النفط و الغاز، مما سيؤثر سلبا على روسيا وإيران على اعتبار هما من أكثر المتضررين من هذا الانخفاض، ففي روسيا كان انخفاض النفط العامل الأبرز في تراجع الاقتصاد الروسي بنسبة 4.8% في 2015، بالإضافة إلى هبوط العملة الروسية إلى مستويات تاريخية مقابل الدولار، أما إيران فتوقع صندوق النقد الدولي أن تحقق عجزا بقيمة 8.6 مليار دولار في 2014 نتيجة هبوط أسعار النفط.

خلاصة الفصل

بعد التأصيل النظري للسياسة التجارية اتضح أنها تعبر عن حزمة من الاجراءات التي تلجأ لها الدولة للتأثير في تجارتها الخارجية سواء دعما لصادراتها أو تحكما في تدفقات وارداتها، و تختلف أدوات ال سياسة التجارية حسب اختلاف المذاهب المتبعة بين الحماية و التحرير.

و تلجأ الدول التي تعاني من قصور في انتاجها التصديري و التي تعتمد بالأساس على سلعة أحادية للتصدير إلى استخدام السياسة الحمائية، بينما يلائم النظام الحر الدول الصناعية و الكبرى ذات القاعدة الانتاجية الكبيرة و التي تبحث عن أسواق لتفريغ منتجاتها، و بالتالي تبحث عن حرية انتقال تجارتها إلى هذه الأسواق .

كما تطرقنا في هذا الفصل إلى مفهوم النفط و محددات أسعاره و تبين أن سعر النفط يتحدد وفق آليات الطلب و العرض، أما جانب الطلب فهو مرتبط بمدى الحاجة لهذه السلعة التي تدخل في الصناعات، و جانب العرض يتحكم فيه منتجي النفط، و هو ما دعى هؤلاء المنتجين إلى قيام تكتلات و كارتلات من أجل التحكم فيه و حماية حصصهم في السوق.

إن هذه الأهمية الاستراتيجية للنفط و باعتباره ثروة غير متجددة أدى إلى ظهور صراعات من أجل السيطرة عليه خاصة مع قيام الرئيس كارتر بربط الدولار بالنفط، و هذا الامر انعكس بالسلب على عدم استقرار أسعار هذه السلعة و جعلها اكثر حساسية لأي متغيرات سواء اقتصادية أو سياسية.

و الجزائر تعتبر من بين الدول المصدرة للنفط و التي تعتمد عليه اعتمادا شبه كليا في هيكل ص ادرات وفي دعم ميزانها التجاري، ما جعل منها عرضة لأي تقلب سلبي لسعر النفط، و على ذلك عرفت سياستها التجارية و منذ الاستقلال هي الاخرى تغيرات جذرية لتلائم الوضع الاقتصادي السائد، و هذا هو محور دراستنا في الفصل الثاني.

الفصـل الثاني

تطور في السياسة التجارية في الجزائر

تمهيد

عرفت السياسة التجارية في الجزائر عدة تحولات منذ الاستقلال، و هذا راجع لمواكبتها للتحولات الدولية، فبد الاستقلال توجهت الجزائر نحو النظام الاحتكاري و هذا من أجل تنظيم الدولة لهياكلها و سياساتها الاقتصادية و التجارية، فكان نظام الرقابة على التجارة ا لخارجية هو السبيل الأمثل لذلك، ثم سرعان ما أدركت الحكومة مدى أهمية فتح المجال أمام الخواص للقيام بعمليات التجارة الخارجية، فاتجهت في بداية التسعينات نحو تحرير التجارة الخارجية تدريجيا في 2004، و سنعرج في هذا الفصل على أهم التحولات في السياسة التجارية في الجزائر في ظل التكتلات الاقليمية.

حيث قسمنا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول : التحولات في السياسات التجارية في الجزائر بين الاحتكار و التحرير؛

المبحث الثاني : التجارة الخارجية في الجزائر و الالتزامات الدولية .

المبحث الأول : التحولات في السياسات التجارية في الجزائر بين الاحتكار و التحرير

شهد العالم تحولات مختلفة في السياسات التجارية، و تنوع السياسات كان نتيجة اختلاف المدارس الفكرية الاقتصادية، و في خضم هذه التوجهات نجد شكلين أساسين للسياسة التجارية و هما النمط الحمائي والذي تبنته الأفكار الاشتراكية و النمط الحر الذي يتلائم مع الفكر الرأسمالي، و مع انتهاء الحرب الباردة و زوال القطبية الاشتراكية، و ظهور بوادر نظام دولي جديد اتخذ مسار التجارة الخارجية تيار التحرر الذي تنادي به منظمة التجارة العالمية، و عمدت الدول في العالم تحرير التبادل التجاري من القيود و الاجراءات المعيقة له، وساهم قيام التكتلات الاقتصادية للمناطق الحرة على توسيع حجم الحرية التجارية.

في خضم هذه التطورات الحاصلة اقليميا، و منذ استقلال الجزائر انتهجت الجزائر الفكر الاشتراكي لتسيير المؤسسات و هو توجه منطقي نظرا لضعف القواعد و الهياكل الاقتصادية و حداثتها، و هو ما دفع الدولة لحماية صناعاتها الناشئة و الانغلاق الداخلي، لكن هذا التوجه سرعان ما خلق أزمات اقتصادية كان أشدها أزمة انهيار النفط 1986، فكانت نقطة تحول نحو الاقتصاد الحر عبر تبني نظام اقتصاد السوق، حتى و إن كانت عملية التحرير تدريجيا و عبر مراحل اتسمت بقيام مخططات تنموية.

و سنستعرض في هذا المبحث أهم التحولات في السياسة التجارية للجزائر منذ الاستقلال، حيث سنتطرق في المطلب الأول إلى السياسة التجارية الجزائرية في ظل النظام الاشتراكي، بينما المطلب الثاني فسنتكلم فيه عن السياسة التجارية في ظل اقتصاد السوق .

المطلب الأول : السياسة التجارية في ظل النظام الاشتراكي

إن رفض الجزائر للنظام الرأسمالي كان منذ وقت مبكر وهو ما أقره بيان 1954 وهذا الرفض لم يكن عفويا، إنما بني على أسس سياسية فالعون المادي الذي قدمته البلدان الاشتراكية وتعاطف ح كوماتها مع الثروة المسلحة دفعت بالجزائر إلى اختيار هذا النظام الاشتراكي .

أما من الجانب الاقتصادي فان هذا الاختيار مبنى على أساسين هما [1]:

-إن إمكانيات القطاع الخاص الوطني (المالية و الفنية) ضعيفة و عاجزة عن إحداث التنمية

[1]- بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيمها في الجزائر**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 98.

– الخوف من خضوع السوق لاستغلال أجنبي إذا ما ترك تنظيم الاقتصاد لقانون السوق مما ينتج عنه تنامي طبقة طفيلية تكون مجرد آلة استغلال اجتماعية للجمهور الواسع من الشعب.

و أدى اختيار الجزائر منهج العمل الاشتراكي في تنمية اقتصادها الوطني إلى ضرورة تطبيق أسلوب ا لتخطيط لأداء العملية الاقتصادية، حيث أقرت الحكومة مجموعة من المخططات قبل التوجه إلى اعتماد اقتصاد السوق و التحرير التجاري.

و في سياق السياسة التجارية فقد عرفت هذه الفترة الاشتراكية توجه الجزائر نحو الرقابة على التجارة الخارجية (1963–1970)، ثم مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1971–1989).

أولا : مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية 1963–1970

كان حتميا على الدولة و هي حديثة الاستقلال أن تعمل على رقابة التجارة الخارجية و التحكم في كل القطاعات نظرا لضعف البنى التحتية و كذا التأطير، و لعل أهم ما يميز هذه المرحلة ضعف المقومات المالية، و كذ ا تدمير البنى التحتية الضرورية للنمو الاقتصادي للدولة، فقد كانت الاستثمارات المعتمدة في هذا المخطط ضئيلة رغم وجود وزارة الصناعة [1]. و سنستعرض حجم الاستثمارات خلال الفترة 1963 إلى 1966 و سنركز على قطاعي الفلاحة و الصناعة.

الجدول رقم 2–1 : توزيع حجم الاستثمارات للفترة 1963–1966 **الوحدة مليون دج**

القطاعات/السنوات	1963	1964	1965	1966
الفلاحي	60.8	147.9	98.2	338.8
الصناعي	151	131.6	156.8	370.9
اجمالي القطاعات	1179.2	1829.7	1562.7	2404.8

Source : Benisaad .H , opcit, p16.

ان الاستثمار في القطاعين الفلاحي و الصناعي لم يكنا وفق تطلعات الحكومة الجزائرية باعتبار التوجه البح ت نحو النهوض بهما و حيث أن القطاع الصناعي كان أفضل حالا و وصلت قيمة الاستثمارات فيه إلى 370 مليون دج في 1966 إلا أنه يبقى مبلغ ضعيف مقارنة بإجمالي الاستثمارات، بينما القطاع الفلاح ي كان أداؤه الاستثماري

[1]- Benisaad Hocine, la reforme économique en Algérie, OPU, Algerie, 2éme édition, 1991, p16.

ضعيفا في السنوات الثلاث الأولى حيث سجل ما يقارب 148 مليون دج في 1965 بينما تحسنت قيمة الاستثمارات الفلاحية حتى وصلت إلى 338 مليون دج في 1966.

و يمكن أن نبرر هذا الضعف إلى عدة اسباب اهمها ضعف في اليد العاملة و ضعف في القاعدة الصناعية والاعتماد على وسائل انتاج ضعيفة سواء في القطاع الفلاحي أو الصناعي.

و قد عرفت هذه الفترة تبعية الاقتصاد الجزائري لفرنسا و هي حتمية نظرا لبنود اتفاقية خروج فرنسا و نظرا لحجم الاستثمارات الفرنسية في الجزائر.

و يمثل الجدول التالي تطور الصادرات والواردات حسب المنطقة الجغرافية خلال الفترة 1964-1966

الجدول رقم2-2 : تطور التجارة الخارجية في الجزائر حسب الوجهة 1964-1966

الوحدة: مليون دج

	الصادرات			الواردات		
	1964	1965	1966	1964	1965	1966
فرنسا	2793	2282	2070	2449	2330	2167
دول من منطقة الفرنك	94	119	31	188	169	81
دول خارج منطقة الفرنك	702	745	919	834	815	906

المصدر: حصيلة التجارة الخارجية 1962-2011 الفصل 10، ص172 (الديوان الوطني للاحصائيات)

يتضح قوة الارتباط الوثيق بين الاقتصاد الجزائري و الفرنسي حيث تمثل الصادرات نحو فرنسا أكثر من 77% من اجمالي الصادرات بينما في جانب الواردات من فرنسا 73% من اجمالي الواردات.

و هذا راجع للاستثمارات و الشركات الفرنسية التي بقيت لديها امتيازات استثمارية في الجزائر.

الجدول رقم2-3: معدل تغطية الصادرات للواردات للفترة 1963-1966

	1963	1964	1965	1966
الصادرات	3610	3589	3146	3070
الواردات	2887	3471	3314	3154
الميزان التجاري	723	118	(168)	(84)
معدل التغطية	%125.04	%103.4	%94.93	%97.33

المصدر: بتصرف في بيانات مستخرجة من :

Brahimi Abdelhamid, l'économie Algériennes, opu, Algérie, 1991, p109.

يلاحظ أنه في السنتين الأولتين استطاعت الصادرات تغطية فاتورة الواردات حيث كان معدل التغطية ايجابي 125 بالمئة في 1963 و 103 بالمئة في 1996 و هو ما يترجم وجود فائض في الميزان التج اري خلال السنتين لكن اول عجر سجله الميزان التجاري الجزائري كان في سنة 1965 بمقدار 168 مليون دج و هذا راجع لارتفاع الواردات و انخفاض قيمة الصادرات نتيجة لزيادة الواردات من التجهيزات و المواد نصف مصنعة.

خلال هذه الفترة عملت الدولة الجزائرية لفرض سيادتها و اعادة تنظيم سياستها التجارية عبر ثلاث محاور أساسية و هي الرقابة على الصرف، التعريفة الجمركية، و كذا نظام الحصص.

1-الرقابة على الصرف: أنشأ البنك المركزي في13 ديسمبر 1962 و كان من أجل التحكم في العملة والرقابة على عمليات الصرف و كذا الرقابة على الصفقات التج ارية، كما أن البنك المركزي جاء من أجل تحقيق عدة أهداف تتمثل في [1]:

- حماية السوق الوطنية من المنافسة؛
- المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار•؛
- الحفاظ على العملة الصعبة؛

[1]-العيدي خليفة، **تحرير التجارة الخارجية و انعكاساتها على تطور ميزان المدفوعات الجزائري** ، مذكرة ماجستير، علوم اقتصادية، جامعة الجزائر،2002، ص 77.

• بعد الاستقلال كانت العملة الوطنية في الجزائر هي الفرنك الجزائري و قد كانت مربوطة بالفرنك الفرنسي، و تم انشاء لجنة مكونة من إطارات جزائرية بالنبك المركزي الجزائري أوكلت لها مهمة إنشاء عملة للجزائر المستقلة بتاريخ 10 أفريل 1964 و التي تم تسميتها الدينار الجزائري لتحل محل الفرنك الجزائري و ذلك بمقتضى القانون رقم 111/64. حيث تم تحديد قيمة الدينار الجزائري معادلة للفرنك الفرنسي (1 دج = 1فرنك فرنسي) للمزيد اطلع على : عبد الحميد مرغيت، تقييم أداء الدينار الجزائري بعد خمسين سنة من الاستقلال، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، بدون سنة، ص2.

– إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني و توجيه وسائل الدفع الخارجية المتاحة إلى النشاطات الانتاجية ذات الأولوية.

ظهرت الرقابة على الصرف في الجزائر، نتيجة خروج رؤوس الأموال بقوة و بحرية مطلقة، و السبب في ذلك، انتماءها غداة الاستقلال إلى منطقة الفرنك الفرنسي، و أن أغلبية المبادلات الخارجية للجزائر كانت تتم داخل هذه المنطقة [1]، كما ان ارتفاع حجم الواردات ما يترتب عليه طلب المزيد من العملة الصعبة و التي كانت تعاني الجزائر من انخفاض الاحتياطي منها، ما دفع بالحكومة أنداك إلى سن تشريعات تعمل على ضبط سوق الصرف.

و جاء القانون رقم 144/62 المنشأ للبنك المركزي لتدعيم التجارة الخارجية و فرض رقابة على التدفقات المالية و النقدية، و قد استهدفت عملية الرقابة على الصرف[2]:

- تنظيم الصرف ما بين الجزائر و البلدان خارج منطقة الفرنك؛
- تنظيم الصرف ما بين الجزائر و منطقة الفرنك؛
- التنظيم الخاص المطبق على مدفوعات تصدير الطاقة (المحروقات) مهما كان البلد المتوجه إليه.

2– التعريفة الجمركية : ان ضرورة تمويل الدولة لميزانيتها و في ظل الظروف المضطربة و الفوضى الداخلية نتيجة استقلال الجزائر ألزمت الحكومة على تفعيل النظام الجمركي، فباعتبار أن حصيلة الايرادات للسداسي الأول من عام 1962 كانت شبه منعدمة نتيجة الجو الخاص الذي طبع هذ هـ المرحلة، ساهمت فرنسا في تمويل الميزانية الأولى للدولة الجزائرية ، و لكن منذ 10 أكتوبر 1963 اتخذت الحكومة الجزائرية تدبيرا سياديا تمثل في انشاء رسم اضافي خاص مؤقت بنسبة 3% يطبق على بعض المنتجات المستوردة بما فيها المنتجات الفرنسية، و جاء هذا التدبير في انتظار إصدار أول تعريفة جمركية جزائرية.

و قد خصص ناتج هذا الرسم لتكميل تغطية أعباء الميزانية التي تركزت على وضع أسس مؤسسات الجمهورية الجزائرية الناشئة[3].

[1]Touati Ali, **le contrôle des changes en Algerie**, Finance et developpement au Maghréb N° 14/15 ,1994, p66.

[2]- زايد مراد، **دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق، حالة الجزائر** ، اطروحة دكتوراه، فرع التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 168.

[3] Kassi Abes , **le tarif douanier, evolution et perspictive**, revue Douane, Algerie, avril 2002, p 17.

حيث أسست أول تعريفة جمركية في 28 أكتوبر 1963 بموجب الأمر رقم 413/63 . حيث عملت هذه التعريفة بمبدأ التمييز من خلال منظورين :التمييز من حيث طبيعة المنتجات (سلع تجهيز، سلع استهلاك، سلع تامة)، و من حيث المصدر حيث كانت هناك معاملة تفضيلية لفرنسا.

الجدول رقم 2-4 : التعريفة الجمركية لسنة 1963

المنتـــــج	التعريفة المطبقة %
سلع تجهيز و مواد أولية	%10
سلع نصف مصنعة	%05 - 20 %
سلع تامة الصنع	%15 - 20 %

المصدر : زير مي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق** ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة تلمسان، 2011/2010، ص 85.

ميزت التعريفة الجمركية كما أشرنا سابقا بين أربع مناطق للمصدر• بناء على عدة اعتبارات[1] :

- فرنسا و تخضع منتجاتها لتعريفة جمركية خاصة.
- المجموعة الاقتصادية الأوروبية من غير فرنسا، و تخضع منتجاتها لتعريفة جمركية خاصة و موحدة.
- الدول التي تمنح الجزائر شرط الدولة الأولى بالرعاية•، و تطبق على منتجاتها تعريفة الحق العام.
- باقي الدول و تطبق على منتجاتها تعريفة عامة.

• التميز حسب المناطق مبرر بعدة اعتبارات:
- بخصوص فرنسا فتستفيد المبادلات مع فرنسا بنظام جمركي خاص انطلاقا من اتفاقية ايفيان حيث تضمنت الاتفاقية تأسيس تعريفات تفضيلية و بالمقابل اعطت فرنسا امتيازات تعريفية لبعض المنتجات الزراعية الجزائرية.
-بخصوص الدول الاوروبية فتستمد خصوصيتها من اتفاقية روما المنشئة للمجموعة الاوروبية (25 مارس 1957) حيث وسعت نطاق افضلياتها الجمركية للجزائر و بالمقابل منحت الجزائر معاملة خاصة لسلع الاوروبية.

[1]- مداني لخضر، **تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري الم تعدد الأطراف و التكتلات الاقتصادية الاقليمية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 147.

•يقصد بهذا المبدأ عموما أن تتعهد الدولة الطرف في المعاهدة و الملتزمة بأداء الشرط بمعاملة الاستثمارات التابعة لدولة الطرف الثاني في المعاهدة أفضل معاملة لا تقل رعاية في تلك التي تتلقاها استثمارات أجنبية أخرى في نفس الظروف (انظر: قصوري رفيقة النظام القانوني للاستثمار الأجنبي في الدول النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم القانونية، فرع قانون الأعمال، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة باتنة،2011، ص 129.)

الجدول رقم2–5 : التعريفة الجمركية 1968

	مواد محولة	مواد غير محولة
سلع استهلاكية ضرورية	%30 - %50	%20 - %40
سلع استهلاكية كمالية	%100 - %150	%20 - %30
سلع تجهيز	% 30	% 20

Source : Benissad Hocine, **Economie du développement de l'Algérie**, OPU, paris, 1979, p167.

3– نظام التراخيص: تم تحديد نظام الحصص في اطار المرسوم 188/63 المؤرخ في 08 ماي 1963 والمتضمن تقييد الواردات، حيث يتم تقدير الواردات السنوية من خلال تحديد الحصص الكلية من كل مجموعة من السلع المرغوب في استيرادها من كل مجموعة من الدول التي تحظى بامتياز التعامل التجاري مع الجزائر، و يتم ذلك في إطار برنامج استيراد سنوي تحدده الحكومة من خلال لجنة حكومية مشتركة، تضم ممثلين عن جميع الوزارات وممثلين عن مجموعات شركات المهنيين للشراء، بالإضافة إلى مشاركة المصالح التقنية لمختلف الهيئات المعنية لمختلف الاستيرادات، مثل مصالح الجمارك، المصالح المالية، البنك المركزي و غيرها، و بعد موافقة المصالح المعنية بوزارة التجارة، على هذا البرنامج العام للاستيراد (PGI) يحال بعد ذلك على الحكومة للمصادقة عليه، على أن تحتفظ هذه الأخيرة بإمكانية حق التعديل، وفقا لما تتطلبه الظروف السياسية و الاقتصادية للبلاد.

و يتم إنجاز أو تطبيق البرنامج العام للاستيراد (PGI) بعد مصادقة الحكومة عليه، بأن تعتمد له الموارد المالية من قبل البنك المركزي الجزائري، ليوضع تحت تصرف المستعملين بنشر قائمتهم في الجريدة الرسمية لمباشرة تنفيذه.[1]

4_المخطط الثلاثي 1967 / 1969: يعتبر المخطط التنموي الثلاثي 69/67 أول مخطط استراتيجي تنتهجه الدولة للوقوف بالقطاع الانتاجي و التركيز على الصناعة، حيث هدف هذا المخطط إلى تطوير الانتاج الذي كان يعاني من ضعف، و أيضا الحد من التبعية الاقتصادية . وقد وزعت الاستمارات وفق هذا المخطط إلى ثلاث مجموعات[2]:

1- عبد الرشيد ديب، تنظيم و **تطوير التجارة الخارجية حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، العلوم الاقتصادية قسم التسيير، جامعة الجزائر، 2002،2003 ، ص 239.

2-درواسي مسعود، **السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر1990-2014**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص342.

– الاستثمارات الإنتاجية المباشرة (كالمنتجات الزراعية و الصناعية) 6.79 مليار دج موزعة على الزراعة 1.88 مليار دج و الصناعة 4.91 مليار دج؛

– الاستثمارات الشبه إنتاجية (كالتجارة و المواصلات ... إلخ) 0.36 مليار دج؛

– الاستثمارات غير الإنتاجية (كالمدارس و البنية التحتية الاجتماعية) 4.02 مليار دج.

و الجدول الموالي يوضح اجمالي المبالغ التقديرية المرصودة للاستثمار حسب القطاع و كذا الانجازات الفعلية.

الجدول رقم 2–6 : الاستثمارات المنجزة في المخطط الثلاثي 1969/1967

القطاعات	التقديرات مليار دج	نسبة كل قطاع من المجموع	الانجازات مليار دج	معدلات الانجاز%	نسبة كل قطاع إلى المجموع
الزراعة	1.26	%13.97	1.39	110.3	
الصيد البحري	0.01	% 0.11	–	–	
الري	0.35	% 3.86	0.49	140	
مجموع الزراعة و الري	1.62	% 17.88	1.88	116.05	
المحروقات	2.27	% 25.05	2.25	111.01	
الصناعة الأساسية	2.18	% 24.04	1.58	72.5	
الصناعة التحويلية	0.49	% 5.41	0.37	75.5	
المناجم و الطاقة	0.46	% 5.07	0.44	95.65	
مجموع القطاع المنتج	**7.02**	**% 77.5**	**6.79**	**96.7**	**%74.13**
السياحة	0.34	%3.75	0.18	52.9	
النقل	–	–	0.07	–	
الاتصالات السلكية و اللاسلكية	0.12	%1.32	0.11	91.6	
التخزين و التوزيع	–	–	–	–	
مجموع القطاع شبه منتج	**0.46**	**%5.07**	**0.36**	**78.26**	**%4.03**
شبكة النقل	0.34	% 3.75	0.28	82.35	

السكن	0.34	%3.75	0.24	70.58	
التربية و التكوين	0.81	% 8.94	0.84	103.7	
الاستثمارات الأخرى	0.09	% 01	0.65	722.22	
مجموع الاستثمارات الأساسية	**1.58**	**%17.44**	**2.01**	**127.22**	**%21.94**
مجموع الاستثمارات	**9.06**	**% 100**	**9.16**	**101.01**	**%100**

المصدر : وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية، مديرية الإحصائيات و المحاسبة الوطنية، احصائيات 1967-1978، الجزائر، 1980.

من خلال الجدول يمكن أن نلحظ أن الاستثمارات استهدفت بصفة عامة القطاعات المنتجة بنسبة تجاوزت 74%، بينما نسبة الاستثمارات في القطاعات الشبه منتجة كانت ضئيلة في حدود 4.03 %. بينما حظيت البنى التحتية بنسبة معتبرة من الاستثمارات المخصصة حيث بلغت نسبة 21.94 % من اجمالي المبالغ المرصودة للاستثمار.

و بالنظر إلى المبلغ الاجمالي المقدر فقد بلغ 9.06 مليار دج بينما القيمة المنجزة تجاوزت حجم التقديرات 9.16 مليار دج و قد حظي القطاع ال صناعي بالحصة الكبرى حيث بلغت القيم المقدرة 2.18 مليار دج بالنسبة للصناعات الاساسية وتم تجسيد ما قيمته 1.58 مليار دج أي 72.5 % من القيمة المقدرة وبالمقابل نجد أن القطاع الزراعي حقق نسبة انجاز أكبر من المقدرة بنسبة 110.3% حيث حضي بنسبة 13.97% من اجمالي المبالغ المرصودة للاستثمار وهو ما يبين حجم الاهتمام و فعالية الاستثمار في هذا القطاع.

و قد شهدت هذه المرحلة عدة أحداث هامة نذكر منها [1]:

- قيام الحكومة الجزائرية في عام 1967 بتأميم المشاريع الأجنبية في القطاعات الصناعية الأساسية وتم في هذا الإطار تأميم قطاع توزيع مواد و مشتقات المحروقات، وأسست شركات وطنية أسندت لها مهام تجسيد سياسة التصنيع؛
- على مستوى القطاع المصرفي تم انشاء البنك الخارجي الجزائري كثالث بنك ودائع، في 01 أكتوبر 1967 بموجب المرسوم رقم 67-204، ليخلف 05 بنوك أجنبية بإجمالي 23 وكالة تابعة لها و هي :

[1]- بن سمينة دلال، **تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية** ، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2013/2012، ص 207.

القرض الليوني، الشركة العامة، قرض الشمال، البنك الصناعي للجزائر والبحر الأبيض المتوسط، بنك باركلاي، أما دوره فتمثل في تسهيل و إدارة العلاقات التجارية و المالية مع الخارج و العمل على تطوير التجارة و توجيهها لخدمة أهداف الاقتصاد المخطط، تشجع الصادرات من المنت وجات الصناعية، والإشراف على القروض الخارجية و تقديم القروض لقطاعات هامة كقطاع المحروقات، الصناعات الثقيلة، النقل البحري، الصناعة الالكترونية و الكيماوية؛

- في مجال التجارة الخارجية: تم في سنة 1968 و بناء على الأمر رقم 35/68 المؤرخ في 1968/02/02 وضع تعريفة جديدة جاءت لمراجعة نظام التعريفة السابقة في محاولة منها لبناء اقتصاد مستقل و توجيه الواردات لخدمة استراتيجية التنمية الوطنية و تحقيق أهداف المخطط التنموي، وقد بينت هذه التعريفة على مفهوم الانتقاء عند الاستيراد و إحلال الواردات، و أقرت هذه التعريفة فئتين من البلدان في التعامل التجاري و هي:

- المجموعة الاقتصادية الأوروبية؛
- البلدان التي أبرمت الجزائر معها عقود واتفاقيات تجارية.[1]

و جاءت التعريفة الجمركية كما يلي :

- بالنسبة للمنتجات المحولة :

✓ 30 % إلى 50 % للمنتجات الاستهلاكية الأساسية؛

✓ 100% إلى 150 % للمنتجات الاستهلاكية الكمالية ؛

✓ 30 % لسلع التجهيز.

- بالنسبة للمنتجات الغير محولة:

✓ 20 % إلى 40 % للمنتجات الاستهلاكية الأساسية؛

✓ 20% إلى 30% للمنتجات الاستهلاكية الكمالية؛

✓ 20 % لسلع التجهيز.

[1]- بن سمينة دلال، مرجع سابق، ص 207.

يتضح من خلال نسب التعريفة الجمركية المطبقة تمييز الدولة للمنتجات بين منتجات محولة و أخرى غير محولة، بالإضافة إلى ارتفاع نسب التعريفة الجمركية على السلع الكمالية بغرض حماية الانتاج الوطني من المنافسة و هو ما ينعكس على فاتورة الواردات بالسلب.

ثانيا: مرحلة احتكار التجارة الخارجية 1970-1989

تعتبر هذه المرحلة مرحلة انتقالية جديدة في مجال التجارة الخارجية، حيث كان احتكار التجارة الخارجية بصفة شبه تامة لمؤسسات تابعة للدولة، أين استخدمت هذه الأخيرة مجموعة من الوسائل تمثلت في : منح حق الاحتكار للمؤسسات العمومية، و الرخص الاجمالية للاستيراد التي تم استبدالها فيما بعد بميزانية العملة ا لصعبة، والهدف من ذلك هو التحكم أكثر في التدفقات التجارية و جعلها تساير سياسة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المتبعة[1].

و تميزت هذه المرحلة بمخططات رباعية:

1-**المخطط الرباعي الأول 1970-1973**: جاء هذا المخطط ليفصح عن نوايا السلطات الجزائرية اتجاه قطاع التجارة الخارجية، فابتداء من شهر جويلية سنة 1971، تم اقرار مجموعة من الإجراءات نصت على احتكار التجارة الخارجية من طرف المؤسسات العمومية كل واحدة حسب المنتوج المتخصصة فيه[2].

و في خلال هذه الفترة لم تسن الدولة الجزائرية أي قوانين منظمة للتجارة الخارجية بل كانت العمل يات التجارية حكرا على المؤسسات العمومية، و اكتفت بإصدار مجموعة من الأوامر.

فقد جاء قانون المالية لسنة 1971 الصادر بالأمر رقم 70\ 93 المؤرخ في 31\12\1970 [3] ليلغي النظام التفضيلي للسلع الفرنسية، و أدمجها في النظام التفضيلي للسلع التابعة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية. لكن هذا القرار لم ينشأ من العدم، فقد جاء نتيجة لتأزم العلاقات الاقتصادية الجزائرية الفرنسية بعد اصدار فرنسا قرار بمنع استيراد بعض السلع الجزائرية، و كذا رغبة الجزائر في إعادة النظر في هيكل تجارتها الخارجية الذي لم يكن في صالح الاقتصاد الوطني[4].

[1]- أقاسم قادة، كبير سمية، **تقيم تحرير التجارة الخارجية في الجزائر منذ سنة 1994**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد4، الجزائر، 2013، ص11.

[2]- Bouzidi M'hamsadji Nachda , Le Monopole de l'Etat sur le Commerce Extérieur , opu, Algérie,1998, p 156.

[3]- الجريدة الرسمية رقم 109 الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 1970.

[4]- زير مي نعيمة، مرجع سابق، ص 75.

فيما يخص رخص الاستيراد فقد منحت المؤسسات العمومية الصلاحية التامة في القيام بالعمليات التجارية لغرض الاستيراد، و هذا الاجراء سمح بظهور الاحتكار الكلي لهاته المؤسسات إما أن تقوم هي بحد ذاتها بعمليات الاستيراد، أو تقوم بتفويض لذلك، بحيث[1] :

-الاحتكار الرسمي: يمنح عادة للمؤسسات الوطنية أيا كان نشاطها إنتاجي أو توزيعي، على أن يكون بالنسبة للمؤسسة الإنتاجية تخصص الاحتكار لتشغيل المؤسسة فقط دون المتاجرة بالسلع المستوردة.

- الاحتكار بالتأشيرة : و يتعلق بقائمة السلع التي تعجز المؤسسة المحتكرة عن تأمينها لفائدة زبا ئنها، و تقوم في هذا الشأن بتفويض امتياز إلى مستوردين عموميين أو خواص في شكل تأشيرة صادرة عنها لا تتعدى صلاحيتها 06 أشهر مقابل اقتطاع رسم الاحتكار الذي يتراوح بين 01% إلى 5,6 % من قيمة السلع المستوردة، و مثل هذا الاقتطاع يعتبر بمثابة ريع تستفيد منه المؤسسات الحائزة على الاحتكار دون بذل مجهود في الاستيراد.

[1]- زير مي نعيمة، مرجع سابق، ص 75.

الجدول رقم 2-7 : الاستثمارات المنجزة في المخطط الرباعي 1973/1970

القطاعات	التقديرات مليار دج	نسبة كل قطاع من المجموع	الانجازات مليار دج	معدلات الانجاز%	نسبة كل قطاع إلى المجموع
مجموع الزراعة و الري	4.94	% 17.80	4,35	88,06	11,98
مجموع الصناعات	12,40	% 44.68	20,80	167,74	57,28
مجموع القطاع المنتج	**17,34**	**% 62,48**	**25,15**	**145,04**	**%69,26**
السياحة	0.7		0.78		
النقل	0,8		1,13		
الاتصالات السلكية و اللاسلكية	0.37		0,40		
التخزين و التوزيع	-		0,29		
مجموع القطاع شبه منتج	**1,87**	**%6,75**	**2,60**	**139,03**	**%7,16**
شبكة النقل	1,14		1,13		
السكن	1,52		1,54		
التربية و التكوين	3,31		3,04		
الاستثمارات الأخرى	2,57		2,21		
مجموع الاستثمارات الأساسية	**8,54**	**%30.77**	**7,92**	**92,74**	**%21.82**
مجموع الاستثمارات	**27,75**	**% 100**	**36,31**	**130,84**	**%100**

المصدر : وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية، مديرية الإحصائيات و المحاسبة الوطنية، احصائيات 1967-1978، الجزائر، 1980.

ارتفع المبلغ الاجمالي المقدر للاستثمارات إلى 27.75 مليار دج بينما القيمة المنجزة تجاوزت حجم التقديرات 36.31 مليار دج و قد حظي القطاع الصناعي بالحصة الكبرى حيث بلغت القيم المقدرة 12,40 مليار دج وتم تجسيد ما قيمته 20,80 مليار دج أي أكثر من 167 % من القيمة المقدرة وبالمقابل نجد أن

القطاع الزراعي عرف تراجع في نسبة الانجاز بالمقارنة مع القيم المقدرة حيث سجلت نسبة 88% مقارنة برسبة 110.3% في المخطط السابق.

على العموم كانت النتائج الاستثمارية المحققة ايجابية حيث سجل [1]:

- ارتفاع الناتج الداخلي الاجمالي من 49,7 مليار دج بالسعر الجاري خلال المخطط الثلاثي إلى 108,4 مليار دج خلال المخطط الرباعي أي بزيادة قدرها 58,7 مليار دج؛

- ارتفاع عدد العمال المشتغلين من 1,893 مليون شخص في سنة 1969، التي هي نهاية فترة تطبيق المخطط الثلاثي إلى 2,182 مليون شخص في سنة 1973، التي هي نهاية فترة تطبيق المخطط الرباعي الأول، و يشكل هذا الارتفاع زيادة في التشغيل قدرها 289 ألف عامل؛

- ارتفاع حجم الاستثمارات ا لاجمالية من 13,12 مليار دج بالسعر الجاري، خلال المخطط الثلاثي إلى 39,48 مليار دج خلال المخطط الرباعي الأول، و قد بلغ هذا التوسع الاجمالي مقدار 26,72 مليار دج بينما بلغ التفاوت الاستثماري الصافي بين المخططين 27,1 مليون دج، مما يدل على وجود سرعة كبيرة في نمو الاستثمارات الصافية.

الجدول رقم 2-8 : مساهمة الناتج المحلي الاجمالي في التجارة الخارجية خلال المخطط الرباعي الأول

الوحدة مليون دج

السنة	الناتج المحلي الاجمالي PIB	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي%	الصادرات**		الواردات**		الميزان التجاري	معدل نمو التجارة الخارجية•
			قيمة الصادرات	نسبة PIB %	قيمة الواردات	نسبة PIB %		
1970	22.900	----	4,981	21,75	6,205	27,1	(1,314)	24,42
1971	23.500	2,62	4,208	17,91	6,028	25,65	(1,820)	21,77
1972	27.400	16,6	5,854	21,36	6,694	24,43	(0,840)	22,89
1973	27.700	1,09	7,479	27	8,876	32,04	(1,397)	29,52

المصدر:- بتصرف في معطيات الديوان الوطني للإحصائيات عدد رقم 35.

**- حصيلة التجارة الخارجية 1962-2011 الديوان الوطني للإحصائيات.

[1]- بهلول محمد حسن بلقاسم، مرجع سابق، ص 246.

• يتم احتساب معدل نمو التجارة الخارجية بناء على متوسط الصادرات و الواردات نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي .

إن من بين النتائج المستهدفة خلال المخطط الرباعي الأول الرفع من قيمة الناتج المحلي الاجمالي حيث سجل نموا وصل إلى 16.6 % خلال سنة 1972، كما أن قيمة الصادرات ارتفعت بشكل ملحوظ حيث وصلت إلى 7,479 مليون دج سنة 1973 مقارنة ب 4,881 مليون دج في بداية تطبيق المخطط الرباعي الأول، و هو ما كان له الأثر الإيجابي في تخفيض قيمة العجز في الميزان التجاري حيث وصل إلى 0,840 مليون دج في 1972. و يلحظ أن معدل نمو التجارة الخارجية عرفت زيادة بوتيرة ثابتة حيث انتقل من 21,77% في سنة 1971 إلى 29,52 % في سنة 1973.

1-أ/ الاجراءات المتعلقة بالرقابة على الاستيراد : أخضعت السلطة عملية الاستيراد إلى عدة رقابات تمارسها أجهزة خارج المؤسسة الحائزة على امتياز الاحتكار، و تتمثل في رقابة وزارة المالية والتي تهتم بكيفيات التمويل والصرف، و رقابة وزارة التجارة و تعمل على إلزام المستوردين باحترام شكليات التجارة الخارجية، و رقابة الوزارة الوصية على القطاع و تتناول كيفيات إبرام عقود التموين، و أضافت السلطة المركزية لهذه الرقابات، الرقابة على المصرفية التي تمارسها البنوك بموجب الرأي رقم 01 المؤرخ في 08 مارس 1970 المتعلق بالتوطين البنكي، و الذي يعني تمرير كافة العمليات المالية للمؤسسة عبر حساب مصرفي وحيد مفتوح لدى بنك تجاري معتمد لدى بنك الجزائر، غير أن إجراءات التوطين المتميزة بالبطء و التعقيد أدت إلى عرقلة وظيفة الاستيراد، حيث نجم عنها مضاعفة كلفة العقد نتيجة بطء معالجة الملفات، و التي لا تتلاءم مع سرعة و م رونة السوق الدولية، الشيء الذي يؤثر على التوازن المالي لمؤسسات الاحتكار بسبب الارتفاع المفاجئ لأسعار السلع المستوردة من هذه السوق وقد تنخفض في بعض الأحيان نظرا لجمود آليات الرقابة التي لا تساعدها على اغتنام هذه الفرص[1]

1-**ب/ الاصلاح الجمركي** : و فيما يخص التعر يفات الجمركية فقد شهدت تعديل جديد في معدلاتها، فوفقا للأمر رقم 68/72 المؤرخ في 29 ديسمبر 1972[2] و المتضمن قانون المالية.

و تجدر الإشارة إلى أن هذه التعريفة جاءت خدمة للمخطط الرباعي الثاني حيث عدلت النسب التعريفية لتتغير من 04 نسب (03%، 10%، 20%، 50%) إلى 06 ستة نسب وفق الجدول التالي:

[1]- جيلالي عجة، **التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص** ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، ط1، 2007، ص 52.

[2]- الجريدة الرسمية، العدد 104، الصادرة في 29 ديسمبر 1972.

الجدول رقم 2-9 : التعريفة الجمركية لسنة 1973

المنتـــــج	التعريفة المطبقة %
سلع و تجهيزات ذات أولوية رئيسية	03% (معدل مخفض خاص)
سلع ذات أهمية ثانوية و كذا سلع وسيطية	10% (معدل مخفض)
سلع أخرى	25% (معدل عادي)
المعدل المرتفع (المزاد)	%40
المعدل المرتفع الخاص	%70
المعدل العالي	%100

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من المادة 30 من قانون المالية لسنة 1973.

2-المخطط الرباعي الثاني 1974-1977: يعتبر المخطط الرباعي الثاني عملية استمرارية و توسعية لما جاء به المخطط الرباعي الأول حيث هدف بالأساس لتطوير القطاع الصناعي و الرفع من قيمة الناتج المحلي الإجمالي.(حيث يعد من المخططات الضخمة التي رصدت لها الدولة ما يفوق 120 مليار دج[1]).

و قد سطرت الدولة من خلال هذا المخطط عدة أهداف نذكر منها [2]:

- تحقيق معدل نمو للناتج الداخلي الخام بحوالي 46% أي بمعدل سنوي يبلغ 11,5 % و هو أعلى من المعدل السابق للخطة السابقة؛
- المساهمة بشكل أوسع في إيجاد المزيد من فرص العمل، لذا تم تخطيط إنجاز وحدات توفر مناصب عمل تزيد عن 100,000 منصب عمل سنويا؛
- تنمية و توسيع إمكانيات التراكم لضمان التمويل بالمصادر المالية المحلية لذا تم التركيز على صناعة المحروقات؛
- تلبية الطلب المحلي للمواد الأولية الصناعية أكثر فأكثر بهدف تحقيق الاندماج و التكامل الاقتصادي؛
- برمجة إنجاز حوالي 500 ألف وحدة صناعية في هذه الفترة بهدف إحلال الواردات.

[1]- Djamila Kasmi, **Diagnostique Economique et Financier des programmes de stabilisation et d'ajustement structurel de l'économie Algérienne**, Thèse Doctorat, Université Lumière, Lyon, France, 2008,p31:

[2]- بلوناس عبد الله، **الاقتصاد الجزائري، الانتقال من الخطة إلى السوق و مدى انجاز الأهداف الاقتصادية** ، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص 33.

الشكل رقم 2-1 : توزيع المبالغ المرصود خلال المخطط الرباعي الثاني

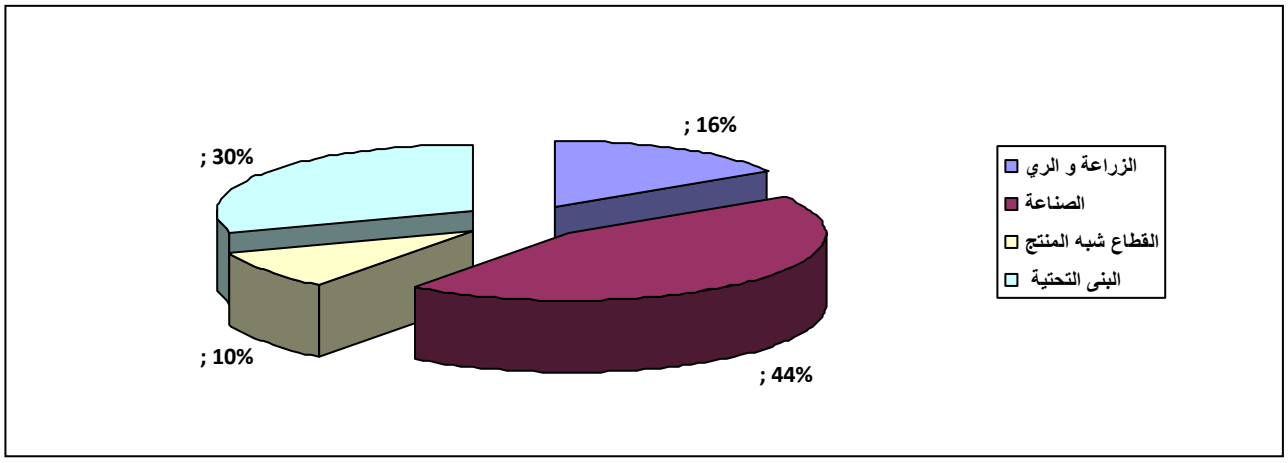

المصدر: من اعداد الطالب انطلاقا من: بهلول بلقاسم، مرجع سابق، ص 341.

اهتم المخطط الرباعي الثاني بتنمية القطاع الصناعي حيث حضي بالحصة الأكبر من المبالغ المرخصة بقيمة 48 مليار دج أي استحوذ على نسبة 44 % بينما تم انجاز فعليا ما قيمته 74,15 مليار دج، كما حضي القطاع الزراعي بقيمة 16,72 مليار دج من اجمالي المبالغ المقدرة و البالغ 110,22 مليار دج و يلحظ أيضا استفادة قطاعات البنى التحتية من حيز واسع من اهتمام الدولة حيث رصدت له مبالغ محترمة ما نسبته 30%.

و يرجع الاهتمام بالقطاع الصناعي كما ذكرنا سابقا إلى الأولوية التي منحتها الدولة لسياسة التصنيع في المخططات السابقة سواء المخطط الثلاثي أو المخطط الرباعي الأول.

الجدول رقم 2- 10 : تطور مساهمة الناتج المحلي الاجمالي في التجارة الخارجية خلال المخطط الرباعي الثاني

الوحدة مليون دج

السنة	الناتج المحلي الاجمالي PIB	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي%	الصادرات*		الواردات*		الميزان التجاري	معدل نمو التجارة الخارجية
			قيمة الصادرات	نسبة PIB %	قيمة الواردات	نسبة PIB %		
1974	42.295	77,96	17.803	36,12	16.822	36,02	0,981	35,12
1975	53.646	8,83	16.952	31,60	23.673	44,26	(6,721)	37,86

1976	65.252	21,63	20.704	31,73	22.123	34,08	(1,419)	32,82
1977	76.887	17,83	24.090	31,33	29.474	38,34	(5,384)	34,83

المصدر:- بتصرف في معطيات الديوان الوطني للإحصائيات عدد رقم 35.

*- حصيلة التجارة الخارجية 1962-2011 الديوان الوطني للإحصائيات.

أعطى المخطط الرباعي الثاني ديناميكية و حركية للقطاع الصناعي ترجمت إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي حيث سجلت مقدار زيادة تقارب 78 % عند بداية تطبيق المخطط و استمرت هذه الزيادة خلال السنوات اللاحقة ليصل حجم الناتج المحلي الاجمالي إلى 76.877 مليون دج خلال سنة 1977، و هذا الارتفاع في قيمة الناتج المحلي الاجمالي انعكس على هيكل التجارة الخارجية حيث عرف الصادرات ارتفاعا نتيجة انتعاش أسعار ا لنفط العالمية و بالمقابل ازدادت فاتورة الواردات نتيجة زيادة الاستيرادات للسلع الوسيطية والتجهيزات المستخدمة في التصنيع، و هو ما يمكن ملاحظته في ارتفاع حجم التجارة الخارجية ، حيث نمت التجارة الخارجية بنسبة 35% سنة 1974 و استمر النمو مع استمرار زيادة الناتج المحلي الاجمالي.

2-أ/ اجراءات متعلقة بالتصدير : عرفت عمليات التصدير نوع من التحرير عبر تحديد سياسات التصدير من طرف المؤسسات سواء العامة أو الخاصة من خلال اعداد برامج سنوية ضمن نشاط المؤسسة بخصوص عمليات التصدير ، و هو ما أقره الأمر رقم 11/74 الصادر في : 30 جانفي 1974، و المتضمن تحرير الصادرات. حيث يؤكد على حرية التصدير ، و يلغي الاحتكار على التصدير من قبل الشركات الوطنية ماعدا في بعض المنتوجات المبينة في شكل قائمة، و أن حرية التصدير تخص المنتوجات المحلية، و تلك المشتراة بغرض إعادة تصديرها، بعد إجراء بعض ا لتحويلات عليها، أما بالنسبة لإعادة تصدير المنتجات على حالها، أو تصدير المنتوجات الأساسية كالأسمدة و العجائن، فإنها تخضع لرخصة من قبل وزارة التجارة، كما تفرض رقابة مالية على المصدرين[1].

1- لوصيف فيصل، **أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف1، 2014/2013، ص95.

3-المرحلة التكميلية 1979/1978: تعتبر هذه الفترة مرحلة انتقالية من مرحلة التطبيق التدريجي لتنظيم احتكار الدولة للتجارة الخارجية، إلى مرحلة تطبيق الزامية تنظيم احتكار الدولة للتجارة الخارجية، فلم تأتي هذه الفترة بأي مخططات و اكتفت خلالها الدولة باستكمال الاستثمارات المباشر فيها خلال المخططين الرباعيين.

و عليه مادامت الدولة قد أجلت إصدار المخطط الخماسي الأول سنة 1980، لظروف سياسية معروفة متصلة بعقد المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني، ثم عقد مؤتمره الاستثنائي، فقد حرصت من جهة أخرى على تشغيل سنتي 1979/1978 في انجاز البرامج الاستثمارية الباقية، كما تم أيضا تسجيل إعادة تقييم بعض البرامج سنة 1978، لأن عزيمة التنمية السريعة التي تحدو المجتمع كانت مهتمة بتدعيم و تشجيع هذه الانطلاقة لتفادي الوقوع في دائرة الركود الاقتصادي و ما يتولد

عنها من أزمات خطيرة على المجتمع و مستقبل التنمية[1].

ووصل معدل الاستثمار الحكومي 46% بين عامي 1978 و 1979 بينما لم يتجاوز 35% سنة 1970 حيث شكلت حصة قطاع الصناعة 62%، و ارتفع الاستثمار الإجمالي في الفترة 1969 و 1978 بالأسعار الجارية من 3409 مليون دج إلى 5342 مليون دج، و هو ما يمثل 52% من الناتج[2]،

أما بخصوص احتكار التجارة الخارجية، فقد تم تكريسه ابتداء من سنة 1978 بمقتضى الأمر رقم 02/78 الذي نص على أن الصادرات و الواردات كلاهما يخضع لاحتكار الدولة، و منه إضفاء طابع الدولة على التصدير، وبالتالي اقصاء المصدرين الخواص و الوسطاء من ممارسة نشاطاتهم التجارية.

أي أن تصدير السلع و نشاطات التموين و الخدمات تقتصر و تخضع لسلطة الدولة فحسب . و بالتالي لا يمكن أن يتم أي إتفاق مع المؤسسات الأجنبية إلا بالدولة و مؤسساتها العمومية الاشتراكية (الصناعية، التجارية، أو الإدارية)، و معنى هذا القانون أنه يحل كل المؤسسات الخاصة التي تزاول أنشطة الاستيراد و التصدير ، و يعيق المؤسسات الصناعية الخاصة في عملية مفاوضاتها من أجل اقتناء حاجياتها أو بيع منتجاتها و التي كانت أصلا قبل ذلك تعاني من تضييق التصنيف[3].

1- بهلول محمد بلقاسم، مرجع سابق، ص334.
2- عايب وليد عبد الحميد، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي**، مكتبة الحسن العصرية للطباعة و النشر، بيروت، ط1، 2010، ص211.
3- مسغوني منى، **علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني للفترة 1970-2001**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة، 2005/2004، ص35.

4-المخطط الخماسي الأول 1980-1984: إن توجه الدولة نحو اعتماد المخططات الخماسية دليل على نهج استراتيجية طويلة المدى للتنمية، فكان النسق التنموي تصاعدي بعد المخطط الثلاثي القصير المدى ثم المخططات الرباعية متوسطة المدى، لتدخل الدولة مرحلة جديدة من مراحل التطبيق الفعلي لاحتكار التجارة الخارجية، حيث جاء القانون 02/78 الصادر في 11 فيفري 1978[1] و المتعلق بالتطبيق الإلزامي لاحتكار الدولة للتجا رة الخارجية، حيث وضع مجموعة من الأهداف منها الاقتصادية قصد التحكم بشكل أفضل في تخطيط الواردات، وحماية الإنتاج الوطني، و كذا المرسوم رقم 242/80المؤرخ في 04 أكتوبر 1980[2] ليضع الأساس لعملية توسعية من خلال اعادة هيكلة المؤسسات

العمومية و تقسيمها لوحدات صغرى أكثر تخصصا.

و في حين كانت المخططات الرباعية الأولى و الثانية مدعمة للقطاع الصناعي، فإن المخطط الخماسي جاء أكثر تنويع و اهتم بقطاعات الفلاحة و الهياكل القاعدية، و على العموم فيمكن ابراز أهم الأهداف التي جاء بها هذا المخطط في [3]:

- إعادة التوازن الاقتصادي و التوازن الخارجي، و تخفيض الديون الخارجية، و تدعيم التكامل الاقتصادي؛
- متابعة التقدم الاقتصادي و الاجتماعي، مع تكييف هيكل الاستثمارات من أجل تأمين تغطية أفضل للحاجات الاجتماعية الأساسية، و إلغاء التأخر الهام المسجل في بعض القطاعات؛
- مواصلة سياسة التشغيل، و تطوير مستوى التأهيل؛
- إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني من أجل تحسين المؤهلات الاقتصادية عن طريق التخطيط، ووضع الوسائل المادية و البشرية الفعالة تحت تصرفه.

كما قامت الحكومة خلال هذه المخطط بالعمل على إعادة هيكلة كل من وظيفة الاحتكار و التجارة الخارجية وسنبرز أهم الخطوط العريضة لهذا التوجه في الجدول الموالي:

[1]- الجريدة الرسمية العدد 7 المؤرخة في 14 فيفري 1978.
[2]- الجريدة الرسمية، العدد 41 المؤرخة في 07 أكتوبر 1980.

[3] Brahimi Abdelhamid, op cit, p350.

جدول رقم2-11: إعادة هيكلة وظيفة التجارة الخارجية

إعادة هيكلة وظيفة الاحتكار	إعادة هيكلة وظيفة التجارة الخارجية
على المستوى المركزي : ساهمت كتابة الدولة • في إعادة تنظيم وظيفة الاحتكار على مستويين: - من حيث طبيعة المبادلات الخارجية، حيث قامت بتشجيع المؤسسات الوطنية على استيراد المواد الأولية اللازمة لإنجاز الأهداف المخططة. - من حيث سير الاحتكار، تولت انجاز دلائل لكيفيات الاستيراد.	- تجميع المؤسسات العامة في صورة شركات قابضة حيث تمثل هذه الشركات عنصر الملكية الخاصة للدولة، و هي في ذات الوقت تبتعد عن الهياكل الادارية و التنظيمية لها أي الوزارات، و تخضع عملية التجميع إلى تكامل الانشطة سواء من ناحية الانتاج و التوزيع و التخزين .... أو من ناحية الشركات العاملة حسب التخصص.
على المستوى اللامركزي : تم تقسيم المؤسسات العمومية الضخمة المحتكرة إلى وحدات متخصصة كما أشرنا سابقا و استند في هذا الخصوص على مبدأين: - مبدأ فصل وظيفة الانتاج عن وظيفة التوزيع. - مبدأ التخصص السلعي.	تفريغ المؤسسات العامة : و يتم هذا التفريغ من خلال دراسة مختلف الأنشط، قصد معرفة المربحة من ها و غير المربحة، و على أساس الأنشطة المربحة يتم دمج بعض المؤسسات مع بعضها و إنشاء مؤسسات جديدة.

المصدر : تم إعدا د المعلومات في هذا الجدول بتصرف في معطيات : زير مي نعيمة، مرجع سابق، ص ص، 94،95.

عرف الميزان التجاري خلال المخطط الخماسي الأول تحسنا معتبرا في قيمة الصادرات و بقي محافظا على تحقيق فوائض في موازناته للسنوات 1980 إلى 1984 حيث حقق فائضا في 1980 تجاوز 12 مليار دج مقارنة 4,37 مليار دج في 1979 و استمر هذا الفائض ليصل إلى 13,8 مليار دج مع نهاية المخ طط الخماسي الأول، و هو ما يعني توفير تغطية لفاتورة الوار دات و الرفع من الايرادات الخارجية . كما هو موضح في الشكل أدناه.

• تم انشاء كتابة الدولة للتجارة الخارجية وفق المرسوم رقم 175/80 الصادر قي 15 جويلية 1980، حيث أوكلت له مهمة تنظيم التبادل التجاري بدلا من وزارة التجارة و ذلك حسب المادة 2 من نفس المرسوم، الجريدة الرسمية رقم 30 الصادرة في 22 جويلية 1980، ص 1118. هذا ما خلق نوع من التداخلات في الصلاحيات بين الكتابة و الوزارة لتتدخل الدولة و تحدد مهام الكتابة في متابعة و تنفيذ صفقات الاستيراد وفق المرسوم 257/81 الصادر في 19 سبتمبر 1981.

الشكل رقم 2-2 : الميزان التجاري و معدل التغطية خلال الفترة 1980-1984 بالمليون دج

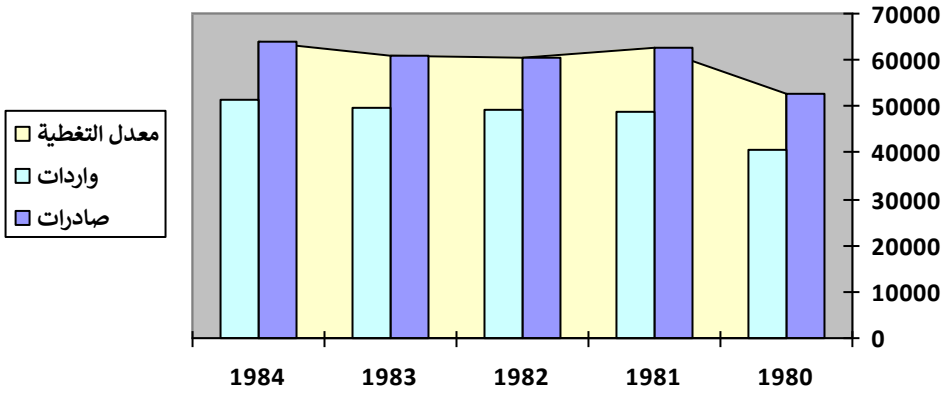

المصدر : من إعداد الطالب بناء على معطيات حصيلة التجارة الخارجية 1962-2011

5-المخطط الخماسي الثاني 1985-1989: جاء هذا المخطط تكم لليها لما جاء في المخطط الخماسي الأول من حيث التسيير و لقد حددت البرامج الاستثمارية على محورين هما استثمار و تثمين الطاقات الاقتصادية المتاحة لتحسين مستوى استغلال الطاقات الانتاجية الوطنية الزراعية و الصناعية و لقد مكن مشروع إعاد ة هيكلة المؤسسات الوطنية من تحقيق نتائج مهمة فمن الناحية الاجتماعية تم تجسيد فكرة التوازن الجهوي وفك العزلة عن العديد من المناطق و توفير فرص عمل مميزة لسكان تلك المناطق و القضاء على التمركز الجغرافي بتقسيم الشركات الكبرى المركزة في منطقة معينة إلى وحدات و فروع في مناطق أخرى[1].

كما لجأت الدولة في تطبيق هذا المخطط للتشجيع الضريبي بموجب القانون 06/86 المؤرخ في 25 جوان 1986 و المتضمن الاعفاءات التالية[2] :

- إعفاء رقم الأعمال المحقق من التصدير من طرف عام أو خاص؛
- إعفاء المؤسسات من الدفع الجزافي المتعلق بالأجور من سنة إلى 05 سنوات؛
- التشجيع عن طريق التأمين، فقد أصبحت المؤسسة تتحمل من 10% إلى 20% من مخاطر التصدير، على أن تتحمل الشركة الوطنية للتأمين 90% إلى 80%. إضافة إلى التشجيعات و الإعفاءات، سطرت الدولة تسهيلات جبائية أخرى مست كل من :

[1]- حربي سميرة، مهدية هامل، **التوجه الايديولوجي في مسار التنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة دراسات في التنمية و المجتمع، العدد 3، جامعة شلف، 2016، المقال 6، ص 4.
[2]- زير مي نعيمة، مرجع سابق، ص97.

- الرسم على النشاط الصناعي و التجاري؛
- الرسم الوحيد على الإنتاج؛
- العمليات المتعلقة بالتصدير و كذا المخصصة لإعادة التصدير؛
- الرسم الوحيد على تأدية الخدمات بالنسبة للعمليات التي تتم بالعملة الصعبة و هذا لجلب العملة الصعبة.

5– أ/ اجراءات متعلقة بعمليا ت الاستيراد : تم اتخاذ جملة من التدابير المنظمة لعمليات الاستيراد و لعل أهم الآليات المستخدمة هي آلية الاستيراد دون دفع، و التي عوضت نظام تراخيص الاستيراد، و تعتبر هذه الأداة مكسبا مهما للمؤسسات و التي يساعدها في تحقيق نوع من التنسيق بين الموارد المخصصة لها وأهدافها الإنتاجية و الاستثمارية المرتبطة أساسا بالعملية الاستيرادية و التصديرية، كما يمكن اعتبار هذه الآلية أكثر مرونة في تسيير العمليات الاستيرادية الخاصة بالمؤسسات، و رغم التعارض بين الآلية الجديدة، التي تمنح الأهلية للمستورد الوطني لمباشرة عمليات التبادلات دون اللجوء للموارد المالية للدولة، و بين التراخيص الاجمالية للاستيراد، إلا أنه يمكن تبرير هذا التعارض بأنه لم يعد بمقدور ميزانية الدولة بعد التراجع الرهيب لأسعار النفط تجنيد الرساميل الكافية لتمويل الواردات.[1]

5– ب/ إجراءات متعلقة بعمليات التصدير : بهذا الخصوص و لإعطاء ديناميكية أكثر لهيكل الصادرات، تم انشاء لجنة مختلطة تتولى مهمة الإسراع في منح تراخيص التصدير للمؤسسات الخاصة منتهكة في ذلك نص المادة الأولى من القانون 78/ 02 الذي يمنع الخواص من ممارسة وظيفة التصدير • ، بالإضافة إلى اعتماد سياسة الحث الجبائي، التي تمثلت بالأساس في إعفاءات مؤقتة من دفع الرسم على النشاطات الصناعية و التجارية لفترة قد تصل إلى عشرة سنوات، و استفادت المؤسسة المصدرة أيضا من إعفاء مؤقت بشأن ضريبة الدفع الجزافي الوارد في قانون المالية لسنة 1986، و بالإضافة إلى ذلك أغفى القانون الم صدرين من دفع الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية لمدة تتراوح من ثلاث إلى خمس سنوات و تم توسيع نطاق الاستفادة من هذا الإعفاء إلى السلع

[1]- مسغوبي منى، مرجع سابق، ص 100 بتصرف.

• القانون 78_02 المؤرخ في : 11 فيفري 1978، الصادرة في الجريدة الرسمية العدد 7 لسنة 1978 بتاريخ 14 فيفري 1978، و الذي ينص في المادة الأولى منه " وفقا لما ورد في الميثاق الوطني، و طبقا لأحكام المادة 14 من الدستور، فإن استيراد و تصدير البضائع و السلع و الخدمات بجميع أنواعها من اختصاص الدولة وحدها"

المستوردة و المعاد تصديرها، إذ تستفيد هي كذلك من الامتيازات الجبائية، و بالخصوص الإعفاء المؤقت، من دفع الرسم الوحيد الإجمالي على الخدمات[1].

و قد جاء القانون رقم 88-02 الصادر بتاريخ 19 جويلية 1988 ليلغي القانون 78-02 و بالتالي يعدل في صيغة احتكار الدولة لعمليات التجارة الخارجية عن طريق منح امتيازات و تعاقدات مع المؤسسات العمومية و هو ما يخلق نوع من المنافسة بين المؤسسات ا لعمومية في مجال التصدير و الاستيراد، و لكن و بالرغم من هذا التوجه إلا أن الدولة بقيت محافظة على النمط الاحتكاري للتبادلات التجارية.

الشكل رقم2-3 : الميزان التجاري و معدل التغطية خلال الفترة 1985-1989 بالمليون دج

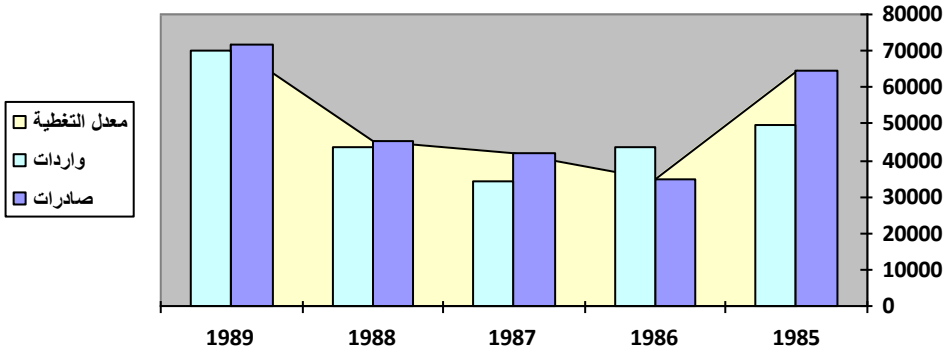

المصدر : من إعداد الطالب بناء على معطيات حصيلة التجارة الخارجية 1962-2011

يبدو أن سنة 1986 كانت منفصلية في مرحلة تطبيق المخطط الخماسي الثاني فمع النتائج الايجابية المحققة في بداية تطبيق هذا المخطط حيث حقق الميزان التجاري فائضا تجاوز 15 مليار دج إلا أنه عرف تراجعا في قيمة الصادرات مع ثبات ارتفاع الواردات ليسجل عجزا قيمته 8,5 مليار دج نتيجة التراجع الحاصل في سعر النفط متأثر بالانهيار الكبير لسنة 1986، و لكن سرعان ما عادت الصادرات في الارتفاع للتحسن الأوضاع التجارية خلال السنوات الموالية و تسجل زيادة معتبرة في قيمة الصادرات حيث سجلت في سنة 1989 ما يقارب 72 مليار دج نتيجة ارتفاع ايرادات الجباية النفطية و الاستفادة من التطورات الحاصلة في سوق النفط الدولية.

[1]- جيلالي عجة، مرجع سابق، ص170.

الشكل رقم2-4 : تطور بعض مؤشرات التجارة الخارجية خلال الفترة 1985-1989

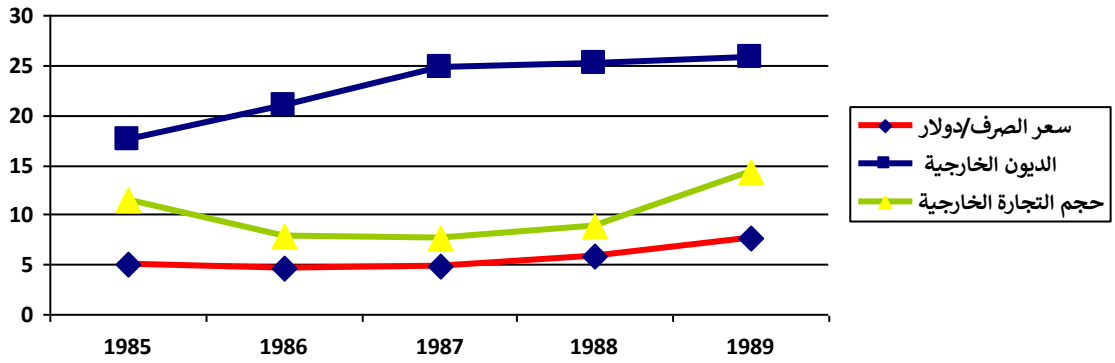

المصدر: من إعداد الطالب بناء على :

- حصيلة التجارة الخارجية 1962-2011.

- Banque d'Algérie, Bulletin statistiques 1964,2005, Juin 2006

حيث: تم تحديد سلم رسم حجم التجارة بـ 100مليون دينار جزائري، و سلم رسم الديون الخارجية بمليون دج.

إن التفحص في المؤشرات المبينة في الشكل أعلاه يظهر لنا مدى هـ شاشة الهيكل التجاري الجزائري و حساسيته للصدمات السعرية للنفط، فارتفعت قيمة الديون الخارجية خاصة خلال الفترة 1985- 1987 حيث انتقلت من 21 مليار دولار دج في 1985 إلى 25 مليار دولار في 1987، كما سجلنا تراجعا في حجم نمو التجارة الخارجية و هو ما يمكن ايعازه إلى الانخفاض في الصادرات نتيجة للاضطرابات سواء الخارجية (تراجع سعر النفط) أو داخلية المتمثلة في أحداث أكتوبر 1988.

الجدول رقم 2-12 : إنجاز الاستثمارات خلال الفترة 1980-1989

القطاعات	المخطط الخماسي 1980-1984		المخطط الخماسي 1985-1989	
	الاعتماد المالي مليار دج	الانجاز المالي مليار دج	الاعتماد المالي مليار دج	الانجاز المالي مليار دج
الصناعة	177,191	120,743	174,2	85,512
الفلاحة و الري	35,022	26,264	79,00	42,30
مؤسسات انجاز الأشغال	20,699	12,968	19,00	15,255
القطاع الشبه منتج (السياحة، النقل، المواصلات السلكية ....)	37,828	22,836	40,65	24,462
مجموع الهياكل الأساسية (البنى التحتية سواء سكن ، مناطق صناعية، تربية، صحة ،.....)	188,470	161,994	237,15	202,97
مجموع الاستثمارات	459,210	344,805	550,00	370,5

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: بهلول محمّد بلقاسم، تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء 2، ديوان المطبوعات الجامعية، ص130 و ص 223.

المطلب الثاني: السياسة التجارية في ظل اقتصاد السوق

أدت أزمة انهيار أسعار البترول سنة 1986 إلى التفكير جديا في ضرورة اص لاح اقتصادي و الانفتاح نحو الخارج و هو ما ورد في الميثاق الوطني لسنة 1986•، حيث يعتبر نقطة تحول نحو تعميم الخوصصة و خاصة في مجال التجارة الخارجية و الانفتاح على المبادلات الاقتصادية، و من أهم مخلفات الأزمة النفطية 1986[1]:

• الميثاق الوطني لسنة 1986 في الباب الثالث : " لضمان استقلال البلاد الاقتصادي، يجب أن يتخذ التصنيع طابعه الهام الذي يمكنه من انتاج حاجات التنمية و من تلبية الحاجات الاجتماعية، و بذلك يستطيع على المدى البعيد أن يسهم فعليا في تحقيق التراكم و اخراج البلاد تدريجيا من التبعية الاقتصادية، و في وضع قواعد حقيقية للتنمية بواسطة اكتساب رصيد علمي و تكنولوجي يسمح بتوزيع امكانيات البلاد و توسيعها فيما يخص تصدير المنتجات غير المحروقات".

[1]- زير مي نعيمة، مرجع سابق، ص ص ، 122،123.

الاختلالات الهيكلية:

- انهيار استراتيجيات الصناعة؛
- ارتفاع الواردات بشكل جعل الاقتصاد الجزائري شديد الحاجة للتموين الخارجي؛
- ضعف الزراعة، حيث بلغت المنتجات المستوردة 87 % من اجمالي الواردات؛
- تبعية الاقتصاد الوطني المفرطة لعائدات البترول، فيكفي لتبيان المكانة التي يحتلها قطاع المحروقات في الا قتصاد الجزائري أن نستشهد بثلاثة أرقام تدلنا على ذلك: فهو يمثل 1/3 من الناتج المحلي، و يمول الاقتصاد الجزائري بنسبة 2/3 من ايرادات الموازنة العامة، و يمثل 98% من ايراداته الخارجية[1].

الاختلالات المالية: العجز المستمر في ميزان المدفوعات في الفترة ما بين 1986 و 1989، و محاولة معالجته عن طريق القروض قصيرة الأجل، مما أدى إلى ارتفاع الدين من 0.8 مليار دولار في 1985 إلى 1.48 مليار دولار في 1989، و ارتفاع خدمة الدين؛

- تغطية عجز الخزينة العمومية الذي بلغ 12.7 % من الناتج المحلي سنة 1988 بالإصدار النقدي مما أدى إلى ارتفاع السيولة؛
- زيادة نسبة التضخم بسبب زيادة عدد السكان، و التي رافقتها زيادة الأجور للعمال التي لم تقابل بزيادة الإنتاج، و ارتفاع الاستهلاك، و انخفاض قيمة العملة و ارتفاع أسعار السلع و الخدمات المستوردة؛
- الأزمات المالية التي لحقت المؤسسات العمومية، و ما رافقها من قروض غير مجدية؛
- العجز في ميزانية الدولة الناتج عن زيادة الإنفاق العام على استثمارات القطاع العمومي، و دعم أسعار السلع و الخدمات، أمام انخفاض الايرادات الضريبية، و انخفاض دخل الحكومة من الايرادات البترولية.

بالإضافة إلى اختلالات اجتماعية تمثلت في ارتفاع معدلات البطالة نتيجة عدم القدرة على خلق فرص شغل وتسريح العمال.

كل هذه الظروف أدت إلى ضرورة اجراء اصلاحات اقتصادية جديدة و اللجوء إلى صندوق النقد الدولي من خلال ما يعرف ببرامج التثبيت الاقتصادي و برنامج التعديل الهيكلي.

[1]- محمد حابيلي، **الاقتصاد الجزائري، تبعية متزايدة لقطاع المحروقات**، مجلة الاصلاح الاقتصادي، اصدار مركز المشروعات الدولية، مصر 20ابريل 2008 ، ص 41، بتصرف

في ظل الاختلالات الحاصلة لجأت الحكومة الجزائرية إلى ا برام اتفاق تمويلي مع صندوق النقد الدولي، (برنامج التثبيت الاقتصادي الأول) من خلال رسالة حسن النوايا في 28 مارس 1989. حيث جرى الاتفاق في سرية تامة نظرا للظروف المعقدة التي كانت تمر بها البلد، حيث خلصت سلسلة المفاوضات إلى موافقة صندو ق النقد الدولي إلى منح الجزائر 470.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة•، و التي استخدمت في 1990/05/30. حيث تم تقسيمها إلى قسمين [1]:

-150.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، ما يعادل 193 مليون دولار أمريكي لتدعيم البرنامج الاقتصادي للحكومة؛

-320 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، ما يعادل 391 مليون دولار أمريكي في إطار الرصيد التعويضي بسبب انخفاض أسعار البترول و ارتفاع أسعار الحبوب المستوردة.

لم يكن هذا الاتفاق إلا بادرة الولوج إلى صندوق النقد الدولي حيث عادت الجزائر إلى طاولة المفاوضات مع الصندوق في سنة 1991 و تم الاتفاق على الاستفادة من قرض قيمة 300 وحدة حقوق سحب خاصة و هي ما تعادل 400 مليون دولار ، مقسمة لأربع شرائح، فيما يعرف ببرنامج التثبيت الاقتصادي الثاني، ثم و للمرة الثالثة تلجأ الحكومة الجزائرية إلى الصندوق في سنة 1994 و تم الاتفاق خلاله على إعادة جدولة الديون، مع الاعفاء من تسديد خدمات الدين لمدة 4 سنوات و بطبيعة الحال كان هذا مقترنا بمدى التزام الحكومة الجزائرية بتنفيذ توصيات و برامج الصندوق و قد كان هذا الاتفاق يهدف إلى [2]:

- وضع استراتيجية تنموية تقوم على فكرة توزيع النمو بين القطاعات الحساسة و ذات الأولوية الاقتصادية؛
- استعادة النمو الاقتصادي بتحقيق معدلات 3% سنة 1994 و 6% سنة 1995؛
- تخفيض معدل التضخم إلى المستوى السائد في البلدان الصناعية المتطورة؛
- استعادة التوازن لميزان المدفوعات و تحقيق مستويات مناسبة من احتياطات النقد الأجنبي؛

• وحدة حقوق السحب الخاصة : هي أصل احتياطي دولي استحدثه الصندوق في عام 1969 ليصبح مكملا للاحتياطيات الرسمية الخاصة بالبلدان الأعضاء. وبحلول مارس 2016، كان قد تم استحداث 204.1 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل حوالي 285 مليار دولار أمريكي) وتوزيعها على البلدان الأعضاء . ويمكن مبادلة حقوق السحب الخاصة بأي من العملات القابلة للاستخدام الحر . وتتحدد قيمة حق السحب سلة من خمس عملات رئيسية – وهي اليوان الصيني، والدولار الأمريكي، واليورو، والين الياباني، والجنيه الاسترليني - اعتبارا من 1 أكتوبر 2016.(نقلا عن الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي (http://www.imf.org/ar)

1- داودي بن الدين ، **سياسة التكييف الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة شلف، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2010، ص 64.

2- داودي بن الدين، مرجع سابق، ص 66.

– المحافظة على القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية الأكثر تضررا؛

– تخفيض سعر صرف الدينار في أفريل 1994 بنسبة 40,17%؛

تخفيض عجز الميزانية إلى 0.3% من الناتج المحلي الخام خلال فترة الانفلاق.

أما فيما يخص وضعية التجارة الخارجية في ظل التوجه نحو آليات اقتصاد السوق، و الانتقال من المسار الاحتكاري إلى التحرير فيمكن تقسيم هذه المرحلة الانتقالية إلى فترتين، الأولى 1990-1999 و هي فترة تبنت فيها الحكومة عملية التحرير التدريجي، أما الفترة الثانية ما بعد 2000 و هي مرحلة اتخذت فيها الحكومة خطوات هامة نحو الانفتاح التام.

أولا : السياسة التجارية الجزائرية خلال الفترة 1990-1999

عرفت السياسة التجارية بداية من سنة 1990 عدة اصلاحات، تماشيا مع المعطيات الجديدة و تنفيذا لبرامج صندوق النقد الدولي الداعية لاتخاذ اجراءات تحرير التجارة الخارجية و الانفتاح على الأسواق الدولية، و هذا ما دفع بالحكومة للتفكير في آليات تمويلية للتجارة الخارجية تتماشى مع عملية الانفتاح و هو ما أقره قانون النقد والقرض، بالإضافة إلى ذلك اتخذت الحكومة جملة من التدابير الرامية لتعزيز و تنمية الصادرات خارج إطار المحروقات.

1 -**قانون النقد و القرض**: يعتبر قانون النقد و القرض 90-10 نقطة الارتكاز و التحول في المنظومة المصرفية بشكل خاص، حيث صدر في 14 أفريل 1990.

يمنح القانون استقلالية في إدارة النظام النقدي للبنك المركزي، و هو بذلك يضع على عاتقه مهمة تسهيل عمليات الاستثمار و تشجيعها، عبر التحكم في معدلات الفائدة.

و لهذا فإن تحرير الميكانيزمات الاقتصادية ا لداخلية المتمثلة في الأسعار و معدلات الفائدة و القروض، تبعها تحرير للميكانيزمات الخارجية، من حيث حركة رؤوس الأموال و التجارة الخارجية. و هنا، فالتعليمات الصادرة من البنك المركزي خلال الثلاثي الأول من 1991، سمحت بوضع حد للتسيير الإداري للموارد بالعملة الصعبة و كرست حرية التدخل في الأسواق الخارجية[1].

[1] Terbeche Mohamed, **La démarche vers l'économie de marché, les nouvelles perspectives**, forum des hommes d'affaires Algeriens résident a l'étranger, Alger,1994, sans page.

كما أعقب هذه القانون جملة من التدابير و المراسيم التي نصت على تحرير التجارة الخارجية و فتح مجال الاستيراد و التصدير للخواص، و بالتالي رفع الدولة ليد الاحتكار، و هو ما سنجمله خلال الجدول التالي :

الجدول رقم: 2-13 : التنظيم القانوني للتجارة الخارجية

القانون / المرسوم/ تعليمة	المضمون
قانون المالية التكميلي لسنة 1990 و الصادر في 07 أوت 1990 ، الجريدة الرسمية العدد 34 بتاريخ 15 أوت 1990.	جاء هذا القانون ليؤكد على أن عمليات الاستيراد لم تعد حكرا على الدولة و مؤسساتها، بل دخل أيضا المتعاملين الخواص في هذا الشأن، و هو ما جاءت به المادة 41 و في الفقرات الاولى و الثالثة و التي تنص على "لا يمكن القيام باستيراد البضائع الواردة في القائمة المنصوص عليها أعلاه إلا من قبل أشخاص يمارسون نشاطا بالجملة أو من قبل وكلاء معتمدين مقيمين في التراب الوطني دون أن يكتسي هؤلاء طابع الاحتكار".
المرسوم التنفيذي رقم 91-37 المؤرخ في 13 فيفري 1991، الجريدة الرسمية العدد 12 بتاريخ 20 مارس 1991.	المتضمن شروط التدخل في التجارة الخارجية، و حدد في المادتين الثانية و الثالثة الأشخاص المعنويين الم تدخلين في ميدان التجارة الخارجية و هو : - كل مؤسسة تنتج سلعا و خدمات مسجلة في السجل التجاري. - كل مؤسسة عمومية. - كل شخص طبيعي أو معنوي يمارس وظيفة تاجر بالجملة مسجلة في السجل التجاري، يعمل لحسابه أو لحساب الغير بما في ذلك الإدارة.
نظام رقم 91_03 الصادرة عن بنك الجزائر	المتعلق بشروط القيام بعمليات استيراد السلع إلى الجزائر و تمويلها.

بتاريخ 20 فيفري 1991	
نظام رقم 94_11 الصادرة عن بنك الجزائر بتاريخ 12 أفريل 1994	المعدل للنظام رقم 91_03 المتعلق بشروط استيراد السلع إلى الجزائر و تمويلها، حيث تحدد طرق تسديد الواردات و عند الحاجة بواسطة قروض خارجية ملائمة بتعليمة من بنك الجزائر

المصدر: من اعداد الطالب بناء على مراجعة موقع الجريدة الرسمية.

2 **تدابير خاصة بعمليات التصدير** : لعل أهم مشكل واجه الحكومة الجزائرية هو أحادية الصادرات و المتمثلة في المحروقات، و أصبح النهوض بالقطاعات المنتجة خارج المحروقات حتمية و استراتيجية مستقبلية و خاصة في ظل عملية التحرير و التي من المرجح أنها ستؤثر في قيمة الواردات بالارتفاع و هو ما سيخلق عجزا حاد في الميزان التجاري بالموازاة مع التخفيض في قيمة العملة و ذلك في ظل الالتزامات مع صندوق النقد الدولي في برامج التثبيت الاقتصادي و هو ما سيوضحه الشكل أدناه:

الشكل رقم 2-5: تطور الواردات بدلالة سعر الصرف

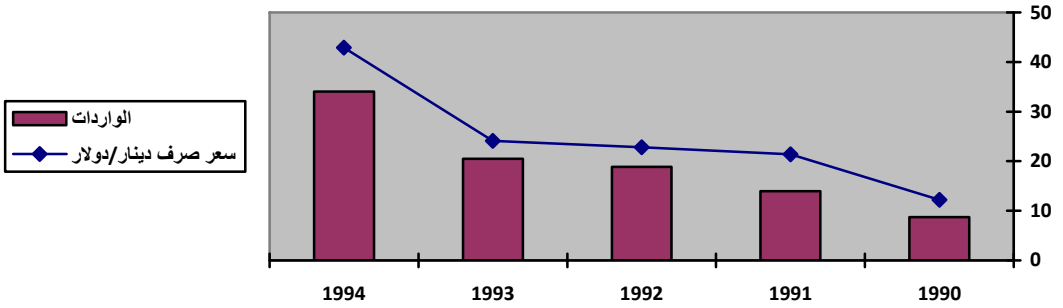

المصدر: من اعداد الطالب بناء على – حصيلة التجارة الخارجية 1962-2011

- احصائيات بنك الجزائر للفترة 1990-2011

2- 1- سياسة تخفيض العملة : إن الارتفاع في قيمة الواردات كان حتميا نتيجة سلسلة التخفيضات التي مست قيمة الدينار الجزائري، التي رضخت لها الدولة في ظل الضغوطات الخارجية، حيث فقد الدينار الجزائري ما يعادل 103% من قيمته ما بين 1987 و 1990، لتتوالى بعد ذلك التخفيضات على الدينار الجزائري للتوجه به إلى السعر التوازني، فكان برنامج التثبيت لعام 1991 يهدف إلى تخفيض 25% من الفجوة بين سعر الصرف الرسمي و السعر في السوق الموازية ، حيث كان يهدف لتحديد سعر صرف الدولار أمام ال دينار 31 دينار،

لكن التخفيض في الواقع كان أقل مما هو مرغوب فيه حيث وصل سعر صرف الدولار إلى 22,5 دينار في سنة 1991.[1]

و بقيت أسعار الدينار مستقرة في هذا المجال إلى غاية 10 أفريل 1994، أين أعلن مجلس النقد و القرض عن تخفيض في قيمة العملة بأكثر من 40% أين أصبح سعر الدينار 36 دينار جزائري مقابل الدولار الواحد، و هذا كإجراء أولي قبل الاتفاق الذي تم مع صندوق النقد الدولي، و استمر العمل بآلية جلسات التسعير إلى غاية 1995 و التي تميزت بنجاح البنك الجزائر في توجيه سعر الصرف من جانب واحد دون اضطرابات.[2]

الشكل رقم 2-6 : تطور سعر الصرف للدينار مقابل الدولار

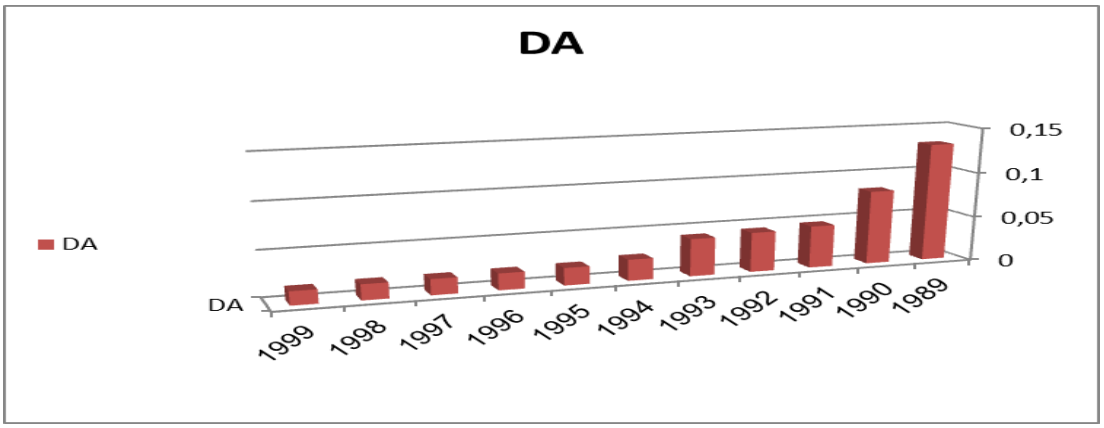

المصدر: من اعداد الطالب بناء على احصائيات الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار.

2-2 سياسات دعم و ترقية الصادرات خارج المحروقات : اتخذت الحكومة جملة من التدابير في إطار عملية تشجيع الصادرات خارج إطار المحروقات و ذ لك عبر انشاءها عدة تنظيمات و هيئات تهدف إلى تنظيم و تأمين و كذا التشجيع على عمليات التصدير، سنبرز أهم هذه الهيئات وفق الجدول التالي :

ا

[1]- بلقلة ابراهيم، **آليات تنويع و تنمية الصادرات خارج المحروقات و أثرها على النمو الاقتصادي، حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة شلف، 2009/2008، ص 165. بتصرف

[2]- لوصيف فيصل، مرجع سابق، ص143.

لجدول رقم 2-14: التنظيم القانوني لسياسة دعم الصادرات

التعليمة رقم 94-20 المؤرخة في 12 أفريل 1994	تم بموجبها الاعترا ف بحرية الأعوان الاقتصاديين في تداول العملة الصعبة كما نجم عن هذا إعادة النظر في قوائم الاستيراد المعمول بها سابقا، و ألغي هذا التمييز و أصبحت كافة المنتوجات حرة التصدير و الاستيراد[1]. و هو ما يعتبر منحا تفضيليا لمؤسسات التصدير
المرسوم التنفيذي رقم 94-207 المؤرخ في 16 جويلية 1994. الجريدة الرسمية العدد 47 بتاريخ 20 جويلية 1994.	المرسوم جاء ليحدد صلاحيات وزير التجارة حيث كلفت وزارة التجارة بترقية التبادل التجاري مع الخارج و لتحقيق هذه المهمة تساهم الوزارة في وضع التصورات الجديدة للأدوات التنظيمية و الهيكلية المتعلقة بالتجارة الخارجية، كما تعمل على تنشيط هذا القطاع في الإطار الثنائي أو متعدد الأطراف كونها شريك أساسي في التحضير و التفاوض حول الاتفاقات التجارية مع الشركاء الأجانب[2]. و هذا حسب مضمون المادة الثالثة من المرسوم و التي حددت صلاحيات وزير التجارة في اطار عمليات تنظيم التجارة.
المرسوم التنفيذي رقم 94-208 المؤرخ في 16 جويلية 1994. الجريدة الرسمية العدد 47 بتاريخ 20 جويلية 1994.	المتضمن تحديد الإدارة المركزية في وزارة التجارة، و الهياكل التابعة لها.
اصدار المرسوم التنفيذي رقم 96-93 المؤرخ في 03 مارس 1996. الجريدة الرسمية العدد 16 بتاريخ 06 مارس 1996.	المتضمن إنشاء غرفة التجارة و الصناعة، CCI ، و قدد حددت مهامها في المادة 6 من المرسوم المذكور، حيث تضطلع بمهام تقديم مبادرات خاصة و الاقتراحات بالمهام المرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالأنشطة التجارية أ و الصناعية أو الخدمية، بالإضافة إلى تنظيم المعارض و المحافل الاقتصادية و كذا التنسيق مع المستثمرين

[1]-حشمة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج إطار المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة** ، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، 2013/2012، ص99.
[2]- لوصيف فيصل، مرجع سابق، ص144.

	الجزائريين و الأجانب قصد تشجيعهم على عمليات الاستثمار داخل الوطن و القيام بترقية و دعم المتعاملين الاقتصاديين في مجال التصدير.
اصدار المرسوم التنفيذي رقم 96-94 المؤرخ في 03 مارس 1996. الجريدة الرسمية العدد 16 بتاريخ 06 مارس 1996	المتضمن إنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة CACI، و التي تتكون بالأساس من غرف التجارة و الصناعة المنشأة بموجب المرسوم التنفيذي 96-93 ، حيت تكون مهمتها التنسيق مع الغرف في إطار تشجيع الصناعات، و التشجيع على المبادرات التي من شأنها الرفع من كفاءة الإنتاج الوطني، و كما هو الحال بالنسبة لغرف التجارة و الصناعة فيمكن للغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة أن تقوم بتنظيم المعارض و المحافل الاقتصادية التي من شأنها جلب الخبرات من الخارج ع بر الاحتكاك مع المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين و كذا التعريف بالمنتوج الوطني.
المرسوم التنفيذي رقم 96- 205 المؤرخ في 05 جوان 1996، الجريدة الرسمية العدد 35 بتاريخ 09 جوان 1996.	المتضمن إنشاء الصندوق الخاص لترقية الصادرات FSPE، حيث يتم بم وجب هذا المرسوم فتح حساب في كتابات أمين الخزينة الرئيسي، في جانبيه الايرادات : حصة من ناتج الرسمي النوعي الاضافي، مساهمات الهيئات العمومية و الخاصة، الهبات و الوصايا، في باب النفقات : إعانات الدولة لترقية الصادرات عن طريق المشاركة في الأسواق و المعارض المقامة بالخارج. و قد تم توسيع مجال تدخل الصندوق بمقتضى المادة 129 من قانون المالية لسنة 1997 حيث لم يعد فقط أداة لتوزيع المساعدات بل أصبح أيضا في الواقع أشبه بمؤسسة مالية تضمن السير الحسن لعمليات التصدير[1].

[1]- جيلالي عجة، مرجع سابق، 258.

المرسوم التنفيذي رقم 96-227 المؤرخ في 01 أكتوبر 1996. الجريدة الرسمية العدد 58 بتاريخ 06 أكتوبر 1996.	المتضمن انشاء الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية، و من مهامها كما هو موضح في المادة 4، المشاركة في تطوير استراتيجية ترقية التجارة الخارجية و المساهمة في تطبيق السياسة الوطنية في المبادلات التجارية . توفير المعلومات التي من شأنها أن تساعد المتعاملين الاقتصاديين على تقييم عمليات الاستيراد . يقوم بعمليات استشرافية بخصوص التبادلات التجارية عبر تطوير علاقات التبادل و التعاون مع الهيئات الأجنبية المماثلة.

هدفت هذه الاجراءات المتخذة للرفع من كفاءة الانتاج الوطني و ترقية الصادرات من جهة ، و من جهة أخرى توسيع سياسة إحلال الواردات، و في خضم عمليات الانفتاح المتبعة حدث تغيرات هيكلية في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، كسعر الصرف و معدلات التضخم بالإضافة إلى مستويات الاستثمار و هو ما بوسعه أن يدفع بالإيجاب حركية الصادرات و الانتاج خارج المحروقات.

و سنستعرض النتائج المحققة في هذه المرحلة فيما يخص التغيرات الحاصلة في هيكل الصادرات .

الشكل رقم 2-7 : تطور الصادرات خارج المحروقات (الوحدة : مليون دج)

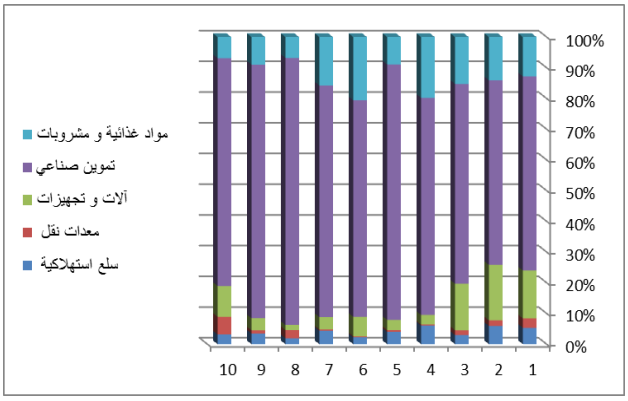

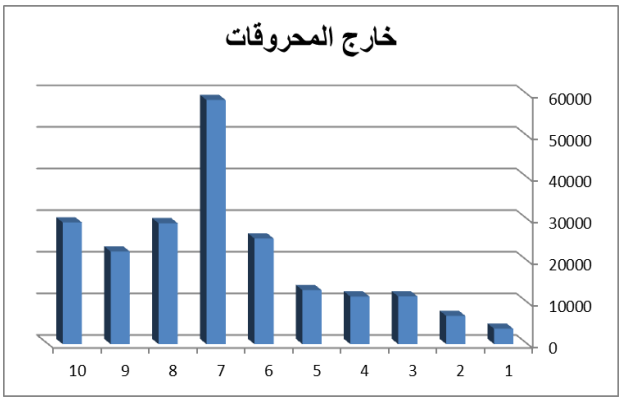

المصدر : من اعداد الطالب بناء على حصيلة التجارة الخارجية 1962-2011

مع سياسات دعم الصادرات خارج المحروقات التي تبنتها الحكومة، عرفت الصادرات خارج المحروقات نموا في قيمتها حيث انتقلت من 3,67 مليار دج في 1990 إلى 58,67 مليار دج في سنة 1996 و هي زيادة

جد معتبرة، تزامنت مع الانشاء المؤسساتي لترقية الصادرات و المتمثل في الديوان الوطني لترقية الصادرات و الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة.

و بالنظر في هيكل الصادرات فقد عرفت السلع الاستهلاكية زيادة و المواد الغذائية ارتفاعا ملحوظا حيث سجلت في سنة 1996 صادرات بقيمة 9 مليار دج للمواد الغذائية و 2,5 مليار دج للسلع الاستهلاكية بينما يطغى التموين الصناعي على هيكل الصادرات.

لكن هذا التحسن لم يستمر و تراجعت قيمة إجمالي الصادرات خلال السنوات الاربع التالية حيث انخفضت إلى حدود 30 مليار دج أي فقدان 51,13 % من قيمة الصادرات خارج المحروقات.

3 - **تدابير خاصة بالاستيراد** : حدد المرسوم التنفيذي 91-37 المؤرخ في 13 فيفري 1991 الأشخاص والهيئات المخولة بالتدخل في ممارسة النشاط التجاري كما أشرنا سابقا، إلا أنه في 1994 صدرت تعليمة من بنك الجزائر تحت رقم 20 في أفريل 1994 و التي نصت على[1] :

- حرية ممارسة التجارة الخارجية لكل شخص طبيعي أو معنوي، مسجل قانونيا في السجل التجاري و يملك الضمانات المالية ؛
- عدم الإلزام باللجوء إلى التعديل باستثناء عمليات استيراد التجهيزات ؛
- عدم الإلزام بالدفع بواسطة حسابات مدين العملة الصعبة بالنسبة للواردات ماعدا السيارات.

و بالرغم من ظاهرية تحرير عمليات الاستيراد من طرف الدولة إلا أنه صدرت عدة مراسيم بخصوص تحديد رخص استيراد لبعض المنتجات الصحية و مواد النسيج و الألعاب، و سنستعرض أهم المراسيم التنفيذية التي تعلقت بمنح رخص الاستيراد خلال الفترة 1990-1999 في الجدول الموالي :

[1]- مسغوني منى، مرجع سابق، ص41.

الجدول رقم 2-15: التنظيم القانوني لرخص الاستيراد

القطاع	النصوص القانونية
مواد الصحة النباتية ذات الاستعمال الفلاحي	قرار مؤرخ في 21 ذي الحجة عام 1415 الموافق ل 21 ماي 1995 و الذي يحدد المقاييس التقنية و الصحية للنباتات عند استيراد بذور أنواع البقول و الأشجار المثمرة و الكروم و الغرائس الكبرى و الشتائل.
المواد السامة التي تشكل خطرا من نوع خاص	مرسوم تنفيذي رقم 97-254 مؤرخ في 3 ربيع الأول عام 1418 الموافق ل 8 جويلية 1997و المتعلق بالرخص المسبقة لانتاج المواد السامة أو التي تشكل خطرا من نوع خاص و استيرادها.
المواد النسيجية	القرار الوزاري المشترك الم ؤرخ في 9 ذي الحجة 1417 الموافق ل 16 أفريل 1997 و المتعلق بشروط استيراد و تسويق المواد النسيجية المصنعة و المستعملة و كيفياتها.
اللعب	قرار مؤرخ في 16 رمضان 1417 الموافق ل 25 جانفي 1997 يمنع استيراد اللعب المقلدة للأسلحة اليدوية و غيرها و صنعها و توزيعها و بيعها.

المصدر: www.mincommerce.gov.dz الموقع الرسمي لوزارة التجارة

4-التعريفة الجمركية في ظل التحرير التجاري 1990-1999: عرفت معدلات التعريفة الجمركية عدة اصلاحات و تغيرات منذ 1986 حيث انتقلت من 19 معدل و هي كالتالي : 03%، 05%، 10%، 15%، 20%، 25%، 30%، 35%، 40%، 45%، 50%، 55%، 60%، 70%، 80%، 90%، 100%، 110% ،120%. إلى أن وصلت إلى 6 معدلات فقط في سنة 1992.

4-1/ التعريفة الجمركية لسنة 1992: كما أشرنا سابقا فقد عدلت التعريفات الجمركية في سنة 1992 إلى 6 معدلات وفق قانون المالية لسنة 1992[1] و جاءت بالنسب 03%، 7%، 15%، 25%، 40%، 60%. و هذا حسب المادة 138 من قانون المالية لسنة 1992.

4-2/ التعريفة الجمركية لسنة 1996: أعيدت هيكلت المعدلات المذكورة في قانون المالية 1992 و خاصة في المعدل 60% ليتم استبداله بالمعدل المخفض 50% ، و هذا في إطار المشاورات مع صندوق النقد الدولي، فأصبحت المعدلات التعريفية بموجب القانون 95- 27 المؤرخ في 30 ديسمبر 1995[2]، و المتضمن قانون المالية لسنة 1996 بالنسب التالية : 3%، 7%، 15%، 25%، 40%، 50%، حسب المادة 140 منه. حيث تفرض :

- تفرض من الاعفاء إلى 7% معدلات بسيطة على الواردات من المواد الأولية.
- نفرض من 15% إلى 25% معدلات متوسطة على المنتوجات نصف مصنعة.
- تفرض من 40% إلى 50% معدلات مرتفعة على المنتجات التامة الصنع و النهائية.

4-3/ التعريفة الجمركية لسنة 1997: خفض عدد التعريفات مرة أخرى وفق سيا سة التفكيك الجمركي المتبعة من 6 معدلات إلى 4 معدلات فقط، و ذلك بمقتضى قانون المالية لسنة 1997[3]، حيث حسب المادة 105 منه تلغى النسبتين 3% و 7% و تعوضان بالنسبة 5%، و حسب المادة 106 تلغى النسبتين 40% و50% و تعوضان بالنسبة 45%، لتصبح النسب كالتالي : 5%، 15%، 25%، 45%.

4-4/ التعريفة الجمركية لسنة 1998: حسب قانون المالية لسنة 1998 المتضمن في القانون 97_02 المؤرخ في 31 ديسمبر 1997[4]، تم استبدال النسبة 5% بالنسبة 3% مع بقاء النسب الأخرى على حالها و هو ما نصت عليه المادة 49 منه حيث جاء نصها : " تؤسس تعريفة جمركية ج ديدة تحدد نسبها كما يأتي : 3%، 15%، 25%، 45%".

[1]- الجريدة الرسمية العدد 65 الصادرة بتاريخ 18 ديسمبر 1991.
[2]- الجريدة الرسمية العدد 82 الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 1995.
[3]- الجريدة الرسمية العدد 85 الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 1996.
[4]- الجريدة الرسمية العدد 89 الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 1997.

4-5/ التعريفة الجمركية لسنة 1999: أعاد القانون 98-12 و المتضمن قانون المالية لسنة 1999 النسب المذكورة في قانون المالية لسنة 1997 نتيجة لتراجع مداخيل الجباية البترولية و تراجع اسعار النفط و الذي أثر بالسلب على الصادرات، حيث أصبحت معدلات التعريفة الجمركية وفق هذا القانون كالتالي : 5%، 15%، 25%، 45%.

إن عملية التفكيك الجمركي التي عرفتها الفترة 1990-1999 عرفت عدة تغييرات في معدلات التعريفة الجمركية و خاصة بعد 1996، و هي الفترة التي دخلت فيها الجزائر مجال التحرير الفعلي أي ما بعد 1994 وتماشت هذه الفترة مع الالتزامات و الاتفاقات الموقعة مع المؤسسات النقدية الدولية و خاصة صندوق النقد الدولي عير ما يعرف ببرنامج التثبيت الاقتصادي الثالث و كذا برنامج التعديل الهيكلي ، و قد ساهمت هذه التخفيضات في الرفع من الحصيلة الجمركية حيث تم تسجيل ما قيمته 59 مليار دج كحصيلة جمركية في سنة 1992 و ارتفعت هذه القيمة إلى 132,6 مليار دج في 1995، أي زيادة تقدر 124 % خلال 3 سنوات كما ارتفعت مرة أخرى إلى 140 مليار دج في سنة 1998، و تترجم هذه الزيادة بارتفاع في حجم التجارة الخارجية حيث ارتفع ت قيمة الصادرات من 249,01 مليار دج في 1992 إلى 791,767 مليار دج في 1997 أي زيادة بنسبة 217% تقريبا، بينما عرفت الواردات هي الأخرى ارتفاعا من 188,54 مليار دج في سنة 1992 إلى 513,2 مليار دج في 1995 و هي زيادة معتبرة و يرجع هذا الارتفاع في حجم الواردات لانخفاض قيمة الدينار الجزائري أمام العملات الأجنبية و هو ما يجعل قيمة الواردات مقومة بأسعار مرتفعة .

وبالمجمل الشكل الموالي يظهر العلاقة بين الحصيلة الجمركية و حجم التجارة الخارجية.

الشكل رقم 2-8 : تطور الحصيلة الجمركية بالمقارنة بمتوسط حجم التجارة

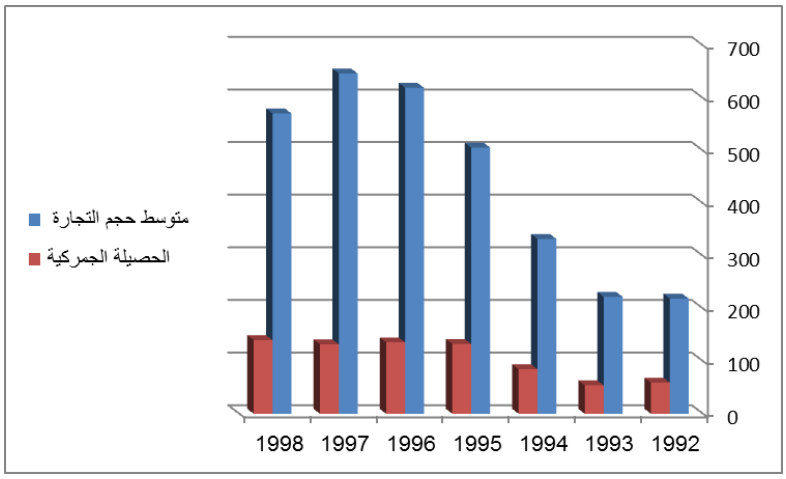

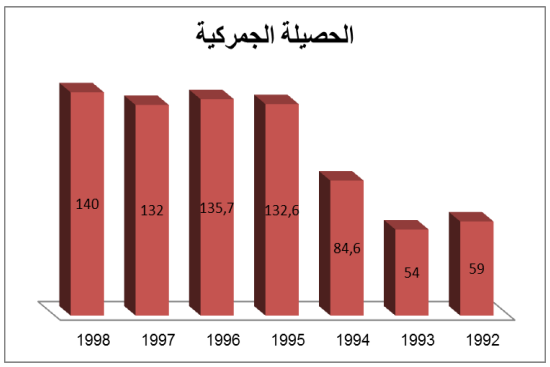

المصدر: من إعداد الطالب انطلاقا من :

-المديرية العامة للجمارك بالنسبة للحصيلة الجمركية 1992-19

- تم حساب متوسط حجم التجارة انطلاقا من حصيلة التجارة الخارجية للفترة 1962-2011

5- السياسة الاستثمارية في ظل سياسة تحرير التجارة الخارجية : عرفت فترة احتكار الدولة ركودا و جمودا في عمليات الاستثمار و خاصة من قبل الخواص، حيث تم تقييدهم و إبعادهم عن الاستثمار في القطاعات العامة والأساسية و بالمقابل فنجد بعض الاستثمارات الخاصة في القطاعات الثانوية و خاصة في فترة نهاية الثمانينات.

و مع صدور قانون الاستثمارات سنة 1993، انسحبت الدولة بصفة تدريجية من تنظيم الاستثمارات التي أخضعتها لنظام قانوني استثنائي لتصبح بعد ذلك خاضعة لإجراءات بسيطة من شأنها تشجيع الخواص للاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي، الذي يعرف بأنه تلك المشاريع التي يقيمها و يملكها و يديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب الملكية الكاملة للمشروع أو نتيجة لإشراكه في رأس مال المشروع لجزء كبير له حق الإدارة، و حسب معيار صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار الأجنبي مباشر إذا امتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأس مال احدى مؤسسات الأعمال[1].

5-1/ قانون الاستثمار 1993: عرف الاستثمار عدة اصلاحات في القوانين و التشريعات المنظمة له فمنذ الاستقلال استحدث قانون الاستثمار لأول مرة في سنة 1963، ثم تم تعديله بالقانون 1966 وفق الأمر رقم 66- 284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966، ثم عقب ذلك اصدار القانون المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص

[1]- زير مي نعيمة، مرجع سابق، ص 116.

الوطني لسنة 1982 وفق القانون رقم 82- 11 المؤرخ في 21 أوت 1982، و استمرت التشريعات المنظمة للعملية الاستثمارية في الصدور في ظل النظام الاشتراكي و احتكار الدولة للاستثمار في المشاريع الأساسية ، وصدر القانون رقم 86- 13 المؤرخ في 19 أوت 1986 ليعدل القانون 82-13 المؤرخ في 28 أوت 1982 و المتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد و سيرها.

و يعتبر القانون ر قم 88-25 المؤرخ في 12 جويلية 1988 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية نقطة انطلاق نحو اشراك القطاع الخاص في النشاط الاستثماري، و هو متكيف مع ا لاجراءات الرامية لتحرير التجارة الخارجية و الانفتاح تحضيرا لمرحلة اقتصاد السوق، ثم أعقبه القانون المتعلق بالنقد و القرض لسنة 1990.

و جاء التنظيم الفعلي للاستثمار في ظل اقتصاد السوق عبر قانون الاستثمار لسنة 1993، بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993، و المتعلق بترقية الاستثمار . حيث لم يعد وفق هذا القانون أي تمييز بين الاستثمار الخاص و العام و لا بين المستثمر المقيم و المستثمر غير المقيم، كما أعطيت حرية انجاز هذه الاستثمارات إلى المستثمر الذي يتولى التصريح بها[1].

و قد تم التوقيع على عد ة اتفاقيات لتشجيع الاستثمار مع عدة أطراف خارجية و خاصة منطقة أوروبا، و نجمل أهمها في الجدول الموالي، الذي يوضح مجموعة من الاتفاقيات المتبادلة الموقعة خلال الفترة 1990-1999.

[1]- منصوري زين، **واقع و آفاق سياسة الاستثمار في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 2، جامعة شلف، ماي 2005، ص130.

الجدول رقم 2-16 : الاتفاقات الموقعة لحماية و ترقية الاستثمار خلال 1990-1999

الدولة	فحوى الاتفاق	تاريخ التوقيع	مدة الاتفاق بالسنوات
و م أ	التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمار	1990-10-17	20
ايطاليا	تجنب الازدواج الضريبي على الدخل و الثروة و تفادي التهرب و الغش الجبائي	1991-07- 20	10
ايطاليا	الترقية و الحماية المتبادلة للاسرتثمار	1991-10-05	10
فرنسا	التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمار	1994-01-02	10
تركيا	تجنب الازدواج الضريبي على الدخل و الثروة و تفادي التهرب و الغش الجبائي	1994-10-02	10
رومانيا	تجنب الازدواج الضريبي على الدخل و الثروة و تفادي التهرب و الغش الجبائي	1995-07-15	10
أندونيسيا	تجنب الازدواج الضريبي على الدخل و الثروة و تفادي التهرب و الغش الجبائي	1997-09-13	10
مصر	التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمار	1998-10-11	10
مالي	ترقية و حماية الاستثمار	1998-12-27	10

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار ANDI.

يظهر أن أغلب الاتفاقات الموقعة من أجل ترقية و حماية الاستثمار و مكافحة الازدواج و التهرب الضريبي، كانت موقعة مع دول أوروبية بينما تم توقيع اتفاقيتين فقط مع دول افريقية و هي مصر و مالي، و هذ منطقي في ظل سيطرة الدول الأوروبية على التبادلات التجارية مع الجز ائر بالإضافة إلى حجم الاستثمارات المرتفع لهذه الدول داخل القطر الوطني و خاصة في مجال المحروقات، و الشكل الموالي يظهر بعض المؤشرات حول الاستثمار في الجزائر :

الشكل رقم 2-9 : تطور بعض مؤشرات الخاصة بتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر

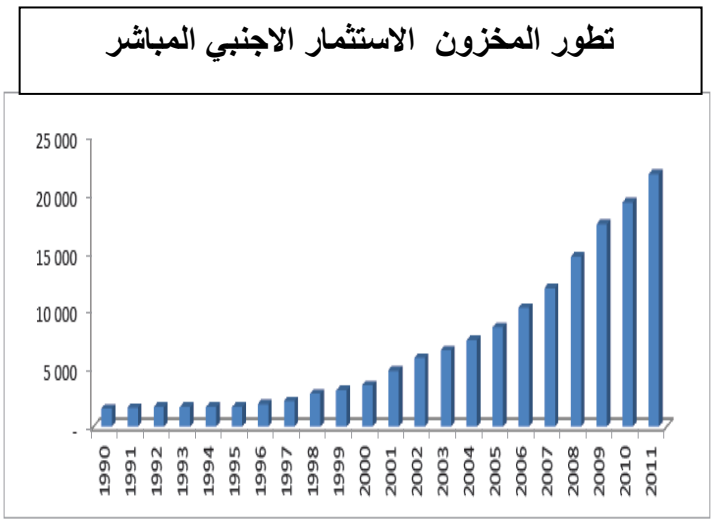

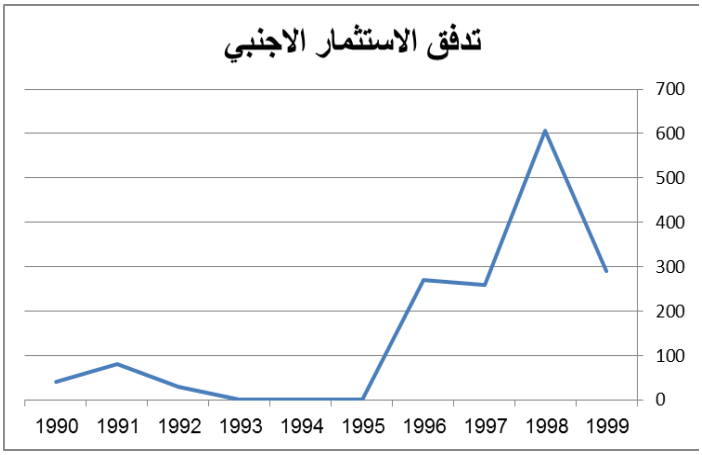

المصدر :بن سمينة دلال، مرجع سابق، ص 354. **المصدر: الحصيلة الاحصائية لبنك الجزائر 92-2012**

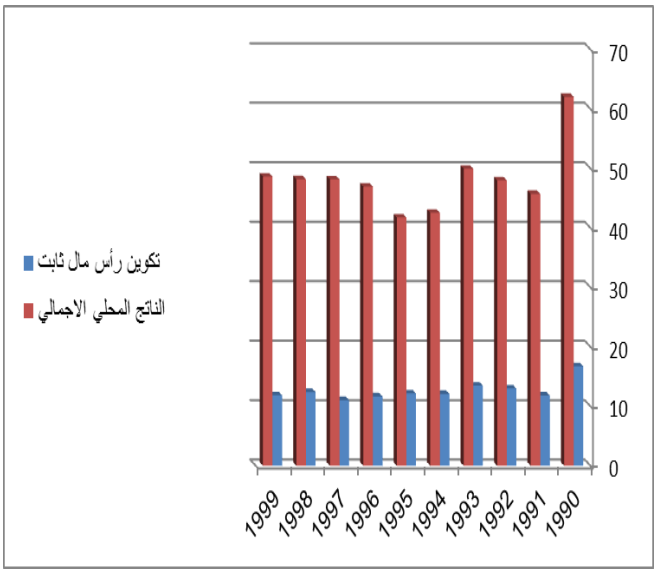

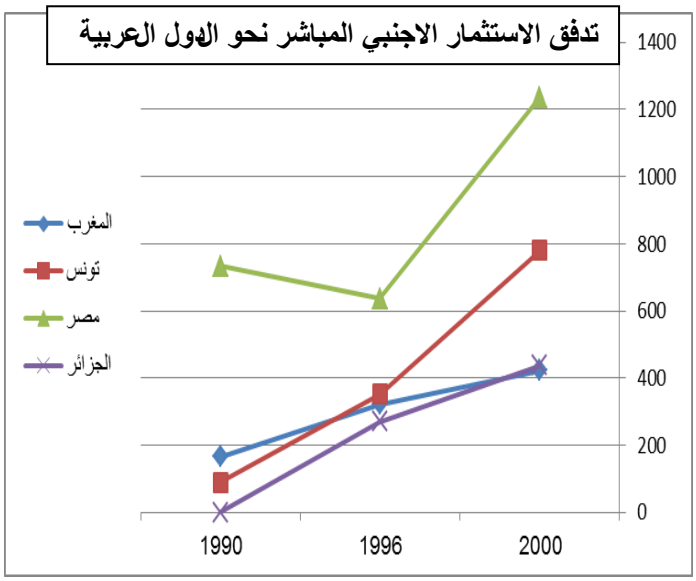

المصدر: البنك الدولي data.albankaldawli.org **المصدر : من اعداد الطالب بناء على بن سمينة دلال، مرجع سابق، ص97.**

يتضح ان تدفق الاستثمار الاجنبي عرف وتيرة تصاعدية و خاصة ما بعد 1996 نتيجة للمناخ الاستثماري المشجع في الجزائر و الاجراءات التحفيزية المتخذة لتحرير الاسعار و تخفيض معدلات الفائدة، بالإضافة إلى اعتبار الجزائر سوق جالبة للاستثمار بعد فتح الباب من قبل الدولة للخواص للاستثمار في القطاعات الاساس ية، ضف إلى ذلك زيادة عدد الاتفاقيات المبرمة لتشجيع الاستثمار من قبل الحكومة، و يظهر أن الناتج المحلي الاجمالي لم

يرتقي إلى الطموحات المأمولة بل عرف تراجع طفيف نتيجة غياب القواعد الانتاجية المؤهلة و غزو السلع الأجنبية للأسواق الداخلية، و هو ما أثر بالسلب على قيم تكوين رأس المال الثابت.

و بالرغم من الجهود المبذولة لتشجيع و تحفيز الاستثمار إلا أنه يبقى يحتل مراكز متأخرة مقارنة مع بقية الدول العربية، حيث نجد مصر في مقدمة الدول التي عرفت تدفق استثماري عربي ، تليها تونس و تقترب الجزائر و المغرب في قيمة تدفق الاستثمار مع تفوق للمغرب في هذا المجال، راجع لحداثة السوق الاستثماري الجزائري و جاذبيته.

و بالإجمال يمكن أن نبرز أهم الاجراءات المتخذة خلال فترة التحرير التجاري 1990-1999 من خلال النتائج التالية:

الجدول رقم 2-17 : مجموع التشريعات المتعلقة بالتجارة الخارجية للفترة 1988 إلى 1993

	عدد النصوص التشريعية من 1988 إلى 1993
قوانين و أوامر ، قوانين مالية	09
المراسيم التنفيذية	32
المناشير الوزارية	41
المقررات الوزارية	63
الأنظمة الصادرة عن بنك الجزائر	11
المجموع	156

المصدر: جيلالي عجة، مرجع سابق، ص260.

الجدول رقم 2-18 : اهم التدابير المتخذة في إطار تحرير التجارة الخارجية خلال الفترة 1990-1999

الإجراءات	التاريخ
• العمل بقائمة الواردات السالبة وتحرير عشر سلع أساسية يخضع استيرادها لمعايير فنية ومهنية	1994
• توحيد نسبة تسليم حصيلة الصادرات عند 50 % باستثناء المحروقات	1994
• الغاء جميع القيود على الصادرات باستثناء صادرات البنود ذات الأهمية التاريخية والأثرية	1994
• تحرير الواردات من المعدات المهنية والصناعية المستعملة	1994
• الغاء القائمة السالبة على الواردات التي طبقت في أفريل 1994	1994
إلغاء شرط الحد الأولي لأجل الاستحقاق على القروض الخارجية لتمويل واردات السلع الرأسمالية	1995
• إلغاء شرط قيام المستوردين لسلع معينة بمراعاة المعايير المهنية والفنية (الأدوية،الحليب،السميد، القمح)	1995
• التصريح بالمدفوعات لأغراض العلاج والتعليم في الخارج عن طريق: - بنك الجزائر في حدود سقف سنوي - البنوك التجارية مع مراعاة الحدود القصوى، وبواسطة بنك الجزائر فوق هذه الحدود	1995 1996
• تخفيض معدل التعريفة الجمركية القصوى: - من 60% إلى 50% - من 50 % إلى 45 %	1996 1997
• التصريح بالدفع لأغراض الاتفاق غير السياحي في الخارج مثل سفر الأعمال،تحويل الرواتب إلى الخارج، مصاريف الإعلان...إلخ، بواسطة البنوك التجارية حتى حدود قصوى محددة ، وبواسطة البنك المركزي فوق هذه الحدود	1996
• قابلية الدينار الجزائري للتحويل لأغراض معاملات الحساب الجاري	1997

المصدر: النشاشيبي كريم و أخرون، **الجزائر، تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق** ، صندوق النقد الدولي، 1998، ص،ص، 15، 16 : نقلا عن بن سمينة دلال، مرجع سابق، ص 276.

ثانيا: السياسة التجارية لمرحلة ما بعد 2000 :

عرفت السياسة الاقتصادية الجزائرية ما بعد القرن العشرين انطلاقة جديدة نحو أكثر حرية و انفتاح و كان بذلك تجسيد لمرحلة اقتصاد السوق، حي ث تبنت الجزائر عدة مخططات للنهوض بالقطاعات الأساسية و البنى التحتية و تحقيق تنمية شاملة، و كذا تشجيع الاستثمار و التجارة الخارجية، فكان المخطط الثلاثي 2001-2004 أو ما يعرف ببرنامج الإنعاش الاقتصادي PSRE، ثم تلى ذلك البرنامج التكميلي لدعم النمو

2005-2009 ضمن المخطط الخماسي الأول، و أخيرا برنامج توطيد النمو PCCE، أو ما يعرف بالمخطط الخماسي الثاني 2010-2014.

-برنامج الإنعاش الاقتصادي : و هو مخطط يمتد من سنة 2001 إلى غاية 2004 رصدت له اعتمادات مالية تقدر بـ 525 مليار دج، حيث وجهت النسبة الأكبر منها لدعم البنى التحتية و الهياكل القاعدية، و كان من أهم أهداف هذا المخطط[1] :

- إعادة تنشيط الجهاز الإنتاجي الذي يعد أساس انشاء الثروات؛
- تطهير محيط المؤسسة و إعادة تنشيطها؛
- سياسة نفقات عمومية تتيح تحسين القدرة الشرائية.

- البرنامج التكميلي لدعم النمو : و هو مخطط تنموي يمتد من 2005 إلى غاية سنة 2009، و يرتكز بالأساس على الاستمرارية في المسار التنموي المحقق في برنامج الانعاش الاقتصادي حيث تقدر الاعتمادات المخصصة له بـ 4202 مليار دج، و استهدف البرامج الاجتماعية و تحسين المعيشة فحظيت بالنسبة الأكبر من التخصيص قدرها 45,5 %، بينما استفادت الهياكل القاعدية من نسبة 40% من إجمالي الاعتماد ات المخصصة في البرنامج و هو ما يبين رغبة الدولة في التأسيس لتنمية مستدامة شاملة حيث نجد أن القطاعات المستفيدة هي [2] :

- قطاع الأشغال العمومية و الهياكل القاعدية يقدر المبلغ المخصص له 1703,1 مليار دج، أي 40,5 % من إجمالي البرنامج؛
- قطاعات الصناعة، الفلاحة، الصيد البحري، استفادت من 337,2 مليار دج و هو ما يمثل 8% من إجمالي البرنامج؛
- القطاع الإداري الحكومي، استفاد من برنامج خاص لتطوير و إصلاح أهم الهيئات الحكومية على غرار: الداخلية، العدالة، المالية، لتصل قيمته 203,9 مليار دج ما يعادل نسبة 4,8% من إجمالي البرنامج؛

1- خاطر طارق و أخرون، **دور برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 في تحقيق إقلاع و تنويع الاقتصاد الجزائري**، مداخلة ضمن الملتقى: تشخيص الواقع الاقتصادي للدول المغاربية، ص 3. متاحة على الموقع : https://www.researchgate.net/publication/

2- بوفليح نبيل، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 200-2010**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، العدد 9، 2013، ص 47.

– قطاع التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال : استفاد من 50 مليار دج ما يعادل نسبة 1,2% من البرنامج التكميلي.

– **برنامج توطيد النمو** : في ظل استمرار ارتفاع اسعار المحروقات و تحقيق فوائض مالية هامة استمرت الدولة في برامجها التنموية و أطلقت المخطط الخماسي 2010-2014 و هو البرنامج الذي خصصت له اعتمادات مالية معتبرة تجاوزت 21 ألف مليار دج، و لم يختلف هذا المخطط عن البرامج السابقة من حيث الأهداف المسطرة واستفادت نفس القطاعات من تخصيصات مالية جد معتبرة جاءت كالتالي [1] :

– قطاع التنمية المحلية و البشرية، استفادت من برنامج خاص يصل إلى 9903 مليار دج، ما يمثل نسبة 45,42% من إجمالي البرنامج؛

– قطاع الأشغال ا لعمومية و الهياكل القاعدية يقدر المبلغ المخصص له 8400 مليار دج، بنسبة 38,52%، من إجمالي البرنامج؛

– قطاعات الصناعة و الفلاحة ، الصيد البحري، و التشغيل استفادت من 3500 مليار دج، ما يمثل نسبة 16,05%ص48. من إجمالي البرنامج.

و أما بخصوص السياسة التجارية خلال هذه الفترة فكانت استمرارية لما تم تحصيله في بداية الاصلاحات الاقتصادية و تحرير التجارة الخارجية و تطبيق اقتصا د السوق عبر الازاحة التدرجية للعراقيل و القيود المعيقة للاستثمار و حركية السلع و الخدمات.

و سنستعرض فيما يلي أهم الاجراءات التي عرفتها السياسة التجارية ما بعد 2000.

1 -**الاجراءات المنظمة لعمليات التصدير و الاستيراد** : على الرغم من تبني الجزائر نهج التحرير التجاري تمهيدا للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، و قيامها بعمليات تفكيك للتعريفات الجمركية و تقليص المعدلات إلى 4 معدلات فقط وفق قانون المالية لسنة 1999،إلا أنها ا حتفظت بهامش رقابي فيما يخص رخص الاستيراد والتصدير، و هو ما أقره الأمر 03-04 المؤرخ في 19 جويلية 2003، حيث أسس لمبدأ الحرية في عمليات الاستيراد و التصدير وفق المادة الثانية منه "تنجز عمليات الاستيراد المنتوجات و تصديرها بحرية "،

[1]- بوفليح نبيل، مرجع سابق، ص48.

وحسب المادة 6 منه "يمكن أن تؤسس تراخيص لاستيراد المنتوجات أو تصديرها لإدارة أي تدبير يتخذ بموجب أحكام هذا الأمر أو الاتفاقات الدولية التي تكون الجزائر طرفا فيها"،

و فيما يلي تلخيص لأهم النصوص القانونية المنظمة لعمليات الاستيراد و التصدير :

الجدول رقم 2-19 : النصوص التنظيمية لعمليات الاستيراد و التصدير بعد سنة 2000

القطاع	النص القانوني
المواد الأولية، المنتوجات و البضائع الموجهة لإعادة البيع	مرسوم تنفيذي رقم 09-296 مؤرخ في 2 سبتمبر 2009 يعدل المرسوم التنفيذي رقم 09-181 المؤرخ في 12 ماي 2009 الذي يحدد شروط ممارسة أنشطة استيراد المواد الأولية و المنتوجات و البضائع الموجهة لإعادة البيع على حالتها من طرف الشركات التجارية التي يكون فيها الشركاء أو المساهمون أجانب.
الأدوية	مرسوم تنفيذي رقم 09-102 مؤرخ في 10 مارس 2009، يحدد الاجراءات المطبقة عند استيراد و تصدير الأدوية ذات الاستعمال البيطري. قرار مؤرخ في 6 جوان 2005، يحدد دفتر الشروط التقنية الخاصة باستيراد المنتجات الصيدلانية الموجهة للطب البشري. قرار مؤرخ في 30 ديسمبر 2008، يعدل و يتمم القرار المؤرخ في 30 نوفمبر 2008 و المتعلق بمنع استيراد المنتجات الصيدلانية و المستلزمات الطبية الموجهة للطب البشري المصنعة في الجزائر.
مواد الصحة النباتية ذات الاستعمال الفلاحي	مرسوم تنفيذي رقم 10-69 المؤرخ في 31 جانفي 2010، يحدد الاجراءات المطبقة عند استيراد و تصدير مواد الصحة النباتية ذات الاستعمال الفلاحي.
المواد التبغية	مرسوم تنفيذي رقم 04-331 المؤرخ في 18 أكتوبر 2004، يتضمن تنظيم نشاطات صنع المواد التبغية و استيرادها و توزيعها.
المواد النسيجية	قرار وزاري مشترك مؤرخ في 31 جانفي 2001، يعدل القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 16 أفريل 1997 و المتعلق بشروط استيراد و تسويق المواد النسيجية المصنعة و المستعملة و كيفياتها.

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة التجارة www.mincommerce.gov.dz

هذا بالإضافة إلى المرسوم التنفيذي رقم 15-306 المؤرخ في 6 ديسمبر 2015، الذي يحدد شروط و كيفيات تطبيق أنظمة رخص الاستيراد أو التصدير للمنتوجات و البضائع . و هو المرسوم ساري المفعول فيما يخ ص منح رخص الاستيراد أو التصدير و هو ما ضمن في المادة 2 منه.

و عرفت الفترة ما بعد الأزمة النفطية لسنة 2014 التوسع في عملية تقييد الواردات من خلال توسيع القائمة السالبة للسلع ممنوع استيرادها و كذا العمل بنظام رخص الاستيراد، و هو ما سنتطرق له لاحقا.

و سنستعرض أهم التطورات الحاصلة في قيم الصادرات و الواردات و كذا حجم نمو التجارة الخارجية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 2-20 : تطور بعض مؤشرات التجارة الخارجية خلال الفترة 2000-2016

الوحدة مليار دولار

السنة	الناتج المحلي الاجمالي PIB	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي%	الصادرات*		الواردات*		الميزان التجاري	معدل نمو التجارة الخارجية
			قيمة الصادرات	نسبة PIB %	قيمة الواردات	نسبة PIB %		
2000	54,79	%12,64	21,65	39,51	9,35	17,07	12,3	28,29
2002	56,76	%3,69	18,71	32,96	12,01	21,16	6,7	27,06
2004	85,33	%25,72	32,22	37,76	17,95	21,04	14,27	29,40
2006	117,03	%13,40	54,74	46,77	20,68	17,67	34,06	32,22
2008	171	%26,68	78,59	45,96	37,99	22,22	40,6	34,09
2010	161,21	%17,49	57,09	35,41	38,89	24,12	18,2	29,77
2012	209,06	%4,78	71,74	34,23	51,57	24,60	20,17	29,42
2014	213,81	%1,93	34,57	16,17	52,65	24,62	-18,08	20,40
2016	159,05	%4,1 -	29,06	18,27	49,43	31,08	-20,37	24,67

المصدر:- بيانات البنك الدولي /data.albankaldawli.org.

*- Statistiques de la Balance des Paiements de l'Algérie , Banque d'Algérie.

يظهر أن الصادرات عرفت تذبذب خلال فترة الدراسة حيث سجلت زيادة ما بين سنتي 2002 و 2008 قدرها 59,88 مليار دولار ، أي الانتقال من 18,71 مليار دولار في 2002 إلى 78,59 مليار دولار في 2008 و هي أعلى قيمة و هذا راجع للتذبذب الحاصل في أسعار النفط، و يظهر تأثر الصادرات الجزائرية بأزمتي 2008،و 2014 حيث فقدت في 2010 أكثر من 27% من قيمتها، و الأمر نفسه في 2016 أين سجلنا انخفاض في الصادرات بقيمة 5,51 مليار دولار مقارنة بسنة 2014، بينما عل ى النقيض من ذلك ففاتورة الواردات عرفت زيادة مستمرة من سنة 2000 إلى سنة 2014 ما عدا سنتي 2009 و 2016 اللاتان عرفتا انخفاض طفيف في قيمة الواردات نتيجة الاجراءات المتخذة للحد من الواردات بعد الأ زمتين (الأزمة المالية العالمية2008 و أزمة انهيار أسعار النفط 2014).

أما بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي فقد عرف على العموم ارتفاع و تحسن حيث سجل أعلى قيمة في سنة 2014 بـ 213 مليار دولار ، و يلحظ أن نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي عرفت انخفاض كبير خاصة ما بعد 2010، وكانت نسبة الناتج الوطني للصادرات تتراوح بين 30% و 45 % قبل الأزمة المالية ل 2014 و لكن بعد الصدمة السعرية للنفط تراجعت نتيجة انخفاض الجباية النفطية، بينما عرفت نسبة الناتج الوطني من الواردات ارتفاعا نتيجة التوسع في قائمة الواردات و الانفتاح أكثر على العالم الخارجي و هو ما خلق زيادة في الاستثمارات و زيادة في ح جم السلع و الخدمات التي استفاد منها السوق الوطني، و أما بخصوص معدل نمو التجارة الخارجية فقد عرفت معدلات مقبولة قبل 2014، حيث كانت تتراوح ما بين 28% و 29% و قد تجاوزت عتبة 30% في 2006 ، و سجلت أعلى معدل نمو في حجم التجارة الخارجية في سنة 2008 بنسبة 34,08%.

2 -**التعريفات الجمركية** : استمرت عمليات التعديل و التفكيك الجمركي في اطار اقتصاد السوق و عرفت معدلات التعريفة الجمركية تغييرات في نسب المعدلات و في عددها حيث انخفضت المعدلات من 4 إلى 3 معدلات في سنة 2002.

2-1 /التعريفة الجمركية لسنة 2001: عرفت التعريفة الجم ركية تعديلا خلال سنة 2001 و هو ما أقره قانون المالية التكميلي لسنة 2001، بموجب القانون 01-12 المؤرخ في 19 جويلية 2001[1]، و في المادة 22 منه

[1]- الجريدة الرسمية، العدد 38 الصادرة في 21 جويلية 2001.

"تلغى نسبة 45% من الحقوق الجمركية المنصوص عليها في التعريفة الجمركية و تعوض بنسبة 40%"، حيث أصبحت النسب كالتالي : 5%، 15%، 25%، 40%.

2-2/ **التعريفة الجمركية لسنة 2002**: حسب المادة 21 من قانون المالية التكميلي لسنة 2001، فابتداء من سنة 2002 تخفض معدلات التعريفة الجمركية إلى ثلاث معدلات فقط بالإضافة إلى الإعفاء، و هو ما أكد عليه الأمر 01-02 المؤرخ في 20 أوت 2001[1]، حيث نصت ا لمادة 3 منه على تحديد ثلاث معدلات للتعريفة الجمركية كالتالي: 5%، 15%، 30%.

و استمر العمل بالتعريفة الجمركية لسنة 2002 إلى غاية التعديل الذي جاء به قانون المالية لسنة 2018 و الذي رفع عدد المعدلات إلى 4 معدلات بالإضافة إلى الاعفاء. و هو ما سنتطرق له لاحقا.

الجدول رقم 2-21 : الحصيلة الجمركية للفترة 1998-2004

السنة	الحصيلة الجمركية بالمليار دينار	مساهمة الإيرادات الجمركية في الايرادات العامة
1998	**140**	%18
1999	**153**	/
2000	**162**	/
2001	**183**	%14,24
2002	**230**	%16,32
2003	**261**	%17,78
2004	**281**	%18

المصدر: المركز الوطني للإعلام و الاحصائيات، المديرية العامة للجمارك

يظهر أن الحصيلة الجمركية عرفت زيادة مستمرة خلال السنوات 1998 إلى 2004 حيث سجلت زيادة تجاوزت 100% ما بين سنتي 1998 و 2004، كما أن الايرادات الجمركية تحتل مكانة هامة كمصدر من مصادر الايرادات العامة للدولة و قد عرفت نسبة مساهمتها فيها تطورا ما بين 2001 و 2004 حيث ارتفعت من 14,24% في 2001 إلى 18% في 2004، و هذا راجع لسياسة التحرير المتخذة و كذا للإجراءات

[1]- الجريدة الرسمية، العدد47 الصادرة في 22 أوت 2001.

التفكيكية للتعريفة الجمركية و تقليص الضغط الجمركي من خلال تخفيض المعدلات للتعريفة الجمركية خاصة في السنوات 1999، 2001 و 2002.

3 -**تطور الاستثمار الأجنبي المباشر خلال برنامج النمو الاقتصادي** : عرف الاستثمار زيادة في حجمه في سنة 2000 عبر التوقيع على عدة اتفاقيات لتشجيع الاستثمار و تنويع هذه الاتفاقية كانت من استراتيجيات الحكومة الجزائرية و لعل أهم أشكال الانفتاح ما عرفته سنة 2000 من فتح المجال نحو الاستثمار في قطاعات مختلفة و على سبيل المثال ما عرفه قطاع الاتصالات من ثورة في الاستثمارات و فتح المجال نحو دخول المتعاملين للهاتف النقال ، و سنبرز أهم الاتفاقات الموقعة لحماية و تشجيع الاستثمار في الجدول الموالي:

الجدول رقم: الاتفاقات الموقعة لترقية الاستثمار بعد سنة 2000

الدولة	مضمون الاتفاق	تاريخ الاتفاق	المدة
ألمانيا	التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمار	2010/10/07	10
كندا	تجنب الازدواج الضريبي على الدخل و الثروة و تفادي التهرب و الغش الضريبي	2000/11/16	-
جنوب افريقيا	تجنب الازدواج الضريبي على الدخل و الثروة و تفادي التهرب و الغش الضريبي	2000/05/04	-
النيجر	ترقية و حماية الاستثمارات	2000/08/22	10
كوريا	ترقية و حماية الاستثمارات	2001/07/23	20
جنوب افريقيا	ترقية و حماية الاستثمارات	2001/07/23	-
الأرجنتين	ترقية و حماية الاستثمارات	2001/11/13	10
ماليزيا	ترقية و حماية الاستثمارات	2001/07/23	10
فرنسا	تجنب الازدواج الضريبي و ارساء قواعد المساعدة المتبادلة في ميدان الضريبة على الدخل و الثروة	2002/04/07	-

إندونيسيا	ترقية و حماية الاستثمارات	2002/06/22	10
بلجيكا	تجنب الازدواج الضريبي و ارساء قواعد المساعدة المتبادلة في ميدان الضريبة على الدخل و الثروة	2002/12/09	-
الصين	ترقية و حماية الاستثمارات	2002/11/25	10
اسبانيا	تجنب الازدواج الضريبي على الدخل و الثروة و تفادي التهرب و الغش الضريبي	2003/06/23	-
مصر	تجنب الازدواج الضريبي على الدخل و الثروة و تفادي التهرب و الغش الضريبي	2003/03/25	-
السودان	التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمار	2003/03/17	10
نيجيريا	ترقية و حماية الاستثمار	2003/03/03	10
ليبيا	تشجيع و حماية و ضمان الاستثمار	2003/05/05	10
النمسا	الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمار	2004/10/10	-
السويد	الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمار	2004/12/29	20
النمسا	تجنب الازدواج الضريبي على الدخل و الثروة و تفادي التهرب و الغش الضريبي	2005/05/28	-
البرتغال	الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمار	2005/05/28	10
فنلندا	الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمار	2005/01/13	20
سويسرا	الترقية و الحماية المتبادلة للاستثمار	2005/06/23	15
ايران	التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمار	2005/02/26	10
روسيا	تجنب الازدواج الضريبي على الدخل و الثروة و تفادي التهرب و الغش الضريبي	2006/04/03	-
كوريا	تجنب الازدواج الضريبي على الدخل و الثروة و تفادي التهرب و الغش الضريبي	2006/06/24	-
تونس	التشجيع و الحماية المتبادلة للاستثمار	2006/11/14	10

الصين	تجنب الازدواج الضريبي على الدخل و الثروة و تفادي التهرب و الغش الضريبي	2007/06/06	-

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار

الشكل رقم 2-10 : تطور الاستثمار الأجنبي المباشر

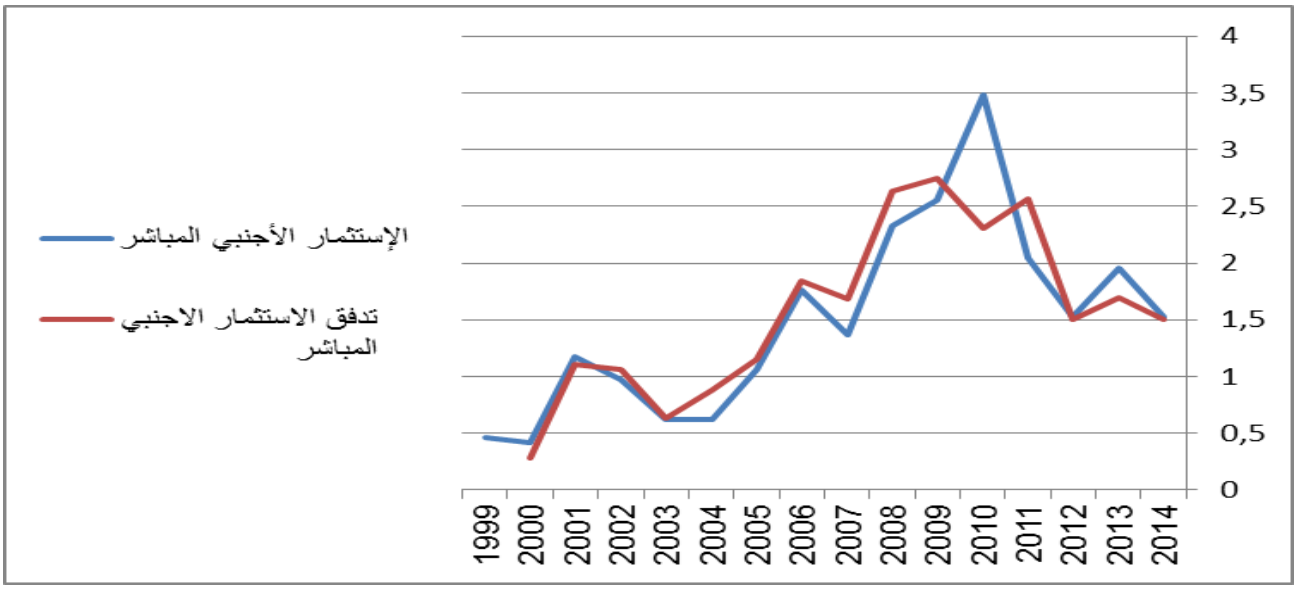

المصدر : بيانات البنك الدولي /data.albankaldawli.org.

إن الارتفاع في العقود الاستثمارية الموقعة و خاصة بعد سنة 2000 أعطى دفعة إيجابية لنمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و هو ما يعكسه الشكل أعلاه ح يث ارتفع حجمها من 0,5 مليار دولار في سنة 2000 إلى 3,5 مليار دولار في سنة 2010، أي زيادة تقدر 6 أضعاف، و يعكس هذا الارتفاع نجاعة الاتفاقات التي وقعتها الجزائر لترقية و حماية الاستثمارات خاصة ما بعد 2000، بالإضافة إلى الثورة في تكنولوجيا الإعلام والاتصال التي انفتحت عليها الجزائر، و بالمقابل ينعكس هذا النمو بالإيجاب على زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أصبحت الجزائر أكثر استقطابا للاستثمارات الأجنبية مستفيدة من الاستقرار الداخلي و تحسن المناخ الاستثماري.

المبحث الثاني : التجارة الخارجية في الجزائر و الالتزامات الدولية

إن الجزائر و منذ تحولها نحو اقتصاد السوق و محاولة منها للتأقلم مع التحولات الاقتصادية الاقليمية التي شهدها العالم، عبر ظهور أقطاب اقتصادية كبرى في كل من أمريكا الشمالية و أوروبا و أسيا، عم دت إلى الاندماج هي الأخرى، فلا يمكن لأي دولة مهما كانت قوتها الاقتصادية أن تبقى في معزل عن بقية العالم، خاصة و أن الجزائر لا تزال في قوقعة الاقتصاد الريعي و تعتمد على المحروقات كمصدر أساسي لتمويل نفقاتها العامة، ولعل الصدمة النفطية الأخيرة كانت بمثابة المن به الحقيقي للاقتصاد الوطني، فكان من الضروري عليها أن تبحث عن أسواق تصديرية لسلعها، و من جهة أخرى ايجاد السبل المثلى للنهوض بالصادرات خارج المحروقات.

إن النهوض بالصادرات لا بتآتى إلا عبر الادماج في تكتلات و اتفاقات تمنح امتيازات و تفضيلات المنتجات المحلية في هذه الأسواق عبر مظلة المناطق الحرة ، و هو المسار الذي تبنته الجزائر لتعزيز التبادل التجاري مع دول الجوار ، عبر ما يعرف بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، كما وقت الجزائر على اتفاقات لإنشاء مناطق حرة مع القوى الصناعية الأوروبية و المتمثلة في الاتحاد الأوروبي، و هو ما سنتطرق له في هذا المبحث.

حيث سنتطرق في المطلب الأول إلى مساهمة التجارة الخارجية الجزائرية في إجمالي التجارة العالمية في ظل التكتلات الاقليمية الكبرى، ثم في المطلب الثاني سنعرج على أهم اتفاقات الشراكة و التكتلات التي اندمجت في الجزائر ومدى نجاعة هذه الاتفاقات.

المطلب الأول : واقع التجارة الخارجية في الجزائر في ظل التكتلات الاقليمية و الدولية

عرف الاقتصاد العالمي نوعا من الركود و الجمود في النشاط الاقتصادي نتيجة الأزمات و الحروب التي شهدتها تلك الفترة، و كانت نهاية الحرب العالمية الثانية أساس بداية اقلاع اقتصادي عبر انشاء ثلاث هيئات دولية تنظم العملية الاقتصادية العالمية، و هي صندوق النقد الدولي IMF، و البنك الدولي، و كذا الاتفاقيات العامة للتعريفة الجمركية GATT، كما أن لزوال الصراع الاشتراكي /الرأسمالي بعد نهاية الحرب الباردة 1991، دور هام في ارساء أفكار اقتصاد السوق و هو ملامح نظام دولي جديد نادت به الولايات المتحدة الأمريكية.

و أعقبت هذه التحولات الاقتصادية ثورة في الإنتاج و ارتفاع في حجم التبادلات بين الدول نتيجة سعي المنظمة العالمية للتجارة WTO، لتحرير التجارة الخارجية من القيود و الإجر اءات المعيقة للتبادل و هو ما انتج أسواق محفزة لاستثمارات الدول الكبرى الصناعية . و هذه الحركية ساهمت في نمو التجارة الخارجية و أدت إلى ظهور

تكتلات اقليمية من اجل حماية الاقتصادات المحلية . و البحث عن استثمارات جديدة و بالتالي التحكم في الأسواق و التوسع.

و الجزائر لم تكن مستثناة من الآثار التي خلفتها هذه التحولات في السياسات الاقتصادية، حيث عملت هي الأخرى منذ الاستقلال على تبني نهج اشتراكي راجع لميولات سياسية نتيجة وقوف الاتحاد السوفييتي مع الجزائر في مساعيها للاستقلال، إلى غاية بداية الثمانينات و التي شهدت تح ولات في السياسة الاقتصادية الجزائرية نحو إصلاح اقتصادي، نظرا للمشاكل التي عرفتها في موازناتها العامة نتيجة الأزمة السعرية للنفط، و هو ما دفعها إلى الانفتاح و التحرر عن طريق سياسة اقتصاد السوق، حيث شرعت في إجراء إصلاحات اقتصادية لكنها تميزت بالتثاقل أحيانا و التردد أحيانا أخرى، فقد ركزت في المراحل الأولى على القطاعات الاستراتيجية، كالتجارة الخارجية و الجهاز المصرفي باعتبارهما العربة التي تجر القاطرة من ذلك أن هذين القطاعين يلعبان الأدوار الأساسية و الحاسمة في كل الاصلاحات التي تتم في مراحل لاحقة . و كانت تسعى لإقامة اقتصاد خالي من القيود الإدارية ذات توجه تنافسي يحقق شروط النمو، و يقلص حجم التضخم، و يوفر الشروط اللازمة لاستثمار المنتوج المحلي و الأجنبي و بهدف امتصاص اليد العاملة . و من أجل بلوغ كل هذه الأهداف شرعت الدولة الجزائرية في إجراء إصلاحات عميقة و هادفة انطلاقا من عقد التسعينات و لم يكن لها الخيار في ذلك في أجواء عالمية سريعة التغيير ، و عولمة كونية لا تملك الدول النامية إلا الانصهار فيها و ذلك بأقل التكاليف الممكنة.[1]

الجدول رقم 2-23: توزيع التكتلات الاقليمية

الموضوع	شرق أسيا / الباسيفيك	أوروبا / وسط أسيا	أمريكا اللاتينية / الكاريبي	الشرق الأوسط/ شمال إفريقيا	جنوب أسيا	إفريقيا جنوب الصحراء	دول الشمال	المجموع
دول تنتمي إلى تكتل واحد على الأقل	26	26	35	20	8	48	11	174
متوسط عدد التكتلات لكل دولة	2	6	8	5	4	4	11	5
الحد الأقصى لعدد التكتلات لكل دولة	7	12	19	13	9	9	29	29
عدد الدول في المنطقة	32	36	39	21	8	48	25	209

Source: world bank, Global economic prospect 2005 : Trade, Regionalism and development, op.cit., p.30.

[1]- علالي مخطار، مرجع سابق، ص333.

إن من أهم المشاكل التي تعيق المنظمة العالمي ة للتجارة، هو ظهور تكتلات و اتفاقات تجعل منها قوى اقليمية لها حجمها في الاقتصاد العالمي و مكانتها في التجارة الدولية، حيث و حسب الجدول أعلاه فإن متوسط عدد التكتلات للدول وصل إلى 6 دول في أوروبا و 8 في أمريكا اللاتينية و 4 في جنوب أسيا و هو ما يبين جحم الترتيبات المتعاقد عليها من قبل الدول في مختلف القارات، و من جانب أخر فإنه من بين 32 دولة في شرق أسيا يوجد 36 دولة تنتمي على الأقل لتكتل واحد، بينما في أوروبا الوسطى فإن العدد يقل حيث من بين 36 دولة يوجد 26 دولة منضوية داخل تكتل واحد على الاقل و هذه النسبة ترتفع في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا.

و من بين العدد الكبير من التكتلات الاقليمية تبرز على الخريطة الاقتصادية أهم هذه التكتلات و أكثرها تأثيرا على الاقتصاد العالمي و أكبرها مساهمة في التجارة الدولية كما يبينه الشكل التالي :

الشكل رقم2-11: أهم التكتلات الاقليمية

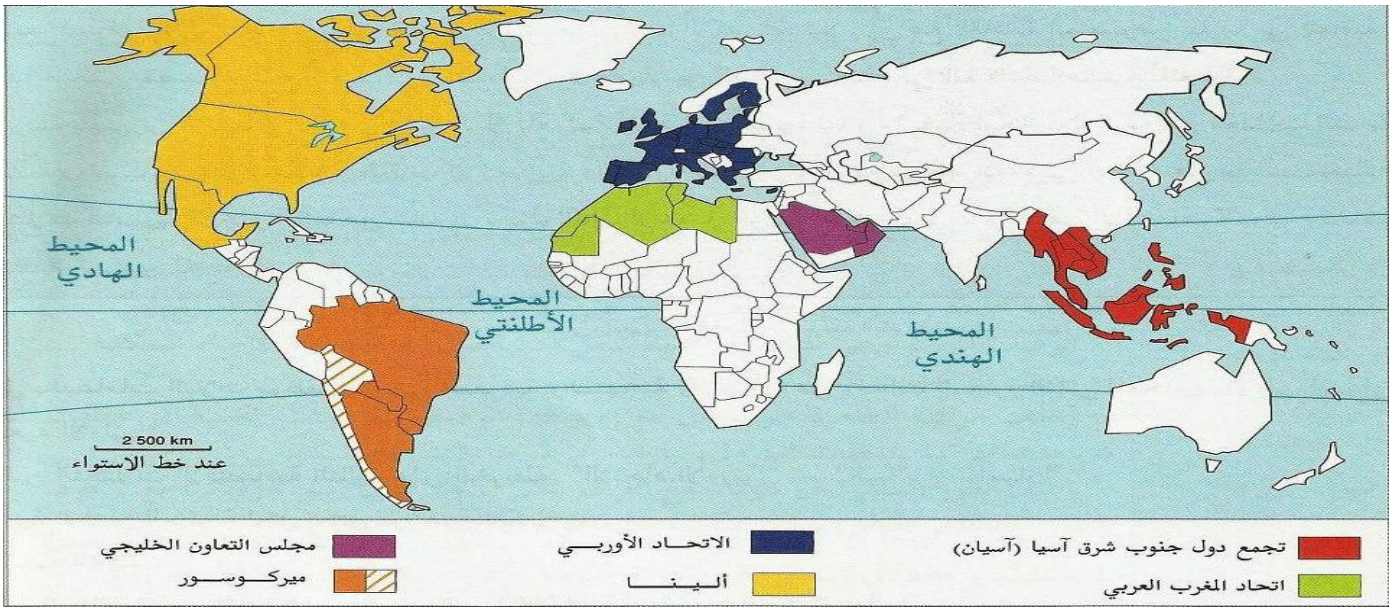

المصدر: الموسوعة الجزارية www.politics-dz.com/community/threads/maxi-altktlat-alqlimi.11989/

تاريخ التصفح: 2018/09/12 على الساعة : 11:40.

بحلول ماي 2004 استلمت منظمة التجارة العالمية تبليغات عن قيام 208 اتفاقية تكامل إقليمي، وأصبحت غالبية الدول تنتمي إلى تكتل أو إلى عدة تكتلات في آن واحد، كما أن أكثر من ثلث (3/1) التجارة العالمية يتم الآن من خ لال هذه التكتلات التي انتشرت في كامل أرجاء العالم، بحيث تم تكوين 84 تكتلا إقليميا

جديدا خلال عقد التسعينات فقط، في حين لم يتجاوز متوسط عدد التكتلات الجديدة المقامة كل عشر سنوات خلال الفترة 1949-1989 السبع (07) تكتلات وبالرغم من هذا الانتشار الواسع والعدد المهم، إلاّ أنه يبقى أهمها حاليا، الاتحاد الأوروبي، واتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (النافتا)، واتفاقية التجارة الحرة لدول جنوب وشرق آسيا (آسيان)[1].

1-الاتحاد الأوروبي: في فيفري 1986 تم الاتفاق على القانون الأوروبي الموحد الذي أصبح ساري المفعول اعتبارا من أول جانفي 1987 الذي أدى إلى تأسيس الإتحاد الأوروبي (السوق الأوروبية الموحدة)، و قد سبقها المجلس الأوروبي في جوان 1983 حين أعلن عن فكرة انشاء الاتحاد الأوروبي، و في 7 فيفري 1992، و انطلاقا من معاهدة مايسريخت أعلن عن الاتحاد الأوروبي و التي دخلت حيز التنفيذ في نوفمبر 1993[2]. و يعتبر من اكبر التكتلات الاقتصادية في العالم و أكثرها اكتمالا من حيث البنى و الهياكل التكاملية، و من حيث الاستمرار في استكمال المسيرة التكاملية.

فلا يكاد يمر حدث على المستوى الأوروبي إلا يؤكد أن المسيرة الأوروبية كانت و لا تزال مسيرة عدة دول خلفت وراءها نزاعات تاريخية مريرة، و تتجمع الآن حسب ما تمليه مصالحها المادية المتفاوتة و يتحول الاتحاد الأوروبي بهذا المنظور إلى مجموعة دولية اقليمية بزعامة مهيمنة تتباين بصددها التنبؤات.

و من حيث الامكانيات فإن هذا التكتل يهيمن تجاريا على أكثر من ثلث التجارة العالمية، حيث يحقق حجم تجاري خارجي يصل متوسطه إلى حوالي 150 مليار دولار، و هو بذلك يفوق تجمع النافتا، كما يصل الدخل القومي لهذا التكتل إلى ما يزيد على 7 ألاف مليار دولار، و هو أكبر دخل قومي في العالم، كما أنه يعتبر أضخم سوق اقتصادي داخلي حيث بلغ عدد سكانه 380 مليون نسمة و بمتوسطات دخل فردي مرتفعة نسبيا[3].

و يعتبر الآن الاتحاد الأوروبي من أقوى التكاملات و أنجحها، كما يعتبر أيضا الشريك التجاري الأكبر في العالم، حيث استحوذ على خمس الصادرات العالمية في سنة 1999، و يضم الآن 28 دولة بالإضافة إلى 6 ستة دول تسعى للانضمام و هي :ألبانيا، أيسلندا، الجبل الأسود، صربيا، مقدونيا، تركيا.

---

[1]- بهلولي فيصل، **التجارة الخارجية بين اتفاق الشراكة الأورو متوسطية و الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية**، مجلة الباحث، العدد11، جامعة ورقلة، 2012، ص 112.

[2]- رميدي عبد الوهاب، **التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص ص، 45،44.

[3]- كرم فوزية خدام، **التكتلات الاقتصادية العالمية و انعكاساتها على الدول النامية**، مجلة العلوم السياسية، العدد43، جامعة بغداد، بدون سنة، ص176.

و من بين الأهداف التي يسعى الاتحاد الأوربي تحقيقها[1] :

– خلق سوق تجارية موحدة ذات قدرة انتاجية اكثر كفاءة و ذات طاقة استيعابية ضخمة بدون حواجز حدودية، و إلغاء القيود التعريفية و القيود الكمية و التمييزية بين الدول الأعضاء في التكتل الاقتصادي؛

– تعميق الاقتصاد الحر القائم على آليات السوق و تفاعل قوى العرض و الطلب و احترام مبدأ المنافسة و زيادة قدرة المنتجات على التواجد في الأسواق العالمية؛

– انتقال دول التكتل الاقتصادي الأوروبي من مرحلة التكامل و التنسيق إلى مرحلة الاندماج الفعلي مما يسهل الاستخدام الأمثل للطاقات و الموارد و يرفع معدلات التقدم الاقتصادي و العلمي و يحقق التطور الاجتماعي والثقافي؛

– تحقيق الوحدة النقدية الأوروبية و الاستقرار النقدي في أوروبا، و إقامة البنك المركزي الأوروبي، و تحويل وحدة النقد الأوروبية من وحدة حسابية إلى وحدة نقدية حقيقية من خلال تنسيق أكبر للسياسات النقدية في الدول الأعضاء للتكتل؛

– العمل بشكل أكثر فعالية على خفض معدلات التضخم، نسب البط الة و معدلات الفائدة، و بالمقابل محاولة زيادة معدلات النمو لإحداث الاستقرار الاقتصادي و الرواج المطلوب في الدول الأعضاء للتكتل الاقتصادي الأوروبي.

2– اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة: NAFTA و هي اختصار لـ North American Free Trade Agreement، و هي اتفاقية تمت بين الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، المكسيك . تم توقيعها في سنة 1992، و أصبحت سارية المفعول في جانفي 1994 ، و تهدف بالأساس إلى تقوية اقتصادات الدول الأعضاء عبر إنشاء منطقة تجارية حرة، بالإضافة إلى منافسة التكتلات الاقليمية الأخرى كالاتحاد الأور وبي. وتشمل أساليب تحرير التجارة في إطار هذه الاتفاقية[2]:

[1]- الوافي اسيا، **التكتلات الاقتصادية الاقليمية و حرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة** ، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2007/2006، ص49.

[2]- الوافي آسيا، مرجع سابق، ص 51.

– بالنسبة للتعريفات الجمركية، تم إزالتها دفعة واحدة أو بالتدرج على مدى فترة زمنية متفق عليها للسلع المختلفة تصل إلى 15 عاما، و في هذا الإطار فإن حوالي 50% من الصادرات الأمريكية للمكسيك و 70% من صادرات المكسيك للسوق الأمريكي أصبحت محررة تماما من التعريفات و الحصص؛

– إزالة القيود المفروضة على الاستثمار حيث يتمتع المستثمرون في الدول الثلاثة بنفس المعاملة، و يتم تحويل العملات بحرية وفقا لأسعار السوق؛

– تحرير التجارة في الخدمات : في هذا المجال تمنح معاملة متساوية لموردي الخدمات من الدول الثلاثة، و تسهل منح تراخيص عمل للمتخصصين و إزالة متطلبات الإقامة لهذه الشريحة؛

– الاتفاق على أحكام عديدة لتعزيز تدفق التجارة بين الدول الثلاثة مثل لجنة التجارة الثلاثية لفض كل النزاعات و منع الإغراق، و غيرهما من الأحكام المسهلة للتجارة.

3– تجمع دول جنوب و شرق آسيا : أنشئ سنة 1967 بغرض مواجهة التوسع الشيوعي بين كل من أندونيسيا، ماليزيا، الفليبين، سنغافورة، تايلندا، لكنه توسع بعد ذلك ليضم كل من بروناي، فيتنام، ماينامار، لاوس، و أصبح عدد الأعضاء 9 سنة 1997، و هو يهدف إلى إقامة منطقة تبادل حر ثم اتحاد جمركي.

يضم هذا التجمع 1988 مليون نسمة و يسيطر على 25% من التجارة العالمية، و تبلغ تجارته البينية 36% من إجمالي تجارته مع العالم [1]. و قد أرسى هذا التكتل خطوة هامة عن طريق تأسيس جبهة منظمة مضادة للولايات المتحدة الأمريكية بالرغم من بقاء النمو محدودا فالتجارة لم تتجاوز 2% في 1980، 5% في 1985.

و في عام 1991 ظهرت فكرة انشاء منطقة التجارة الحرة في دول أسيا باقتراح من رئيس وزراء تايلاند، و تم الاتفاق على تنفيذ هذه الاتفاقية في 1992، و تهدف منطقة التجارة الحرة الأسيوية إلى تخفيض التعريفة الجمركية على التجارة البينية في حدود 0 – 5% خلال 15 سنة إبتداء من جانفي 1993، و الاتفاق على اتباع أسلوب موحد للتعريفة الجمركية التفضيلية[2].

4– إتحاد المغرب العربي: تم تأسيسه في 17 فيفري 1989 بمدينة مراكش المغربية، و هو يظم دول المغرب العربي الخمس: الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريطانيا، و يهدف بالأساس إلى تحقيق التكاثف و التكامل الاقتصادي و

[1]- ناصر سليمان، **التكتلات الاقتصادية الاقليمية كاستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة** ، مجلة الباحث، العدد 1، جامعة ورقلة، 2002، ص 88.

[2]- الوافي أسيا، مرجع سابق، ص 56,

الاكتفاء الذاتي للبلدان الأعضاء في الحاجيات المتاحة، و يبلغ عدد سكان الاتحاد حوالي 100 مليون نسمة و تستحوذ الجزائر و المغرب على 75% من إجمالي الاقتصاد في الاتحاد . غير أن المشاك ل السياسية والتوترات الحاصلة بين بلدان الاتحاد حدت من أهميته و قيدت من دوره و جعلته مجرد اتفاقية على الورق .

إن هذا الاتحاد منذ تأسيسه في 1989 بقي اتحادا ضعيفا من الناحية السياسية بسبب ما يواجهه من صعوبات، أما من الناحية الاقتصادية فليس له وجود اصلا أو بالأ حرى ليست له مؤسسات تحمل هذا الطابع، و لا أدل على ذلك من نسب التبادل الضعيفة تجاريا و التي سجلتها الجزائر مع هذا الاتحاد، و هذا بالرغم من أن معظم بلدانه تسعى إلى إقامة تعاون اقتصادي مع بلدان الاتحاد الأوروبي، إذ و في هذا الإطار وقعت الجزائر بالأحرف الأولى على اتفاق شراكة مع هذا الاتحاد بتاريخ : 19 ديسمبر 2001، يهدف إلى إقامة منطقة تجارة حرة بين الطرفين خلال 12 سنة ابتداء من مصادقة آخر برلمان لدول الاتحاد الأوروبي[1].

كما أن هناك العديد من التكتلات التي لم نتطرق لها كمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OECD التي تضم 29 دولة و هي دول من الاتحاد الأوروبي زائد تركيا و سويسرا . أستراليا و نيوزلندا و اليابان و كرويا الجنوبية وبعض بلدان أمريكا الشمالية، منظمة التعاون الاقتصادي لأسيا و الباسفيك APEC.

و في ظل هذه التجمعات الاقتصادية المنشئة لابد على الجزائر أن تتأقلم م ع التطورات الحاصلة في الاقتصاد والتجارة الدولية، لترقية صادراتها و تنويعها و الخروج من طور أحادية التصدير حيث أن مساهمة الجزائر في التجارة العالمية ضعيفة جدا نظرا لضعف القواعد الإنتاجية و غياب التنويع من جهة و نظرا أيضا لحداثة تجرتها في مجال الانفتاح و هو ما سيترتب عليه اختلالات في الميزان التجاري لها، و لتوضيح وضيعات التجارة السلعية للجزائر بالنسبة للتجارة العالمية، سنبرز نسب مساهمة كل من الصادرات و الواردات السلعية للجزائر في التجارة السلعية العالمية.

[1]- ناصر سليمان، مرجع سابق، ص 90.

الشكل رقم2-12: مساهمة التجارة السلعية للجزائر في إجمالي التجارة السلعية للعالم (2000-2014)

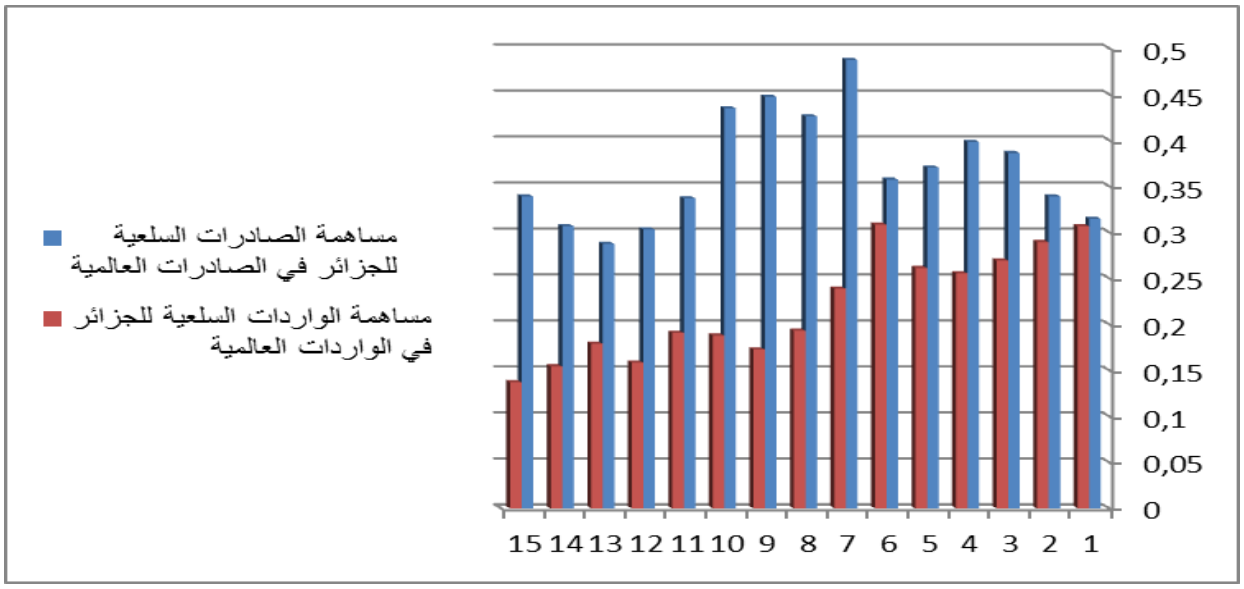

المصدر: من اعداد الطالب بناء على بيانات البنك الدولي data.albankaldawli.org

يظهر أن نسبة التجارة السلعية للجزائر بالنسبة لحجم التجارة السلعية في العالم ضعيفة جدا، حيث أن الصادرات السلعية للجزائر لم تتعدى نسبة 0,5% من إجمالي الصادرات السلعية للعالم في أحسن حال، و تم تسجيل هذه النسبة في سنة 2008، وعرفت النسبة تذبذب منذ بداية الألفينات كما شهدت تحسنا طفيفا في حجم الصادرات نتيجة ولوجها أسواق جديدة و انتقلت من حدود 0,3% في 2002 إلى 0,45 % في 2006 أي نمو ب 0,15%. بينما سجلت السنوات الأخيرة تراجعا فقد فقدت قيمة 60,06 مليار دولار منخفضة بذلك على ما حققته سنة 2011 حيث كانت الصادرات السلعية بقيمة 73,49 مليار دولار.

أما في جانب الواردات فقد عرف زيادة مستمرة في نسب مساهمتها في حجم الواردات العالمية للسلع و سجلت أعلى قيمة للواردات في سنة 2009 بقيمة 39,29 مليار دولار، أي بنسبة تجاوزت 0.3% من اجمالي الواردات السلعية للعالم، و شهدت الفترة الأخيرة زيادة الواردات السلعية زيادات طفيفة نتيجة محاولة الدولة التحكم في حجم الواردات على أعقاب الأزمة العالمية 2008 و أزمة 2014النفطية.

و بغية التطرق لتوجهات الصادرات الجزائرية و كذا المناطق و الأسواق الأكثر جاذبية للسلع و الخدمات الجزائرية نستعرض التوزيع الجغرافي حسب المناطق للصادرات الجزائرية .

الشكل رقم 2-13 : توزيع الصادرات الجزائرية حسب المناطق

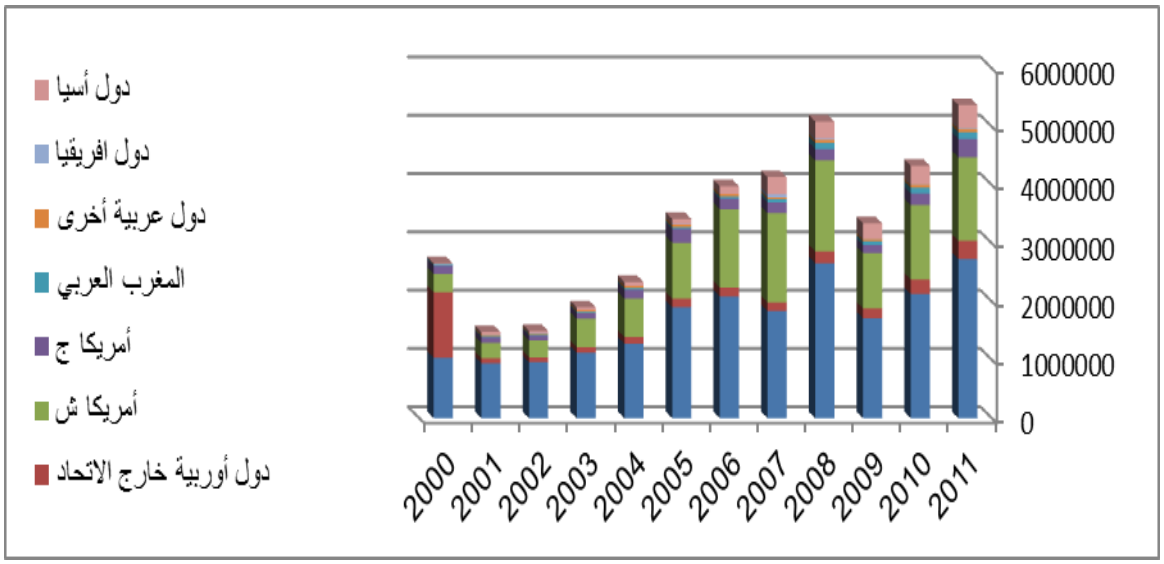

المصدر: من اعداد الطالب بناء على : حصيلة التجارة الخارجية 1962-2011

يعتبر الاتحاد الأوربي المستقطب الأكبر للصادرات الجزائرية و التي ترتكز بالأساس في المحروقات و مشتقاتها و هذا من المواد الأولية و المواد الخام، حيث استحوذ في سنة 2011 على ما يقارب نصف (50%) من الصادرات الجزائرية و هذا راجع با لأساس للقوى الاقتصادية الصناعية الموجودة داخل المنطقة و ارتفاع حاجياتها من المواد الأولية و مخرجات النفط لاستعمالها كمدخلات لصناعاتها، بالإضافة إلى القرب الجغرافي بين الجزائر و دول الاتحاد الأوروبي و خاصة ايطاليا ، اسبانيا و فرنسا و هولندا.

كما حجزت دول أمريكا الشمالية مكانة لها في هيكل الصادرات الجزائري حيث تعتبر ثاني شريك للجزائر بعد الاتحاد الأوروبي و خاصة حجم الصادرات نحو كل من الولايات المتحدة الأمريكية و كندا، حيث استقطبت دول أمريكا الشمالية ما بين 20% و 30% من الصادرات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2011، و هو ما يشير إلى أن منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OECD، التي تضم خليط من الاتحاد الأوروبي و أمريكا الشمالية تعتبر المنفذ الثاني للصادرات الجزائرية بعد الاتحاد الأوروبي حيث تشير الإحصائيات المقدمة من الديوان الوطني للإحصائيات لس نة 2011 إلى أن منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية سجلت متوسط إجمالي يقترب من 30 % من إجمالي الصادرات الجزائرية ما بين 1980 و 2010•.

• تم حساب هذا المتوسط بناء على السنوات 1980، 1990، 2000، 2010.

و ظهرت في الآونة الأخير دول قارة أسيا و بدأت تحتل مكانة في السوق الخارجية الجزائرية عبر الشراكات التجارية التي وقعت مع الهند و الصين، حيث احتلت المركز الثالث في قائمة المناطقة الجاذبة للصادرات الجزائرية، و يرجع هذا التطور في بحث هذه الدول عن النفط و المواد الخام التي تدخل في تركيب الصناعات في هذه الدول نظرا لحجم النمو الصناعي الذي شهدته كل من الصين و الهند.

كما يمكن ملاحظة ضعف الصادرات الموجهة لدول افريقيا و للعالم العربي ما يطرح الكثير من التساؤلات حول الاسباب الحقيقة لهذا التراجع في حجم التبادلات التجارية بالرغم من انضمام الجزائر لاتحاد المغرب العربي .

وبالمقابل تراجع كبير في الصادرات الجزائرية نحو الدول الأوروبية خارج الاتحاد الأوروبي حيث كانت سنة 2000 استثنائية و استقطبت ما يقارب 40% من إجمالي الصادرات الجزائرية، نتيجة تسجيل تركيا لقيمة تجاوزت 100 ألف مليون دج لوحدها من الصادرات الجزائرية، و لكن هذه النسبة تراجعت بالنسبة للدول الأوروبية خارج الاتحاد حيث عرفت تراجع كبير خلا ل السنوات التي تلتها نتيجة توسع حجم الصادرات الجزائرية.

و بالنظر لتوزيع الصادرات الجزائرية حسب المناطق الجغرافية تظهر لنا العلاقة القوبة بين الجزائر و دول الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى دول أمريكا الشمالية، كزبائن أساسيين للجزائر، و الجدول أدناه يبرز أهم ع شر زبائن للصادرات الجزائرية.

الجدول رقم 2-24 : الزبائن العشرة الأوائل 2017/2011

2011		2017		التطور مقارنة بسنة
البلد	النسبة%	البلد	النسبة%	% 2016
و م أ	% 20,6	ايطاليا	% 17,73	% 3.16 -
فرنسا	% 14,2	اسبانيا	% 15,14	% 44,2 +
اسبانيا	% 9,8	فيفسا	% 12,63	% 27,3 +
هولندا	% 8,9	و م أ	% 7,63	% 52 +
ايطاليا	% 6,7	تركيا	% 7,15	% 77,46 +
كندا	% 6,1	هولندا	% 6,77	ـــــــ
تركيا	% 4,4	البرازيل	% 5,13	% 38,4 +
البرازيل	% 3,9	كندا	% 4,02	% 89.84 +
بريطانيا	% 3,4	كوبا	% 3,21	ـــــــ
الهند	% 3	بلجيك	% 2,85	% 70,3 +

المصدر: بالنسبة ل 2011: من حصيلة التجارة الخارجية 1962-2011

بالنسبة لسنة 2017: المركز الوطني للإعلام الآلي و الاحصائيات التابع للجمارك

يظهر الجدول أعلاه التغير في ترتيب أفضل 10 زبائن للجزائر، حيث فقد الولايا ت المتحد الأمريكية الصدارة لصالح إيطاليا التي حازت على 17,73% من إجمالي الصادرات في سنة 2017 و هي قفزة نوعية إذا ما قورنت بسنة 2011 أين كانت النسبة 6,7% فقط، و قد ظلت محافظة على صدارة الزبائن الجزائريين بالرغم من الانخفاض بنسبة 3,16% مقارنة بسنة 2016.

و تراجعت الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن كانت تحوز على 20,6% من إجمالي الصادرات الجزائرية في سنة 2011 تراجعت إلى 7,63 % في 2017 على الرغم من التحسن المسجل في 2017، حيث سجلت زيادة قدرها 52% مقارنة بسنة 2016.

كما ظلت فرنسا ضمن الثلاث شركاء الأوائل للصادرات الج زائرية بالرغم من تراجعها للمركز الثالث في سنة 2017 و استحواذها على نسبة 12,63% من إجمالي الصادرات و هي بذلك عرفت تقدم 27,3% مقارنة بسنة 2016. و حدث تبادل لأماكن بين فرنسا و اسبانيا حيث تقدمت اسبانيا على فرنسا و استطاعت أن تحوز على 15,4% من اجمالي الصادرات متقدمة بنسبة 44,2% مقارنة بسنة 2016. و الملاحظ التطور الايجابي لتركيا و التي تتقدم بخطى ثابتة نحو الشركاء الأوائل للجزائر و سجلت 7,15% في سنة 2017 أي بزيادة قدرها 77,46% عن سنة 2016.

و بالمجمل فإن دول أوروبا القريبة جغرافيا من الجزائر و هي ايطاليا، اسبان يا، فرنسا تعتبر الوجهة الأساسية للصادرات الجزائرية.

الشكل رقم 2-14: توزيع الواردات الجزائرية حسب المناطق

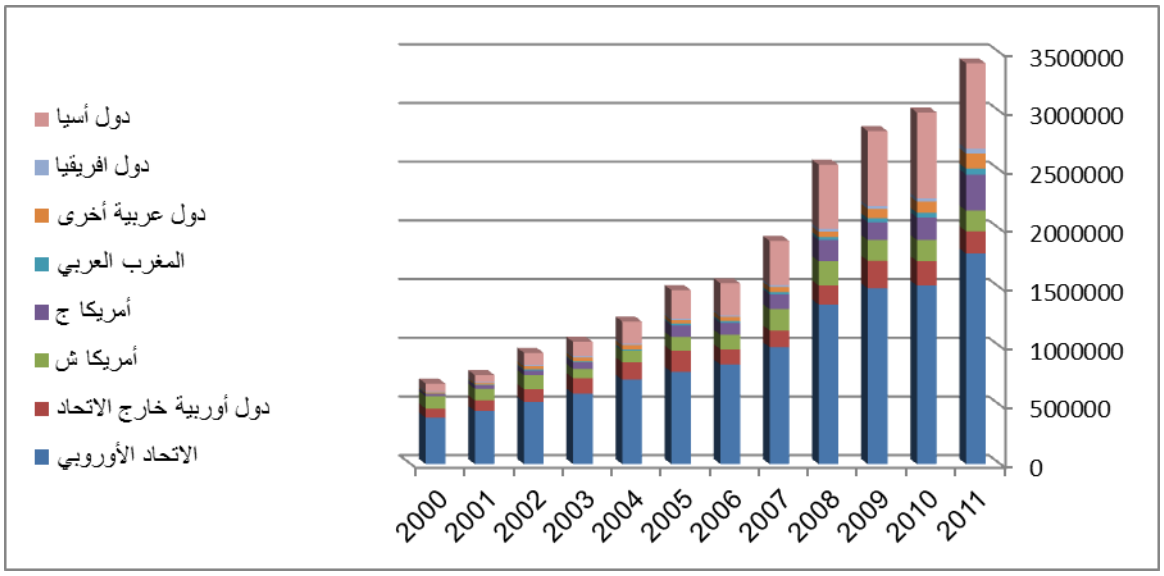

المصدر: من اعداد الطالب بناء على : حصيلة التجارة الخارجية 1962-2011

لم يختلف كثيرا توجه الواردات الجزائرية عن الصادرات من حيث سيطرة دول الاتحاد الأور وبي على مجمل الواردات، و تعتبر هذه المنطقة أهم سوق ممون للجزائر، حيث يلحظ التطور الكبير الحاصل في حجم الواردات من هذه المنطقة، نتيجة زيادة حجم التموين الصناعي المستورد من دول أوروبا و خاصة فرنسا، ايطاليا ، ألمانيا و اسبانيا، نظرا للامتيازات الاستثمارية التي تتمتع بها هذه الدول، بالإضافة إلى الاتفاقيات المبرمة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي على انشاء منطقة حرة للتجارة الخارجية، زيادة على هذا قوة التكتل الأوروبي اقتصاديا و اعتباره منطقة صناعية كبرى خاصة في مجال السلع الصناعية سواء تامة الصنع أو نصف مصنعة.

هذا و يلعب التقارب سواء الجغرافي أو السياسي بين الجزائر و أوروبا دورا محوريا في توطيد الروابط و العلاقات الاقتصادية بين المحورين. كما لا ننسى بروز تركيا – و هي دولة أوروبية خارج الاتحاد– في السنوات القليلة الماضية و نجاحها في حجز مكانتها في السوق الجزائري.

و شكلت دول أسيا هي الأخرى قطب محوري هام أصبح يزاحم الاتحاد الأوربي في السوق الجزائرية و دخلت الصين بقوة كشريك تجاري للجزائر ، حيث حازت دول آسيا ما يقارب 20% من إجمالي الواردات في سنة 2011. نتيجة زيادة التموين الصناعي للجزائر و خاصة في مجال السيارات و قطع ا لغيار ، فأضحت تنافس الأسواق الأوروبية خاصة و أنها تقدم منتجاتها بأثمان محفزة و منخفضة مقارنة بالسلع الاوروبية .

و تفوقت دول أمريكا الجنوبية على أمريكا الشمالية من حيث نسبة تموينها لسوق الجزائرية و تبرز في هذا المجال دول البرازيل، كوبا، الأرجنتين و هي د ول استطاعت أن تستحوذ على نسب هامة من التموين الغذائي في الجزائر (الموز. البن،.. و غيرها),

بينما و كما هو الحال بالنسبة للصادرات فإننا نسجل غياب الدول العربية و بالتحديد دول المغرب العربي : تونس، المغرب، ليبيا، موريطانيا، عن حصص التموين في السوق الجزائري، ح يث يبقى كما اشرنا سابقا هذا التكتل بعيد عن الواقع في ظل ضعف الهياكل الانتاجية في الدول، و كذا المشاكل الحدودية و الأزمات السياسية و التوتر الذي تعرفه المنطقة.

الجدول رقم 2-25 : الممونون العشرة الأوائل 2017/2011

2011		2017		التطور مقارنة بسنة
البلد	النسبة%	البلد	النسبة%	% 2016
فرنسا	% 15,1	الصين	% 20,21	% 9,73 +
الصين	% 10	فرنسا	% 8,17	% 28,23 –
ايطاليا	% 9,9	ايطاليا	% 6,9	% 27,5 –
اسبانيا	% 7,3	ألمانيا	% 6,7	% 14,6 +
ألمانيا	% 5,4	اسبانيا	% 5,88	% 13,52 –
و م أ	% 4,6	كوريا الجنوبية	% 5,80	ــــــ
الأرجنتين	% 3,8	تركيا	% 4,06	% 6,3 –
البرازيل	% 3,7	البرازيل	% 4,02	% 57,9 +
كوريا	% 3,4	الأرجنتين	% 3,5	% 73,1 +
تركيا	% 3	روسيا	% 3,44	ــــــ

المصدر: بالنسبة لسنة 2011: من حصيلة التجارة الخارجية 1962-2011

بالنسبة لسنة 2017: المركز الوطني للإعلام الآلي و الاحصائيات التابع للجمارك

تنفرد الصين بصدارة الموردين الرئيسيين للجزائر باستحواذها لوحدها على 20,21 % من إجمالي الواردات الجزائرية في سنة 2017، و تعرف الواردات من الصين تطورا ملحوظا من سنة لأخرى حيث يزداد توس عها في السوق الجزائري، فمقارنة بسنة 2016 فقد عرفت زيادة قدرها 9,73% في الواردات إلى الجزائر، و هي بذلك تعادل ما حققته الدول الأوروبية الكبرى مجتمعة (فرنسا، إيطاليا، ألمانيا)،

و تراجعت فرنسا إلى المركز الثاني خلف الصين بعدما كانت الممون الأول للسوق الجزا ئرية في 2011 بنسبة قدرها 15.1% من إجمالي الواردات لتسجل تراجع كبير في سنة 2017 حيث استحوذت على نسبة 8,17 % و هي بذلك فقدت 28,23% مقارنة بسنة 2016.

أما بقية الدول الأوروبية : إيطاليا، ألمانيا و إسبانيا، فقد عرفت ثبات في وضعيتهم كشركاء أساسيين للجزائر واستطاعوا المحافظة على مكانتهم التسويقية بالرغم من انخفاض مساهمة إيطاليا في اجمالي الواردات حيث سجلت نسبة 6,9% في 2017 مقارنة بنسبة 9,9% في 2011، و بالمقارنة بين سنتي 2016 و 2017 فقد خسرت ايطاليا 27,5 % من إجمالي صادراتها نحو الجزائر، بينما بالمثل فقد تراجعت واردات إسبانيا 13,52 % بنفس المقارنة. و استطاعت ألمانيا تحقيق نتائج ايجابية بزيادة في صادراتها نحو الجزائر بلغت 14,6%.

و من الملاحظات التي نسجلها بالنظر في الجدول أعلاه دخول تركيا بقوة في سوق الجزائرية بالإضافة إلى كوريا الجنوبية و خروج الولايات المتحدة الأم ريكية من قائمة الممونين العشر الأوائل وهو ما يعني أن السوق الجزائري لا تدخل ضمن أولويات التجارة الخارجية الأمريكية.

و عن يهكل الصادرات الجزائرية فإنه متكون أساسا من النفط و مشتقاته بنسبة تجاوزت 95% من إجمالي الصادرات، بينما هيكل الواردات أكثر تنوعا و هـ و بالإضافة إلى التموين الصناعي و الزيوت الصناعية نجد المنتجات الاستهلاكية و الزراعية و المواد الكيماوية و الآلات و المعدات النقل، فمن خلال حجم التجارة السلعية، و من خلال تفصيلنا لتطور الصادرات و الواردات الجزائرية، فإننا نلحظ مدى ضعف القاعدة الانتاجية التصديرية حيث لم تتجاوز مساهمة الجزائر في حجم التجارة السلعية العالمية 0,5 % في أحسن الأحوال، نتيجة اعتماد الجزائر على النفط كمصدر رئيسي للتصدير و عدم نجاح الحكومة بالنهوض بالقطاعات المنتجة الأخرى كالقطاع الفلاحي و الخدمات و كذا القطاع الصناعي، و بالنظر إلى موقع الجزائر ضمن التكتلات الاقليمية القائمة فإنه بإمكانها أن تنظم لعدة تكتلات أو على الأقل تحتك بهم كما هو الحال بالنسبة للاتحاد الأوروبي، فمن بين التكتلات الاقليمية المتاحة أما الجزائر نجد منظمة التنمية و التعاون، منظمة التعاون الاسلامي، المنطقة العربية، و الاتحاد المغرب العربي و الذي لم يفعل في أرض الواقع و تسارعت دوله لإنشاء مناطق تجارة حرة خاصة مع الاتحاد الأوروبي كما هو الوضع بالنسبة للمغرب و الجزائر.

إن من بين أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تقيس قدرة البلد على الانتاج مؤشر الناتج المحلي الاجما لي حيث و حسب الشكل أدناه فيبين قيمة الناتج المحلي حسب البلد .

الشكل رقم2-15 : الناتج المحلي الاجمالي حسب الدول

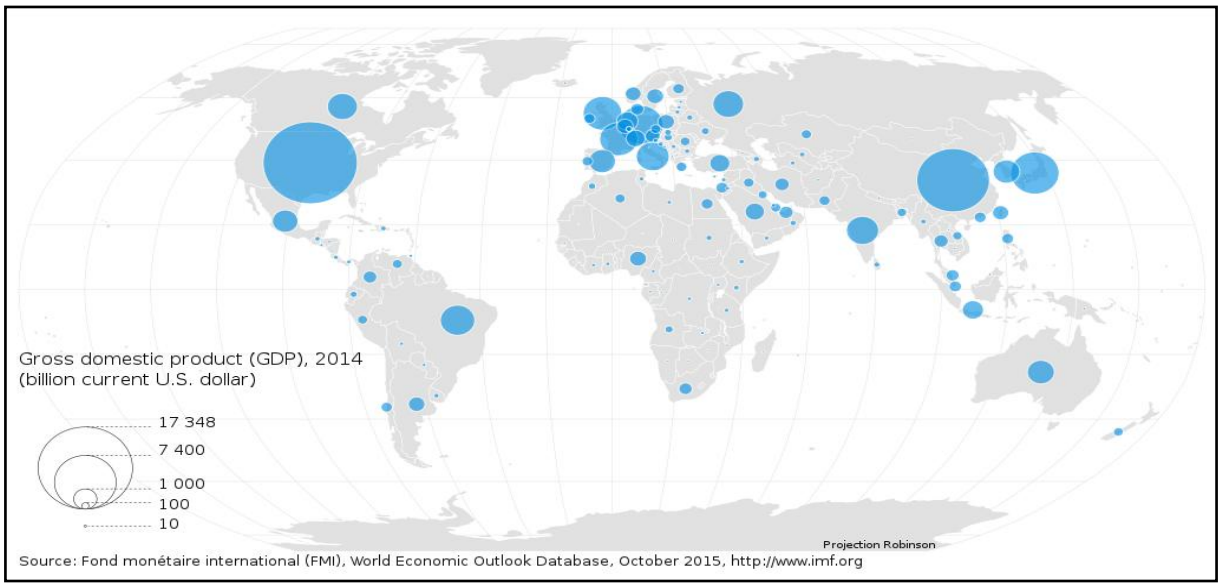

المصدر : صندوق النقد الدولي www.imf.org تاريخ التصفح 2018/12/14 على الساعة 22.15

ترتكز الدول الأكثر قيمة للنا تج المحلي الاجمالي في أمريكا الشمالية و أوروبا و شرق آسيا، و تأتي دول أمريكا الجنوبية و أستراليا بقيم أقل، بينما تعتبر القارة الأفريقية الأضعف من حيث الإنتاج المحلي، و تأتي الولايات المتحدة الأمريكية في طليعة الدول الأعلى قيمة للناتج المحلي الاجمالي حيث تج اوزت قيمته 17 ألف بليون دولار، و تأتي في المرتبة الثانية الصين ثم دول أوروبا بالإضافة إلى اليابان بينما جاءت خلفهم كل من روسيا و البرازيل وأستراليا من حيث قيمة الناتج المحلي الاجمالي، بينما تحتل دول أفريقيا و الشرق الأوسط مراتب متأخرة من حيث نواتجها المحلية الاجمالية و هذا التوزيع يرجع للقوة الصناعية للدول الاكثر انتاجا مثل أمريكا و أوروبا و اليابان، والصين.

بينما الدول العربية سواء في شمال افريقيا أو الشرق الأوسط فهي تعتمد بالأساس على هيكلة أحادية التصدير سواء النفط أو القطاع السياحي كمصر و المغرب و لبنا ن. و تعتبر المملكة العربية السعودية الأعلى ناتجا من بين الدول العربية، و يفسر الضعف في قيمة الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر لغياب قواعد انتاجية حقيقية خارج قطاع المحروقات.

و يظهر الشكل الموالي نسبة التجارة السلعية في الجزائر إلى الناتج المحلي الاجمالي.

الشكل رقم 2-16: نسبة التجارة السلعية الجزائرية من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي

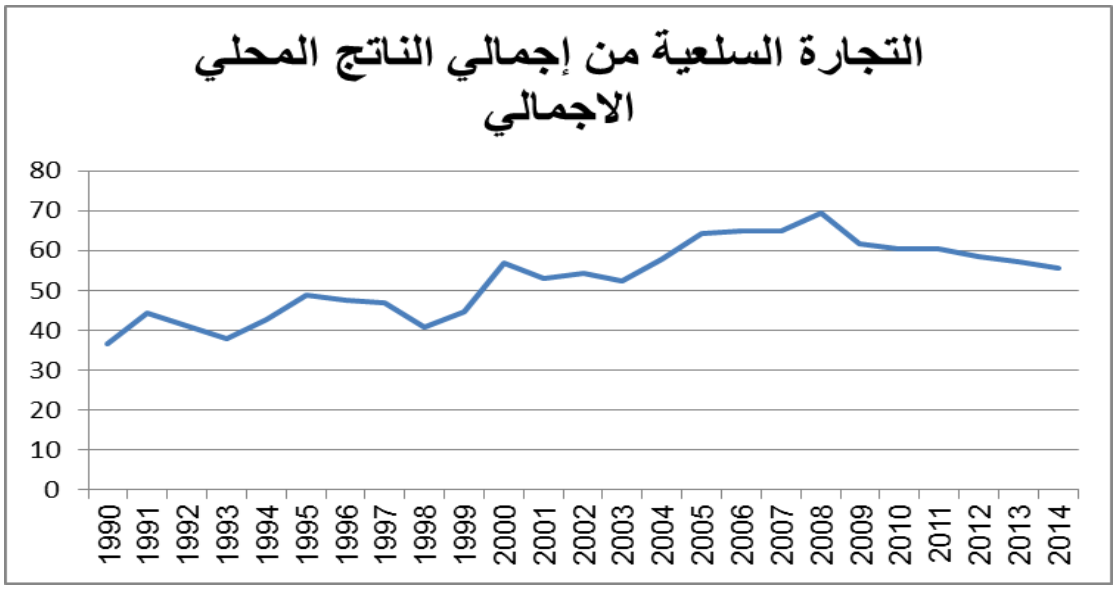

المصدر: بيانات البنك الدولي data.albankaldawli.org

تعبر نسبة التجارة السلعية من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي على النسبة المئوية لقيمة الصادرات و الواردات من الناتج المحلي الاجمالي و تظهر مدى مساهمة الناتج المحلي في حجم التجارة السلعية حيث و منذ تبني الجزائر اقتصاد السوق في التسعينات من القرن الماضي شهدت هذه النسبة ارتفاعا محسوسا حيث يمكن تقسيمها إلى مرحلتين زمنيتين، المرحلة الأولى من 1990 إلى غاية 1998 عرفت هذه المرحلة تذبذبا في مساهمة الناتج المحلي الاجمالي في التجارة السلعية حيث كانت النسبة ما بين 40% و 50% و هذا راجع لبرامج الثبيت مع صندوق النقد الدولي و الاجراءات الاصلاحية الهيكلية التي تبنتها الجزائر، بينما المرحلة الثانية ما بعد 1998 و هي مرحلة عرفت ارتفاع في نسبة مساهمة الناتج المحلي الاجمالي في التجارة السلعية نتيجة للتوسع الاستثماري و الانفتاح مع الخارج و التوقيع على انشاء مناطق تجارة حرة، خاصة مع الاتحاد الأوربي، حيث ارتفعت النسبة من 40% في سنة 1998 إلى 70% في سنة 2008، بينما انخفضت في الفترة التي تلتها إلى 55% في 2014 نتيجة الأزمة المالية 2008 و الأزمة النفطية 2014 و ما خلفته من اجراءات رفع الدعم من قبل الدولة.

المطلب الثاني : التجارة الخارجية في الجزائر في ظل المناطق الحرة و اتفاقات الشراكة

إن دراستنا لواقع و مكانة التجارة الخارجية الجزائرية في التجارة العالمية مكننا من الوقوف على ضعف مساهمتها و ضآلة حجمها حيث مثلت الصادرات نسب متدنية تراوحت بين 0,2 % و 0,5%، و مع بروز و قيام

هيئات و قواعد اقتصادية كبرى من حولها، فكان لابد من الجزائر أن تندمج مع هذه التحاولات و تحاول بناء تكتل اقتصادي يحمي و ينمي تجارتها الخارجية.

فقد سارعت الجزائر لتوقيع العديد من اتفاقات الشراكة سواء الثنائية أو متعددة الأطراف، و لعل أهمها الاتفاق مع الإتحاد الأوروبي لانشاء منطقة تبادل حر، و الانضمام لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

أولا : الجزائر و منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

كان من الضروري على الدول العربية و في ظل قيام التكتلات الدولية أن تعمل على ايجاد سبل للتعاون المشترك و التبادل التجاري، خاصة و مع نجاح جزئي لتجربة مجلس التعاون الخليجي و رغبة الدول العربية على تعميم التكتل ليشمل جميع الدول العربية، خاصة لما تزخر به كل دولة من موارد طبيعية و تخصص في مجالات مختلفة، و هو ما أقره المجلس الاقتصادي و الاجتماعي للجامعة العربية في دورته التاسعة و الخمسين المنعقد بالقاهرة وفق القرار رقم 1317 بتاريخ 19 فيفري 1997.

و يرجع انضمام الجزائر لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لسنة 2004 ، حيث قامت الجزائر بالمصادقة عليها في 03 أوت 2004 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-223 و المتضمن التصديق على اتفاقية تسيير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية الذي انعقد في تونس في 27 فيفري 1981، و دخلت حيز التنفيذ في جانفي 2005، و قد أعلن رئيس الجمه ورية في قمة الرياض 2007 عن انضمام الجزائر رسميا لهذه المنطقة و تم ارسال ملف الانضمام في ديسمبر 2008 إلى الجامعة العربية عن طريق مندوب الجزائر الدائم لدى هذه الأخيرة . وانطلقت الجزائر في تطبيق البرنامج التنفيذي للمنطقة اعتبارا من جانفي 2009[1].

و فيما يلي توضيحات بخصوص الدول التي تندرج ضمن هذه المنطقة .

[1]- هدى ن ، **انضمام الجزائر إلى المنطقة العربية الحرة ، آليات قانونية لحماية المؤسسات الوطنية** ، مقال في جريدة المساء، نشر يوم 06 فيفري 2009. متاح عبر الرابط https://www.djazairess.com/elmassa/17514 تاريخ التصفح : 20 سبتمبر 2018 على الساعة 14:50

الجدول رقم 2-26: الدول المنظمة للمنطقة الحرة للتجارة العربية الكبرى

من حيث الدول التي لها حق الانضمام	كل الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية و عددها 22 دولة	
من حيث المصادقة على الاتفاق	19 دولة صادقت على الاتفاق: (الجزائر، الأردن، سوريا، الامارات، البحرين، تونس، السعودية، العراق، عمان، قطر، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، اليمن، موريتانيا، فلسطين، السودان)	03 دول لم تصادق على الاتفاق: جزر القمر، جيبوتي، الصومال
من حيث تطبيق البرنامج التنفيذي للمنظمة	18 دولة طبقت البرنامج التنفيذي هي كل الدول المصادقة على الاتفاق باستثناء: موريتانيا	01 دولة واحدة لم تطبق البرنامج التنفيذي و هي: موريتانيا

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات وزارة التجارة www.commerce.gov.dz

و قد هدف هذا الاتفاق على منح امتيازات و تسهيلات تمس التبادل التجاري بين الدول الأعضاء وهم الدول الأعضاء في الجامعة العربية و التي توقعت على الاتفاق- و تتمثل هذه الامتيازات في التخفيضات في الرسوم الجمركية و تسهيلات اجرائية.

و حسب المادة 2 من المرسوم الرئاسي رقم 04-223 المؤرخ في 03 أوت 2004[1] فإن هذه المنطقة تهدف إلى:

- تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم و القيود المختلفة التي تفرض عليها وفق الأسس التالية:

أ- تحرير كامل لبعض السلع و المنتجات العربية المتبادلة بين الدول الأعضاء من الرسوم و القيود المتنوعة المفروضة على المنتجات غير القطرية؛

ب- التخفيض التدريجي للرسوم و القيود المختلفة المفروضة على بعض السلع و المنتجات العربية المتبادلة الأخرى؛

[1]- الجريدة الرسمية العدد49، الصادرة بتاريخ 08 أوت 2004.

ت- توفير حماية متدرجة للسلع و المنتجات العربية لمواجهة منافسة السلع غير العربية المثيلة أو البديلة؛

ج- تحديد السلع و المنتجات المشار إليها بالفقرات " أ ، ب، ت" في ضوء المعايير الاسترشادية الواردة في المادة الرابعة أو تلك التي يقرها المجلس.

- الربط المنسق بين انتاج السلع العربية و تبادلها، و ذلك بمختلف السبل، و على الأخص تقديم التسهيلات التمويلية اللازمة لانتاجها؛

- تسيير تمويل التبادل التجاري بين الدول العربية و تسوية المدفوعات الناشئة عن هذا التبادل؛

- منح تيسيرات خاصة للخدمات المرتبطة بالتجارة المتبادلة بين الدول الأطراف؛

- الأخذ بمبدأ التبادل المباشر في التجارة بين الدول الأطراف؛

- مراعات الظروف الانمائية لكل دولة من الدول الأطراف في الاتفاقية و على الأخص أوضاع الدول الأقل نموا منها؛

- التوزيع العادل للمنافع و الأعباء المترتبة على تطبيق الاتفاقية.

و قد نصت الاتفاقية التي تم بموجبها تأسيس منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، على اعفاء السلع العربية البينية من الرسوم الجمركية و الضرائب و القيود غير الجمركية المفروضة و تسهيل التبادل التجاري، و حددت السلع التي تدخل في هذا الشأن و هي[1] :

- السلع الزراعية و الحيوانية، سواء في شكلها الأولي، أو بعد إحداث تغييرات عليها لجعلها صالحة للاستهلاك؛

- المواد الخام المعدنية و غير المعدنية، سواء في شكلها الأولي أو الشكل المناسب لها في عملية التصنيع؛

- السلع نصف المصنعة و الواردة في القوائم التي يعتمدها المجلس، إذا كانت تدخل في إنتاج سلع صناعية؛

- السلع التي تنتجها المشروعات العربية المشتركة، المنشأة في إطار جامعة الدول العربية، أو المنظمات العربية العاملة في نطاقها؛

- السلع المصنعة التي يتفق عليها وفقا للقوائم المعتمدة في المجلس.

[1]- تواتي بن علي فاطمة، **مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الإقليمية و العالمية**، مجلة الباحث، العدد06، جامعة ورقلة، 2008، ص 187.

و من جهتها الجزائر أصدرت تشريعات تنظم عمليات دخول السلع من الدول الموقعة على الاتفاق حيث وبالإضافة للقائمة السالبة للمنتجات الغير معنية بالإعفاءات الجمركية في إطار المنطقة الحرة للتجارة العربية الكبرى و التي تم تعديلها في 2013 لتشمل 853 سلعة غير معنية بالإعفاءات الجمركية،

أصدرت الجزائر المرسوم التنفيذي رقم 10-89 المؤرخ في 10 مارس 2010 الذي يحدد كيفيات متابعة الواردات المعفاة من الحقوق الجمركية في إطار اتفاقيات التبادل الحر، و تم تعديله بالمرسوم رقم 13-85 المؤرخ في 06 فيفري 2013.

الشكل رقم 2-17: النمو الاقتصادي للدول العربية مقارنة بالاقتصاد العالمي

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2017، ص 196.

الفترة الأولى 2008/2000: إن أهم حدث عالمي في بداية القرن الواحد و العشرين هو أحداث سبتمبر 2001 و التي كانت لها أثار اقتصادية حيث شهد الاقتصاد العالمي فيها ركود و انخفاضا في الطلب العالمي واستمر لسنة 2002، حيث عرف معدل النمو للاقتصاد العالمي تباطؤا و سجل نسبة قدرها 2%، كما سجل الاقتصاد العربي نفس معدل النمو متأثر بالتغيرات الحاصلة في الطلب العالمي، و بالرغم من بداية تعافي الاقتصاد العالمي في 2003 و جراء السياسات النقدية التوسعية المنتهجة ارتفع معها الطلب العالمي و هو ما أدى لنمو الاقتصاد العالمي إلى حدود 5%، و الاقتصاد العربي يستفيد من الانتعاش في السوق النفطية و يرتفع معدل نموه إلى 7% في بداية 2003، و استمر هذا الاستقرار حت سنة 2008.

الفترة الثانية 2016/2009 : إن بداية هذه الفترة شهدت حدث اقتصادي أخر و هو الأزمة المالية العالمية أو ما تعرف بأزمة الرهون العقارية حيث عرف الاقتصاد العالمي حالة من الركود الحاد و انخفضت معدلات الطلب

العالمي و حدث انكماش تجاري أدى إلى تعطل الاستثمارات الأجنبية نتيجة أزمة الديون السيادية في أوروبا، وهو ما أدى إلى تباطؤ النمو في الاقتصاد العربي إلى 2% فقط، و لم تستمر هذه الأزمة طويلا حيث و مع الاجراءات الاستعجالية و خطط الانقاض المتبناة بدأ الاقتصاد العالمي مرة اخرى في النمو مسجلا 5% في 2010 و استمر هذا الاستقرار النسبي إلى غاية 2014 أين سجل انخفاضا في نمو الاقتصاد العربي إلى 2% مرة أخرى متأثرا بالصدمة السعرية السلبية للنفط.

و على العموم الاقتصاد العربي مرتبط بالأساس بالتغيرات الحاصلة في الاقتصاد العالمي و هو أكثر حساسية فيما يخص التغيرات الحاصلة في سوق النفط العالمية.

الجدول رقم 2-27 : التجارة الخارجية العربية الاجمالية

البنود	القيمة (مليار دولار أمريكي)					معدل التغير السنوي (%)					معدل التغير السنوي 2012-2015 (%)
	2012	2013	2014	2015	*2016	2012	2013	2014	2015	*2016	
الصادرات العربية	1,321.7	1,311.1	1,243.9	856.6	796.4	8.9	-0.8	-5.1	-31.1	-7.0	-13.5
الواردات العربية	815.9	858.2	900.7	850.7	795.8	8.0	5.2	5.0	-5.6	-6.5	1.4
الصادرات العالمية	18,404.0	18,784.0	18,935.0	16,482.0	16,843.3	0.6	2.1	0.8	-13.0	2.2	-3.6
الواردات العالمية	18,608.0	18,874.0	19,024.0	16,766.0	17,169.9	0.7	1.4	0.8	11.9-	2.4	-3.4
وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية	7.2	7.0	6.6	5.2	4.7	....	....	....	....	....	....
وزن الواردات العربية في الواردات العالمية	4.4	4.5	4.7	5.1	4.6	....	....	....	....	....	....

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2017، ص 143.

أحدثت السنوات الأ خيرة تراجعا كبيرا في حجم التجارة الخارجية العربية، حيث سجلت الصادرات انخفاضا من سنة 2012 إلى غاية 2016 و تراجعت قيمة الصادرات من 1321,7 مليار دولار في سنة 2012 إلى 796,4 مليار دولار في 2016 و هو التراجع ظهر واضحا في سنة 2015 أين تراجعت بنسبة بلغت 31,1% نتيجة تراجع صادرات الدول النفطية كالجزائر. المملكة العربية السعودية، قطر، الامارات ، الكويت، ليبيا ، نظرا للانخفاض الحاد الذي عرفته أسواق النفط، ما ارخى بظلاله على تراجع الصادرات للدول العربية مع الشركاء التجاريين و خاصة الاتحاد الأوروبي و اليابان و الصين،

و إجمالا بلغت نسبة الانخفاض في حجم الصادرات العربية خلال الفترة 2015/2012 نسبة 13,5%.

و من جانب الواردات العربية فقد شهدت ارتفاع في الاستيرادات ما بين سنتي 2012 و 2014 حيث انتقل حجم الواردات العربية خلال نفس الفترة من 815,9 مليار دولار إلى 900,7 مليار دولار ، مسجلا بذلك زيادة اجمالية قدرها 10,4 %، و شهدت الفترة ما بعد 2014 تراجعا في حجم الواردات مسايرة للانخفاض الحاصل في الصادرات، و على العموم فقد ارتفعت الواردات خلال الفترة 2012-2015 بنسبة بلغت 1,4%.

و عن مساهمة التجارة العربية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، في التجارة العالمية، نجد أنها متواضعة جدا في ظل الامكانات و التنوع الذي تتمتع بهما الدول المنضوية داخل المنطقة، فوزن الصادرات العربية من إجمالي الصادرات العالمية عرف انخفاضا حيث كان يمثل 7% في سنة 2012 و عرفت هذه النسبة انخفاضا لتصل في سنة 2016 إلى 4,7%، هذا التراجع نتيجة اعتماد الصادرات العربية على النفط و مشتقاتها و موازاتا مع الانخفاض الحاصل في سعر برميل النفط، و في الجانب المقابل نجد أن وزن الواردات العربية مقارنة بالواردات العالمية هو الأخر يمثل نسب متدنية حيث تراوحت ما بين 4,4% و 5,1%.

و تترجم هذه النتائج ضعف القدرات الانتاجية للدول العربية و غياب استراتيجية استشرافية تقوم على تنمية التجارة الخارجية و تنويعها للبلدان الأعضاء في المنطقة، كما تعكس هذه النتائج ضيق مكانة هذا التكتل العربي عالميا. و هو ما يدفعنا للتساؤل حول حجم التجارة البينية بين الدول العربية في ظل هذا التكامل التجاري الحر .

الجدول رقم 2-28 : التجارة البينية العربية

البنود	القيمة (مليار دولار أمريكي)					معدل التغير السنوي (%)					معدل التغير السنوي (2012-2016) (%)
	2012	2013	2014	2015	*2016	2012	2013	2014	2015	*2016	
متوسط التجارة البينية العربية [1]	111.2	119.3	121.2	110.9	102.9	9.0	7.3	1.6	-8.5	-7.2	-0.1
الصادرات البينية العربية	111.7	117.1	120.7	106.9	96.1	7.6	4.8	3.0	-11.4	-10.1	-1.4
الواردات البينية العربية	110.6	121.5	121.8	114.8	109.8	10.6	9.8	0.3	-5.8	-4.4	1.2

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2017، ص 148.

إن نمو التجارة البينية العربية يدل على مدى نجاح التكامل و التعاون التجاري بين البلدان العربية إلا أنه و حسب النتائج المرصودة في الجدول أعلاه فإن متوسط التجارة البينية العربية عرفا نموا خلال الفترة 2012-2014، بينما سجل انخفاضا في السنوات الأخيرة من 2016، و بلغ معدل التغير السنوي لمتوسط التجارة البينية العربية انخفاضا بنسبة 0,1%، و هذه النسبة تدل على ثبات نسبي عام في متوسط التبادل التجاري بين الدول العربية، و قد ظهرت أثار الصدمة السعرية للنفط على حجم التجارة البينية العربية.

و على العموم فإن الصادرات البينية العربية حققت ارتفاعا بنسب محدودة، حيث سجلت زيادة في 2012 بنسبة 7,6% ثم ارتفعت مرة أخرى و حققت قيمة 117,1 مليار دولار في 2013 أي نموا بنسبة 4,8%، وبالمقابل عرفت زيادة بنسبة 3% في سنة 2014، لكن هذا النمو في حجم الصادرات لم يستمر و انخفضت في سنة واحدة بنسبة 11,4% ثم فقدت مرة أخرى 10,1% من قيمة الصادرات خلال 2016. كمتوسط عام خلال الفترة الممتدة ما بين 2012 و 2016 تراجعت الصادرات العربية البينية بنسبة 1,4%.

و سجلت الواردات البينية العربية بشكل عام زيادة ما بين سنتي 2012 و 2016 بلغت 1,2%، و يمكن أن نستخلص من خلال قراءتنا لنتائج التجارة البينية العربية أن حجم التبادل العربي في المنطقة لم يرتقي إلى النت ائج المرجوة بل عرف فترة ركود و هو ما سجلناه من خلال متوسط نمو التجارة البينية العربية 0.1%، حيث لم تفلح الآليات التحفيزية و التيسيرات الممنوحة في تعزيز التبادل التجاري بين الدول العربية و هذا راجع لعدة أسباب سياسية بالدرجة الأولى و ما تعرفه المنطقة من أزما ت خاصة في ليبيا و اليمن و سوريا و العراق و مصر بالإضافة إلى حملة المقاطعة لقطر و الانقسامات الداخلية في التوجهات السياسية للدول العربية .

و للوقوف على واقع التجارة البينية العربية و موقع الجزائر بشكل خاص من هذا التكتل، سنتطرق لقيمة الصادرات و الواردات البينية للدول الأعضاء.

الشكل رقم 2-18: الصادرات و الواردات البينية للدول العربية لسنة 2016

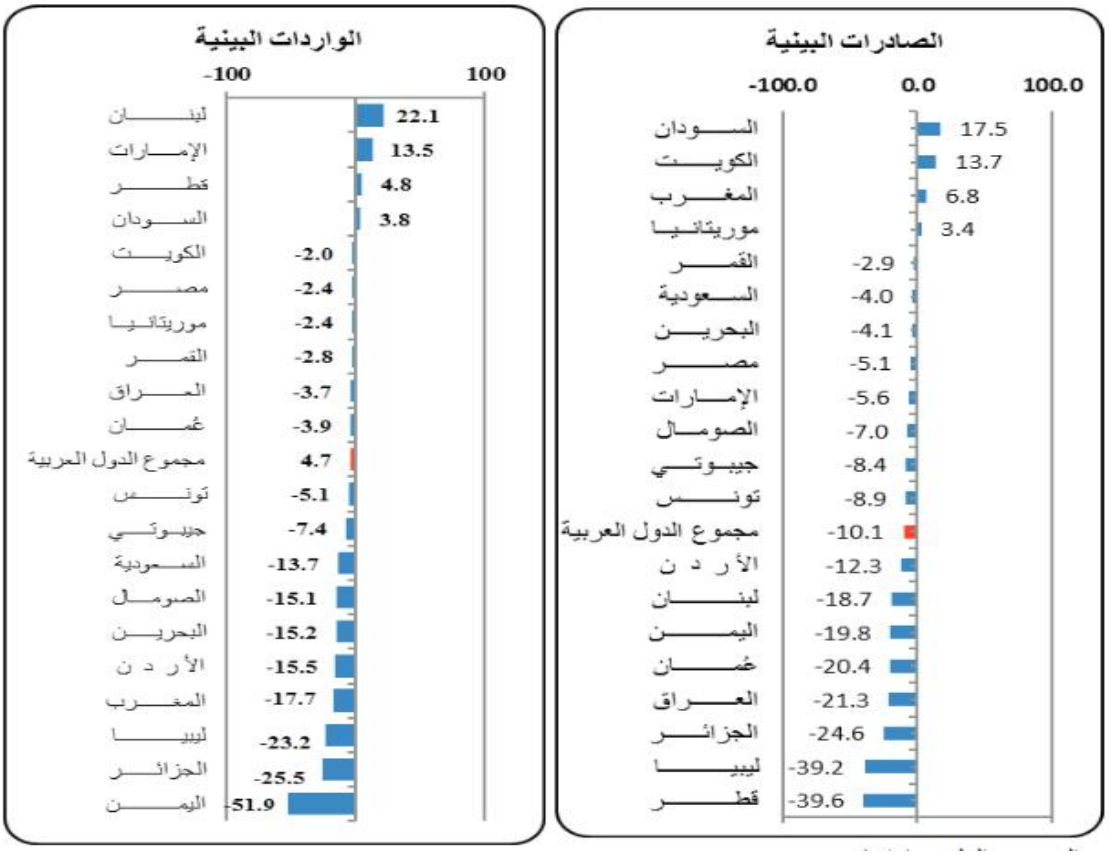

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2017، ص 149.

شهدت سنة 2016 تراجعا اجماليا في حجم الصادرات العربية البينية كما رئينا سابقا بنسبة 10,1%، وحققت السودان أعلى نسبة نمو للصادرات حيث ارتفعت الصادرات السودانية بنسبة 17,5 % بينما عرفت وارداتها نموا بنسبة 3,8 %، و هي تعتبر أعلى نموا للصادرات نحو الدول العربية بالإضافة إلى الكويت ثم المغرب، و بالمقابل سجلت قطر تراجعا كبيرا في قيمة الصادرات نحو الدول العربية حيث فقدت نسبة 39,5 % من صادراتها خلال سنة 2016 نتيجة الحصار المفروض عليها من قبل بعض الدول العربية، و تعتبر بذلك اكثر اقتصاد عربي سجل تراجعا تصديريا، و لا عجب في وجود كل من ليبيا و اليمن و العراق في مؤخرة الدول العربية من حيث نمو الصادرات نظرا لعدم الاستقرار السياسي داخل هذه الدول و ما تعرفة من أزمات داخلية،

بينما شهدت أوضاع كل الدول العربية المصدرة للنفط باستثناء الكويت انخفاضا في الصادرات البينية و كانت الجزائر أكثر الدول تراجعا حيث وصل إلى 24,6% مقارنة بسنة 2015.

و في جانب الواردات فإنه و بشكل عام عرفت انخ فاضا هي الأخرى حيث سجلت تراجعا في سنة 2016 بنسبة 4,4%، و حققت لبنان أعلى نسبة نمو للواردات البينية حيث ارتفعت وارداتها بنسبة 22,1% مقارنة بسنة 2015، و تأتي الامارات ثانيا بنسبة نمو بلغت 13,5%، بينما اليمن نسبة تراجع في حجم الواردات من الدول العربية بلغت 51,9%، و تراجعت الواردات الجزائرية من الدول العربية بنسبة 25,5% لتكون ثاني أكثر الدول العربية تراجعا في الواردات البينية.

و ما تشير له هذه النتائج بخصوص الجزائر و خاصة في السنوات الأخيرة هو التراجع الكبير المسجل في حجم التبادل التجاري بين الجزائر و المنطقة العربية، و بشكل عام فإن التراجع الكبير في التجارة البينية العربية و في ظل المشاكل الداخلية التي تعاني منها دول المنطقة يمكن أن يهدد باستمرارية هذا التكتل إذا لم تسارع دول المنطقة لاحتوائها.

ثانيا: الشراكة الأورو جزائرية

تندرج هذه الاتفاقية في إطار مشو ار برشلونة الذي دعت إليه المجموعة الأوروبية بغرض تطوير علاقات التعاون مع بلدان الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط و بغرض إنشاء منطقة ازدهار مشتركة على المدى الطويل.

تلك الاتفاقية التي تم الامضاء عليها في فالنسيا (اسبانيا) بتاريخ أفريل 2002 لا تنحصر على انشاء منطقة تبادل حر فحسب، بل تشمل كذلك جوانب اقتصادية (فرع تجاري، تعاون اقتصادي و مالي، تدفقات استثمارية ...)[1].

فالجزائر و الاتحاد الأوروبي تربطهما اتفاقية شراكة تم الامضاء عليها في ديسمبر 2002، و دخلت حيز التنفيذ ابتداء من 01 سبتمبر 2005، و لم تكن هذه الاتفاقية إلا تأكيدا على قوة العلاقات الاقتصادية بين المحورين الجزائري و الأوروبي حيث يبلغ حجم التعاملات التجارية بينهما 60%، و أمضت الجزائر مع دول الاتحاد الأوروبي اتفاقا للشراكة قبل ذلك في 26 أفريل 1976.

و يهدف هذا الاتفاق إلى التفكيك الجمركي و الاعفاء التدريجي للسلع المستوردة من طرف الجزائر على مدى 12 سنة بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ. و قد صنفت هذه البضائع إلى 3 اصناف[2]:

[1]- الموقع الرسمي لوزارة التجارة الجزائرية www.commerce.gov.dz، تاريخ التصفح 14 سبتمبر 2018 على الساعة 11 صباحا.
[2]- زعباط عبد الحميد، **الشراكة الأورو جزائرية و أثرها على الاقتصاد الجزائري** ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، جامعة شلف، ص ص، 58،59.

* الصنف الأول : المنتجات الواردة في القائمة الملحق رقم 2 من الاتفاق، فإن الحقوق الجمركية و الرسوم ذات الأثر المكافئ تلغى عند بدء سريان الاتفاق.

* الصنف الثاني: و يشتمل قائمة المنتجات الواردة في الملحق رقم 3 من الاتفاق، و تلغى تدريجا تبعا للرزنامة التالي:

- تصبح الحقوق الجمركية و الرسوم 80% من الحقوق الأساسية بعد سنتين من بد سريان الاتفاق.
- تصبح الحقوق الجمركية و الرسوم 70% من الحقوق الأساسية بعد 3 سنوات من بدء سريان الاتفاق.
- تصبح الحقوق الجمركية و الرسوم 60% من الحقوق الأساسية بعد 5 سنوات من بدء سريان الاتفاق.
- تصبح الحقوق الجمركية و الرسوم 40% من الحقوق الأساسية بعد 5 سنوات من بدء سريان الاتفاق.
- تصبح الحقوق الجمركية و الرسوم 20% من الحقوق الأساسية بعد 6 سنوات من بدء سريان الاتفاق.
- بعد 7 سنوات من بدء سريان الاتفاق تلغى الحقوق المتبقية.

* الصنف الثالث: و تشمل المنتجات غير الواردة في الملحقين 2و 3 اتفاق تلغى تدريجيا مل سنة بنسبة 10% أي بعد 12 سنة من سريان الاتفاق تلغى الحقوق الجمركية و الرسوم، و تبدا التخفيضات ابتداء من سنتين من سريان الاتفاق.

الشكل رقم 2-19 : تطور التجارة البينية الأورو- الجزائرية للفترة 2005-2011 مليون دج

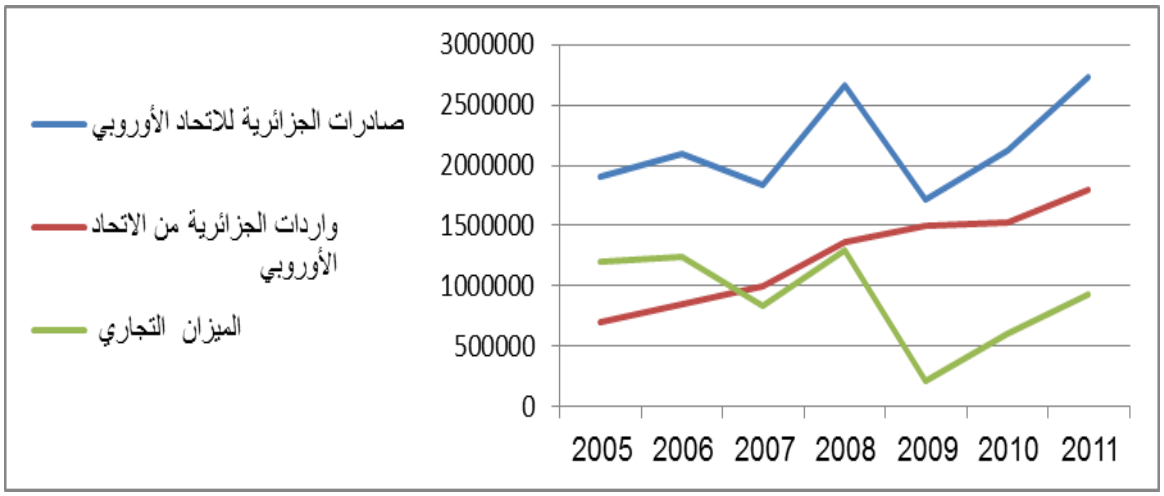

المصدر : من إعداد الطالب بناء على حصيلة التجارة الخارجية 1962-2011

الجدول رقم 2-29 : تطور التجارة البينية الأورو-جزائرية للفترة 2016/2014 الوحدة مليون دولار

	2014	2016	التغير %
الصادرات نحو الاتحاد الأوروبي	22976	16739	27,15 -
الواردات من الاتحاد الأوروبي	25485	17922	12,97 -
وزن الصادرات نحو الاتحاد ا لأوروبي من الصادرات الكلية	38,21	57,11	-
وزن الواردات من الاتحاد الأوروبي من الواردات الكلية	42,71	36,25	-
الميزان التجاري الأورو- جزائري	2509 -	1183-	-

المصدر: من اعداد الطالب بناء على الوكالة الوطنية للاستثمار ANDI

منذ دخول الاتفاق الأ ورو-جزائري حيز التنفيذ في 2005 نمت الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي 39,68% ما بين سنتي 2005 و 2008، و هذا الارتفاع في قيمة الصادرات يرجع إلى زيادة التدفقات السلعية للمنتجات النفطية و مشتقاتها إلى دول الاتحاد الأوروبي، نتيجة بحثه عن المواد الأولية التي تدخل في الانتاج الصناعي، بالنظر لحجم القوى الصناعية الموجود داخل الاتحاد الأوروبي، و بالرغم من التحسن في تدفق الصادرات الجزائرية إلا أنه يطغى عليها النفط و مشتقاته من زيوت و يبقى حجم الصادرات خارج المحروقات محدود جدا و يمثل 3% فقط من إجمالي الصادرات حسب الوكالة الوطنية للاستثمار.

و تظهر أثار الأزمة النفطية لسنة 2014 على هيكل الصادرات، فتراجعت قيمة الصادرات ما بين سنتي 2014 و 2016 بنسبة 27,5%،

و من جانب الواردات من الاتحاد الأوروبي فقد شهدت زيادات معتبرة على طول الفترة 2005/ 2011، فحققت زيادة معتبرة م ا بين 2005 و 2011 قدرت بنسبة 22%، و هذه الزيادة في تدفق السلع الأوروبية للسوق الجزائرية نتيجة التفكيك التدريجي الذي شهدته التعريفة الجمركية و هو ما منح تحفيزا للاستثمارات الأوروبية في الجزائر. بينما بالمقارنة بين سنتي 2014 و 2016 تراجعت قيمة الواردات بمعدل 12,97%، يمكن تفسيره بالإجراءات المتخذة من قبل السلطات الجزائرية للحد من الواردات و تبنيها سياسة احلال الواردات.

و بالنظر للميزان التجاري البيني الأورو- جزائري فقد سجل عجزا لأول مرة بعد أزمة تراجع المداخيل النفطية للجزائر في 2014، و بلغت قيمة العجر 2509 مليون دولار في 2014، و انخفضت قيمته في 2016 لتستقر عند 1183 مليون دولار ، لتعافي السوق النفطية و ارتفاع قيمة الصادرات الجزائرية.

بالرغم من التراجع في حجم التبادل التجاري بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي إلا أنه يبقى الشريك الأول للجزائر فهو يستحوذ على 57,11% من إجمالي الصادرات الجزائرية، كما أنه يمون الجزائر بالواردات بنسبة قدرت بـ 36,25%، على الرغم من تراجع مساهمة الاتحاد الأوروبي مقارنة بـ 42,71% في سنة 2014 ، و تشمل الواردات الأوروبية سلع استهلاكية و تموين صناعي، و مواد و معدات نقل بالدرجة الأولى، و في ما يلي تفصيل لأهم الشركاء الجزائريين من دول الاتحاد الأوروبي.

الشكل رقم 2-20: أهم الشركاء الأوروبيين للجزائر في التجارة الخارجية لسنة 2017

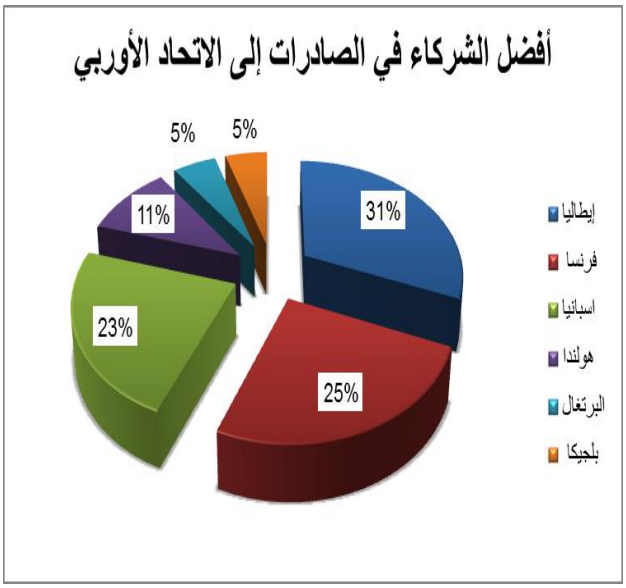

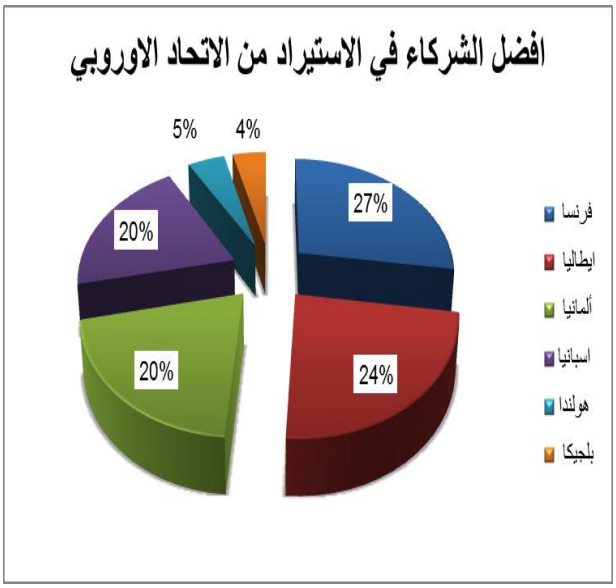

المصدر: من اعداد الطالب بناء على الوكالة الوطنية للاستثمار ANDI

تحتل فرنسا المرتبة الأولى كأفضل شريك أوروبي للجزا ئر في الاستيراد، بنسبة قدرها 27% من إجمالي الواردات من الاتحاد الاوربي، ثم ايطاليا كثاني شريك ممون بنسبة توريد بلغت 24% و تقاسمت ألمانيا و اسبانيا نفس النسبة من الواردات بـ 20%، و يرجع هذا التقسيم للعوامل الجغرافية و قرب الدول الثلاث من البحر الابيض المتو سط، بالإضافة للروابط التاريخية الاقتصادية التي تربط فرنسا بالجزائر منذ الاستقلال.

و عن الشركاء الأوروبيين للجزائر في الصادرات فإن إيطاليا هي السوق الأكثر استقطابا للسلع الجزائرية بنسبة بلغت 31% من اجمالي صادراتها نحو الاتحاد الأوروبي، تتبعها فرنسا و اسبان يا بنسبة 25% و 23% على الترتيب.

و إجمالا يمكن القول أن التوازنات التي حققتها الجزائر في تعاملاتها التجارية مع الاتحاد الاوروبي خاصة في السنوات الأولى لدخول الاتفاق حيز التنفيذ، لم تكن نتيجة ارتفاع و تنويع الصادرات بل هو محصلة لارتفاع أسعار النفط في السو ق الدولية و زيادة تسويق الجزائر لمنتجاتها الطاقوية في السوق الأوروبية، هذه الأحادية ستعمل على انهاك الاقتصاد الجزائري في ظل عدم قدرة الحكومة على الاقلاع بالقطاعات الأخرى المنتجة والعمل على ايجاد آليات تسويقية جديدة.

خلاصة الفصل :

عرفت السياسة التجارية في الجزائر مرحلتين أساسيتين اولهما احتكار التجارة الخارجية، حيث كان هذا التوجه حتمي نظرا لخروج الجزائر من الاستقلال و كان لزاما عليها التحكم في تجارتها الخارجية عن طريق التأميم و الاحتكار، و اتبعت الدولة نهج الرقابة عل التجارة الخارجية إلى غا ية نهاية السبعينات و سطرت خلالها برنامج ثلاثي لتنمية القطاع الصناعي، ثم انتقلت إلى مرحلة احتكار التجارة الخارجية أو ما يعرف بمرحلة التخطيط حيث تبنت مخططات رباعية و خماسية تهدف إلى النهوض بالقطاعات الصناعية و دعم الاستثمار، إلا أن الأزمة النفطية لسنة 1988 كان لها الأثر البالغ على سياسة دعم الدولة الموجهة للاستهلاك و أظهرت عجز الدولة على احتكار التجارة الخارجية و سمحت بالتدريج للخواص بالدخول و المشاركة في عمليات التجارة الخارجية تمهيدا للانتقال لمرحلة التحرير التجاري.

في ظل الضغوطات الدولية خاصة من قبل منظمة التجارة العالمية و توجه العالم نحو الانفتاح التجاري وجدت الجزائر نفسها ملزمة بالقيام بمجهودات لتحرير التبادل التجاري من القيود و الاجراءات المعيقة للتبادل، وقد قسمت هذه المرحلة إلى نظامين نظام اقتصاد السوق ابتداء من ستعينات القران الماضي و هو ما تضمنه قانون النقد و القرض، و مرحلة التحرير التدرجي ثم التام ما بعد سنة 2004، و كان لتبني هذا التوجه أثر على التعاملات الدولية حيث وقعت الجزائر اتفاقات مع صندوق النقد الدولي للقيام بإصلاحات هيكلية وفق برامج الانعاش الاقتصادي و برامج دعم النمو.

كما تطرقنا في هذا الفصل إلى أهمية التكتلات الاقليمية سواء الثنائية أو متعددة الأطراف حيث عرجنا على أهم الاتفاقات الموقعة من قبل الجزائر لتحرير التجارة الخارجية سواء البينية منها مع الدول العربية أو مع الاتحاد الأوروبي. و قد أظهرت النتائج عدم قدرة الجزائر من الاستفادة من هذه ا لاتفاقات و الامتيازات الجمركية بل حققت عجزا في موازين التجارة البينية نظرا لعدم القدرة على المنافسة و ضعف القاعدة التصديرية .

و في ظل التقلبات السعرية للنفط و ما تخلفه من آثار على الميزان التجاري تلعب أدوات السياسة التجارية دورا هاما في معالجة هذه الاختلالات و هو ما سيكون محور دراستنا القياسية.

الفصـل الثالث

أثر تقلبات أسعار النفط وتأثير أدوات السياسة التجارية على

الميزان التجاري الجزائري

تمهيد الفصل

عرفت السياسة التجارية في الجزائر عدت اصلاحات لتلائم التوجه الجديد نحو الانفتاح و التحرير، حيث ظهر ذلك عمليات التفكيك في التعريفة الجمركية، و كذا تراجع استخدام نظام الحصص و تراخيص الاستيراد، والتوقيع على اتفاقيات و انشاء تكتلات لدعم التبادل الح ر سواء في ظل المنطقة العربية الكبرى، أو مع الاتحاد الأوروبي.

و بالرغم من المجهودات المبذولة من قبل الحكومة الجزائرية لايجاد بدائل تصديرية للنفط و تنويع الاقتصاد بدلا من ارتكاز مقوماته على مداخيل الجباية البترولية إلا أن كل هذه المجهودات لم تكن كافية و بقيت المحروقات تمثل غالبية الصادرات الجزائرية، و هو ما جعل من الميزان التجاري عرضة لأي تقلبات في أسعار النفط، فكما أن للنفط أثار ايجابية في حال انتعاش الطلب و ارتفاع الأسعار و هو ما يترتب عليه من فوائض مالية فإن له بالمقابل نتائج سلبية في حال انخفاض أسعاره و يترتب على ذلك تآكل احتياطات الصرف و اللجوء إلى الاستدانة لتغطية العجز المسجل في الميزان التجاري الجزائري.

و سنحاول في هذا الفصل ابراز المكانة و الأهمية التي يتمتع بها النفط في الاقتصاد الوطني كما سنتطرق لأهم التقلبات السعرية السالبة للنفط و الأثار التي خلفتها على الميزان التجاري، و في الأخير سنحاول قياس الاثر على المديين القصير و الطويل لأدوات السياسة التجارية و تقلبات النفط على ميزان التجاري للجزائر .

و على هذا الأساس تم تقسيم الفصل إلى مبحثين حيث:

المبحث الأول: تقلبات أسعار النفط و انعكاسها على التوازن التجاري في الجزائر.

المبحث: الثاني: الدراسة القياسية للأثر المتبادل بين تقلبات سعر النفط و أدوات السياسة التجارية على الميزان التجاري في الجزائر.

المبحث الأول : تقلبات أسعار النفط و انعكاسها على التوازن التجاري في الجزائر

شهد سوق النفط عدة اضطرابات منذ نشوئه، كون هذه السلعة تعتبر استراتيجية خاصة في ظل التطور الصناعي و زيادة الحاجة لها، و كأي سلعة أخرى يتحدد سعره بناء على تفاعل الطلب و العرض أو الحاجة والانتاج، و نظرا لمحدودية هذه المادة و اعتبارها سلعة غير متجددة، الأمر الذي أثر في كميات الانتاج، ما دفع الشركات المصدرة للنفط نحو انشاء كارتلات من أجل صراع الهيمنة على السوق النفطية، و مع تزايد التكتلات النفطية أدى ذلك إلى عدم السيطرة على الانتاج نتيجة لاعتبارات سياسية و اقتصادية ما دفع بهذه السوق نحو المزيد من الصدمات.

و قد عانت الجزائر من عدم استقرار سعر النفط و أصبح الاقتصاد الجزائري يعاني من فوبيا النفط، ويترقب تطور أسعاره، و احتلت بذلك الدراسات التي تناولت موضوع المحروقات و أهميتها في الاقتصاد الوطني مكانة هامة ضمن الدراسات الاكاديمية.

فلا شك أن أي تقلب سيحدث في أسعار النفط يظه ر اثره على رصيد الميزان ال تجاري، و هو ما سنحاول دراسته من خلال هذا المبحث، حيث سنتطرق لأهم الصدمات السعرية للنفط، و سنركز على الصدمات السلبية نظرا لما لها من أثر محفز للسياسة التجارية، كما سنتطرق لأهم الاجراءات الخاصة بالسياسة التجارية و المتخذة لمعالجة هذه الآثار.

المطلب الأول : أهمية قطاع المحروقات في التجارة الخارجية للجزائر

كانت و لا تزال المحروقات تمثل الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني الجزائري من خلال تغطيتها لنسبة مهمة من اجمالي الانفاق العام و أيضا من خلال الدور الذي تلعبه في تحقيق التوازن الخارجي لميزان المدفوعات، لذا فمنذ الاستقلال و الجزائر تسعى للاستفادة من هذه الثروة الحيوية، و عملت على تنظيم هذا القطاع عبر عدة قوانين و تشريعات، فبعدما كان لزاما على الدولة العمل بالقانون 58-1111• المعروف بقانون البترول الصحراوي، و الموروث عن الاستعمار الفرنسي حيث رأى بأنه من المحتم إصد ار تشريع خاص بشأن الثروات الصحراوية بأخذ بعين الاعتبار جميع الاعتبارات الماثلة في ذهن المسؤولين الفرنسيين [1]. و هو ما سعت إليه فرنسا

• القانون 58- 1111 الصادر بتاريخ 22 نوفمبر 1958 و الذي حاولت من خلاله فرنسا السيطرة على الثروات النفطية الموجودة في البلاد من خلال توجيه هذا القطاع نحو دعم المصالح الاستعمارية.

[1]- عاطف سليمان، **معركة البترول في الجزائر**، دار الطليعة، بيروت، 1974، ص 14.

لتحقيق مأرب و مصالح تخدمها و تقوي السلطة الفرنسية و تضعف بالمقابل صلاحيات الدولة الجزائرية التي كانت تعلم فرنسا بأنها على وشك الاستقلال، و استمر العمل بهذا القانون إلى غاية مرحلة تأميم المحروقات سنة 1971. إلا أن هذا القانون كرس مبدأ احتكار الدولة لقطاع النفط و هو ما نتج عنه ضعف شديد في الأداء نتيجة قلة عدد العقود الموقعة، و هذا ما دفع بالدولة إلى إلغاءه و تعويضه بالقانون 86-14 المؤرخ في 19 أوت 1986 و المتعلق بأعمال التنقيب و البحث عن المحروقات و استغلالها، و الذي سمح بنظام المشاركة و فتح المجال أمام الشركات الكبرى للتنقيب عن النفط حسب المادة 4 من نفس القانون، لكن سرعان ما أدركت الدولة بأن هذا القانون يعاني من شوائب كثيرة و يحتا ج لإصلاحات في بنوده و هو ما اقره القانون 91-21 المعدل للقانون 86-14.

الشكل رقم3-1: تطور احتياطي النفط من 1973 إلى 2004 **مليون برميل**

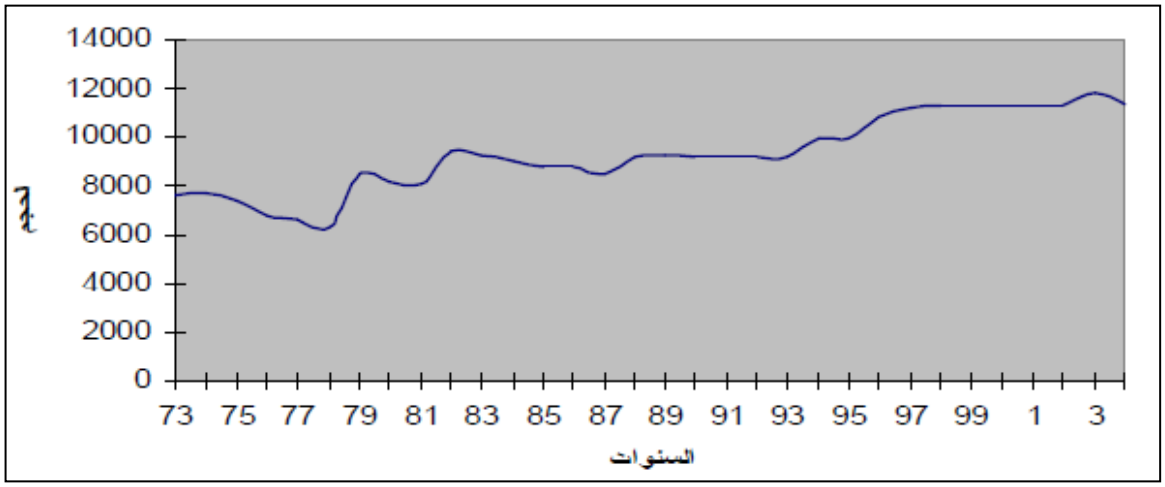

المصدر:

عرف احتياطي النفط تطورا بصفة تدريجية حيث عرف مخزون النفط انخفاضا حتى سنة 1977 و هذا راجع لاحتكار الدولة و عدم السماح للشركات الأجنبية في الاستثمار في هذا القطاع، لكن بعد سنة 1977 ارتفع احتياطي النفط بسبب تطور عقود الاستثمار في قطاع النفط خاصة في مجال الاستكشاف و التنقيب و اكتشاف حقول نفط جديدة،

الجدول رقم3-1: اهمية الجباية البترولية في التوازن الداخلي للفترة 2002-2014 مليار دج

السنة	ناتج الجباية البترولية الموجه لميزانية الدولة	ناتج الجباية البترولية الموجه لصندوق ضبط الموارد	ناتج الجباية البترولية الفعلية الإجمالي
2002	916,4	26,504	942,904
2003	836,06	448,914	1284,974
2004	862,2	623,561	1485,761
2005	899	1368,836	2267,836
2006	916	1798,001	2714,001
2007	973	1738,848	2711,848
2008	1715,4	2288,159	4003,559
2009	1927	400,674	2327,674
2010	1501,7	1318,31	2820,010
2011	1529,4	2300,32	3829,720
2012	1519,04	2535,309	4054,349
2013	1615,9	2062,23	3678,130
2014	1577,73	1812,691	3390,421

المصدر: فوقة فاطمة، مرقوم كلثوم، تقلبات أسعار النفط، أي بدائل متاحة للاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد و المالية، العدد 3، جامعة شلف، 2016، ص25.

تكمن أهمية الجباية البترولية في المبالغ المحولة لصندوق ضبط الموارد، الذي يتمثل دوره في تمويل عجز الموازنة العامة، حيث يتم تحويل فائض العوائد المحققة من الجباية البترولية لتمويل الميزانية العامة للدولة . التي تحدد مسبقا السعر المرجعي للنفط و أي زيادة عن هذا السعر تستفيد منها صناديق الثروة السيادية و المتمثلة في الجزائر بصندوق ضبط الموارد.

فمن خلال الجدول اعلاه يتضح ارتفاع المبالغ المحولة للصندوق باستثناء سنة 2009 و التي شهدت انخفاض في المبالغ المحولة نتيجة تراجع ناتج الجباية البترولية الاجمالية و ذلك نظرا للأزمة السعرية السالبة للنفط، و بالمقابل فقد عرفت مبالغ الجباية البترولية المحولة لميزانية الدولة هي الاخرى ارتفاعا ملحوظا بشكل اجمالي، حيث يظهر الجدول مدى اهمية الجباية البترولية لدعم ميزانية الدولة، و بالمقابل تعكس هذه الاهمية شدة تأثر و حساسية ميزانية الدولة تجاه أي انخفاض في أسعار النفط.

إن اهمية قطاع المحروقات لا تقتصر على احداث التوازن الداخلي من خلال دعم الموازنة العامة فقط، بل تتجاوز ذلك إلى التوازن الخارجي من خلال دعم و إسناد لميزان المدفوعات و تغطية فاتورة الواردات نظرا للنسبة الهامة التي تمثلها العوائد النفطية من إجمالي قيمة الصادرات، و هو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم3-2: مساهمة قطاع المحروقات في التجارة الخارجية خلال الفترة 1972-2018

السنوات	1972	1974	1976	1978	1980	1982	1984	1986
نسبة الصادرات النفطية من اجمالي الصادرات	%82,26	%93,19	%95,01	%96,06	%98,22	%98,20	%97,70	%97,33
تغطية الصادرات النفطية للواردات	%71,94	%102,85	%94,95	%67,59	%127,63	%120,26	%121,53	%78,35
السنوات	1988	1990	1992	1994	1996	1998	2000	2002
نسبة الصادرات النفطية من اجمالي الصادرات	%94,52	%96,99	%95,39	%96	%92,08	%96,22	%97,27	%96,05
تغطية الصادرات النفطية للواردات	%98.86	%136.29	%125,98	%91,53	%136,88	%102,58	%233,47	%150,65
السنوات	2004	2006	2008	2010	2012	2014	2016	2018*
نسبة الصادرات النفطية من اجمالي الصادرات	%97,81	%97,90	%97,54	%97,38	%98,38	%97,22	%95,25	%94,94
تغطية الصادرات النفطية للواردات	%173,94	%249,96	%193,23	%140,11	%136,86	%97,97	%56,47	%77,11

*** بالنسبة لسنة 2018 فالمعطيات الخاصة بالسداسي الاول.**

المصدر: من اعداد الطالب بناء على النشرات الاحصائية لبنك الجزائر

يظهر الجدول مدى أهمية قطاع المحروقات في تركيبة الصادرات الجزائرية، فمنذ الاستقلال و إلى يومنا هذا لاتزال الصادرات النفطية تمثل جل قيمة الصادرات، حيث تجاوزت نسبة الصادرات النفطية من اجمالي الصادرات 90% على العموم و بلغ متوسط هذه النسبة 96%، و يبين هذا المعدل مدى احادية الصادرات الجزائرية منذ سبعينيات القرن الماضي حيث سجلنا أعلى نسبة في 2012 بقيمة 98,38%، و بالمقابل فإن لهذه النسبة

المرتفعة دلالة أخرى على اعتماد الاقتصاد الجزائري على المحروقات حتى لتغطية فاتورة الواردات، كما هو موضح من خلال معدلات التغطية المرتفعة فقد تم تسجيل أدنى معدل 56,47% في سنة 2016 و بالمقابل أعلى معدل بـ 249,96% في 2006.

و لدراستنا لمعدل التغطية يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل :

- المرحلة الأولى ما قبل 2000: و تميزت بالتذبذب في معدلات التغطية و لم تسجل فوائض كبيرة بالمقابل سجلنا عجزا في معدلات تغطية قطاع المحروقات لفاتورة الواردات حيث كان لانخفاض أسعار النفط الاثر الكبير في الميزان التجاري فعلى سبيل المثال كان لأزمة انهيار اسعار النفط لسنة 1986 الأثر الكبير حيث انخفض سعر البرميل من 35 دولار إلى 14 دولار و هو ما ادى إلى تراجع معدل التغطية النفط للواردات إلى 78,35% وهو معدل منخفض، يبين مدى العجز في الميزان التجاري.

و يمكن ان نبرر هدا التذبذب بالتغيير ا لجدري في القانون المنظم لقطاع المحروقات و هو القانون 14-86 المعدل بالقانون 21-91، و الذي جاء بعقود جديدة لاستغلال النفط تتمثل في عقود تقاسم الانتاج و هو ما سمح لاحقا بدخول شركات اجنبية لاستغلال القطاع النفطي.

و على العموم تراوحت معدلات التغطية بالمحروقات خلال هذه الفترة ما بين 67,59% و 136,88%.

- المرحلة الثانية: من 2000 إلى 2013: و هي مرحلة شهدت انتعاشا في سعر النفط بلغ مستويات قياسية حيث تجاوز 110 دولار للبرميل في سنة 2011 نتيجة نمو الطلب العالمي عليه و هو ما نعكس بالإيجاب على رصيدي الميزان التجاري و حسن من معدل التغطية لتتضاعف اكثر من مرة، حيث سجلنا نسب كبيرة تراوحت ما بين 136,86% و 249,96% ، و بشكل تفصيلي انتقل معدل التغطية لقطاع المحروقات من 102,58% في سنة 1998 إلى 233,47% في سنة 2000، و استمرت هاته النتائج الايجابية باستثناء سنة 2010 حيث تراجع معدل التغطية إلى 140,11% نتيجة الازمة المالية العالمية و انهيار قيمة الدولار،

- المرحلة الثالثة: ما بعد 2014: و تعتبر مرحلة تكميلية لما شهدته نهاية سنة 2008، فقد عرف الاقتصاد العالمي ازمتين حادتين متلاحقتين الازمة المالية العالمية 2008 و أزمة انهيار اسعار النفط 2014، فقد أبانت هاتان الصدمتان مدى حساسية الميزان التجاري الجزائري لسوق النفط فقد تراجع معدل التغطية بقطاع المحروقات

للواردات إلى دون 100% و عجزت خلاله العوائد النفطية من تغطية فاتورة الواردات و تراجع معدل التغطية إلى 56,47% في سنة 2016. كأدنى مستوى لها.

الشكل رقم3-2: تطور الصادرات النفطية حسب القيمة 1971-2007

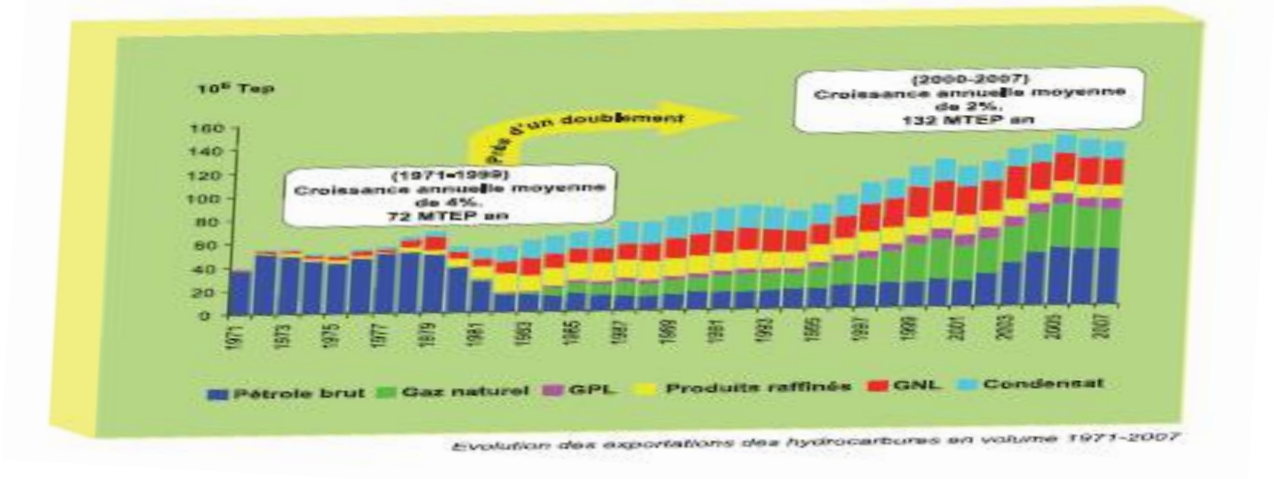

Source: **Evolution du secteur de l'énergie et des mines 1962,2007**, **Ministère de l'Energie et des Mines**, **Edition 2008**, **p 40**.

يظهر الشكل أعلاه مدى تنوع المركبات الأساسية للنفط الموجهة للتصدير، حيث يمكن تقيم تطور صادرات النفط في الجزائر إلى ثلاث مراحل، المرحلة الأولى قبل الثمانيات و هي مرحلة عرفت سيطرة النفط الخام على اجمالي الصادرات النفطية، أما المرحلة الثانية فكانت بعد الثمانينات و قد شهدت تنويع في هيكل الصادرات النفطية عبر التوجه نحو المشتقات النفطية، أما المرحلة الثالثة فكانت بعد التسعينات و مع سياسة الانفتاح والتحرير، حيث تدعم هيكل الصادرات النفطية بالغاز الطبيعي و المميع.

المطلب الثاني: مؤشرات التجارة الخارجية للجزائر

عرفت التجارة الخارجية في الجزائر انتقالات و تغيرات كثيرة نتيجة التوجه ات التي تبنتها الجزائر لدعم التجارة الخارجية و تنويع القاعدة التصديرية، فمنذ الاستقلال، وجدت الجزائر نفسها امام تحديات و عقبات كثيرة أهمها حداثة التجربة الجزائرية في التجارة الخارجية بالإضافة إلى ضعف في الهياكل التنافسية الصناعية، فتبنت بذلك السياسة الحمائية و احتكرت الدولة التجارة الخارجية إلى غاية نهاية الثمانينات و بداية التسعينات، و التي عرفت قفزة نوعية في التجارة الخارجية نتيجة الانتقال إلى اقتصاد السوق و تحرير التجارة الخارجية.

و في خضم هذه التحولات سنحاول أن نقدم قراءة لأهم مؤشرات التجارة الخارجية الجزائرية.

أولا : مؤشر تنوع و تركز الصادرات

و يدل هذا المؤشر على مدى تنوع الصادرات و بالتالي مدى السلع التي يعتمدها الاقتصاد في التجارة الخارجية، كما يدل المؤشر المقترن بها على تركيز الصادرات، حيث تترجم هذه النسبة مدى السلع التي يعتمد عليها في التصدير و تكون هذه النسبة بين 0 و الواحد 1 و كلما اقتربت من 1 كلما دلت على ضعف التنوع و قلة السلع المصدرة ، و اذا كانت هذه النسبة تساوي 1 فهذا يدل على أن الاقتصاد يعتمد على سلعة وحيدة للتصدير.

و تحسب نسبة تركز الصادرات بالعلاقة التالية:

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{I}\left(\frac{x_i}{X}\right)^2} - \sqrt{1/k}}{1 - \sqrt{1/k}}$$

حيث : H تمثل دالة هيرشمان•.

Xi تمثل قيمة الصادرات من السلع.

X تمثل اجمالي الصادرات.

k تمثل اجمالي السلع الممكن تصديرها.

جدول رقم3-3: مؤشر تنوع الصادرات الجزائرية مقارنة ببعض الدول

المؤشر / الدولة	سنة 1993			سنة 2003		
	عدد المنتجات المصدرة	مؤشر تنويع الصادرات	مؤشر تركز الصادرات	عدد المنتجات المصدرة	مؤشر تنويع الصادرات	مؤشر تركز الصادرات
الجزائر	83	0,610	0,550	101	0,690	0,598
تونس	179	0,609	0,209	193	0,576	0,170
المغرب	154	0,618	0,162	181	0,668	0,164
مصر	173	0,589	0,403	0,176	0,615	0,323
أنغولا	8	0,467	0,939	66	0,616	0,962
اندونيسيا	204	0,592	0,181	227	0,498	0,125
الإمارات العربية المتحدة	213	0,734	0,698	223	0,638	0,494
متوسط الدول المتقدمة	231	0,346	0,098	232	0,340	0,113
متوسط البلدان الافريقية	122	0,603	0,541	129	0,623	0,515
المتوسط العالمي	22	0,402	0,140	224	0,405	0,158

المصدر: ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، رسالة دكتوراه علوم، في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2006-2007، ص 78.

• نسبة لهيرشمان اقتصادي ألماني، له كتابات كثيرة في مجال الاقتصاد السياسي.

يبين هذا المؤشر مدى التنوع و تركز الصادرات، حيث يظهر الجدول أعلاه أن نسبة تنوع الصادرات الجزائرية 0,610 في سنة 1993، مقارنة بنسبة 0,690 في 2003، حيث ارتفع عدد السلع المصدرة 83 إلى 101 سلعة خلال السنتين المرجعيتين، و هي نسب منخفضة مقارنة بالدول الجوار حيث سجل المغرب 154 سلعة مصدرة في سنة 1993 و ارتفعت إلى 181 سلعة في 2003، و بالمقابل تونس لديها 179 سلعة مصدرة في 1993 مقابل 193 سلعة مصدرة في 2003.

و بالنظر للدول الأخرى فنجد مؤشر تنوع الصادرات في إندونيسيا سجل نسبة 0,592 في 1993 مقابل 0,498 في 2003 و هذا يدل على درجة تنوع مقبولة تترجمها عدد السلع المصدرة حيث تجاوزت 204 سلعة في 1993 مقابل 227 سلعة في 2003، و بمقارنة هذه النتائج مع الدول المتقدمة فقد سجل متوسطها نسبة شبه ثابتة تقارب 0,3.

أما بخصوص تركز الصادرات فقد سجلت الجزائر نسبة 0,550 في 1993 مقارنة بنسبة 0,598 في 2003 وهذا النسبة تدل على تمركز نسبي للصادرات الج زائرية في مجموعة معينة من السلع، و بمقارنة هذه النسب مع المغرب و تونس اللاتان سجلات نسب اقل من 0,5 و هي بذلك تبين على عدم تركيز الصادرات ا لسلعية في هاذان البلدان على مجموعة محددة من السلع و تدعم بذلك ما توصلنا له من نتائج فيما يخص مؤشر تنوع الصادرات.

ثانيا: نسبة الصادرات من اجمالي الناتج المحلي

و يدل هذا المؤشر على مدى مساهمة الناتج المحلي الاجمالي في الصادرات، و بمعنى آخر يعبر عن النسبة المخصصة من الناتج المحلي و الموجهة للتصدير و يحسب وفقا للعلاقة التالية:

$$\frac{\text{صادرات السلع و الخدمات}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} \times 100\%$$

الشكل رقم3-3: نسبة صادرات السلع و الخدمات من اجمالي الناتج المحلي للفترة 1970-2017

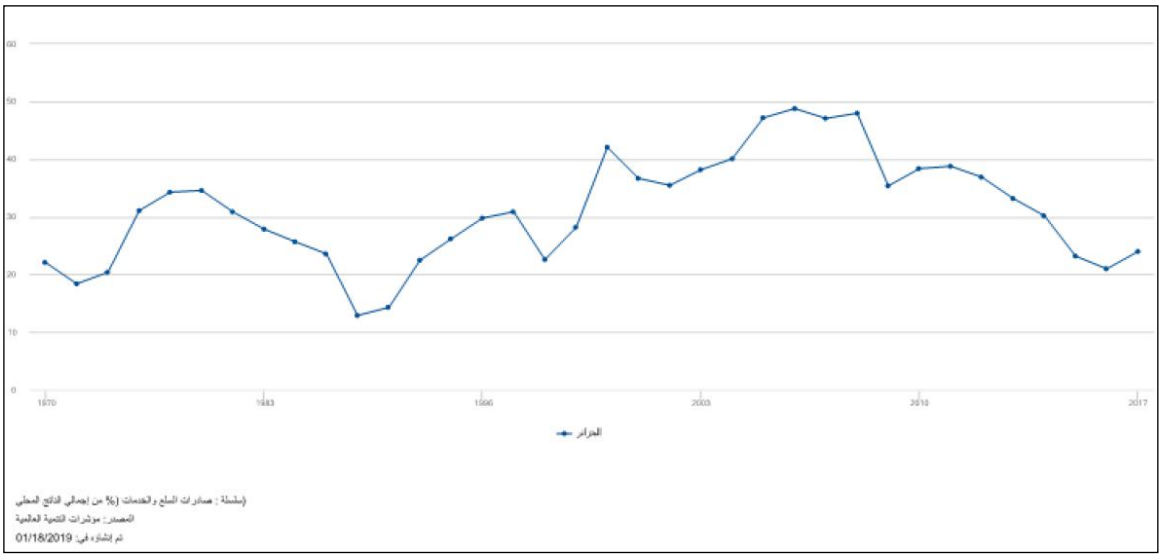

المصدر: بيانات البنك الدولي databank.albankaldawli.org

من خلال الشكل أعلاه، يمكن أن نقول بأن نسبة الصادرات من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي تراوحت بالإجمال بين 10% و 50%، حيث عرفت تذبذبا و سجلت اقل قيمة في حدود 12% في سنة 1986 متأثرة بالأزمة النفطية، كما سجلت أعلى قيمة بحدود 50% في 2006، و عموما تظهر هذه النسب ضعف الانتاج المحلي والموجه للتصدير.

ثالثا: رصيد الميزان التجاري

و هو يعبر عن الفرق بين الصادرات و الواردات و يبين مدى تغطية الصادرات للواردات و كلما كانت النتيجة ايجابية كان ذلك يعبر عن فائض في التجارة الخارجية و العكس يعبر عن العجز، و اذا تجاوزت قيمة الواردات قيمة الصادرات تسبب ذلك في عجز يحتم على الدولة تغطيته سواء عبر الاحتياطات من العملة الصعبة أو من خلال الاستدانة.

الشكل رقم3-4: الميزان التجاري الجزائري خلال مرحلة تقييد التجارة

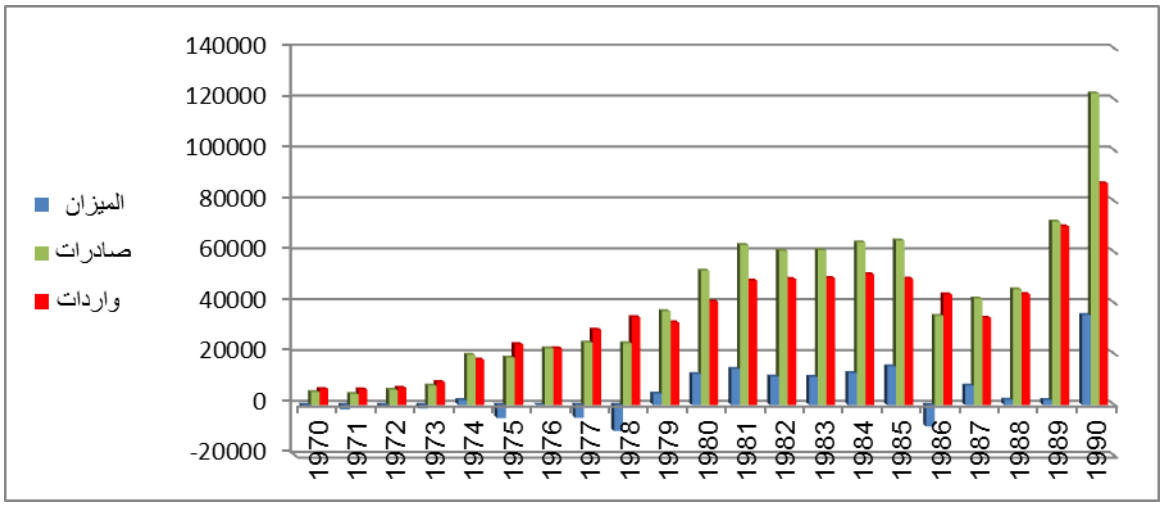

المصدر: من اعداد الطالب بناء على الملحق رقم 01

عرف الميزان التجاري عجزا في بداية هذه المرحلة حيث استمر العجز خلال الفترة ما بين 1970 و 1978 وبلغت قيمته 5192 مليون دج خلال سنة 1975، بينما سجل اكبر عجز في سنة 1978 بقيمة 10205 مليون دج، و هذا راجع لسياسة التصنيع التي انتهجتها الحكومة الجزائرية و ما ترتب عن ذلك من ارتفاع في الواردات من التجهيزات و السلع الوسيطية، فكانت الجزائر تعمل على رفع الصادرات من المحروقات لتغطية حاجاتها من هذه السلع التي تدخل في نشاطاتها الصناعية من الأسواق الخارجية و هو ما قد يعزز في ارساء قاعدة صناعية لها.

و بالمقابل عرفت الفترة 1979 إلى 1990 ارتفاعا في قيمة الصادرات نتيجة الانتعاش التي شهدها سوق النفط و ارتفاع اسعارها دوليا حيث انتقل سعره من 12,79 دولار للبرميل في سنة 1978 إلى 29,2 دولار للبرميل في سنة 1979 أي زيادة أكثر من الضعف خلال سنة واحدة، و تشمل الصادرات النفطية ما نسبته 97% إلى 98% من اجمالي الصادرات،

و قد شهدت السنوات الثمانينات الاخيرة الممتدة من 1986 إلى 1989 تذبذبا و ترنحا في سعر النفط، حيث وصل البرميل الواحد 13 دولار في نهاية 1986 مقابل 40 دولار في سنة 1981 بالإضافة إلى تدهور قيمة الدولار ، الأمر الذي أدى إلى انخفاض كبير في القوة الشرائية للصادرات الجزائرية، المقومة بالدولار الأمريكي نظرا للمكانة و الحيز الكبير الذي من اجمالي الصادرات تجاوز 94% اجمالا.

إن هذا التراجع في قيمة الصادرات أدى إلى تبني سياسة تخيض الواردات مما جعل الميزان التجاري في سنة 1986 يسجل عجز، موازاة مع ذلك عمدت السلطة العمومية بإعادة النظر في السياسة الاقتصادية المطبقة طيلة الفترة السابقة، فعمدت إلى الإسراع في عملية الإصلاح التي كانت قد شرعت فيها في بداية الثمانينات، من أجل إعادة توجيه الاقتصاد الوطني نحو آليات اقتصاد السوق[1] .

و بشكل عام فقد شهدت هذه المرحلة عدم الاستقرار في الميزان التجاري نتيجة لاعتماد الجزائر في تجارتها الخارجية على مصدر أساسي ممثل في المحروقات، بالرغم من المحاولات الاصلاحية خاصة خلال فترة الثمانينات.

الشكل رقم3-5: الميزان التجاري الجزائري لمرحلة الانفتاح و التحرير

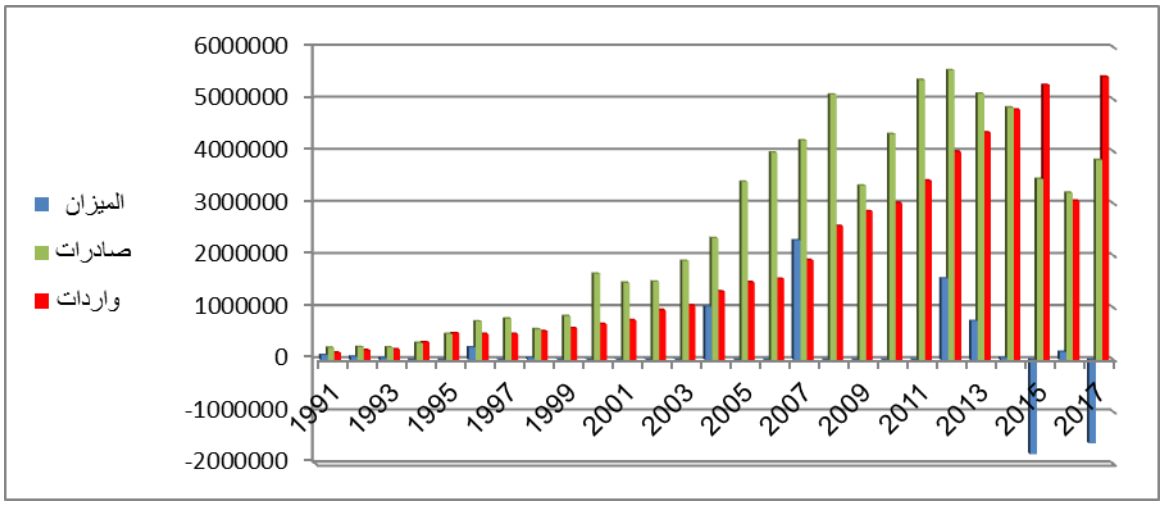

المصدر: من اعداد الطالب بناء على الملحق رقم 01

إن التوجه نحو اقتصاد السوق كان له أثر على رصيد الميزان التجاري حيث سجل فوائض هامة خاصة بعد سنة 1995 و هي مرحلة شهدت عدة تحولات في السياسة الاقتصادية للبلاد خاصة مع قانون النقد و القرض والاصلاح المالي، بالإضافة إلى التوجه نحو صندوق النقد الدولي.

فسجل الميزان التجاري عجزا خلال سنتي 1994 و 1995 قدره 15804 مليون دج و 14742 مليون دج على التوالي، و هذا راجع للوفاء بخدمات الدين الخارجي و الدخول في مرحلة اعادة جدولة الديون و ما ترتب عنها من فوائد خدمات الدين الاضافية التي يتوجب تسديدها.

[1]- زايد مراد، مرجع سابق، ص 173.

و خلال هذه المرحلة التي تميزت بالمخططات التنموية التي باشرتها الجزائر ، و الانفتاح في التجارة الخارجية ما اتاح للمؤسسات و الشركات الأجنبية ان تستوطن في الجزائر و تفتح فروع لها، و هو ما زاد من عمليات التبادل التجاري.

و قد شهدت الصادرات الجزائرية في هذه الفترة ارتفاعا ملحوظا، يمكن ان يفسر بتطور عقود الاستثمار في قطاع المحروقات بالإضافة إلى الارتفاع في العقود الموقعة مع الشركات المختصة في التنقيب و استخراج النفط، و مع استفادة الصادرات الجزائرية من عاملين هامين، أولهما ا رتفاع أسعار النفط لمستويات قياسية بلغت 109 دولار أمريكي للبرميل، و تحسن في قيمة الدولار الأمريكي، الأمر الذي أعطى قيمة اضافية للصادرات الجزائرية .

لكن ما ميز هذه الفترة أيضا الصدمات السعرية النفطية السالبة خاصة أزمتي 2008 (أزمة الرهون العقارية) التي ادت الى انخفاض أسعار النفط إلى 60 دولار للبرميل في سنة 2009، مقابل 94 دولار للبرميل في سنة 2008 ، و أزمة 2014 حيث شهدت أسعار النفط انخفاض حاد وصل إلى 40 دولار للبرميل في سنة 2016 مقابل 96 دولار للبرميل في سنة 2015.

المطلب الثالث: أثر الصدمات السعرية للنفط على التجارة الخارجية الجزائرية

إن المتتبع لسوق النفط الدولي يستطيع أن يلاحظ مدى الحساسية وعدم الاستقرار الذي تعاني منه أسعار النفط، حيث و كما تطرقنا في الفصل الاول فقد شهدت أسعار البترول تقلبات و صدمات ايجابية و سلبية منذ سبعينات القرن الماضي، نتيجة لمعطيات سياسية و اقتصادية و نتيجة أيضا لكون هذا السوق مبني على التوقعات الآجلة للعرض و الطلب من هذه السلعة الاستراتيجية.

و الجزائر كغيرها من الدول النفطية و التي اتضح لنا اعتمادها الكبير و شبه الكلي على المحروقات كمصدر أساسي للمداخيل و سلعة ترتكز عليها القاعدة التص ديرية للبلد، فإن أي تغير قد يحدث في أسعار النفط سينعكس على التوازنات الداخلية و الخارجية سواء بالإيجاب أو بالسلب، و قد اتضح لنا عند وقوفنا على الاهمية التي يحظى بها النفط في الاقتصاد الجزائري بأن العجز في الميزان التجاري مرتبط بحدوث استدانة خارجية، نظرا لنسبة الاعتماد على النفط التي بلغت حدود 97 %.

جدول رقم3-4: أهم التقلبات السعرية للنفط

الصدمة السعرية النفطية	نوع الصدمة	السعر قبل الصدمة	السعر بعد الصدمة	نسبة التغير
أزمة حظر النفط العربي 1973	ايجابية	2,7 دولار	11 دولار	%307,4
أزمة الحرب الايرانية العراقية 1979	ايجابية	12.79دولار	35,52دولار	%177,7
أزمة سوء إدارة الأوبك 1986	سالبة	27,01 دولار	13,53 دولار	%49,9
أزمة 1998	سالبة	20,29 دولار	12,28 دولار	%39,47
صدمة 2004	ايجابية	28,1 دولار في 2003	109,45 دولار في 2012	%289,5
أزمة 2014	سالبة	105,87 دولار في 2013	40,68 دولار في 2016	%61,57

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الملحق رقم 01

شهد الاقتصادي الجزائري بالإجمال 06 صدمات أساسية للنفط ثلاث منها كانت سلبية حيث أول صدمة نفطية سالبة كانت في سنة 1986 و هي ما تعرف بأزمة سوء إدارة الأوبك، حيث انخفض سعر برميل النفط ما يقارب 50% من قيمتها و انتقل من سعر 27.01 دولار للبرميل في سنة 1985 إلى 13.53 دولار للبرميل في السنة الموالية، و هو ما انعكس على التوازنات الداخلية و الخارجية للبلاد، و لعل أقوى أزمة انهيار للنفط شهدتها الجزائر كانت بدايتها في 2014 حيث خسر النفط 61.57 % من سعره و عرفت تراجعا كبيرا من 105 دولار للبرميل إلى 40.68 دولار للبرميل بين 3 سنوات فقط.

ونظرا لكون الصدمات السعرية الايجابية للنفط تعتبر شيء ايجابي سينعكس بتحقيق فوائض في الميزان التجاري، نظرا للاستفادة من النمو في قيم الصادرات خاصة ا لمتعلقة بقطاع النفط، لذا سنحاول التركيز على الأزمات

النفطية السالبة و تأثيراتها على التجارة الخارجية و رصيد الميزان التجاري في الجزائر، و أيضا سنحاول التطرق لأهم أدوات السياسة التجارية المستعملة في كل حالة.

أولا: الصدمة النفطية السالبة الأولى (أزمة 1986)

شهدت سنة 1986 انخفاضا في أسعار النفط في السوق الدولية، فبعد حالة الارتياح و الارتفاع في سعر البرميل خاصة خلال سنوات السبعينات و بداية الثمانينات، شهدت السوق النفطية مسار معاكسا و انهيار مفاجئ حيث تراجعت أسعاره لأكثر من النصف في سنة واحدة فقط، و يرجع السبب في ذلك كما ذكرنا سابقا، إلى التشتت و سوء التسيير الذي عرفته منظمة الدول المصدرة للنفط opec و التي تتحكم جزء هام من السوق النفطية، و هو ما نعكس بالسلب على موارد الدول النفطية و الجزائر من بين هذه الدول مستها هذه الأزمة، و هو ما سنوضحه في الجدول التالي:

الجدول رقم3-5: مؤشرات التجارة الخارجية للجزائر في ظل أزمة 1986

	سعر النفط	الميزان التجاري		النمو في الميزان التجاري	معدل التغطية	سعر الصرف مقابل الدولار
		الصادرات	الواردات			
قبل الأزمة	27.01	64564	49491	%20.57	%130.45	4.7
عند الأزمة	13.53	34935	43394	-156.12 %	%80.5	4.25
الفارق	-13.48	-29629	-6097	-	-49.95 %	-0.45

المصدر : من اعداد الطالب بناء على الملحق رقم 01

قبل حدوث الصدمة السعرية للنفط حقق الميزان التجاري فائضا، ترجم بنمو في التجارة الخارجية بمعدل 20.57% نتيجة ارتفاع في الصادرات الناجم عن زيادة في سعر النفط حيث استطاعت الصادرات تغطية الواردات بمعدل 130.45 %.

بينما بعد الازمة فقد نتج عن انخفاض أسعار النفط تراجعا في قيمة الصادرات بمقدار 29629 مليون دج أي بنسبة 45.89%، بينما تراجعت الواردات بنسب أقل بكثير حيث تأثرت الواردات بنسبة 12.32% فقط وهو ما عبر عنه بتراجع في الميزات التجاري إلى 156% و لم يعد بمقدور الصادرات تغطية الواردات نتيجة الفارق في نسب التراجع و التأثر بالصدمة النفطية و وصل معدل التغطية 90.5% فقط ، و على النقيض من ذلك تحسنت قيمة الدينار مقابل الدولار حيث كسب الدينار 0.45 دينار كفارق في سعر الصرف لصالحه.

اتخذت الدولة الجزائرية اصلاحا جمركيا مس التعريفة الجمركية لسنة 1986 تماشيا مع الازمة النفطية حيث جاءت هذه التعريفة بـ 19 معدلا و هي تعتبر أكبر تعريفة من حيث المعدلات التفصيلية كما تضمنت نسبتي 100% و120% على الواردات و هي نسب عالية جدا الغرض منها الحد من الاستيراد، بالمقابل تريد الدولة من خلالها الحصول على موارد اضافية خارج الجباية البترولية. كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم3-6: البنود التعريفية و نسبها من الواردات

النسب	عدد البنود التعريفية	الواردات بمليون دج	النسبة من الواردات الإجمالية
% 0	581	682,20	%28
% 3 -1	915	274,23	%31
%10-5-3	1668	425,15	% 21
%25-20-15	678	216,60	% 08
%45-40-35-30	803	216,80	% 11
%120-50	857	19,30	% 01
المجموع	**5 502**	**1.834,28**	**%100**

المصدر: المديرية العامة للجمارك حصيلة 1989

يتضح من خلال قراءتنا للجدول السابق أنه تم اعفاء 28% من عمليات الاستيراد من الحقوق الجمركية وبالمقابل فإن ما يقارب 31% من السلع المستوردة تخضع لمعدلات بسيطة ما بين 1% و 3% و أيضا ما يقارب 40 % من السلع المستوردة تم اخضاعها لمعدلات مرتفعة نسبيا أي ما بين 15% و 45%. و بالنظر لعدد البنود التعريفية نجد أن 1668 بند تعريفيا تم تطبيقه على السلع التي تخضع للنسب البسيطة من 3% إلى 10% ، وبدرجة أقل فإن عدد البنود التعريفية للسلع التي تخضع لمعدلات ما بين 1% و 3% كانت 915 بندا.

إن معدلات التعريفة الجمركية التي تضمنها قانون المالية التكميلي لسنة 1986 أدى إلى تمركز الواردات بشكل أكبر على السلع المعفاة من التعريفة حيث سجلنا 682.20 مليون دج قيمة الواردات المعفاة من التعريفة الجمركية بينما كانت قيمة الواردات للسلع التي تخضع لمعدلات متوسطة 3%و 5%و 10% كانت قيمتها 425.15 مليون دج.

و هو ما يترجم سعي ا لحكومة الجزائرية لفرض قيود جمركية على جزء هام من السلع المستوردة بغية الحد من عمليات الاستيراد.

وعلى مستوى الاتفاقات الثنائية ففي عام 1987 تم إبرام اتفاقية إضافية سمحت بموجبها دول المجموعة الأوروبية للدول العربية بالمحافظة على المعدلات التقليدية لصادراتها وإلغاء الرسوم الجمركية على عدد من المنتجات الزراعية بالتدريج[1].

الشكل رقم3-6 : العلاقة بين الحصيلة الجمركية و الواردات في ظل الأزمة النفطية 1986

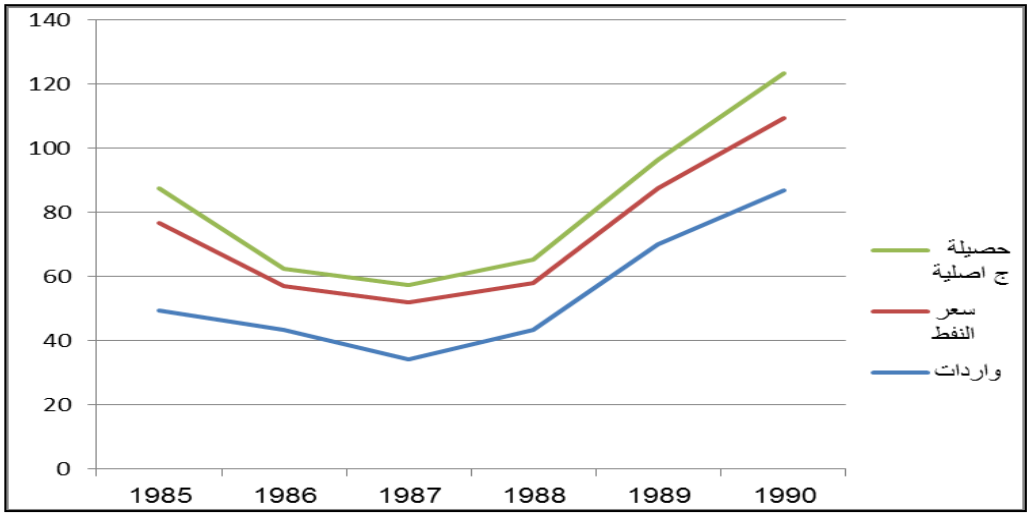

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الملحق رقم 01

إذن يتضح من خلال الشكل السابق مدى ارتباط الصادرات الجزائرية بالنفط، حيث تشترك الصادرات و أسعار النفط في نفس المنحى العام، و قد ظهر تأثير انخفاض سعر النفط على الصادرات في سنة 1986 و بالمقابل ساهم الارتفاع و التحسن النوعي في سعر النفط بعد الأزمة في نمو قيمة الصادرات، أما بخصوص الواردات فهي

[1]- مداني لخضر، **تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف و التكتلات الاقتصادية الاقليمية، دراسة حالة الجزائر في اطار منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005،2006، ص 201.

الأخرى انخفضت نتيجة سيا سة الحماية الجمركية و قد أدت هذه التعريفة بتخفيض عدد السلع المستوردة حيث سجلنا تراجعا في فاتورة الواردات و بالمقابل انخفاضا أيضا في الحصيلة الجمركية

و على العموم لم تكن الصدمة النفطية لسنة 1986 ذات أثر كبير حيث لم تدم طويلا و سرعان ما تعافت أسعار النفط و ارتفعت مرة أخرى مع أعاد التوازن للميزان التجاري.

و على مستوى عمليات التصدير و دعما للصادرات خارج المحروقات فقد جاء قانون المالية لسنة 1986 بإعفاءات و تحفيزات تخص المصدرين أصحاب النشاطات الصناعية و التجارية حيث تم اعفاءهم من الضريبة على الأرباح الصناعية و التجارية قد شمل هذا الإعفاء السلع المستوردة و الموجهة لإعادة التصدير .

الشكل رقم3-7 : تطور الصادرات خارج المحروقات خلال ازمة 1986 الوحدة مليون دج

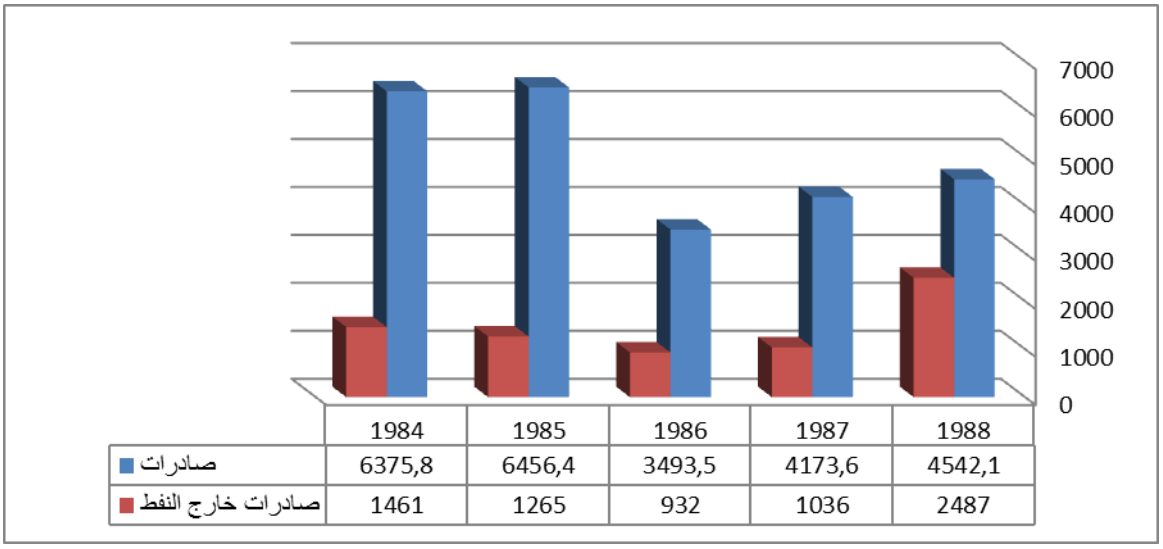

	1984	1985	1986	1987	1988
صادرات	6375,8	6456,4	3493,5	4173,6	4542,1
صادرات خارج النفط	1461	1265	932	1036	2487

المصدر: من اعداد الطالب بناء على حصيلة التجارة الخارجية 1962-2011

ملاحظة: خفضنا سلم رسم الصادرات ب 10^{-1} من أجل تقريب القيم و ايضاح التغير أكثر.

يتضح من خلال الشكل السابق مدى نجاعة سياسة دعم الصادرات خارج قطاع المحروقات بعد الازمة النفطية لسنة 1986 حيث ارتفعت الصادرات خارج المحروقات من 932 مليون دج في 1986 أي خلال الازمة النفطية إلى 1036 مليون دج بعد سنة واح دة أي في سنة 1987 ثم ارتفعت مرة أخرى إلى 2487 مليون دج في 1988 و هذا راجع إلى سياسة دعم الصادرات خارج المحروقات و التسهيلات الجمركية الممنوحة لها في قانون المالية لسنة 1986، و بالمقارنة النسبية مع إجمالي الصادرات نجد أن الصادرات خارج المحروقات نمت من 2.66% في سنة 1986 أي خلال الأزمة النفطية إلى 5.47% في سنة 1988 (بعد الأزمة النفطية

السالبة)، و عند تفصيل هيكل الصادرات خارج المحروقات نجد أن نسبة كبيرة منها تعتبر سلك استهلاكية و مواد غذائية بالإضافة إلى معدات نقل و قطع غيار و السلع التجهيزية، و يغلب على هيكل الصادرات خارج المحروقات التموين الصناعي نظرا لاهتمام الدولة بتنمية القطاع الصناعي.

ثانيا: الصدمة النفطية السالبة الثانية (1998)

شهدت بداية التسعينات من القرن الماضي توجها جديد ا في السياسة التجارية للجزائر، خاصة بعد الأحداث التي مرت بها مع نهاية الثمانينا ت من انهيار للنفط (الصدمة السالبة الأولى) و أحداث أكتوبر 1988، و أخيرا التوجه نحو سياسة التحرير و التخلي عن النهج الاحتكاري للدولة.

و مع بداية التسعينات قامت الحكومة الجزائرية بجملة من الاصلاحات تماشيا مع سياسة اقتصاد السوق التي تبنتها و قد قامت بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي من أجل الاستفادة من قروض تدخل ضمن برامج الاصلاح والتعديل الهيكلي، و بالمقابل فقد ألزم صندوق النقد الدولي الجزائر بعدم القيام بعمليات تخص زيادات في التعريفة الجمركية إلا في حدود 45% كأقصى حد، و قد شهدت سنة 1998 أزمة تراجع في أسعار النفط و هي أزمة قصيرة الأجل.

الجدول رقم3-7: مؤشرات التجارة الخارجية للجزائر في ظل أزمة 1998

	سعر النفط	الميزان التجاري		النمو في الميزان التجاري	معدل التغطية	سعر الصرف مقابل الدولار
		الصادرات	الواردات			
قبل الأزمة	20.29	740811	498326	%19.67	%148.65	63.8
عند الأزمة	12.28	588875,6	552358,6	% -87.41	%106.6	57.95
الفارق	-8.01	-151935.4	54032.6	-	% -42.05	-5.85

المصدر : من اعداد الطالب بناء على الملحق رقم 01

تراجعت أسعار النفط خلال أزمة 1998 بمقدار 8.01 دولار للبرميل و هو ما انعكس على الصادرات بالسلب حيث انخفضت الصادرات بنسبة 20.51% و هو انخفاض كبير في فترة سنتين فقط، بينما بالمقابل شهدت الواردات زيادة بنسبة 10.84%، حيث انتقلت من 498 مليار دج في 1997 إلى أكثر من 552 مليار خلال سنتين، و هو ما دفع بمعدلات نمو الميزان التجاري نحو الانخفاض حيث تراجع نمو الميزان التجاري بنسبة

87.41 % بعد الأزمة، غير أن معدلات تغطية الصادرات للواردات بقيت مستمرة و فوق نسبة 100%، وهذا راجع للقيمة الكبيرة للفوائض التي حققها الميزان التجار ي قبل الأزمة و لعل تأثير تراجع أسعار النفط حتى و إن أدى إلى تراجع في الصادرات إلا أنه لم يكن بالتراجع الذي يهبط بالميزان التجاري نحو العجز.

جدول رقم3–8 : معدلات التعريفة الجمركية للفترة 1996–2000

النسب/ السنوات المجموعات	0 %	5 %	15 %	25 %	45 %	مجموع البنود التعريفية	المعدل المتوسط المرجح (%)				
							1996	1997	1998	1999	2000
المنتجات الغذائية	4	97	70	65	444	680	–	34.33	33.23	33.98	34.03
المنتجات الطاقوية	38	35	3	1	17	94	–	2.93	15.75	3.39	10.74
المواد الخام	0	289	42	23	63	417	–	12.32		13.30	13.15
السلع نصف المصنعة	3	662	708	283	290	1946	–	18.34		17.82	17.50
التجهيزات الزراعية	0	11	14	40	5	70	20.71	20.07	15.63	19.86	21.29
التجهيزات الصناعية	30	401	347	198	187	1163	16.60	16.46		16.76	17.69
المواد الاستهلاكية	29	123	154	151	1085	1542	38.83	37.39	37.07	36.51	36.01
المجموع	104	1608	1338	761	2091	5912	24.39	24.31	23.52	23.83	23.83

المصدر: مداني لخضر، مرجع سابق، ص135.

شهدت الفترة 1996 إلى 1999 مجموعة من التغيرات في معدلات التعريفة الجمركية و لعل أهم التغيرات كانت في النسب البسيطة حيث تم تغيير النسبة 5% المذكورة في قانون المالية 1997 إلى 3% في قانون المالية 1998، و لكن و نتيجة تراجع مداخيل الجباية البترولية خلال أزمة 1998 أعادت الحكومة الجزائرية النسبة إلى 5% ضمن التعريفة الجمركية لسنة 1999 و المتضمنة في قانون المالية لنفس السنة لتصبح المعدلات 5%، 15%، 25%، 45%.

و بالرجوع إلى الجدول فإن أغلب السلع الخاضعة للتعريفة الجمركية هي بالأساس سلع صناعية أو استهلاكية، حيث يوجد 1946 بندا تعر يفيا خاص بالسلع نصف مصنعة و 1542 بندا خاص بالسلع الاستهلاكية، أما بالنسبة للسلع الخاضعة للتعريفات الجمركية المرتفعة 45% فإن جل هذه السلع هي سلع استهلاكية و المنتجات

الغذائية، بينما أغلب السلع المستوردة الخاضعة للمعدل المتوسط 15% هي المنتجات النصف مصنعة والتجهيزات الصناعية.

أما بخصوص سياسة التصدير فقد عرفت انطلاقة كبيرة و نموا معتبرا بفصل سياسة الانفتاح التدريج ي التي تبنتها الجزائر مع نهاية الثمانينات و بداية التسعينات و تنازل الدولة عن احتكار التجارة الخارجية و السماح للخواص بالقيام بعمليات التصدير.

الشكل رقم3-8 : تطور الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 1996-2000 الوحدة مليون دج

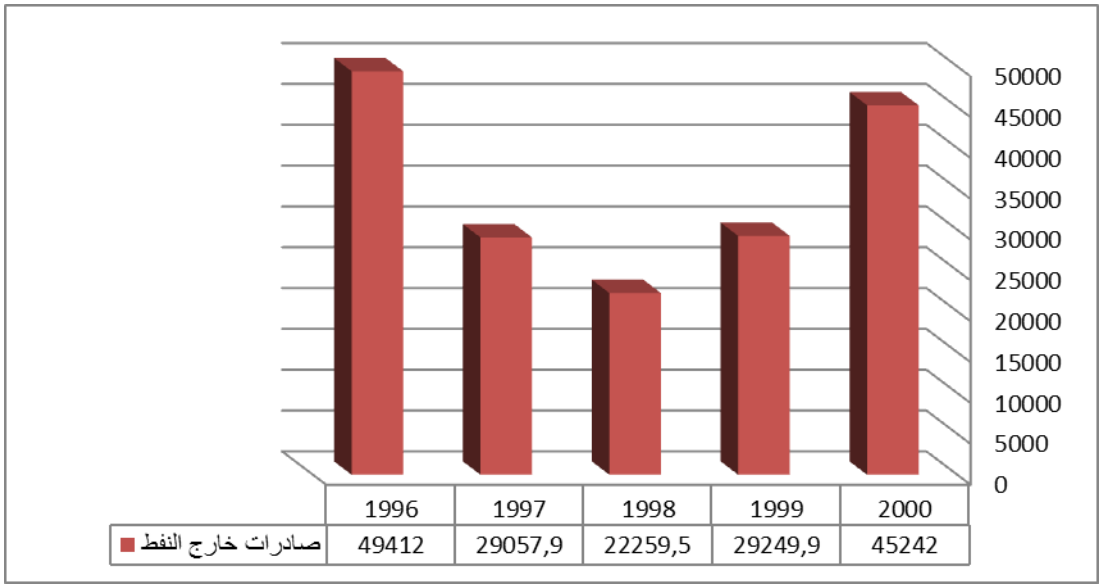

المصدر: من اعداد الطالب بناء على حصيلة التجارة الخارجية 1962-2011

عرفت الصادرات خارج المحروقات نموا معتبرا بعد التراجع الذي سجلته في سنة 1998 متأثرة بأزمة انهيار النفط حيث انخفضت الصادرات خارج المحروقات من 49.4 مليار دج في سنة 1996 إلى 22.25 مليار دج في سنة 1998، لكن سرعان ما ارتفعت نتيجة تحسن أسعار النفط من جهة و توجه الدولة نحو دعم النشاطات التصديرية خاصة برامج التثبيت الاقتصادي المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي و قبلها المخططات الخماسية.

ثالثا: الصدمة النفطية السالبة الثالثة 2014

تعتبر أزمة النفط لسنة 2014 أشد الأزمات و أ كثرها تأثيرا على الاقتصاد الوطني حيث و بعد ارتفاع أسعار النفط لمستويات قياسية منذ 1999 بلغت ذروتها في سنة 2012 بسعر 109.45 دولار للبرميل، شهد

سوق النفط الدولي تراجعا حاد و سقوطا حرا في أسعار النفط نتيجة لعدة اعتبارات سواء سياسية أو اقتصادية نوجزها في :

- أسباب اقتصادية: متمثلة بالأساس في آليات الطلب و العرض بحيث حدث شح في الطلب نتيجة تباطؤ في نمو الاقتصاد العالمي حيث تراجع نمو الناتج المحلي الاجمالي الأمريكي و كذا ضعف الأسواق الناشئة*. و يمكن إضافة اسباب اخرى ساهمت في حدوث هذه الأزمة[1]:

- زيادة الامدادات من دول خارج منظمة الأوبك المتزامنة مع تباطؤ نمو الطلب العالمي على النفط، و الزيادة في الإمدادات جاءت من مصادر عدة أهمها النفط الصخري من الولايات المتحدة الأمريكية و رمال القار من كندا و نفط المياه العميقة جدا من البرازيل.

- مساهمة ارتفاع الأسعار من خلال السنوات السابقة و تطور التكنولوجية في توسع الإنتاج من المصادر البديلة تزامنا مع النمو المتباطئ في الطلب على النفط.

- مشاكل اقتصادية في بعض الدول المستهلكة الأوروبية و اليابان.

- انخفاض النمو عما كان متوقعا له في العديد من الدول الناشئة كالهند و الصين و البرازيل.

- توجه الدول الصناعية نحو التنويع في الإمدادات و توجهها نحو تحقيق أمن الطاقة، حيث باشرت باتخاذ سلسلة من الاجراءات لترشيد الاستهلاك، و زيادة كفاءة استخدام النفط، و تشجيع انتاج مصادر بديلة.

كل هذه الاسباب بالإضافة إلى أسباب سياسية تتمثل في الاتفاق الأمريك ي السعودي، حيث تطمح الولايات المتحدة الأمريكية إلى جعل أسعار النفط في حدود 40 دولار للبرميل، و الصراع الأمريكي الروسي في سوريا و ما ترتب عنه من عقوبات اقتصادية على روسيا.

هذه الأسباب أدت إلى وجود فائض في العرض مقابل الطلب و هو ما أدى إلى تراجع أسعار النفط إلى حدود 48 دولار للبرميل.

و يظهر الجدول التالي تطور أسعار النفط خلال الأزمة.

* لتفصيل أكثر، أنظر كلاوس شواب، الاقتصاد العالمي في 2014، قضايا اقتصادية على موقع الجزيرة : https://www.aljazeera.net

[1]- ملخص دراسة، **التطورات في أسعار النفط العالمية و الانعكاسات المحتملة على اقتصادات الدول الأعضاء**، منظمة الأقطار المصدرة للبترول، نوفمبر 2015.

الشكل رقم3-9: تطور أسعار النفط خلال أزمة 2014

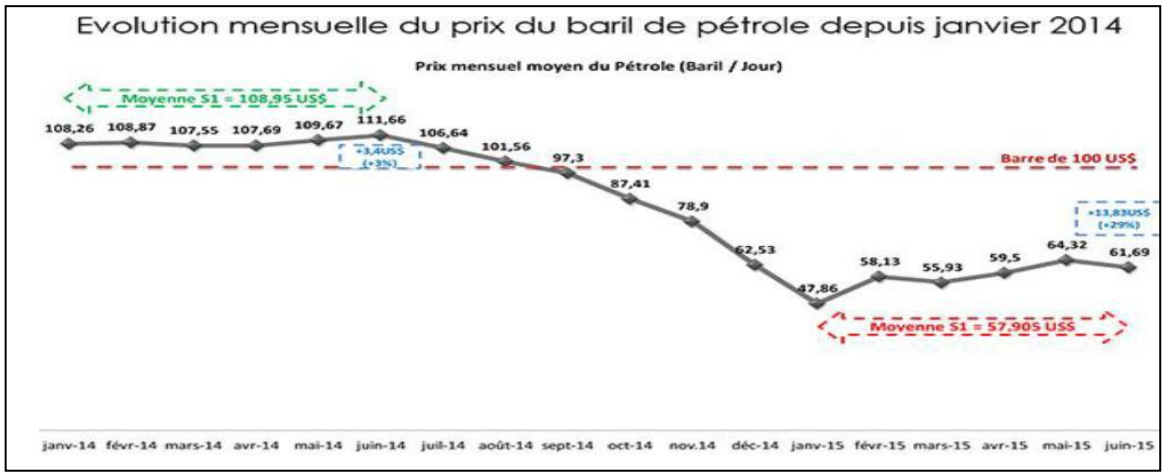

. **المصدر:** زايدي حسبية، بن سماعين حدة، **أزمة أسعار النفط 2015 و أثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد05، جوان 2016، ص 218

بالنظر إلى تطور أسعار النفط فقد شهدت سنة 2014 في نصفها الأول استقرار ا في حدود 108 دولار للبرميل، أما النصف الثاني فقد عرف انهيار إلى حدود 48 دولار للبرميل في جانفي 2015، نتيجة للأسباب المذكورة أعلاه أهمها القرار المفاجئ من الاوبك بزيادة الانتاج، لتتحسن نسبيا الأسعار و تستقر عند حدود 58 دولار مع نهاية سنة 2015.

و قد انعكست هذه الأزمة على الميزان التجاري الجزائري، حيث سجلا عجزا بمقدار 15 مليار دولار بداية سنة 2015، نتيجة انخفاض في قيمة الصادرات مع ثبات قيمة الواردات.

أ -بالنسبة للصادرات :

يمثل الشكل التالي تطور الصادرات حسب الأصناف خلال الأزمة.

الجدول رقم3-9: تطور الصادرات الجزائرية خلال أزمة 2014 **مليون دولار أمريكي**

الصادرات	2014	2015	التغير
المحروقات	60.304	35.724	%40.8 -
خارج المحروقات	2.582	2.063	%20.1 -
المجوع	62.886	37.787	% 39.9 -

المصدر: من إعداد الطالب بناء على بيانات المركز الوطني للاعلام و الاحصائيات CNIS

تراجعت الصادرات بقيمة 40% ما بين سنتي 2014 و 2015 نتيجة الانخفاض في سعر النفط، حيث انخفضت قيمة الصادرات من المحروقات بمعدل 40.8 %، بينما الصادرات خارج المحروقات عرفت هي الاخرى انخفاضا ب 20% متأثرة بالقطاع النفطي، و تؤكد هذه النتائج مدى قطبية الصادرات الجزائرية و احصارها على سلعة واحدة، و سيرافق هذا الانخفاض تراجع في الواردات نتيجة تراجع معدلات التغطية.

و لشكل التالي يوضح تطور الواردات الجزائرية خلال الأزمة.

الجدول رقم3-10 : تطور الواردات الجزائرية خلال أزمة 2014 مليون دولار أمريكي

الواردات	2014	2015	التغير
السلع الغذائية	11.005	9.314	- 15.41%
السلع الوسيطية	17.622	15.881	- 9.9%
السلع الرأسمالية	19.619	17.709	- 9.7%
السلع الاستهلاكية	10.334	8.597	- 16.8%
المجموع	58.580	51.501	- 12.1%

المصدر: من إعداد الطالب بناء على بيانات المركز الوطني للاعلام و الاحصائيات CNIS

عرفت الواردات بشكل اجمالي تراجعا بمقدار 12.1%، ما بين سنتي 2014 و 2015 و بالمقارنة مع التراجع المسجل في الصادرات بنسبة 40% نجد أن انعكاس الصدمة السعرية للنفط يكون حاد في جانب الصادرات، أكبر منه في جانب الواردات، و بالتفصيل في هيكل الواردات نجد أن واردات السلع الغذائية انخفضت إلى 15.4 % ، بينما السلع الوسيطية سجلت تراجعا بمعدل بقارب 10% و بنفس المعدل انخفضت أيضا السلع الرأسمالية و أخيرا فإن السلع الاستهلاكية شهدت انخفاضا ب 16.8%، و يرجع هذا التراج ع إلى تقلص الايرادات النفطية خلال الاشهر الاخيرة من سنة 2014. و بخصوص تنظيم عمليات الاستيراد في ظل الأزمة النفطية، أقرت الدولة عدة قرارات تضمنتها المراسيم التالية:

- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 14-219 المؤرخ في 11 أوت 2014 المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي 10-89 الذي يحدد كيفيات متابعة الواردات المعفاة من الحقوق الجمركية في إطار اتفاق التبادل الحر .
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 15-306 المؤرخ في 06 ديسمبر 2015، و المتضمن كيفيات تطبيق أنظمة رخص الاستيراد أو التصدير، حيث و حسب المادة 5 منه :يمكن استحداث رخص غير تلقائية للاستيراد أو التصدير لتسيير حصص المنتوجات و البضائع عند الاستيراد و التصدير . حيث تخضع المنتوجات و البضائع المستوردة أو المصدرة إلى ترخيص مسبق "رخصة استيراد، أو رخصة تصدير.
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 17-202 المؤرخ في 22 جويلية 2017 المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 15-306، و المتضمن استحداث رخص غير تلقائية للاستيراد.
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 17-245 المؤرخ في 22 أوت 2017 الذي يلغي المرسوم التنفيذي رقم 17-202.
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 18-02 المؤرخ في 07 جانفي 2018 الذي تضمن تحديد قائمة سالبة للسلع الممنوعة من الاستيراد، و ضمت القائمة 851 منتجا ممنوعا من الاستيراد بصفة مؤقتة، أغلبها سلع استهلاكية كمالية و سلع و معدات صيدلانية و سلع و معدات صناعية.
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 18-139 المؤرخ في 21 ماي 2018، يعدل و يتمم المرسوم التنفيذي رقم 18-02 و المتضمن تعديل القائمة السالبة للسلع الممنوعة من الاستيراد، حيث تضمنت القائمة 877 سلعة، أغلبها سلع استهلاكية كمالية و سلع و معدات صيدلانية و سلع و معدات صناعية.
- ✓ المرسوم التنفيذي رقم 19-12 المؤرخ في 24 جانفي 2019، المعدل للمرسوم التنفيذي رقم 18-02 حيث تم تقليص القائمة إلى 5 سلع فقط و تمثلت في معدلات و آلات فلاحية (جرارات)، و مركبات نقل وسيارات سياحية و سيارات لنقل البضائع، و سيارات للاستعمال الخاص . حيث يعتبر هذا المرسوم بمثابة تحرير السلع للاستيراد.

أما بخصوص السياسة الجمركية على الواردات فقد أقرت الجزائر و تماشيا مع مخلفات الأزمة النفطية تعديل في نسب التعريفات الجمركية، و هو ما تضمنه قانون المالية لسنة 2018.

جدول رقم3-11: التعريفة الجمركية لسنة 2018

الرسوم الجمركية	النسب
الاعفاء	**% 0**
المخفضة	**% 5**
الوسيطة	**% 15**
المرفوعة 1	**% 30**
المرفوعة 2	**% 60**

المصدر: من إعداد الطالب بناء على قانون المالية لسنة 2018

حيث تم تعديل معدلات التعريفة الجمركية لسنة 2002 بزيادة معدل مرتفع بنسبة 60% و هذا الاجراء يأتي من أجل كبح و منع بعض السلع من الاستيراد و خفض فاتورة الواردات.

بالإضافة إلى التعديل في معدلات التعريفة الجمركية، فقد استحدث أيضا رسم إضافي مؤقت وقائي، وفق المرسوم التنفيذي رقم18-230 المؤرخ في 25 سبتمبر 2018،

و في ظل عمليات الحماية على التجارة الخارجية التي انتهجتها الحكومة بعد الأزمة النفطية لسنة 2014 تراجع العجز في الميزان التجاري كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم3-10: تطور رصيد الميزان التجاري خلال أزمة 2014 **مليار دولار**

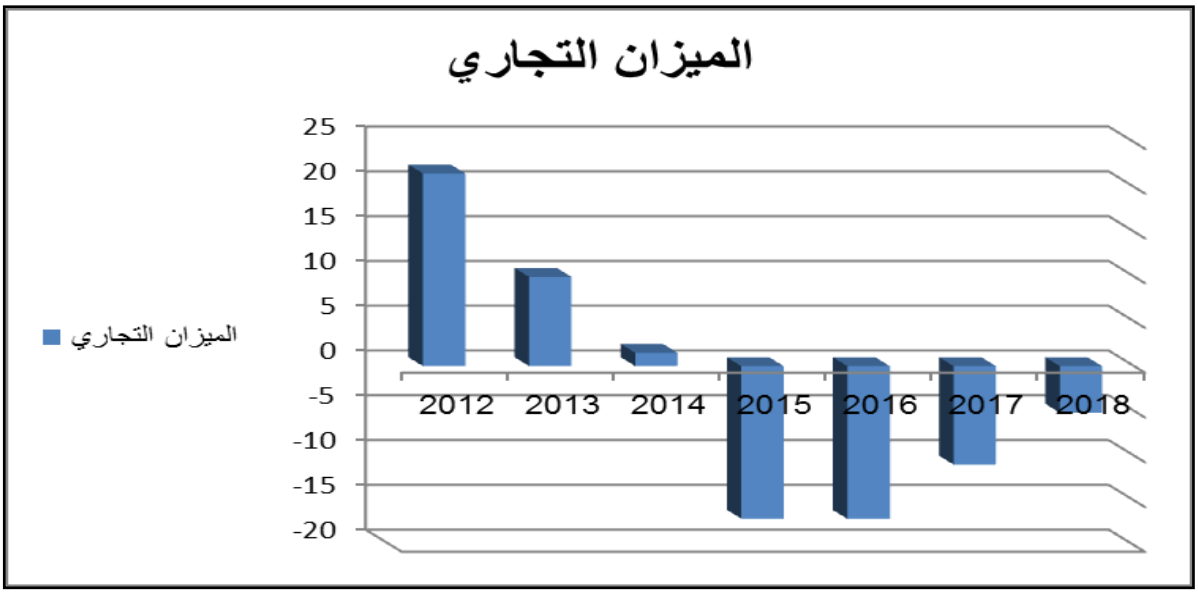

المصدر: من إعداد الطالب بناء على الملحق رقم 01

يظهر الشكل السابق تطور رصيد الميزان التجاري حيث حقق فائضا قبل الأزمة في حدود 20 مليار دولار وتراجع الفائض إلى حدود 10 مليار دولار في سنة واحدة نتيجة بداية تهاوي أسعار النفط، و شهدت سنة 2014 فائضا في حدود 1.5 مليار دج، ليسجل سنة 2015 عجزا بقيمة 17 مليار دولار نتيجة لانخفاض أسعار النفط إلى حدود 45 دولار للبرميل، و بالمقابل بقاء قيمة الواردات مرتفعة و لم تتأثر إلا بنسبة 12.1 %، و قد أدت سياسة الحماية الجمركية و القائمة السالبة إلى تخفيض قيمة الواردات لينزل العجز إلى حدود 5 مليار دولار فقط مع نهاية 2018.

الجدول رقم3-12: تطور الصادرات و الواردات خلال الثمانية أشهر الاولى لسنة 2018 مليار دولار

الصادرات	28.347	%23.48	الواردات	30.39	-%2.40
المحروقات	26.33	+%21.23	المنتجات الخام	1.278	+%27.54
خارج المحروقات	2.017	+%63.13	السلع الاستهلاكية	6.36	+%12.3
منتجات نصف مصنعة	1.62	+%83.85	المواد نصف مصنعة	7.22	+%0.24
السلع الغذائية	0.25	+%2.04	منتجات الطاقة	0.730	-%45.01
المواد الخام	0.067	+%55.81	التجهيزات الفلاحية	0.382	-%13.38
التجهيزات الصناعية	0.057	+%9.62	التجهيزات الصناعية	8.53	-%11.16
المواد الاستهلاكية	0.023	+%53.33	المنتجات الغذائية	5.89	-%0.12

المصدر: من إعداد الطالب بناء على تقرير لمصلحة الجمارك متاح على موقع http://www.eco-algeria.com.

يظهر الجدول تراجعا في العجز نتيجة تحسن أداء القطاع ال تصديري، حيث ارتفعت الصادرات خارج المحروقات بنسبة 63 % و كانت الزيادة خ اصة في المنتجات نصف المصنعة 83.85% و المواد الخام بنسبة 55%، بالإضافة إلى المواد الاستهلاكية 53%، و هذا راجع لسياسة التصنيع التي انتهجتها الحكومة و دعم المؤسسات المنتجة ، بالإضافة إلى استهداف أسواق جديدة خاصة في إفريقيا . و الدول العربية، و بالمقابل شهد الو اردات انخفاضا طفيفا بقيمة 2.4 % حيث سجلت 30.39 مليار دولار مقابل 31.14مليار دولار في 2017، وهذا التحسن راجع إلى انخفاض الواردات من منتجات الطاقة بنسبة 45%، و التجهيزات الفلاحية 13%

والمنتجات الغذائية و هذا راجع للقائمة السالبة التي أقرتها الحكومة في المرس وم التنفيذي 18-02، حيث شملت قائمة السلع الممنوعة من الاستيراد بصفة مؤقتة، العتاد الفلاحي، و بعض المنتجات الغذائية و بعض السلع الاستهلاكية بالإضافة إلى مواد صيدلانية و صناعية.

و على الرغم من تحسن أداء الواردات و نجاح نسبي لسياسة الحماية في تقليص السلع المست وردة، إلا أن الواردات عرفت ارتفاعا فيما يخص المنتجات الخام بنسبة 27.54% حيث سجلت 1.278 مليار دولار مقابل 1.002 مليار دولار في 2017، كما ارتفعت السلع الاستهلاكية بنسبة 12.7%، و هو ما يطرح بعض الأسئلة بخصوص عدم قدرة الاقتصاد الوطني على الانتاج الاستهلاكي ،و هو ما يكبد الدولة ما قيمته 6.62 مليار دولار. و يتوقع ارتفاع الواردات بشكل كبير خاصة في ظل التخلي عن القائمة السالبة و فتح المجال أمام الاستيراد الحر و اقتصار المنح على بعض المنتجات فقط المذكورة في المرسوم التنفيذي 19-12، و عليه يتوقع أن يسجل الميزان التجاري في نهاية 2019 زيادة في العجز في ظل استمرار تراجع أسعار النفط او استقرارها في حدود 45 دولار للبرميل.

المبحث الثاني : أثر كل من تقلبات سعر النفط و أدوات السياسة التجارية على الميزان التجاري في الجزائر

إن الاختلالات التي عرفها الميزان التجا ري و حالة العجز التي يعاني منها كل ما يتعرض الاقتصاد الوطني لصمدة سعرية للنفط، دفعت بالحكومة إلى الاستعانة بالسياسة التجارية للتأثير في الصادرات و الواردات و بالتالي تغطية أثر هذه الصدمات، و تؤدي السياسة التجارية دورا هاما في احداث التوازن في ميزان المدفوع ات عبر أدواتها السعرية و الكمية و التنظيمية، و عادت ما تلجأ الدول النامية و الاقتصادات أحادية التصدير إلى فرض حماية تجارية و سياسة انكماشية في الواردات، من أجل مسايرة الانخفاض في القدرة التصديرية .

و سنحاول في هذا المبحث القيام بدراسة قياسية محاولة منا للإج ابة على التساؤل الأساسي للدراسة والمتمثل في قياس الأثر العكسي الذي يمكن أن تحدثه أدوات السياسة التجارية و المرافق لأثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري في الجزائر. و هذا عبر بناء نموذج اقتصادي يمثل متغيرات الدراسة و قياس مدى العلاقة قصيرة و طويلة الأجل بينها.

المطلب الأول : تحديد متغيرات الدراسة و بناء النموذج

تم اختيار متغيرات الدراسة بناء على النظرية الاقتصادية، حيث يتمثل المتغير التابع في رصيد الميزان التجاري، بينما المتغيرات المستقلة فهي ممثلة لأدوات السياسة التجارية و تم اختيار المتغيرات التي يتو فر فيها شرطي القدرة على القياس الكمي و الاستمرارية و عدم الثبات، و حسب ما تطرقنا له في الاطار النظري يمكن حصر أدوات السياسة التجارية في الجدول التالي:

جدول رقم3-13:أدوات السياسة التجارية

أدوات السياسة التجارية	طبيعتها	خصائصها	ملاحظات
الرسوم الجمركية	سعرية	قابلة للقياس و ثابتة لفترات زمنية	نستخدم الايرادات الجمركية لتحل محلها
اعانات التصدير	سعرية	قابلة للقياس و غير متجانسة	لا يمكن ادراجها في النموذج نظرا لعدم استخدامها بشكل مستمر.
الإغراق	سعرية	غير قابلة للقياس	لا يمكن ادراجها في النموذج
سعر الصرف	سعرية	قابلة للقياس	تدرج في النموذج
حصص الاستيراد	كمية	غير قابلة للقياس و متوفرة بشكل متقطع	لا يمكن ادراجها في النموذج
تراخيص الاستيراد	كمية	غير قابلة للقياس و متوفرة بشكل متقطع	لا يمكن ادراجها في النموذج
الاتفاقات و المعاهدات	تنظيمية	غير قابلة للقياس	لا يمكن ادراجها في النموذج
الاجراءات الادارية	تنظيمية	غير قابلة للقياس	لا يمكن ادراجها في النموذج
القيود على التصدير	تنظيمية	غير قابلة للقياس	لا يمكن ادراجها في النموذج

بناء على ما تضمنه الجدول أعلاه، نستنتج أن أدوات السياسة التجارية تنقسم لثلاث أصناف سعرية وكمية و تنظيمية، فالأدوات التنظيمية لا يمكن قياسها و استخدامها ضمن النموذج نظرا لكونها عبارة عن اجراءات و سياسات و اتفاقات الغرض منها التأثير في التجارة الخارجية، بينما الادوات السعرية و الكمية فيمكن أن نأخذ متغيرات : سعر صرف الدينار مقابل الدو لار، و الايرادات الجمركية التي تعبر عن المداخيل المتآتية من الرسوم الجمركية، بالإضافة إلى متغير احتياطي الصرف الذي يلعب دور في سد العجز في الميزان التجاري.

أولا: نسبة تقلبات أسعار النفط (PP)

تعتبر العوائد النفطية من أهم الايرادات المالية التي تعتمد عليها الدول المنتجة للنفط في تسيير اقتصاداتها، فيمثل النفط اجمالي صادرات الجزائر ، حيث يرتبط معها بنسبة بلغت في متوسطها خلال 15 سنة الماضية حدود 96%، و هذه العلاقة الكبيرة جعلت منه مؤشر هام في الميزان التجاري، حيث يعتبر النفط و مشتقاته و الغاز الطبيعي و المميع أهم ما يميز مكونات هيكل الصادرات الجزائرية، هذه العلاقة الوطيدة ألقت بظلالها على مستوى حساسية الميزان التجاري لمدى تقلبات أسعار النفط فكلما كانت أسعار النفط تمتاز بالاستقرار و التحسن كلما انعكس هذا بالإيجاب من خلال تسجيل الميزان التجاري لفوائض في رصيده، بين ما عند حدوث أي خلل أو صدمة سعرية سالبة للنفط تظهر آثار ذلك في الميزان التجاري بالسلب.

ففي مرحلة التسيير المركزي الاشتراكي كانت المشاريع الاستثمارية تمول عن طريق العائدات النفطية، كما أن النمط الاستهلاكي الذي تعود عليه الجزائريون في الفترة 1985-1974 والذي تميز بارتفاع الطلب على المواد الاستهلاكية الكمالية، كان يتم الإنفاق عليه بفضل عوائد الصادرات النفطية المحققة جراء ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، لتأتي بعدها مرحلة الإصلاحات بكل إشكالها والتي عرفتها الفترة 1998-1986 -، حيث تم التحول إلى تبني نظام اقتصاد السوق- ، والتي كانت نتيجة الانهيار المفاجئ لأسعار النفط في الأسواق العالمية ولقيمة الدولار مقابل العملات الأخرى على اعتبار أنها العملة التي يسعر بها البترول في الأسواق العالمية، مع العلم أن وتيرة تنفيذ برامج الإصلاحات شهدت تباينا من خلال عدم الالتزام بالجدية الكاملة في فترة 1993-1986 ، حيث كان التطبيق سمته التراجع بمجرد عودة أسعار النفط إلى الارتفاع ، بينما اختلف الأمر خلال الفترة 1998-1994عندما تم تبني سياسة تصحيحية عميقة وجادة بهدف معالجة الاختلالات الهيكلية باعتماد أدوات السياسة الا قتصادية ، وعدم ترقب وضعية أسعار البترول في السوق النفطية ، لتشهد الفترة 2011-2000 ، قرارات اقتصادية هامة لعب فيها ارتفاع وانخفاض أسعار النفط دورا أساسيا، حيث كان من أبرزها التسديد المسبق للدين سنة 2007، وتبني سياسة اقتصادية حمائية سنة 2009بمجرد تقلص عوائد الصادرات النفطية نتيجة التراجع الكبير لأسعار النفط بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008،[1] و لتشهد سنة 2014 أزمة

1- عية عبد الرحمان، **دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية، حالة 2000-2011**، مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد 5 جوان 2011، ص 199.

انهيار فجائية للنفط أدت بتسجيل عجز في الميزان التجاري و استمرت هذه الازمة إلى يومنا هذا حتى و إن تعافى سعر النفط و سجل نمو فوق حدود 50 دولار للبرميل إلا أنه يبقى في مجال الخطر على العوائد المرتقبة منه لتغطية الواردات و تسجيل فوائض في الميزان التجاري، و يظهر الشكل الموالي العلاقة بين سعر النفط والصادرات في الجزائر.

الشكل رقم3-11 : العلاقة الارتباطية لتطور سعر النفط و الصادرات في الجزائر 1970-2018

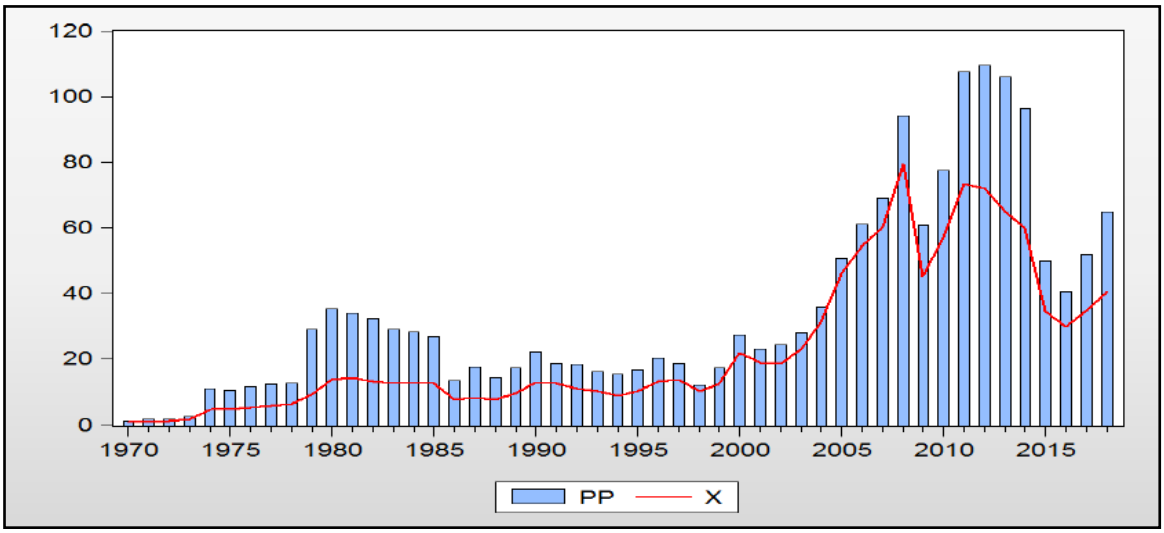

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج eviews.

و قد اعتمدنا في دراستنا على حساب النسب المئوية لتقلبات أسعار النفط للوقوف على معدلات النمو و التراجع لسعر النفط من سنة لأخرى، و قد تم استخلاص المعطيات بناء على التطور التاريخي لأسعار النفط من الموقع المتاح على الرابط :

www.statista.com/statistics/262858/change-in-opec-crude-oil-prices-since-1960

ثانيا: حصيلة الايرادات الجمركية (RD)

تعبر الحصيلة الجمركية على الموارد المتآتية من تطبيق الرسوم و التعريفات الجمركية على السلع المستوردة، لهذا يكون لها اثر مباشر مع الواردات في حالة رغبة الدولة في كبح الواردات و التخفيض من استيراد بعض السلع سواء من أجل حماية انتاجها المحلي من سلع مماثلة منافسة أو من أجل الحد من فاتورة الواردات، و تستخدم

الجزائر سياسة التعريفة الجمركية بشكل موسع عند حدوق عجز في الميزان التج اري محاولة منها لتخفيض قيمة الواردات عبر فرض رسوم تعريفية مرتفعة على بعض السلع التي لا ترغب في دخولها.

و يقيس مؤشر الضغط الجمركي على الواردات نسبة الحصيلة الجمركية من إجمالي الواردات للوقوف على مدى الضغط المطبق من قبل التعريفة الجمركية على الواردات، فكلما كان المعدل مرتفع كلما دل عن توسع في استخدام التعريفات الجمركية، و كلما كان المعدل منخفض كلما دل على قيام الحكومة بعمليات تفكيك و تسهيل جمركي . و يوضح الشكل الموالي العلاقة بين الضغط الجمركي و الواردات في الجزائر خلال الفترة 2018-1970

الشكل رقم3-12: تطور الضغط الجمركي على الواردات في الجزائر 1970-2018

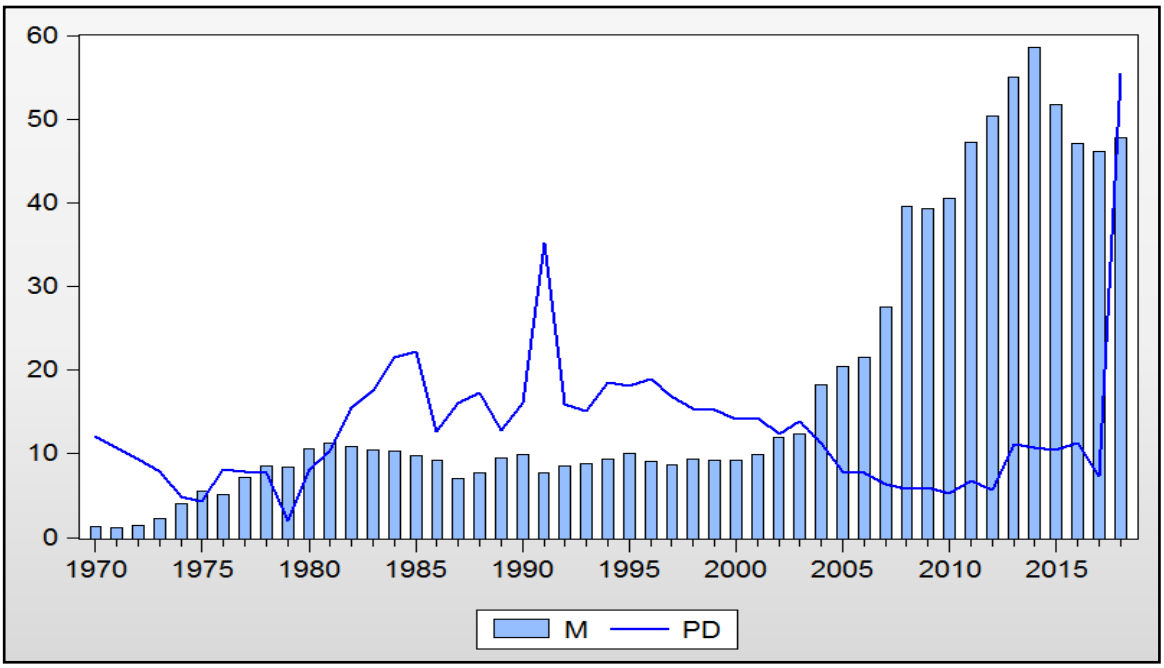

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج eviews.

عرفت التعريفة الجمركية عدت تغيرات منذ الاستقلال، حيث كانت أول تعريفة جمركية لسنة 1963، و توالت بعد ذلك عمليات التغيير في نسب التعريفات الجمركية حيث بلغت في سنة 1986، 19 معدلا مختلفا و تم تخفيضها إلى 9 معدلات في سنة 1992، و مع بداية التسعينات و في ظل اقتصاد السوق و عمليات التحرير التجاري التي انتهجتها الدولة تم تخفيض معدلات التعريفة الجمركية وفق ما يعرف بالتفكيك الجمركي إلى 4 معدلات فقط و استمر العمل بنظام المعدلات الاربع مع تعديل طفيف في النسب خاصة في النسب الكبيرة

40% و 45%، نظرا لالتزام الدولة مع صندوق النقد الدولي و ما أقره من شروط تضمنت عدم زيادة معدلات التعريفة الجمركية أكثر من 4 معدلات.

و تنعكس سياسة النظام الجمركية على مؤشر الضغط الجمركي على الواردات و حسب الشكل أعلاه يظهر مدى ممارسة النظام الجمركي لضغط على الواردات قبل 1990 و هذا يفسر بانتهاج الدولة آنذاك سياسة الاحتكار و الرقابة على التجارة الخارجية، و ما تترتب عن هذا التوجه من توسع في استخدام رسوم التعريفة الجمركية، بينما يظهر بعض الا ستقرار في مرحلة اقتصاد السوق ناجم عن استقرار في معدلات التعريفة الجمركية المطبقة.

و سنستخدم في دراستنا حصيلة الايرادات الجمركية التي تعبر عن الايرادات المحققة من الرسوم والتعريفات الجمركية، و قد حصلنا على البيانات الخاصة بها من متابعتنا لقوانين المالية ابت داء من قانون المالية لسنة 1970 إلى قانون المالية لسنة 2019.

ثالثا: سياسة تخفيض العملة (TC)

تستهدف سياسة تخفيض العملية التأثير على الصادرات عبر جعل المنتجات المحلية بأسعار مخفضة مما يحفز على زيادة الطلب عليها من قبل الأجانب، و لكن هذه السياسة تتطلب توفر ش روط محددة أهمها وجود إنتاج تصديري بالإضافة إلى مرونة الصادرات، و يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى :[1]

تؤدي تخفيض قيمة العملة المحلية إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة والأثر المباشر يكون على السلع الاستهلاكية والوسيطة كما يمكن تجاهل أثر التخفيض إذا صاحبته تعديلات في الأجور ما يخلق بدوره آثار سلبية على التضخم بالنسبة للأجور.

إن تخفيض قيمة العملة المحلية نظريا يؤدي إلى زيادة الصادرات من السلع الوطنية وبالتالي تنامي الطلب الخارجي على السلع المحلية وبالتالي الزيادة في حجم الصادرات وقيمتها مقابل انخفاض الواردات من السلع ما يؤدي بدوره إلى تخفيض العجز في الميزان التجاري ولكن واقعيا بالنسبة للاقتصاد الجزائري نجد أن التحسن الملحوظ في الميزان التجاري يعود إلى ارتفاع قيمة الصادرات من المحروقات وارتفاع أسعار النفط التي تتحدد و فقا لمنظمة الأوبك.

1- بوعيشة مبارك، **السياسة النقدية و آثار تخفيض قيمة العملة الوطنية**، مجلة العلوم الانسانية، العدد12، جامع قسنطينة، 1999، ص ص 85،86.

الشكل رقم3-13: تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار

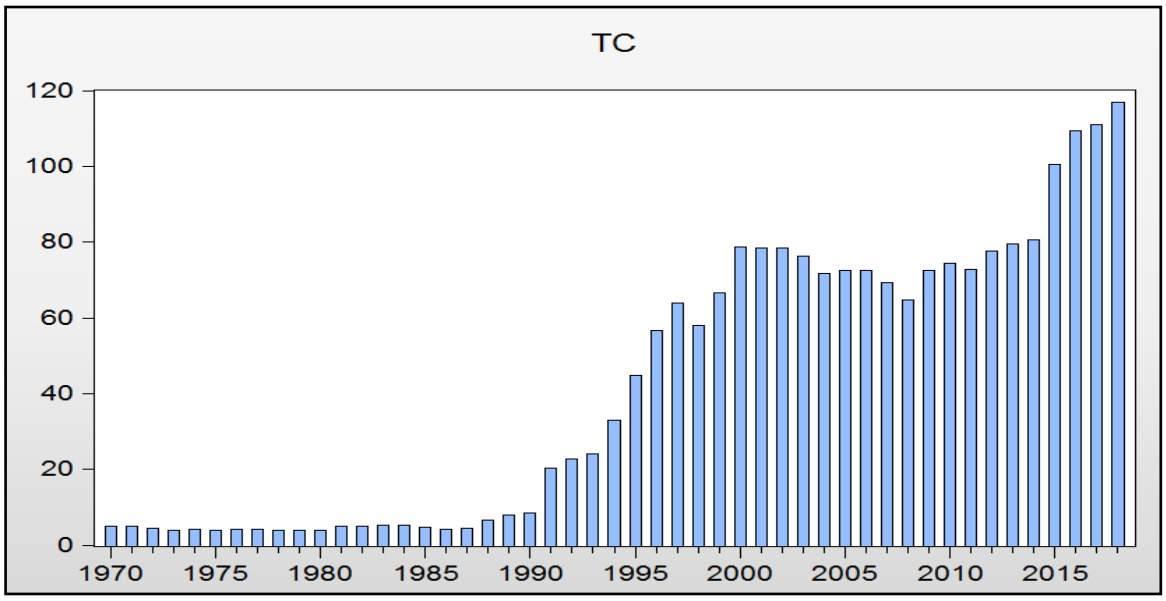

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج eviews.

يظهر الشكل رقم 3-13 أن سعر صرف الدينار مقابل الدولار يمكن تقسيمه تارخيا إلى مرحلتين، الأولى قبل سنة 1990 و هي مرحلة الرقابة على الصرف، و مرحلة احتكار الدولة حيث تميزت باستقرار نسبي لسعر الصرف و عند حدود منخفضة حيث لم يتجاوز 8 دينار مقابل 1 دولار، بينما عرفت مرحلة الانفتاح و من جراء سياسة تخفيض العملة التي انتهجتها الجزائر التزاما منها بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي و الاصلاحات الهيكلية المقررة خلال بداية التسعينات، أدى كل هذا إلى انخفاض سعر صرف الدينار أمام الدولار بشكل مستمر إلى أن وصل إلى حدود 116 دينار مقابل 1 دولار في 2018،

قد تنجح سياسة تخفيض العملة في التأثير في الصادرات في الدول الصناعية و ذات القاعدة تصديرية الكبيرة، و هو الامر الغير محقق في الدول النامية و الدول النفطية كالجزائر، حيث لا يكون لهذه السياسة الأثر البالغ نظرا لضعف الصادرات خارج المحروقات، و اقتصار الصادرات على النفط و مشتقاته و هي مقومة بالدولار الأمريكي.

و عليه يمكن الاعتماد على سعر صرف الدينار مقابل الدولار، حيث كل ما انخفضت قيمة الدينار أمام الدولار كل ما دل ذلك على ارتفاع قيمة الصادرات، و تعمل سياسة الصرف عملا عكسيا، حيث تؤثر على

الواردات من خلال جعل السلع الأجنبية مقومة بسعر أكبر و بالتالي الامتناع عن تصدير بعض هذه المنتجات، ما يؤدي إلى الحد من الواردات. و تحصلنا على البيانات الخاصة بسعر الصرف من تقارير بنك الجزائر.

رابعا: احتياطي الصرف (RC)

يرتبط احتياطي الصرف بمركبات الميزان التجاري الصادرات و الواردات حيث يستمد مداخيله من العملة الصعبة من الصادرات، فكلما زادات قيمة الصادرات كلما حقق الميزان التجاري فائض في القيمة لتجاوز الصادرات قيمة الواردات و بالتالي يحتفظ بجزء منه كاحتياطي عملة صعبة، و يرتبط بذلك بعلاقة طردية مع الصادرات، بينما تلجأ الدولة لاستخدام قيمة الاختياطي لمواجهة عجز في تسديد قيمة الواردات في حالة عدم قدرة الصادرات على تغطية الواردات، فتقوم الدولة بتغطية العجز في الميزان التجاري عبر احتياطي الصرف.

و يرى العديد من الاقتصاديين أن حد الأمان للاحتياطات الدولية هو أن تحافظ الدولة على نسبة معقولة من احتياطات النقد الأجنبي و التي تكون في حدود 30 إلى 50 بالمئة نسبة إلى الواردات من السلع والخدمات لفترة تتراوح ما بين ثلاثة إلى خمسة أشهر، إذ يع تبر مستوى الاحتياطي أحد المؤشرات التي يستخدمها عادة الدائنون لتحديد قيمة مخاطر الاقراض إلى بلد ما[1].

و يمثل الشكل الموالي تطور الاحتياطي من العملة الصعبة في الجزائر خلال الفترة 1970-2018.

الشكل رقم3-14: تطور احتياطي الصرف في الجزائر

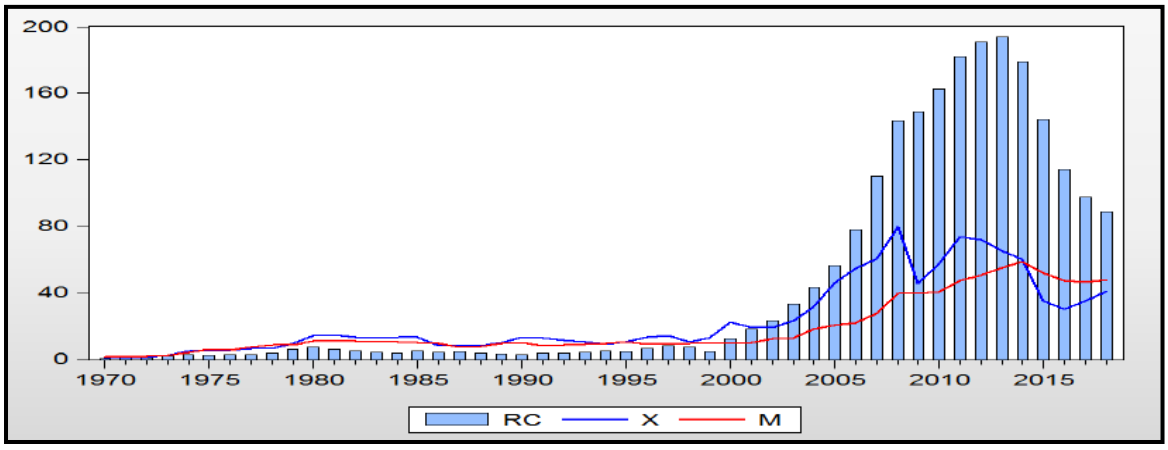

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات برنامج eviews.

[1] سلطاني عادل، **إدارة احتياطي الصرف الأجنبي، دراسة حالة الجزائر للفترة 1992-2012**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة، 2016/2015-1، ص30.

عرف احتياطي الصرف تطورا كبيرا خاصة بعد سنة 1999 و ذلك راجع لارتفاع أسعار النفط و تحقيق فوائض في ميزان المدفوعات الجزائري، و يظهر الشكل السابق مدى العلاقة بين احتياطي الصرف و تغيرات الصادرات و الواردات حيث يشترك كل منهم في نفس المنحى العام في الاتجاه،

و بالتالي يمكن أن نحدد المتغيرات التي تدخل في نموذج الدراسة و حصرها وفق المخطط الموضح في الشكل الموالي.

الشكل رقم3-15 : توضيح هيكل الدراسة

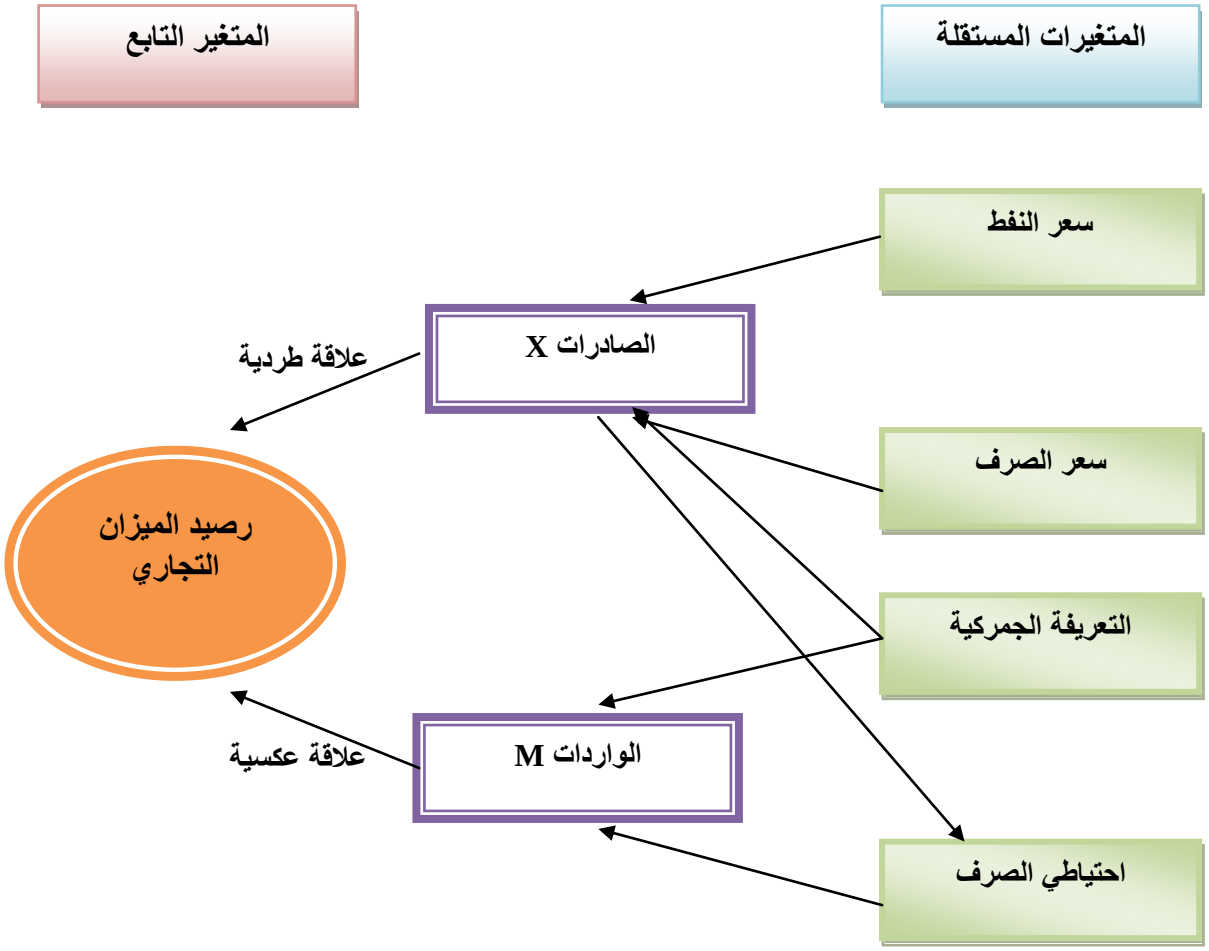

المصدر: من اعداد الطالب

و مما سبق و بناء على الشكل .... يمكن صياغة معادلة نموذج الدراسة رياضيا كالتالي :

$$BC = a_0 + a_1 PP_t + a_2 RD_t + a_3 RC_t + a_4 TC_t + \mathcal{E}_t$$

المطلب الثاني : الدراسة الوصفية باستعمال طريقة التحليل بالمركبات الأساسية

سنستعمل في هذا المبحث التحليل الإحصائي المتعدد الأبعاد ممثلا في طريقة التحليل بالمركبات الأساسية، حيث تم اختيار هذه الطريقة لأنها الأنسب لتحليل الم عطيات التي نستعملها، والتي تتمثل كلها في متغيرات كمية، وكذلك باعتبارها طريقة سهلة تبين مختلف العلاقات بين المتغيرات، وهذا لمعرفة مدى تأثير كل من التعريفة الجمركية (RD) و اسعار النفط (PP)، وسعر الصرف الدولار مقابل الدينار (TC)، واحتياطات الصرف (RC)، على رصيد الميزان التجاري (BC) في الجزائر .

سنقوم بتطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية (ACP)على جدول يتكون من 5 متغيرات تتمثل في: *(BC): رصيد الميزان التجاري.

*(PP): نسبة تقلبات أسعار النفط.

*(RD): حصيلة الايرادات الجمركية.

*(TC): سعر الصرف الدولار مقابل الدينار.

* (RC): احتياطي الصرف.

و49 فردا متمثلة في السنوات (1970-2019).

بعد إعداد المعطيات ،طبقنا خطوات الطريقة (ACP-normée) ، باستعمال : برنامج Xlstat2016، فتحصلنا على النتائج التي سنعلق عليها فيما بعد، تمثلت هذه النتائج في:

*جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية.

*مصفوفة الارتباطات، القيم الذاتية ونسب التمثيل في المحاور.

*التمثيل البياني للمتغيرات.

*التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد(سنوات الدراسة).

إن تحليل المركبات الأساسية هو إجراء يساعد على التخلص من مشكلة العلاقات المتداخلة التي تواجه المتغيرات المستقلة، بمعنى تكون المتغيرات التي تضمها كل مركبة مترابطة فيما بينها، بينما تكون العلاقة بين المركبات غير مترابطة، و تقوم بتخفيض مجموعة المتغيرات من مجموعة من المتغيرات المترابطة داخليا فيما بينها إلى

مجموعة أصغر من المركبات كما تقوم بتفسير ا لمقدار الأعظمي من التباينات التشاركية في مصفوفة الارتباط باستخدام العدد الأدنى من المفاهيم الاستكشافية، و تعد طريقة المركبات الأساسية إحدى الطرائق الجيدة التي تعمل على التحويل الرياضي لعدد كبير من المتغيرات إلى عدد قليل من المتغيرات المستقلة، و تقوم هذه ال طريقة بشكل أساسي بشرح و تفسير أكبر قدر ممكن من التباينات الكلية في البيانات أي يتم تحديد المركبات الأولية بحيث تفسر المركبات المستخرجة أكبر نسبة من التباين[1].

إن تطبيق طريقة (ACP-normée) على بيانات عينة الجزائر في هذه الدراسة باستعمال برنامج Xlstat2014 أعطى النتائج التالية:

أولا: جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية

الجدول رقم3-14: جدول المتوسطات والانحرافات المعيارية

Variable	)bservation	données m	données m	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart-type
PP	49	0	49	-49,907	307,407	15,356	51,896
BC	49	0	49	-17,060	39,800	5,173	11,290
RC	49	0	49	0,352	194,012	43,482	63,325
TC	49	0	49	3,850	116,850	41,864	37,165
RD	49	0	49	0,630	555,350	107,996	143,878

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج Xlstat2016.

المتغير (*BC*) هو المسؤول على تمركز المجتمع المدروس لأن هذا المتغير يتميز بالانحراف المعيار ي الأصغر (11.290)، وعلى العكس من ذلك المتغير المسؤول عن تشتت المجتمع المدروس هو (RD) لأنه يتميز بالانحراف المعياري الأكبر(143.878).

ثانيا: مصفوفة الارتباطات، القيم الذاتية ونسب التمثيل في المحاور

[1] - David.G et autres, **Applied Regression Analysis and other Multivariate Method,** Duxbury, 1977, pp 389.390.

الجدول رقم 3-15: مصفوفة الارتباطات بالنسبة لحالة الجزائر.

Variables	PP	BC	RC	TC	RD
PP	**1**	0,121	-0,115	-0,139	-0,183
BC	0,121	**1**	0,367	0,217	-0,044
RC	-0,115	0,367	**1**	0,695	0,811
TC	-0,139	0,217	0,695	**1**	0,817
RD	-0,183	-0,044	0,811	0,817	**1**

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج Xlstat2016.

من خلال نتائج مصفوفة الارتباطات:

نلاحظ أن هناك ارتباط موجب بين (BC) وهو رصيد الميزان التجاري ومتغيرات الدراسة (PP، RC، TC) ونفسر ذلك بأن كل هذه المتغيرات تؤثر بشكل كبير على رصيد الميزان التجاري في الجزائر، وهذا بشكل إيجابي، حيث تبين ذلك الإشارة الموجبة لمعاملات الارتباط رصيد الميزان التجاري مع هذه المتغيرات، نلاحظ أن هناك ارتباط سالب بين (BC) وهو رصيد الميزان التجاري و الحصيلة الجمركية (RD) ونفسر ذلك بأن هذا المتغير يؤثر بشكل كبير على رصيد الميزان التجاري في الجزائر، وهذا بشكل سلبي، حيث تبين ذلك الإشارة السالبة لمعاملات الارتب اط رصيد الميزان التجاري مع الايرادات الجمركية.

* المتغير RC وهو احتياطي الصرف، هو الأقوى ارتباطا بالإيجاب مع رصيد الميزان التجاري (BC)حيث سجل (0.367) .

* المتغير RD وهو ايرادات حصيلة الجمركية، الأضعف ارتباطا بالسلب مع رصيد الميزان التجاري (BC)حيث سجل (0.044)

الجدول رقم3-16: القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور بالنسبة لحالة الجزائر.

	F1	F2	F3	F4	F5
Valeur proper	2,640	1,181	0,830	0,294	0,054
Variabilité (%)	52,808	23,628	16,597	5,882	1,085
% cumulé	52,808	76,436	93,033	98,915	100,000

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج Xlstat2016.

الشكل رقم3-16: القيم الذاتية ونسب التمثيل على المحاور بالنسبة لحالة الجزائر.

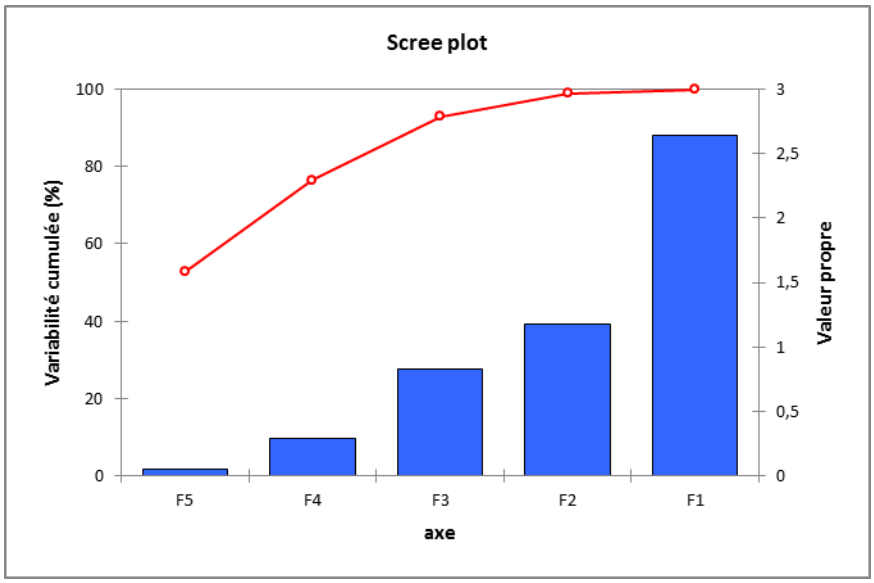

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج Xlstat2016.

المحور العاملي الأول F1 أو المركبة الأساسية الأولى تمثل نسبة 52.808% من قيمة الجمود، أما المحور الثاني F2 فيمثل 23.628%، وفي المجموع يمثل المحورين الأول والثاني (F1 ،F2) نسبة 76.436%، ومنه نستنتج أن هذين المحورين يعطيان أحسن تمثيل للمخطط، وبالتالي نكتفي بتمثيل المتغيرات على معلم متعامد ومتجانس واحد ذو بعدين (F1 ، F2).

ثالثا: التمثيل البياني للمتغيرات

الشكل رقم 3-17: التمثيل البياني للمتغيرات بالنسبة لحالة الجزائر.

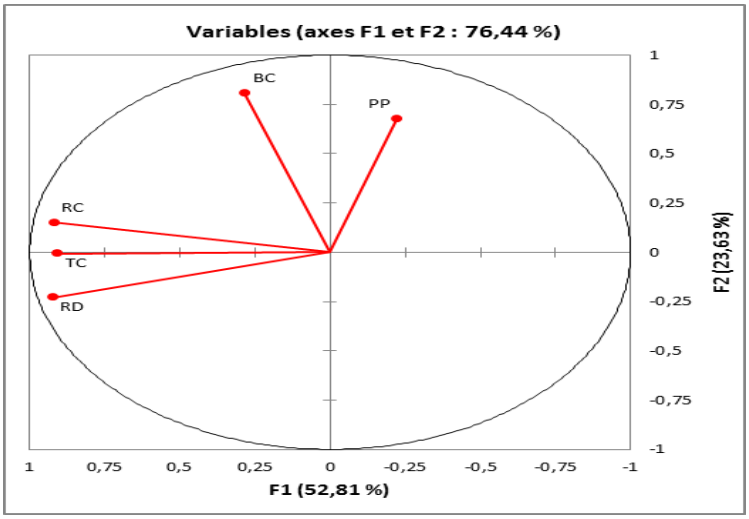

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج Xlstat2016.

الشكل السابق يمثل التمثيل البياني للمتغيرات على دائرة الارتباطات، من خلال هذا التمثيل نلاحظ أن كل المتغيرات بعيدة ع ن المركز وقريبة من المحيط، مما يعني أنها ذات جودة ومقبولة في الدراسة، كما نلاحظ أن المسافة الإقليدية بين BC من جهة و المتغيرات PP و TC و RD و RC متوسطة، وهذا يدل على أن هناك ارتباط متوسط وموجب بين هذه المتغيرات في الجزائر خلال فترة الدراسة.

رابعا: التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد(سنوات الدراسة)

الشكل رقم 3-18: التمثيل البياني للمتغيرات والأفراد بالنسبة لحالة الجزائر.

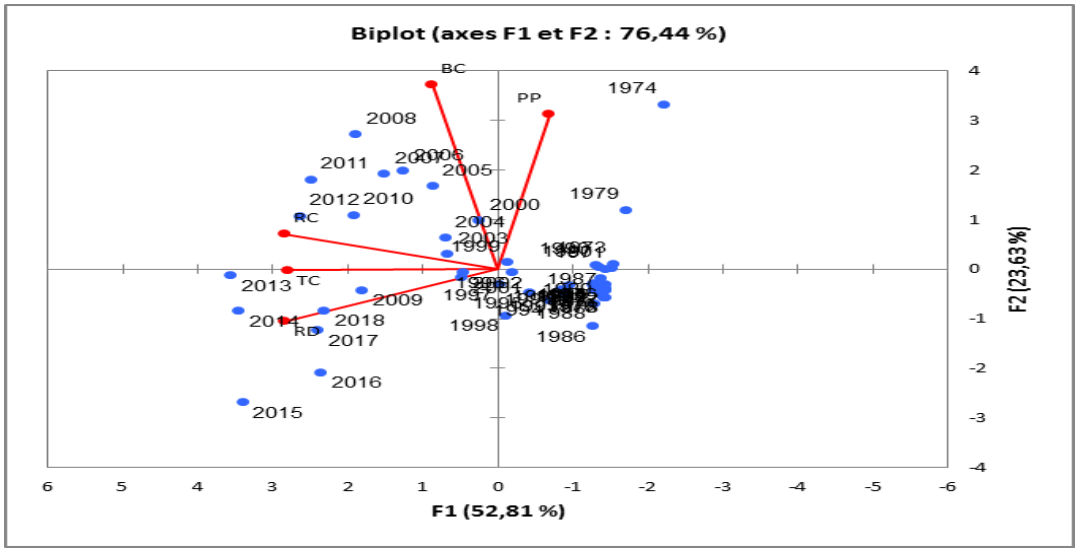

المصدر: من إعداد الطالب من مخرجات برنامج Xlstat2016.

إن الشكل البياني أعلاه يوضح العلاقة بين المتغيرات وسنوات الدراسة في الجزائر، ومن خلال هذا التمثيل يمكن أن نضيف بعض الملاحظات للتحليل السابق، حيث من الشكل يمكن أن نميز عدة مجموعات تضم السنوات المهمة في التمثيل البياني مع خصائص كل مجموعة فيما يخص المتغيرات المسقطة في مجال التحليل، هناك مجموعتان تمثل توزيع المتغيرات:

- فبالنسبة للمجموعة الأولى سنوات 1970 حتى سنة 1999 تختص بتمثيل ضعيف للمتغيرات حيث لا تشكل ترابطا مهما عبر الزمن .
- فبالنسبة للمجموعة الثانية سنوات 2000 حتى سنة 2018 تختص بتمثيل قوي للمتغيرات حيث لها ارتباط وثيق مع هاته السنوات وذلك لما شهدها سوق النفط من استقرار وارتفاع في الأسعار بالإضافة للتخلص من الديون الخارجية خاصة بعد سنة 2004 كما تميزت هاته الفترة بالانفتاح شبه التام .

المطلب الثالث : دراسة العلاقة بين الميزان التجاري و سعر النفط و متغيرات السياسة التجارية في الجزائر خلال الفترة: 1970-2019.

استعملنا في دراستنا 5 سلاسل اقتصادية كلية هي: الميزان التجاري (BC)، والايرادات الجمركية (RD)، وسعر الصرف(TC)، واحتياطي الصرف (RC)، و أسعار النفط (PP)، مع الإشارة أن المعطيات الخاضعة للدراسة سنوية و تشمل الفترة من 1970 إلى 2018، كما سنحاول في هاته المرحلة تقدير العلاقة بين الميزان التجاري مع كل من تقلبات أسعار النفط و حصيلة الايرادات الجمركية و تآكل احتياطات الصرف، و تغيرات سعر صرف الدينار مقابل الدولار بالطريقة الإحصائية المناسبة.

1/ دراسة استقراريه المتغيرات :

قبل الشروع في دراسة تقلبات أي ظاهرة اقتصادية، لابد من التأكد أولا من وجود اتجاه في السلسل ة الزمنية، وحسب طبيعة نمو السلسلة يمكننا أن نميز بين سلاسل زمنية مستقرة Stastionarity Time Series وسلاسل زمنية غير مستقرة Non Stastionarity Time Series أي ذات اتجاه، وكون السلسلة تحمل هذه الخاصية أو تلك لها علاقة مباشرة باختيار تقنية التوقع المناسبة، وهناك حتى من يُصنف تقنيات التوقع على هذا الأساس (مستقرة وغير مستقرة)، وتعتبر السلسلة الزمنية المستقرة هي التي تتغير مستوياتها

مع الزمن دون أن يتغير المتوسط فيها، وذلك خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، أي أن السلسلة لا يوجد فيها اتجاه لا نحو الزيادة ولا نحو النقصان، أما السلسلة الزمنية غير المستقرة فإن المستوى المتوسط فيها يتغير باستمرار سواء نحو الزيادة أو النقصان[1].

قبل دراسة أي نموذج قياسي قصير المدى " نموذج تصحيح الخطأ " أو طويل المدى " علاقة التكامل المتزامن"، فإنه من الضروري دراسة خصائص السلاسل الزمنيه ة "المتغيرات المستعملة في التقدير "، وذلك بالتحليل التقليدي للسلاسل (المنحنى البياني) ثم دراسة درجة استقرارها وتكاملها باستعمال اختبارات الجذور الأحادية، ليأتي بعدها اختبار إمكانية وجود علاقة بين السلاسل في المدى الطويل (التكامل المتزامن).

1-1دراسة إستقرارية ميزان التجاري (BC):

لمعرفة استقرارية السلسلة نقوم بالخطوات التالية :

- ✓ دراسة الشكل البياني ل السلسلة؛
- ✓ دراسة (Correlogram) للسلسلة؛
- ✓ اختبار جذر الوحدة بالاختبارات المناسبة.

الشكل البياني ل السلسلة (FDI):

الشكل رقم 3-19 : الشكل البياني ل السلسلة (BC)

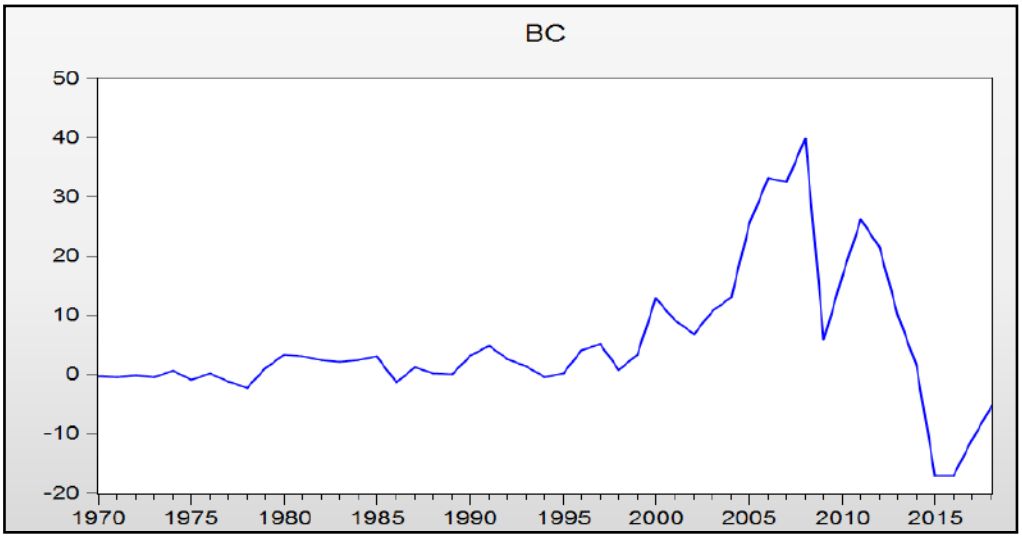

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 9.0 .

[1] محمد شيخي، **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**، دار الحامد، عمان، 2011، ص 200.

من الشكل البياني تبين لنا أن السلسلة بها نتوؤات وبالتالي فهي لا تتغير حول متوسطها الحسابي وبالتالي فهو مؤشر على عدم الاستقرارية للسلسلة (BC).

1-2بالاستعانة بـ: (Correlogram) ل (BC):

الشكل رقم 3-20 : (Correlogram) ل (BC):

Date: 02/01/19 Time: 15:08
Sample: 1970 2018
Included observations: 49

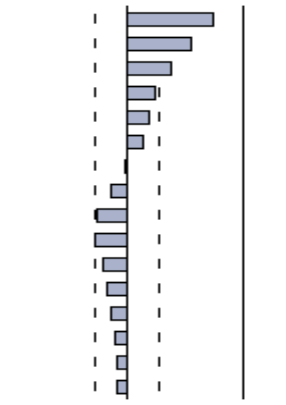

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.783	0.783	31.953	0.000
2	0.576	-0.097	49.606	0.000
3	0.401	-0.048	58.329	0.000
4	0.254	-0.050	61.904	0.000
5	0.199	0.126	64.146	0.000
6	0.134	-0.082	65.190	0.000
7	-0.018	-0.281	65.208	0.000
8	-0.148	-0.075	66.551	0.000
9	-0.270	-0.098	71.106	0.000
10	-0.289	0.113	76.469	0.000
11	-0.208	0.128	79.310	0.000
12	-0.179	-0.126	81.481	0.000
13	-0.151	0.023	83.070	0.000
14	-0.114	0.078	83.997	0.000
15	-0.095	0.012	84.663	0.000
16	-0.083	-0.171	85.185	0.000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 9.0 .

نلاحظ أنه عند h=16 نجد أن : Q-stat يساوي 85.185 وهي أكبر من x2(0.05 ,16) والتي تساوي 26.96 ، كما نلاحظ أن كل الإحتمالات " Prop "هي أقل من 0.05 وبالتالي فإننا نقبل بفرضية عدم استقرار السلسلة (BC) .

1-3اختبار جذر الوحدة للسلسلة BC:

لتحليل خصائص السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة والتأكد من استقرارها أو عدمه- سوف نستعمل اختبار الجذر الأحادي DF أو اختبار الجذر الأحادي الصاعد ADF.

استعملنا اختبار الجذر الأحادي الصا عد ADF ل (BC) ، وهذا بتحديد درجة التأخير "p=1 " باستعمال معيار "AIC و SCH " حيث أخذنا القيمة الصغرى، وبالاعتماد على النموذج المناسب من بين النماذج المقدرة.

حسب منهجية اختبار ديكي-فولار فإننا سنبدأ أولا باختبار النموذج السادس بوجود قاطعة واتجاه عام:

H_0 :b = 0

نقوم باختبار الفرضية : $H_1 : b \neq 0$ النتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم3–17 : نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 06.

المتغيرات	المعاملات	احصائية ستودنت	احتمالية ستودنت
BC(–1)	-0.2325	–2.1316	0.0388
DBC(–1)	0.0847	0.52675	0.6011
C	0.5871	0.2629	0.7938
TREND–1970–	0.0244	0.2861	0.7761

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 9.0 .

فيما يخص السلسلة (BC) عدم وجود مركبة الاتجاه في السلسلة حيث أخذت t–stat لهذه المعلمة القيمة 0.28 وهي أقل من القيمة المجدولة 2.81 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية أي عدم وجود مركبة الا تجاه العام ، لذلك وحسب منهجية ديكي فولار ننتقل للنموذج رقم 05 بوجود قاطعة.

H_0 :c = 0

نقوم باختبار الفرضية : $H_1 : c \neq 0$ النتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم3–18 : نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 05.

المتغيرات	المعاملات	احصائية ستودنت	احتمالية ستودنت
BC(–1)	-0.2201	–2.2242	0.0313
DBC(–1)	0.0727	0.4730	0.6385
C	1.1265	0.9515	0.3465

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 9.0 .

أثبتت النتائج في الجدول رقم(2) عدم وجود الثابت (C) في السلسلة، حيث أخذت t-stat لهذه المعلمة القيمة 0.95 وهي أقل من القيمة المجدولة 2.56 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية أي عدم وجود القاطع، لذلك بعد التأكد من أن كل من معلمة الاتجاه العام ومعلمة القاطعة غير معنويتين نذهب إلى تقدير النموذج الأول حسب منهجية ديكي فولار بغياب القاطعة والاتجاه العام معا.

$$H_0 : \Phi = 1$$

نقوم باختبار الفرضية : $H_1 : \Phi < 1$ النتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم3-19: نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 04.

مستويات الحرية	*%01*	*%05*	*%10*	*اختبار ديكي فولر*
احصائية ستودنت	-2.6150	-1.9479	-1.6124	-2.0154
احتمالية ستودنت				0.0431

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 9.0 .

أثبتت النتائج في الجدول رقم(05) وجود الجذر الأحادي حيث أن قيمة الإحصائية للاختبار 2.01- وهي قيمة أكبر من القيم الحرجة الموافقة لها عند مستوى دلالة : " 1%"، كما أن احتمالية اختبار ديكي فولر أقل من 5%، وعليه فهي تحتوي على جذر الوحدة وبالتالي فالسلسلة (BC) غير مستقرة.

نتيجة : السلسلة غير مستقرة من نوع DS بدون مشتقة، لذلك سوف نقوم بالفروقات من الدرجة الأولى ل السلسلة (BC).

حسب منهجية اختبار ديكي- فولار فإننا سنبدأ أولا بإختيبار النموذج السادس ل السلسلة (DBC)بوجود قاطعة واتجاه عام:

$$H_0 : b = 0$$

نقوم باختبار الفرضية : $H_1 : b \neq 0$ النتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم3-20 : نتائج الاستقرارية ل BC عند الفروقات من الدرجة الاولى للنموذج رقم 06.

المتغيرات	المعاملات	احصائية ستودنت	احتمالية ستودنت
DBC(-1)	-1.1969	-5.2124	0.0000
D(DBC(-1))	0.1276	0.8126	0.4210
C	1.4124	0.5729	0.5697
TREND-1970-	-0.0621	-0.7180	0.4767

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 9.0 .

فيما يخص السلسلة (DBC) عدم وجود مركبة الاتجاه في السلسلة حيث أخذت t-stat لهذه المعلمة القيمة 0.71- وهي أقل من القيمة المجدولة 2.81 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية أي عدم وجود مركبة الاتجاه العام ، لذلك وحسب منهجية ديكي فولار ننتقل للنموذج رقم 05 بوجود قاطعة.

$$H_0 : c = 0$$

نقوم باختبار الفرضية : $H_1 : c \neq 0$ النتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم3-21 : نتائج الاستقرارية عند الفروقات من الدرجة الاولى للنموذج رقم 05.

المتغيرات	المعاملات	احصائية ستودنت	احتمالية ستودنت
DBC(-1)	-1.1644	-5.2017	0.0000
D(5DBC(-1))	0.1094	0.7102	0.4814
C	-0.1616	-0.1441	0.8861

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 9.0 .

أثبتت النتائج في الجدول رقم (5) عدم وجود الثابت (C) في السلسلة، حيث أخذت t-stat لهذه المعلمة القيمة 0.14- وهي أقل من القيمة المجدولة 2.56 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية أي عدم وجود القاطع، لذلك بعد التأكد من أن كل من معلمة الاتجاه العام ومعلمة القاطعة غير معنويتين نذهب إلى تقدير النموذج الرابع حسب منهجية ديكي فولار بغياب القاطعة والاتجاه العام معا.

$H_0 : \Phi = 1$

نقوم باختبار الفرضية : $H_1 : \Phi < 1$ النتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم 3-22 : نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 04.

مستويات الحرية	*%01*	*%05*	*%10*	*اختبار ديكي فولر*
احصائية ستودنت	-2.6162	-1.9481	-1.6123	-5.2612
احتمالية ستودنت				0.0000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 9.0 .

أثبتت النتائج في الجدول رقم (6) عدم وجود الجذر الأحادي حيث أن قيمة الإحصائية للاختبار -4.71 وهي قيمة أقل من القيم الحرجة الموافقة لها عند مستوى دلالة :" 1%، 5%، 10% "وعليه فهي لا تحتوي على جذر الوحدة وبالتالي فالسلسلة (DBC) مستقرة.

نتيجة : السلسلة (BC) متكاملة من الدرجة الأولى I(1) .

2-1دراسة إستقرارية سلسلة سعر النفط (PP):

الشكل البياني ل السلسلة (PP):

الشكل رقم3-21 : الشكل البياني ل السلسلة (PP)

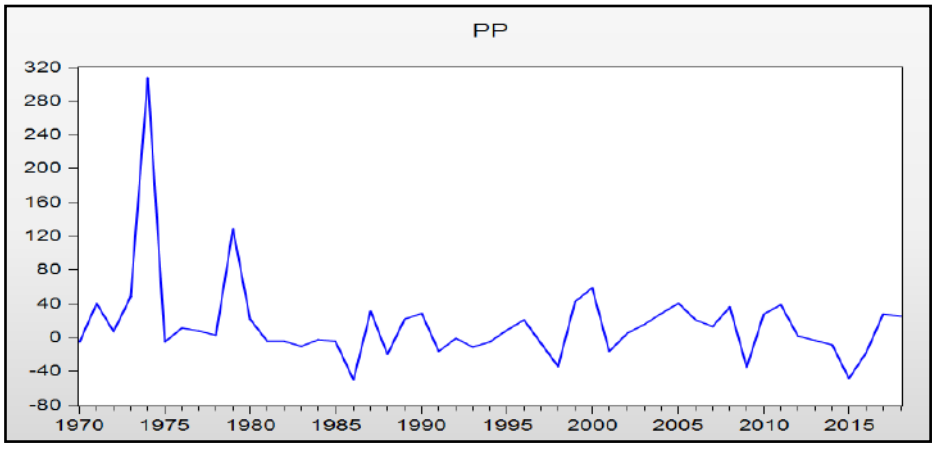

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 9.0 .

من الشكل البياني تبين لنا أن السلسلة ليس لها اتجاه عام وبالتالي فهي تتغير حول متوسطها الحسابي وبالتالي فهو مؤشر على الاستقرارية للسلسلة (PP).

2-2 بالاستعانة بـ: كوريلوغرام (Correlogram) ل (PP):

الشكل رقم3-22 : (Correlogram) ل (PP)

Date: 02/01/19 Time: 16:31
Sample: 1970 2018
Included observations: 49

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.055	0.055	0.1553	0.694
		2	-0.044	-0.047	0.2580	0.879
		3	0.060	0.065	0.4534	0.929
		4	-0.110	-0.121	1.1266	0.890
		5	0.279	0.307	5.5319	0.354
		6	0.072	0.006	5.8292	0.443
		7	-0.083	-0.042	6.2382	0.512
		8	0.003	-0.043	6.2388	0.621
		9	-0.111	-0.057	7.0133	0.636
		10	-0.035	-0.096	7.0901	0.717
		11	-0.005	-0.048	7.0918	0.792
		12	-0.155	-0.130	8.7210	0.727
		13	0.010	0.040	8.7283	0.793
		14	-0.106	-0.107	9.5312	0.796
		15	-0.007	0.083	9.5348	0.848
		16	0.048	0.003	9.7086	0.881

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 9.0 .

نلاحظ أنه عند h=16 نجد أن : Q-stat يساوي 9.70 وهي أقل من x2(0.05 ,16) والتي تساوي 26.96 ، كما نلاحظ أن كل الإحتمالات " Prop "هي أكبر من 0.05 وبالتالي فإننا نقبل بفرضية استقرار السلسلة (PP) .

2-3اختبار جذر الوحدة للسلسلة PP:

لتحليل خصائص السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة والتأكد من استقرارها أو عدمه- سوف نستعمل اختبار الجذر الأحادي DF أو اختبار الجذر الأحادي الصاعد ADF.

استعملنا اختبار الجذر الأحادي الصاغد DF ل (PP) ، وهذا بتحديد درجة التأخير"p=1 " باستعمال معيار "AIC و SCH " حيث أخذنا القيمة الصغرى، وبالاعتماد على النموذج المناسب من بين النماذج المقدرة.

حسب منهجية اختبار ديكي-فولار فإننا سنبدأ أولا بإختيبار النموذج السادس بوجود قاطعة واتجاه عام:

$$H_0 : b = 0$$

نقوم باختبار الفرضية : $H_1 : b \neq 0$ النتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم 3-23 : نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 06

المتغيرات	المعاملات	احصائية ستودنت	احتمالية ستودنت
PP(-1)	-1.1116	-5.1408	0.0000
DPP(-1)	0.1093	0.7201	0.4753
C	42.0625	2.2994	0.0264
TREND-1970-	-1.0058	-1.6597	0.1042

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 9.0 .

فيما يخص السلسلة (PP) عدم وجود مركبة الاتجاه في السلسلة حيث أخذت t-stat لهذه المعلمة القيمة 1.65- وهي أقل من القيمة المجدولة 2.81 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية أي عدم وجود مركبة الاتجاه العام ، لذلك وحسب منهجية ديكي فولار ننتقل للنموذج رقم 05 بوجود قاطعة.

$H_0 : c = 0$

نقوم باختبار الفرضية : $H_1 : c \neq 0$ النتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم3-24 : نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 05

المتغيرات	المعاملات	احصائية ستودنت	احتمالية ستودنت
PP(-1)	0.9859-	-4.7736	0.000
D(PP(-1))	0.0473	0.3155	0.7539
C	15.0024	1.7735	0.0831

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 9.0 .

أثبتت النتائج في الجدول رقم(5) عدم وجود الثابت (C) في السلسلة، حيث أخذت t-stat لهذه المعلمة القيمة 1.66 وهي أقل من القيمة المجدولة 2.56 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية أي عدم وجود القاطع، لذلك بعد التأكد من أن كل من معلمة الاتجاه العام ومعلمة القاطعة غير معنويتين نذهب إلى تقدير النموذج الرابع حسب منهجية ديكي فولار بغياب القاطعة والاتجاه العام معا.

$H_0 : \Phi = 1$

نقوم باختبار الفرضية : $H_1 : \Phi < 1$ النتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم 3-25 : نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 04.

مستويات الحرية	*%01*	*%05*	*%10*	*اختبار ديكي فولر*
احصائية ستودنت	-2.6150	-1.9479	-1.6124	-4.3299
احتمالية ستودنت				0.0001

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 9.0 .

أثبتت النتائج في الجدول رقم (3) عدم وجود الجذر الأحادي حيث أن قيمة الإحصائية للاختبار 4.32- وهي قيمة أصغر من القيم الحرجة الموافقة لها عند مستوى دلالة : " 1%، 5%، 10% "، وعليه فهي لا تحتوي على جذر الوحدة وبالتالي فالسلسلة (PP) مستقرة.

نتيجة : السلسلة (PP) متكاملة من الدرجة الأولى I(1) .

3-1 دراسة إستقرارية سلسلة سعر الصرف (TC):

الشكل البياني ل السلسلة (TC):

الشكل رقم3-23 : الشكل البياني ل السلسلة (TC):

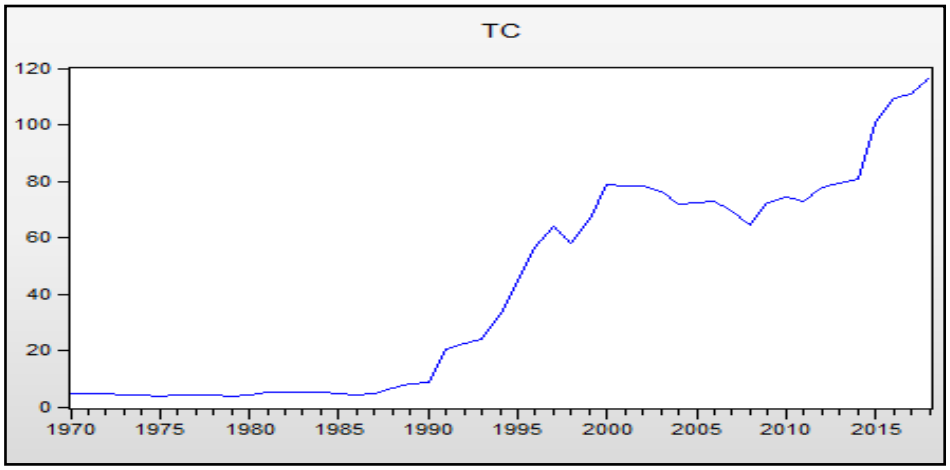

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 9.0 .

من الشكل البياني تبين لنا أن السلسلة بها إتجاه عام وبالتالي فهي لا تتغير حول متوسطها الحسابي وبالتالي ف هو مؤشر على عدم الاستقرارية للسلسلة (TC).

3-2 بالاستعانة بـ: كوريلوغرام (Correlogram) ل (TC):

الشكل رقم3-24 : (Correlogram) ل (TC)

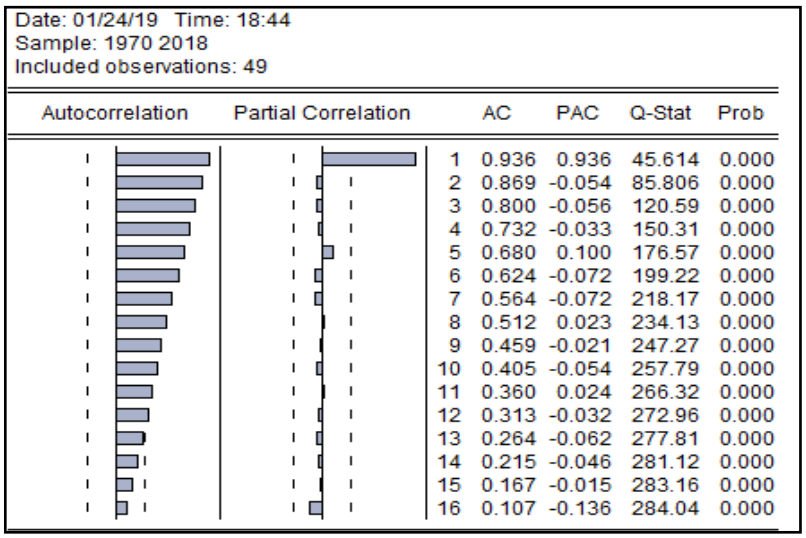
Date: 01/24/19 Time: 18:44
Sample: 1970 2018
Included observations: 49

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.936	0.936	45.614	0.000
		2	0.869	-0.054	85.806	0.000
		3	0.800	-0.056	120.59	0.000
		4	0.732	-0.033	150.31	0.000
		5	0.680	0.100	176.57	0.000
		6	0.624	-0.072	199.22	0.000
		7	0.564	-0.072	218.17	0.000
		8	0.512	0.023	234.13	0.000
		9	0.459	-0.021	247.27	0.000
		10	0.405	-0.054	257.79	0.000
		11	0.360	0.024	266.32	0.000
		12	0.313	-0.032	272.96	0.000
		13	0.264	-0.062	277.81	0.000
		14	0.215	-0.046	281.12	0.000
		15	0.167	-0.015	283.16	0.000
		16	0.107	-0.136	284.04	0.000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 9.0 .

نلاحظ أنه عند h=16 نجد أن : Q-stat يساوي 284.04 وهي أكبر من x2(0.05 ,16) والتي تساوي 26.96 ، كما نلاحظ أن كل الإحتمالات " Prop "هي أقل من 0.05 وبالتالي فإننا نقبل بفرضية عدم استقرار السلسلة (TC) .

3-3 اختبار جذر الوحدة للسلسلة TC:

لتحليل خصائص السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة والتأكد من استقرارها أو عدمه- سوف نستعمل اختبار الجذر الأحادي DF أو اختبار الجذر الأحادي الصاعد ADF.

استعملنا اختبار الجذر الأحادي DF ل (TC) ، وهذا بتحديد درجة التأخير "p=1" باستعمال معيار "AIC و SCH " حيث أخذنا القيمة الصغرى، وبالاعتماد على النموذج المناسب من بين النماذج المقدرة.

حسب منهجية اختبار ديكي-فولار فإننا سنبدأ أولا بإختيبار النموذج السادس بوجود قاطعة واتجاه عام:

$$H_0 : b = 0$$

نقوم باختبار الفرضية : $H_1 : b \neq 0$ النتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم3-26 : نتائج الاستقرارية ل TC للنموذج رقم 06

المتغيرات	المعاملات	احصائية ستودنت	احتمالية ستودنت
TC(-1)	-0.1084	-1.9214	0.0613
D(TC(-1))	0.2857	1.9873	0.0533
C	-2.2834	-1.2315	0.2248
TREND-1970-	0.3388	2.3186	0.0252

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 9.0 .

فيما يخص السلسلة (TC) عدم وجود مركبة الاتجاه في السلسلة حيث أخذت t-stat لهذه المعلمة القيمة 2.31 وهي أقل من القيمة المجدولة 2.81 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية أي عدم وجود مركبة الاتجاه العام ، لذلك وحسب منهجية ديكي فولار ننتقل للنموذج رقم 05 بوجود قاطعة.

$H_0 : c = 0$

نقوم باختبار الفرضية : $H_1 : c \neq 0$ النتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم 3-27 : نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 05

المتغيرات	المعاملات	احصائية ستودنت	احتمالية ستودنت
PP(-1)	0.0133	0.6184	0.5395
D(PP(-1))	0.2692	1.7883	0.0806
C	1.2254	1.0908	0.2813

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 9.0 .

أثبتت النتائج في الجدول رقم(5) عدم وجود الثابت (C) في السلسلة، حيث أخذت t-stat لهذه المعلمة القيمة 1.09 وهي أقل من القيمة المجدولة 2.56 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية أي عدم وجود القاطع، لذلك بعد التأكد من أن كل من معلمة الاتجاه العام ومعلمة القاطعة غير معنويتين نذهب إلى تقدير النم وذج الرابع حسب منهجية ديكي فولار بغياب القاطعة والاتجاه العام معا.

$H_0 : \Phi = 1$

نقوم باختبار الفرضية : $H_1 : \Phi < 1$ النتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم3-28 : نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 04

مستويات الحرية	*%01*	*%05*	*%10*	*اختبار ديكي فولر*
احصائية ستودنت	-2.6150	-1.9479	-1.6124	1.9328
احتمالية ستودنت				0.9861

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 9.0 .

أثبتت النتائج في الجدول رقم (3) وجود الجذر الأحادي حيث أن قيمة الإحصائية للاختبار 1.93 وهي قيمة أكبر من القيم الحرجة الموافقة لها عند مستوى دلالة: " 1%، 5%، 10% "، وعليه فهي تحتوي على جذر الوحدة وبالتالي فالسلسلة (TC) غير مستقرة.

نتيجة : السلسلة غير مستقرة من نوع DS بدون مشتقة، لذلك سوف نقوم بالفروقات من الدرجة الأولى ل السلسلة (TC).

حسب منهجية اختبار ديكي-فولا ر فإننا سنبدأ أولا بإختيبار النموذج السادس ل السلسل ة (DTC)بوجود قاطعة واتجاه عام:

$H_0 : b = 0$

نقوم باختبار الفرضية : $H_1 : b \neq 0$ النتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم 3-29 : نتائج الاستقرارية ل TC عند الفروقات من درجة أولى للنموذج رقم 06

المتغيرات	*المعاملات*	*احصائية ستودنت*	*احتمالية ستودنت*
DTC(-1)	-0.8559	-4.5434	0.0000
D(DTC(-1))	0.1315	0.8547	0.3975
C	-0.1105	-0.0690	0.9453
TREND-1970-	0.0869	1.4760	0.1474

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 9.0 .

فيما يخص السلسلة (DTC) عدم وجود مركبة الاتجاه في السلسلة حيث أخذت t-stat لهذه المعلمة القيمة 1.47 وهي أقل من القيمة المجدولة 2.81 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية أي عدم وجود مركبة الاتجاه العام ، لذلك وحسب منهجية ديكي فولار ننتقل للنموذج رقم 05 بوجود قاطعة.

$$H_0 : c = 0$$

نقوم باختبار الفرضية : $H_1 : c \neq 0$ النتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم3-30 : نتائج الاستقرارية ل TC عند الفروقات من درجة أولى للنموذج رقم 05

المتغيرات	المعاملات	احصائية ستودنت	احتمالية ستودنت
DTC(-1)	-0.7649	-4.2393	0.0001
D(DTC(-1))	0.0825	0.5420	0.5906
C	1.8983	2.2197	0.0318

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 9.0 .

أثبتت النتائج في الجدول رقم(5) عدم وجود الثابت (C) في السلسلة، حيث أخذت t-stat لهذه المعلمة القيمة 2.21 وهي أقل من القيمة المجدولة 2.56 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية أي عدم وجود القاطع، لذلك بعد التأكد من أن كل من معلمة الاتجاه العام ومعلمة القاطعة غير معنويتين نذهب إلى تقدير ا لنموذج الرابع حسب منهجية ديكي فولار بغياب القاطعة والاتجاه العام معا.

$$H_0 : \Phi = 1$$

نقوم باختبار الفرضية : $H_1 : \Phi < 1$ النتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم 3-31 : نتائج الاستقرارية ل TC عند الفروقات من درجة أولى للنموذج رقم 04

مستويات الحرية	%01	%05	%10	اختبار ديكي فولر
احصائية ستودنت	-2.6162	-1.9481	-1.6123	-3.4657
احتمالية ستودنت				0.0009

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 9.0 .

أثبتت النتائج في الجدول رقم (6) عدم وجود الجذر الأحادي حيث أن قيمة الإحصائية للاختبار -3.46 وهي قيمة أقل من القيم الحرجة الموافقة لها عند مستوى دلالة :" 1%، 5%، 10% "وعليه فهي لا تحتوي على جذر الوحدة وبالتالي فالسلسلة (DTC) مستقرة.

نتيجة : السلسلة (TC) متكاملة من الدرجة الأولى I(1) .

4-1 دراسة إستقرارية سلسلة الاحتياطات (RC):

الشكل البياني ل السلسلة (RC):

الشكل رقم3-25 : الشكل البياني ل السلسلة (RC)

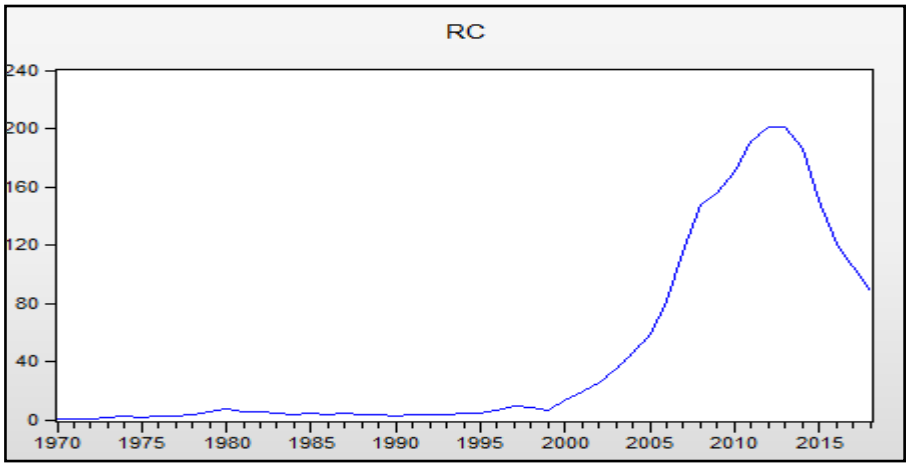

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 9.0 .

من الشكل البياني تبين لنا أن السلسلة بها اتجاه عام وبالتالي فهي لا تتغير حول متوسطها الحسابي وبالتالي فهو مؤشر على عدم الاستقرارية للسلسلة (RC).

4-2 بالاستعانة بـ: كوريلوغرام (Correlogram) ل (RC):

الشكل رقم3-26 : (Correlogram) ل (RC)

Date: 02/01/19 Time: 17:04
Sample: 1970 2018
Included observations: 49

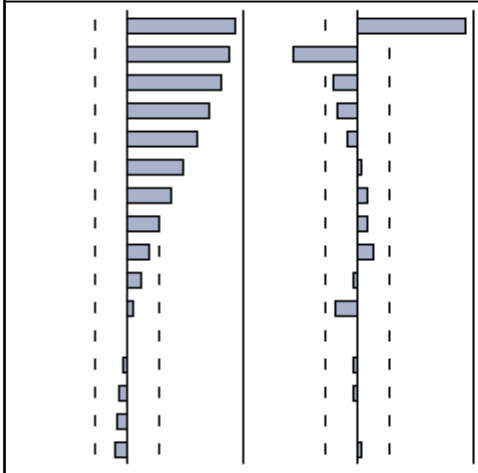

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.973	0.973	49.284	0.000
		2	0.916	-0.567	93.934	0.000
		3	0.837	-0.226	132.02	0.000
		4	0.739	-0.183	162.36	0.000
		5	0.627	-0.096	184.71	0.000
		6	0.509	0.035	199.80	0.000
		7	0.394	0.098	209.02	0.000
		8	0.287	0.098	214.03	0.000
		9	0.195	0.148	216.40	0.000
		10	0.118	-0.039	217.30	0.000
		11	0.052	-0.197	217.48	0.000
		12	0.000	-0.006	217.48	0.000
		13	-0.039	-0.041	217.58	0.000
		14	-0.069	-0.045	217.92	0.000
		15	-0.093	-0.003	218.55	0.000
		16	-0.111	0.033	219.49	0.000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 9.0 .

نلاحظ أنه عند h=16 نجد أن : Q-stat يساوي 219.49 وهي أكبر من x2(0.05 ,16) والتي تساوي 26.96 ، كما نلاحظ أن كل الإحتمالات " Prop "هي أقل من 0.05 وبالتالي فإننا نقبل بفرضية عدم استقرار السلسلة (RC) .

3-4 اختبار جذر الوحدة للسلسة RC:

لتحليل خصائص السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة والتأكد من استقرارها أو عدمه- سوف نستعمل اختبار الجذر الأحادي DF أو اختبار الجذر الأحادي الصاعد ADF.

استعملنا اختبار الجذر الأحادي الصاعد ADF ل (RC) ، وهذا بتحديد درجة التأخير "p=1 " باستعمال معيار "AIC و SCH " حيث أخذنا القيمة الصغرى، وبالاعتماد على النموذج المناسب من بين النماذج المقدرة.

حسب منهجية اختبار ديكي-فولار فإننا سنبدأ أولا بإختبار النموذج السادس بوجود قاطعة واتجاه عام:

$$H_0 : b = 0$$

نقوم باختبار الفرضية : $H_1 : b \neq 0$ النتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم3-32: نتائج الاستقرارية ل RC للنموذج رقم 06

المتغيرات	المعاملات	احصائية ستودنت	احتمالية ستودنت
RC(-1)	-0.0754	-3.1518	0.0030
D(RC(-1))	0.8529	10.4748	0.0000
C	-2.8114	-1.2354	0.2234
TREND-1970-	0.2480	2.2310	0.0309

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 9.0 .

فيما يخص السلسلة (RC) عدم وجود مركبة الاتجاه في السلسلة حيث أخذت t-stat لهذه المعلمة القيمة 2.23 وهي أقل من القيمة المجدولة 2.81 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية أي عدم وجود مركبة الاتجاه العام ، لذلك وحسب منهجية ديكي فولار ننتقل للنموذج رقم 05 بوجود قاطعة.

$H_0 : c = 0$

نقوم باختبار الفرضية : $H_1 : c \neq 0$ النتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم3-33 : نتائج الاستقرارية ل RC للنموذج رقم 05

المتغيرات	المعاملات	احصائية ستودنت	احتمالية ستودنت
RC(-1)	-0.0334	-2.1666	0.0357
D(RC(-1))	0.8397	9.9022	0.0000
C	1.5929	1.3474	0.1847

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 9.0 .

أثبتت النتائج في الجدول رقم (22) عدم وجود الثابت (C) في السلسلة، حيث أخذت t-stat لهذه المعلمة القيمة 1.34 وهي أقل من القيمة المجدولة 2.56 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية أي عدم وجود القاطع، لذلك بعد التأكد من أن كل من معلمة الاتجاه العام ومعلمة القاطعة غير معنويتين نذهب إلى تقدير النموذج الرابع حسب منهجية ديكي فولار بغياب القاطعة والاتجاه العام معا.

$H_0 : \Phi = 1$

نقوم باختبار الفرضية : $H_1 : \Phi < 1$ النتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم 3-34 : نتائج الاستقرارية ل RC للنموذج رقم 04

مستويات الحرية	*%01*	*%05*	*%10*	*اختبار ديكي فولر*
احصائية ستودنت	-2.6150	-1.9479	-1.6124	1.6915
احتمالية ستودنت				0.0856

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 9.0 .

أثبتت النتائج في الجدول رقم (23) وجود الجذر الأحادي حيث أن قيمة الإحصائية للاختبار تساوي 1.69 وهي قيمة أكبر من القيم الحرجة الموافقة لها عند مستوى دلالة : " 1%، 5%، 10% "، وعليه فهي تحتوي على جذر الوحدة وبالتالي فالسلسلة (RC) غير مستقرة.

نتيجة : السلسلة غير مستقرة من نوع DS بدون مشتقة، لذلك سوف نقوم بالفروقات من الدرجة الأولى ل السلسلة (RC).

حسب منهجية اختبار ديكي- فولار فإننا سنبدأ أولا بإختيبار النموذج السادس ل السلسلة (DRC)بوجود قاطعة واتجاه عام:

$H_0 : b = 0$

نقوم باختبار الفرضية : $H_1 : b \neq 0$ النتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم 3-35 : نتائج الاستقرارية ل RC عند الفروقات من درجة أولى للنموذج رقم 06

المتغيرات	*المعاملات*	*احصائية ستودنت*	*احتمالية ستودنت*
DRC(-1)	-0.2494	-2.7042	0.0098
D(DRC(-1))	0.3262	2.1320	0.0389
C	0.6651	0.3053	0.7616
TREND-1970-	-0.0083	-0.1089	0.9138

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 9.0 .

فيما يخص السلسلة (DRC) عدم وجود مركبة الاتجاه في السلسلة حيث أخذت t-stat لهذه المعلمة القيمة -0.43 وهي أقل من القيمة المجدولة 2.81 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية أي عدم وجود مركبة الاتجاه العام ، لذلك وحسب منهجية ديكي فولار ننتقل للنموذج رقم 05 بوجود قاطعة.

$$H_0 : c = 0$$

نقوم باختبار الفرضية : $H_1 : c \neq 0$ النتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم3-36 : نتائج الاستقرارية ل RC عند الفروقات من درجة أولى للنموذج رقم 05

المتغيرات	*المعاملات*	*احصائية ستودنت*	*احتمالية ستودنت*
DRC(-1)	-0.2502	-2.7540	0.0086
D(DRC(-1))	0.3285	2.1917	0.0339
C	0.4559	0.4494	0.6554

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 9.0 .

أثبتت النتائج في الجدول رقم (25) عدم وجود الثابت (C) في السلسلة، حيث أخذت t-stat لهذه المعلمة القيمة 0.44 وهي أقل من القيمة المجدولة 2.56 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية أي عدم وجود القاطع، لذلك بعد التأكد من أن كل من معلمة الاتجاه العام ومعلمة القاطعة غير معنويتين نذهب إلى تقدير النموذج الرابع حسب منهجية ديكي فولار بغياب القاطعة والاتجاه العام معا.

$$H_0 : \Phi = 1$$

نقوم باختبار الفرضية : $H_1 : \Phi < 1$ النتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم 3-37 : نتائج الاستقرارية ل RC عند الفروقات من درجة أولى للنموذج رقم 04

مستويات الحرية	*%01*	*%05*	*%10*	*اختبار ديكي فولر*
احصائية ستودنت	-2.6162	-1.9481	-1.6123	-2.7450
احتمالية ستودنت				0.0071

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 9.0 .

أثبتت النتائج في الجدول رقم (26) عدم وجود الجذر الأحادي حيث أن قيمة الإحصائية للاختبار – 2.34 وهي قيمة أقل من القيم الحرجة الموافقة لها عند مستوى دلالة ": 1%، 5%، 10% "وعليه فهي لا تحتوي على جذر الوحدة وبالتالي فالسلسلة (DRC) مستقرة.

نتيجة : السلسلة (RC) متكاملة من الدرجة الأولى I(1) .

5-1 دراسة إستقرارية سلسلة حصيلة الجمركية (RD):

1-2-1الشكل البياني ل السلسلة (RD):

الشكل رقم3-27 : الشكل البياني ل السلسلة (RD)

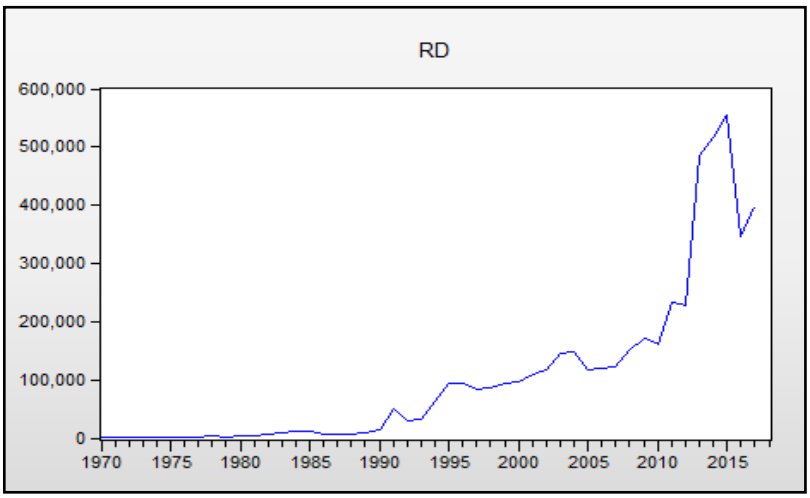

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 9.0 .

من الشكل البياني تبين لنا أن السلسلة بها إتجاه عام وبالتالي فهي لا تتغير حول متوسطها الحسابي وبالتالي فهو مؤشر على عدم الاستقرارية للسلسلة (RD).

5-2 بالاستعانة بـ: كوريلوغرام (Correlogram) ل (RD):

الشكل رقم3-28 : (Correlogram) ل (RD)

Date: 02/01/19 Time: 18:28
Sample: 1970 2018
Included observations: 49

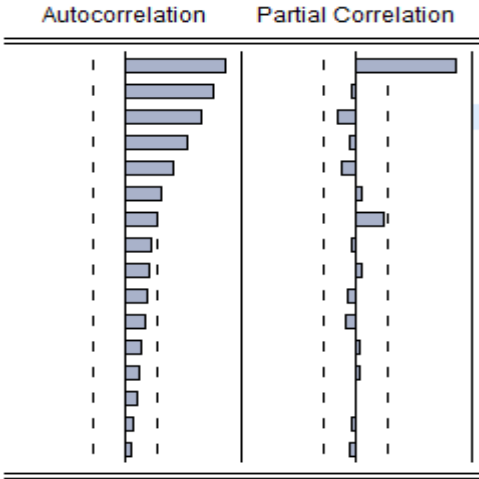

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.900	0.900	42.132	0.000
		2	0.801	-0.045	76.215	0.000
		3	0.680	-0.169	101.33	0.000
		4	0.562	-0.060	118.87	0.000
		5	0.432	-0.129	129.47	0.000
		6	0.328	0.048	135.74	0.000
		7	0.281	0.247	140.44	0.000
		8	0.237	-0.040	143.87	0.000
		9	0.220	0.041	146.90	0.000
		10	0.198	-0.077	149.43	0.000
		11	0.178	-0.093	151.51	0.000
		12	0.155	0.030	153.14	0.000
		13	0.130	0.026	154.31	0.000
		14	0.105	0.007	155.10	0.000
		15	0.072	-0.027	155.48	0.000
		16	0.041	-0.059	155.61	0.000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 9.0 .

نلاحظ أنه عند h=16 نجد أن : Q-stat يساوي 155.61 وهي أكبر من x2(0.05 ,16) والتي تساوي 26.96 ، كما نلاحظ أن كل الإحتمالات " Prop "هي أقل من 0.05 وبالتالي فإننا نقبل بفرضية عدم استقرار السلسلة (RD) .

3-5 اختبار جذر الوحدة للسلسلة RD:

لتحليل خصائص السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة والتأكد من استقرارها أو عدمه- سوف نستعمل اختبار الجذر الأحادي DF أو اختبار الجذر الأحادي الصاعد ADF.

استعملنا اختبار الجذر الأحادي الصاعد ADF ل (RD) ، وهذا بتحديد درجة التأخير "p=1 " باستعمال معيار "AIC و SCH " حيث أخذنا القيمة الصغرى، وبالاعتماد على النموذج المناسب من بين النماذج المقدرة.

حسب منهجية اختبار ديكي-فولار فإننا سنبدأ أولا بإختبار النموذج السادس بوجود قاطعة واتجاه عام:

$$H_0 : b = 0$$

نقوم باختبار الفرضية : $H_1 : b \neq 0$ النتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم 3-38 : نتائج الاستقرارية للسلسلة RD للنموذج رقم 06

المتغيرات	المعاملات	احصائية ستودنت	احتمالية ستودنت
RD(-1)	-0.2072	-2.1463	0.0375
D(RD(-1))	-0.0397	-0.2581	0.7976
C	-23.5697	-1.2739	0.2095
TREND-1970-	2.1242	2.2081	0.0326

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 9.0 .

فيما يخص السلسلة (RD) عدم وجود مركبة الاتجاه في السلسلة حيث أخذت t-stat لهذه المعلمة القيمة 2.20 وهي أقل من القيمة المجدولة 2.81 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية أي عدم وجود مركبة الاتجاه العام ، لذلك وحسب منهجية ديكي فولار ننتقل للنموذج رقم 05 بوجود قاطعة.

$H_0 : c = 0$

نقوم باختبار الفرضية : $H_1 : c \neq 0$ النتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم3-39 : نتائج الاستقرارية للسلسلة RD للنموذج رقم 05

المتغيرات	المعاملات	احصائية ستودنت	احتمالية ستودنت
RD(-1)	-0.0329	-0.5674	0.5733
D(RD(-1))	-0.1027	-0.6500	0.5190
C	1.1735	1.2086	0.2332

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 9.0 .

أثبتت النتائج في الجدول رقم(5) عدم وجود الثابت (C) في السلسلة، حيث أخذت t-stat لهذه المعلمة القيمة 1.20 وهي أقل من القيمة المجدولة 2.56 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية أي عدم وجود القاطع، لذلك بعد التأكد من أن كل من معلمة الاتجاه العام ومعلمة القاطعة غير معنويتين نذهب إلى تقدير النموذج الرابع حسب منهجية ديكي فولار بغياب القاطعة والاتجاه العام معا.

$H_0 : \Phi = 1$

نقوم باختبار الفرضية : $H_1 : \Phi < 1$ النتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم3-40 : نتائج الاستقرارية للسلسلة RD للنموذج رقم 04

مستويات الحرية	*%01*	*%05*	*%10*	*اختبار ديكي فولر*
احصائية ستودنت	-2.6150	-1.9479	-1.6124	0.1743
احتمالية ستودنت				0.7323

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 9.0 .

أثبتت النتائج في الجدول رقم(3) وجود الجذر الأحادي حيث أن قيمة الإحصائية للاختبار 0.44 وهي قيمة أكبر من القيم الحرجة الموافقة لها عند مستوى دلالة : " 1%، 5%، 10% "، وعليه فهي تحتوي على جذر الوحدة وبالتالي فالسلسلة (RD) غير مستقرة.

نتيجة : السلسلة غير مستقرة من نوع DS بدون مشتقة، لذلك سوف نقوم بالفروقات من الدرجة الأولى ل السلسلة (RD).

حسب منهجية اختبار ديكي- فولار فإننا سنبدأ أولا بإختيبار النموذج السادس ل السلسلة (DRD)بوجود قاطعة واتجاه عام:

$H_0 : b = 0$

نقوم باختبار الفرضية : $H_1 : b \neq 0$ النتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم 3-41 : : نتائج الاستقرارية ل RD عند الفروقات من درجة أولى للنموذج رقم 06

المتغيرات	*المعاملات*	*احصائية ستودنت*	*احتمالية ستودنت*
DRD(-1)	-0.8806	-3.8336	0.0004
D(DRD(-1))	-0.2350	-1.5337	0.1326
C	-1.3358	-0.0790	0.9374
TREND-1970-	0.3192	0.5343	0.5959

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 9.0 .

فيما يخص السلسلة (DRD) عدم وجود مركبة الاتجاه في السلسلة حيث أخذت t-stat لهذه المعلمة القيمة 0.53 وهي أقل من القيمة المجدولة 2.81 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية أي عدم وجود مركبة الاتجاه العام ، لذلك وحسب منهجية ديكي فولار ننتقل للنموذج رقم 05 بوجود قاطعة.

$$H_0 : c = 0$$

نقوم باختبار الفرضية : $H_1 : c \neq 0$ النتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم3-42 : نتائج الاستقرارية ل RD عند الفروقات من درجة أولى للنموذج رقم 05

المتغيرات	*المعاملات*	*احصائية ستودنت*	*احتمالية ستودنت*
DRD(-1)	-0.8573	-3.8332	0.0004
D(DRD(-1))	-0.2458	-1.6316	0.1100
C	6.6174	0.8343	0.4087

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 9.0 .

أثبتت النتائج في الجدول رقم(5) عدم وجود الثابت (C) في السلسلة، حيث أخذت t-stat لهذه المعلمة القيمة 0.83 وهي أقل من القيمة المجدولة 2.56 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية أي عدم وجود القاطع، لذلك بعد التأكد من أن كل من معلمة الاتجاه العام ومعلمة القاطعة غير معنويتين نذهب إلى تقدير النموذج الرابع حسب منهجية ديكي فولار بغياب القاطعة والاتجاه العام معا.

$$H_0 : \Phi = 1$$

نقوم باختبار الفرضية : $H_1 : \Phi < 1$ النتائج موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم 3-43 : نتائج الاستقرارية ل RD عند الفروقات من درجة أولى للنموذج رقم 04

مستويات الحرية	*%01*	*%05*	*%10*	*اختبار ديكي فولر*
احصائية ستودنت	-2.6162	-1.9481	-1.6123	-3.7545
احتمالية ستودنت				0.0004

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 9.0 .

أثبتت النتائج في الجدول رقم(6) عدم وجود الجذر الأحادي حيث أن قيمة الإحصائية للاختبار – 3.75 وهي قيمة أقل من القيم الحرجة الموافقة لها عند مستوى دلالة :" 1%، 5%، 10% "وعليه فهي لا تحتوي على جذر الوحدة وبالتالي فالسلسلة (DRD) مستقرة.

نتيجة : السلسلة (RD) متكاملة من الدرجة الأولى I(1) .

2/ منهجية الحدود لاختبار التكامل المشترك:

سنستخدم في هذه الدراسة منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للف جوات الزمنية المتباطئة ARDL و هي منهجية حديثة طورها كل من Pesaran و Shindan في سنة 2001 و يتميز هذا الاختبار بأنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها، و يرى Pesaran أن اختبار الحدود في إطار ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاس ل الزمنية، ما إذا كانت مستقرة غند مستوياتها I(0) أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1) أو خليط من الاثنين، الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية I(2). [1]

إن النموذج ARDL يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للح صول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام، كما أن نموذج ال ARDL يعطي أفضل النتائج للمعلمات في الأمد الطويل وأن اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير[2].

و يسمح لنا اختبار ARDL بمعرفة الأثر في الأجلين القصير و الطويل للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع بالإضافة إلى فصل نتائج تقدير معلمات النموذج في المديين.

بعد أن قمنا في النقطة السابقة بدراسة خصائص السلاسل الزمنية واستخلصنا درجة تكامل السلاسل، ووجدنها أنها خليط بين *I(1)* و I(0) ،وبالتالي نستخدم منهج اختبار الحدود وذلك بتطبيق **اختبار** bounds testing.

[1]- محمد بن عبد الله الجراح، **مكونات الانفاق الحكومي و الاستثمار في المملكة العربية السعودية: هل هي علاقة طاردة أو جاذبة؟** مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية، المجلد الخامس و العشرون، العدد2، ديسمبر، 2009، ص8.

[2]- محمد ادريوش دحماني، **اشكالية التشغيل في الجزائر، محاولة تحليل**، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة، جامعة تلمسان، 2012،2013، ص 236.

اختبار bounds testing:

ملاحظة : قبل إجراء هذا الاختبار يتعين تحديد عدد الفجوات الزمنية P الواجب إدراجها في هذا الاختبار، ويمكن استعمال احد المعايير الأكثر استعمال مثل : AIC، SC وذلك بعد تقدير السلاسل الأصلية *(FDITUN ,PIBTUN* ، والنتائج موضحة في الشكل التالي :

الشكل رقم 3-29: نتائج التأخيرات .

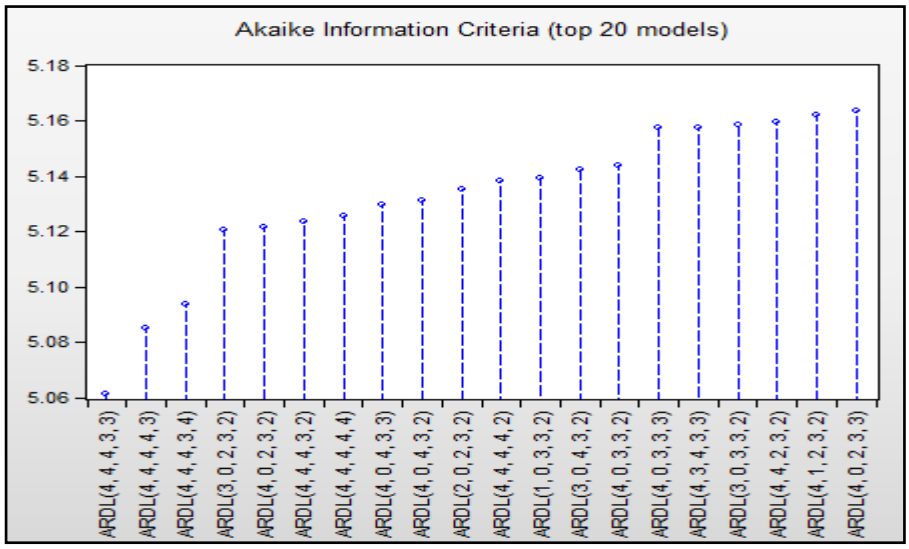

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 9.0 .

من خلال نتائج التأخيرات المذكورة في الجدول نلاحظ أن ARDL (4,4,4,3,3) هي درجة تأخير المناسبة .

الجدول رقم 3-44: نتائج إختبار منهج الحدود.

ARDL Bounds Test
Date: 02/02/19 Time: 15:20
Sample: 1974 2018
Included observations: 45
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	5.509702	4

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.45	3.52
5%	2.86	4.01
2.5%	3.25	4.49
1%	3.74	5.06

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 9.0 .

من خلال الجدول رقم 38 نلاحظ أن قيمة احصائية فيشر المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى للقيم الحرجة في النموذج عند مستويات معنوية 10% و5% و2.5%و1% مما يجعلنا ونرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

3/ دراسة السببية :

الجدول رقم 3-45: نتائج دراسة السببية

الفرضيات	F-statistic	Prop	الملاحظة
DBC لا يسبب PP	0.0329	0.9676	عدم وجود علاقة سببية بين الميزان التجاري و تقلبات اسعار النفط .
PP لا يسبب DBC	0.0059	0.9940	
DBC لا يسبب DRC	5.0281	0.0111	وجود علاقة سببية بين احتياطي الصرف و الميزان التجاري .
DRC لا يسبب DBC	1.2076	0.3093	
DBC لا يسبب DRD	6.9267	0.0026	وجود علاقة سببية بين الايرادات الجمركية و الميزان التجاري.
DRD لا يسبب DBC	1.5325	0.2281	
DBC لا يسبب DTC	0.1493	0.8618	عدم وجود علاقة سببية بين سعر الصرف و الميزان التجاري.
DTC لا يسبب DBC	0.8253	0.4452	
PP لا يسبب DRC	0.2319	0.7940	عدم وجود علاقة سببية بين الايرادات الجمركية و تقلبات اسعار النفط.
DRC لا يسبب PP	0.1366	0.8727	
PP لا يسبب DRD	0.8514	0.4342	عدم وجود علاقة سببية بين الايرادات الجمركية و تقلبات اسعار النفط.
DRD لا يسبب PP	0.1633	0.8498	
PP لا يسبب DTC	0.6186	0.5436	عدم وجود علاقة سببية بين سعر الصرف و تقلبات اسعار النفط.
DTC لا يسبب PP	0.6430	0.5309	
DRC لا يسبب DRD	13.2724	4 .10*-5	عدم وجود علاقة سببية بين الايرادات الجمركية و احتياطي الصرف.
DRD لا يسبب DRC	4.5903	0.0159	
DRC لا يسبب DTC	1.6336	0.2077	وجود علاقة سببية بين احتياطي الصرف و سعر الصرف
DTC لا يسبب DRC	2.5713	0.0887	
DTC لا يسبب DRD	2.3185	0.1112	وجود علاقة سببية بين الايرادات الجمركية و سعر الصرف.
DRD لا يسبب DTC	2.8480	0.0695	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 9.0 .

تسمح لنا دراسة السببية الموجودة بين المتغيرات بصياغة صحيحة للسياسة التجارية وهذا بمعرفة المتغيرات التي تساعد على تفسير ظاهرة معينة.

*من خلال قيمة إحصائية فيشر نقبل عدم وجود السببية بين تقلبات سعر النفط والميزان التجاري عند مستوى معنوية 05%، (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.96 وهي أكبر من 0.05) وبالتالي فإن تقلبات أسعار النفط لا يؤثر على الميزان التجاري في المدى القصير ، والعكس صحيح أيضا حيث من خلال قيمة إحصائية فيشر نقبل عدم وجود السببية بين الميزان التجاري وتقلبات أسعار النفط عند مستوى معنوية 05%، (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.99 وهو أكبر من 0.05) أي ليس هناك سببية في الاتجاهين في المدى القصير.

*من خلال قيمة إحصائية فيشر نقبل وجود السببية بين الاحتياطات و الميزان التجاري عند مستوى معنوية 05%، (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.01 وهي أقل من 0.05) وبالتالي فإن احتياطي الصرف يؤثر على الميزان التجاري ، والعكس غير صحيح حيث من خلال قيمة إحصائية فيشر نقبل عدم وجود السببية بين ميزان التجاري والاحتياطات عند مستوى معنوية 05%، (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.30 وهو أكبر من 0.05) أي هناك سببية في اتجاه واحد في المدى القصير.

* من خلال قيمة إحصائية فيشر نقبل وجود السببية بين حصيلة الجمركية و الميزان التجاري عند مستوى معنوية 05%، (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.002 وهي أقل من 0.05) وبالتالي فإن حصيلة الجمركية تؤثر على الميزان التجاري، والعكس غير صحيح ح يث من خلال قيمة إحصائية فيشر نقبل عدم وجود السببية بين رصيد الميزان التجاري والحصيلة الجمركية عند مستوى معنوية 05%، (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.22 وهو أكبر من 0.05) أي هناك سببية في اتجاه واحد على المدى القصير.

*من خلال قيمة إحصائية فيشر نقبل عدم وجود السببية بين سعر الصرف والميزان التجاري عند مستوى معنوية 05%، (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.86 وهو أكبر من 0.05) وبالتالي فإن سعر الصرف لا يؤثر على الميزان التجاري، والعكس صحيح أيضا حيث من خلال قيمة إحصائية فيشر نقبل عدم وجود السببية بين الميزان التجاري وسعر الصرف عند مستوى معنوية 05%، (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.44 وهو أكبر من 0.05) أي ليس هناك سببية في الاتجاهين في المدى القصير.

*من خلال قيمة إحصائية فيشر نقبل عدم وجود السببية بين احتياطي الصرف و سعر النفط عند مستوى معنوية 05%، (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.79 وهو أكبر من 0.05) وبالتالي فإن احتياطي الصرف لا يؤثر في سعر النفط، والعكس صحيح أيضا حيث من خلال قيمة إحصائية فيشر نقبل عدم وجود السببية بين سعر النفط والاحتياطات عند مستوى معنوية 05%، (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.87 وهو أكبر من 0.05) أي ليس هناك سببية في الاتجاهين في المدى القصير.

*من خلال قيمة إحصائية فيشر نقبل عدم وجود السببية بين الايرادات الجمركية و سعر النفط عند مستوى معنوية 05%، (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.43 وهو أكبر من0.05) وبالتالي فإن الحصيلة الجمركية لا تؤثر في سعر النفط، والعكس صحيح أيضا حيث من خلال قيمة إحصائية فيشر نقبل عدم وجود السببية بين سعر النفط والحصيلة الجمركية عند مستوى معنوية 05%، (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.84 وهو أكبر من 0.05) أي ليس هناك سببية في الاتجاهين في المدى القصير.

*من خلال قيمة إحصائية فيشر نقبل عدم وجود السببية بين سعر الصرف وسعر النفط عند مستوى معنوية 05%، (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.54 وهي أكبر من 0.05) وبالتالي فإن سعر الصرف لا يؤثر على سعر النفط ، والعكس صحيح أيضا حيث من خلال قيمة إحصائية فيشر نقبل عدم وج ود السببية بين سعر النفط وسعر الصرف عند مستوى معنوية 05%، (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.53 وهو أكبر من 0.05) أي ليس هناك سببية في الاتجاهين في المدى القصير.

*من خلال قيمة إحصائية فيشر نقبل وجود السببية بين حصيلة الجمركية و الاحتياطات عند مستوى معنو ية 05%، (لأن احتمال قبول هذه الفرضية أقل من 0.05) وبالتالي فإن حصيلة الجمركية لا يؤثر على احتياطي الصرف، والعكس صحيح أيضا حيث من خلال قيمة إحصائية فيشر نقبل وجود السببية بين احتياطي الصرف وحصيلة الجمركية عند مستوى معنوية 05%، (لأن احتمال قبول هذه الفرضية 0.01 و هو أقل من 0.05) أي هناك سببية في الاتجاهين في المدى القصير.

*من خلال قيمة إحصائية فيشر نقبل بعدم وجود السببية بين سعر الصرف والاحتياطات عند مستوى معنوية 05%، (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.2 وهو أكبر من 0.05) وبالتالي فإن سعر الصرف يؤثر في الاحتياطات، والعكس ليس صحيح أيضا حيث من خلال قيمة إحصائية فيشر نقبل وجود السببية بين

الاحتياطات وسعر الصرف عند مستوى معنوية 10%، (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.08 يعتبر أقل من 0.10) أي أن هناك سببية في اتجاه واحد في المدى القصير .

*من خلال قيمة إحصائية فيشر نقبل عدم وجود السببية بين سعر الصرف وحصيلة الجمركية عند مستوى معنوية 05%، (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.11 وهي أكبر من 0.05) وبالتالي فإن سعر الصرف لا يؤثر على حصيلة الجمركية ، والعكس ليس صحيح أيضا حيث من خلال قيمة إحصائية فيشر نقبل وجود السببية بين حصيلة الجمركية وسعر الصرف عند مستوى معنوية 10%، (لأن احتمال قبول هذه الفرضية هو 0.06 أقل من 0.10) أي هناك سببية في الاتجاه في المدى القصير .

النتيجة: بما أن السلاسل في تكامل متزامن، فإننا نطبق نموذج تصحيح الخطأ في مرحلة تقدير النموذج .

3- نتائج تقدير معاملات الآجل الطويل وفقا لمنهجية ARDL:

الجدول رقم 3-46: نتائج تقدير معاملات الآجل الطويل.

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PP	-0.029476	0.010630	-2.773013	0.0111
RC	0.093156	0.036574	2.547098	0.0184
RD	-0.034076	0.025724	-1.324692	0.1989
TC	0.089512	0.044897	1.993705	0.0587
C	1.192463	0.495805	2.405105	0.0250

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 9.0 .

BC = -0.02947595*PP(-1) + 0.09315645*RC(-1) -0.03407618*RD(-1) + 0.08951213*TC(-1) + 1.19246286

يتضح من نتائج الجدول لمعاملات الآجل الطويل في إطار منهجية ARDL أنها تمارس تأثيرا معنويا في المدى الطويل على الميزان التجاري لأنها لها دلالة معنوية مما يدل على تأثيرهم في الميزان التجاري في الجزائر خلال فترة الدراسة، ونلاحظ أن اشارة معلمة تقلبات أسعار النفط سالبة مما يدل على أنها تؤثرا بصفة سلبية على معدل الميزان التجاري في المدى الطويل في الجزائر هذا مقبول نسبيا باعتبار أن تقلبات أسعار النفط على المدى الطويل يرافقها تقلبات في جهة معاكسة للواردات تعمل على عكس الأثر، ونلاحظ أن إشارة حصيلة إيرادات الجمركية

سالبة أي تؤثر بكل سلبي على الميزان التجاري في المدى الطويل وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية حيث أن زيادة حصيلة الجمركية تكون ناتجا عن توسع في التعريفة الجمركية مما يدل على زيادة في حجم الواردات الأمر الذي ينعكس بالسلب على الميزان التجاري، وأما إشارة احتياطي ال صرف وسعر الصرف فكانتا موجبة ما يدلا على تأثيرهم الإيجابي على الميزان التجاري في المدى الطويل وهو ما يتوافق مع المنطق الاقتصادي فزيادة احتياطي الصرف ناجمة عن زيادة الصادرات وهو ما يقابل فائض في الميزان التجاري بالإضافة إلى كون ارتفاع سعر الصرف يدل على زيادة قيمة الدولار ونظرا لكون الصادرات الجزائرية مقومة بالدولار فيعني دلك زيادة قيمة الصادرات.

3- نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

الجدول رقم 3-47 :نتائج التقدير نموذج تصحيح الخطا.

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BC(-1))	0.702094	0.288259	2.435637	0.023
D(BC(-2))	0.841122	0.280843	2.994994	0.006
D(BC(-3))	0.398566	0.193863	2.055915	0.051
D(PP)	-0.011949	0.009093	-1.314126	0.202
D(PP(-1))	0.007664	0.008375	0.915092	0.370
D(PP(-2))	0.012433	0.008647	1.437841	0.164
D(PP(-3))	0.014679	0.008044	1.824773	0.081
D(RC)	1.035532	0.122260	8.469925	0.000
D(RC(-1))	0.759505	0.536093	1.416741	0.170
D(RC(-2))	-1.111153	0.481246	-2.308910	0.030
D(RC(-3))	0.469025	0.250836	1.869845	0.074
D(RD)	-0.061431	0.026340	-2.332179	0.029
D(RD(-1))	-0.034933	0.017960	-1.945084	0.064
D(RD(-2))	0.088306	0.027676	3.190692	0.004
D(TC)	0.211036	0.125965	1.675352	0.108
D(TC(-1))	-0.185393	0.180922	-1.024710	0.316
D(TC(-2))	-0.228331	0.144723	-1.577714	0.128
CointEq(-1)	-1.770871	0.394373	-4.490351	0.000

Cointeq = BC - (-0.0295*PP + 0.0932*RC -0.0341*RD + 0.0895*TC + 1.1925)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 9.0 .

D(BC) = 0.702094289193*D(BC(-1)) + 0.841122473817*D(BC(-2)) + 0.398565986538*D(BC(-3)) -0.011948736860*D(PP) + 0.007663714812*D(PP(-1)) + 0.012432656428*D(PP(-2)) + 0.014679072661*D(PP(-3)) + 1.035531989137*D(RC) + 0.759505277061*D(RC(-1)) -1.111153372975*D(RC(-2)) + 0.469024782726*D(RC(-3)) - 0.061430637602*D(RD) -0.034933168927*D(RD(-1)) + 0.088305843994*D(RD(-2)) + 0.211036063202*D(TC) -0.185392725992*D(TC(-1)) -0.228331177683*D(TC(-2)) - 1.770871403887*e(-1)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلب معالم النموذج لهم دلالة معنوية مما يدل على تأثيرهم في الميزان التجاري في الجزائر في المدى القصير، ويتضح من الجدول أن المتغيرات التي تم اختيارها انطلاقا من النظرية الاقتصادية كانت جيّدة حيث نلاحظ أن إشارات المعلمات المقدرة جاءت تتوافق و أغلب الدراسات التطبيقية، حيث نلاحظ أن أغلب معلم ات تقلبات أسعار النفط إشارتها موجبة مما يدل على أنها تؤثرا بصفة إيجابية على رصيد الميزان التجاري في المدى القصير وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية ووضعية الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على النفط كمصدر أساسي للتصدير، ونلاحظ أن أغلب معلمات احتياطي الصرف إشارتها موجبة مما يدل على أنها تؤثرا بصفة إيجابية على رصيد الميزان التجاري في المدى القصير وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية نظرا لارتباط احتياطي الصرف بفوائض المحققة في الميزان التجاري، نلاحظ أن معلمات رصيد الميزان التجاري لفترات السابقة إشارتهما موجبة مما يدل على أن الميزان التجاري يأخذ فترة زمنية ليتعافى عند حدوث أي تقلب في أسعار النفط، ونلاحظ أن إشارة حصيلة الإيرادات الجمركية سالبة أي تؤثر بكل سلبي على الميزان التجاري في المدى القصير وهذا ما يتوافق مع المنطق الاقتصادي حيث أن زيادة حصيلة الايرادات الج مركية تكون نتيجة توسع في الرسوم الجمركية مما يدل على زيادة في حجم الواردات الأمر الذي ينعكس بالسلب على الميزان التجاري

ومن خلال المعادلة أيضا، يتضح بأن حد قوة الإرجاع (coint) نحو التوازن (سرعة التعديل إلى التوازن في الأجل الطويل) ذو إشارة سالبة (1.77-) كما أنه معنوي، حيث أن الإحصائية المحسوبة لستيودنت (بالقيمة المطلقة) تقدر ب (4.49) وهي أكبر من القيمة المجدولة (2,064)، و هذا ما يُدعم إمكانية تمثيل نموذج تصحيح الخطأ لتأثير المتغيرات المستقلة على الميزان التجاري، أي أنه عن حدوث أي صدمة قد يستغرق ميزان التجا ري (1/1.77) نصف سنة حتى يصل الى وضع التوازن في المدى الطويل.

4/ التحليل والاختبارات الإحصائية:

اختبار معنوية المعالم :اختبار ستودينت: أغلبية المعلمات لها دلالة معنوية وهذا ما يؤكد التأثير الكبير للمتغيرات المستخدمة في التأثير على الميزان التجاري وهذا عند م ستوى معنوية 5% .

اختبار فيشر: نلاحظ أن قيمة الإحصائية لفيشر تساوي 39.04 وهي أكبر من القيمة المجدولة أي أن المتغيرات المستخدمة تؤثر معا في النموذج .

*اختبار الارتباط الذاتي للبواقي:

الجدول رقم 3–48:اختبار الارتباط الذاتي للبواقي.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.302246	Prob. F(2,20)	0.2940
Obs*R-squared	5.184907	Prob. Chi-Square(2)	0.0748

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 9.0 .

للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج تستخدم اختباري (LM) حيث الفرضية الصفرية تقر بعدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج والنتائج ملخصة في الجدول رقم41، وتشير النتائج إلى قبول فرضية العدم أي عدم وجود ارتباط ذاتي بين بواقي النموذج لأن القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 5% .

اختبار ثبات تباين للبواقي:"Test d'omoscédasité:

اعتمدنا في هذا الاختبار على اختبار "ARCH" حيث الفرضية الصفرية تقر على ثبات تباين البواقي والنتائج ملخصة في الجدول رقم42، والتي أقرت عل ى قبول الفرضية الصفرية أي أن تباين البواقي ثابت خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم 3–49:اختبار ثبات تباين للبواقي.

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	2.713327	Prob. F(3,38)	0.0583
Obs*R-squared	7.409609	Prob. Chi-Square(3)	0.0599

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 9.0 .

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي :

الشكل رقم 3-30: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

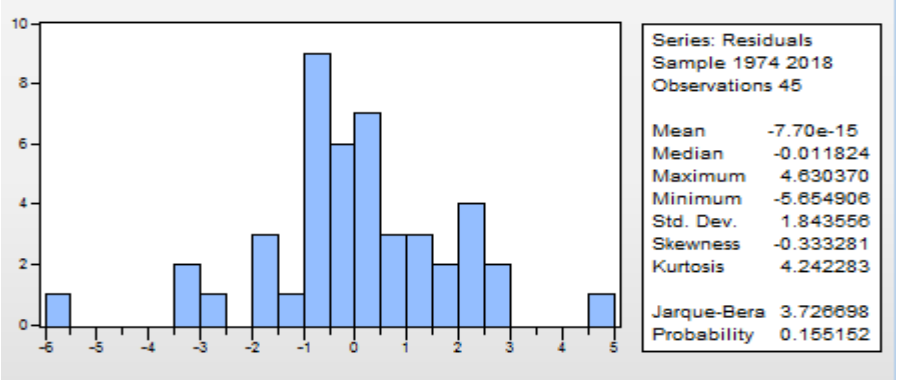

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 9.0 .

من خلال نتائج الجدول لمعاملات التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج نعتمد على الاختبار المشترك لفرضية التناظر والتفلطح وهو اختبار جاك بيرا "Jareque-Bera"، ومن خلال نتائج هذا الاختبار نلاحظ أن الاح تمال المقابل لهذا الاختبار يساوي 0.15 وهي قيمة أكبر من 0.05 ، وبالتالي نقبل بفرضية التوزيع الطبيعي للأخطاء عند مستوى معنوية 0.05.

اختبار الشوشرة البيضاء لبواقي النموذج :

الشكل رقم 3-31: الشوشرة البيضاء لبواقي النموذج.

Date: 02/02/19 Time: 16:06
Sample: 1970 2018
Included observations: 45
Q-statistic probabilities adjusted for 4 dynamic regressors

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	-0.170	-0.170	1.3856	0.239
		2	-0.071	-0.103	1.6331	0.442
		3	-0.142	-0.179	2.6440	0.450
		4	0.006	-0.068	2.6461	0.619
		5	-0.279	-0.349	6.7545	0.240
		6	0.016	-0.190	6.7678	0.343
		7	-0.014	-0.206	6.7794	0.452
		8	0.158	-0.064	8.2085	0.413
		9	0.042	-0.048	8.3109	0.503
		10	0.029	-0.110	8.3604	0.594
		11	-0.005	-0.057	8.3617	0.681
		12	-0.137	-0.244	9.5626	0.654

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 9.0 .

للتأكد من أن البواقي تتبع وشرة بيضاء استخدمنا اختبار (Box-Pierce) حيث الفرضية الصفرية تقر بعدم وجود ذاكرة ضمن سلسلة بواقي النموذج وبالتالي فهي تشويش أبيض " Bruit Blonc"، والنتائج ملخصة في الجدول رقم43، وتشير النتائج إلى قبول فرضية العدم أي لا يوجد ذاكرة ضمن سلسلة بواقي النموذج وبالتالي فهي تشويش أبيض " Bruit Blonc" بين بواقي النموذج لأن القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 5%.

اختبار استقرار النموذج:

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لا بد من استخدام اختبار ين أساسين هما مجموع التراكمي للبواقي و مجموع التراكمي لمربعات للبواقي ونتائج الاختبارين موضحة في الشكل التالي :

الشكل رقم 3-32: نتائج اختبار مجموع التراكمي للبواقي و مجموع التراكمي لمربعات البواقي

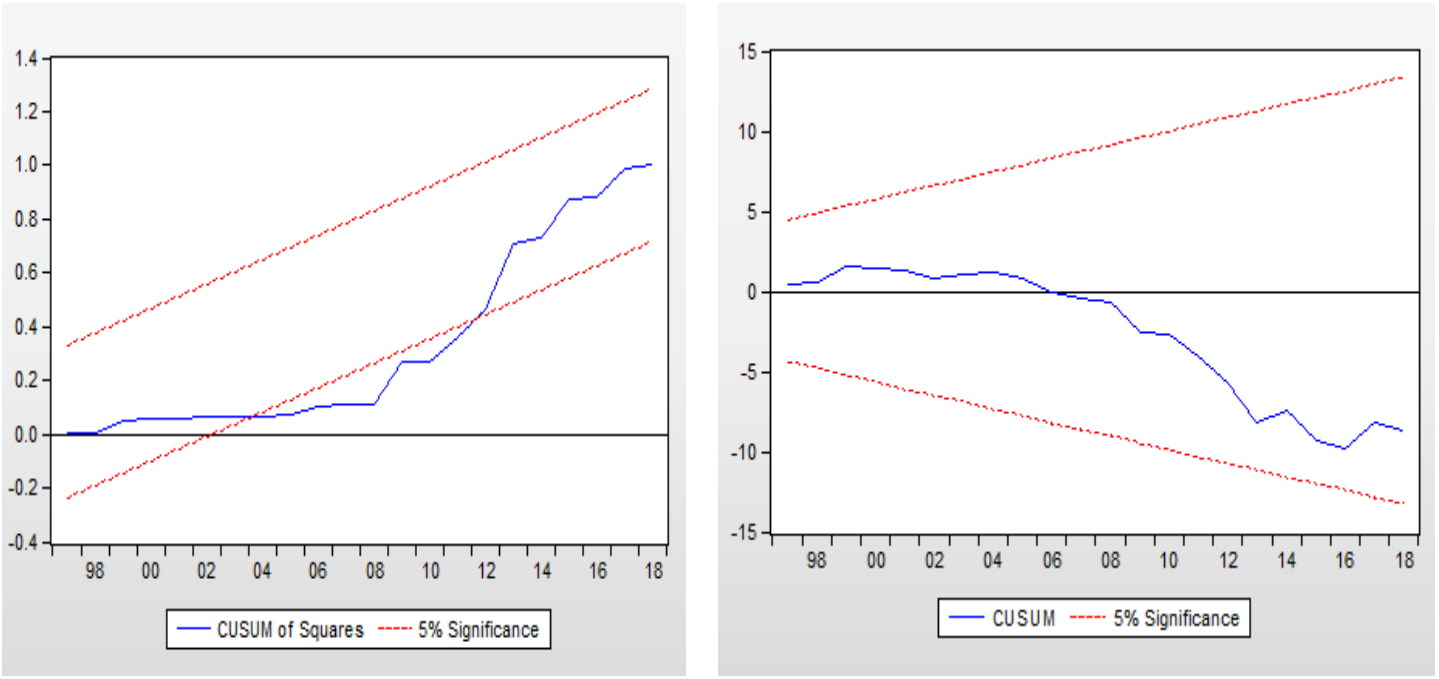

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews 9.0 .

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن الخطين المستقيمين لكل من مجموع التراكمي للبواقي و مجموع التراكمي لمربعات البواقي واقع داخل حدود المنطقة الحرجة مما يدل على أن هناك استقرارا وانسجاما في النموذج بين نتائج الأجل الطويل و نتائج الفترة قصيرة المدى.

خلاصة الفصل

حاولنا في هذا الفصل، قياس تأثير أدوات السياسة التجارية على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1970-2018)، باستخدام منهجية نموذج متجهات تصحيح الخطأ (Vector error correction model)، حيث تم التطرق في البداية إلى تحديد الم تغيرات الملائمة للدراسة، ثم تمً توصيف النموذج المناسب لذلك بعد اختبار النماذج المطبقة في الدراسات الكمية السابقة، ، لنتطرق بعدها إلى دراسة تفصيلية تحليلية وصفية للمتغيرات باستخدام ACP ، ثم دراسة إحصائية للسلاسل الزمنية محل الدراسة باستخدام معايير التشتت و النزعة المركزية، وبعد القياس الاقتصادي لهذا النموذج عن طريق المربعات الصغرى (OLS)، لنعالج بعدها اختبار استقرارية السلاسل الزمنية، و ذلك بغية اكتشاف جذور الوحدة داخل هذه السلاسل استخدمنا اختبارات (ADF)، حيث أثبتت جميعها أن السلاسل الزمنية غير مستقرة في المس توى الأصلي باستثناء سلسلة تقلبات أسعار النفط PP ، ومستقرة في الفروقات الأولى عند مستوى 5% و10%.

وعلى هذا الأساس، حاولنا الانتقال إلى اختبارات الارتباط الذاتي عند الابطاءات الزمنية ARDL، حيث أثبت اختبار Granger وجود علاقة سببية بين احتياطي الصرف و الميزان التجاري، و وجود علاقة بين الايرادات الجمركية و الميزان التجاري، و قمنا بعدها بتقدير النموذج في المديين القصير و الطويل الاجل، لتظهر وجود علاقة قصيرة الاجل بين متغيرات الدراسة و الميزان التجاري تترجم أثر هذه المتغيرات المفسرة لأدوات السياسة التجارية على الم يزان التجاري، بالإضافة إلى وجود علاقة طويلة الأجل، ومن جهة أخرى أثبتت اختبارات استقراريه النموذج على جودته وصلاحيته، مما يدعم نتائج التقدير

خاتمـــة

تناولت هذه الدراسة تأثير السياسة التجارية على الميزان التجاري في ظل الصدمات السعرية للنفط خلال الفترة 1970-2019، حيث حاولنا الإشارة إلى أهمية النفط في الاقتصاد الوطني الجزائري و مدى تأثر الميزان التجاري بالانخفاض الحاصل في أسعاره، و قد تطرقنا إلى أهمية و دور أدوات السياسة التجارية كآلية للتكييف مع التغيرات التي تمس الميزان تجاري من جراء الأزمات النفطية التي شهدها سوق النفط العالمي.

تطرقت هذه الدراسة في الجزء الأول من الفصل الأول إلى عرض مقاربة نظرية للسياسة ا لتجارية، حيث تطرقنا إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بها، و كذا أدواتها المختلفة السعرية و الكمية و التنظيمية، و أهم السياسات التي تحكمها، حيث خلصنا إلى وجود نمطين لتنظيم التجارة الخارجية النمط الحمائي و هو ما تتجه له الدول النامية و أحادية الصادرات و الدول ذات الاقتصاد المحدود، من أجل حماية انتاجها المحلي و ترشيد وارداتها بما يتلائم مع قدراتها التصديرية بغية إحداث توازن في الميزان التجاري، أما النمط الثاني فهو التحرير التجاري و هو ما تنادي به الاقتصادات الصناعية الكبرى بغية استهداف أسواق جديدة و البحث عن تصريف منتجاتها بحرية وبدون قيود و عراقيل، كما تطرقنا إلى دور الانفتاح التجاري في تنمية التجارة العالمية حيث ساهمت عملية فك العراقيل و القيود و الحواجز التجارية في تسهيل المبادلات و تنمية التجارة العالمية، بالإضافة إلى مساهمة زيادة الاتفاقات الموقعة من أجل تعزيز التبادل التجاري الدولي، و أدت هذه العملية إلى قي ام تكتلات و مناطق حرة للتجارة الخارجية . و تطرقنا في الجزء الثاني من الفصل الأول إلى المفاهيم المتعلقة بسوق النفط و اتضح لنا أن النفط هي سلعة استراتيجية يتحدد سعرها كأي سلعة أخرى وفق جهاز الثمن و آليات الطلب و العرض، ويتحدد بالأساس بناء على العرض و المتمثل في الإنتاج و الطلب العالمي عليه، فكلما كانت الكمية المتاحة في السوق تغطي الطلب المطلوب يكون هناك انخفاض في الأسعار و العكس صحيح، و هو ما دفع بالدول المصدرة للنفط إلى انشاء تكتلات للتحكم في الإنتاج النفطي، و تعتبر الأوبك أهم هذه التكتلات حيث تعمد على سياسة خفض الإنتاج من أجل رفع الأسعار. وفي ختام هذا الفصل عرجنا على أهم الصدمات السعرية التي شهدها سوق النفط الدولي و بحثنا في أسبابها و تداعياتها.

شهد سوق النقط عدة صدمات يمكن أن نميزها إلى صدمات إيجابية و أخرى سالبة، و على مدار فترة الدراسة شهدت السنوات 1970 إلى غاية 1998 تذبذبا في سعر النفط بين الارتفاع و الانخفاض، و قد عرفت فترة التسعينات ارتفاعا متصاعدا في أسعار النفط نتيجة ر فع الأسعار من قبل منظمة الأوبك و ساهمت مرحلة الاستقرار العالمي و التطور الصناعي في زيادة الطلب على هذه المادة و هو ما أدى إلى ارتفاع أ سعارها إلى أن وصلت حدودا قياسية في 2012 بسعر 109 دولار للبرميل.

خصصنا الفصل الثاني للتطرق إلى توجهات السياسة التجارية في الجزائر بين الاحتكار و التحرير، حيث تطرقنا إلى تحليل التطور الحاصل في السياسة التجارية خلال المرحلتين، و في البداية و بعد الاستقلال ان تهجت الدولة النمط الاحتكاري الحمائي نظرا لمحاولة الدولة التحكم في القطاعات الاقتصادية و تنظيمها عبر الرقابة على التجارة الخارجية و احتكار الدولة لعمليات التصدير و الاستيراد، إلا أنه و تدريجيا سمحت الدولة بدخول الخواص و القيام ببعض عمليات التصدير و الاستيرا د عبر نظام الرخص، لتنتقل بعد أزمتي النفط لسنة 1986و أزمة أكتوبر لسنة 1988 إلى مرحلة جديدة و هي اقتصاد السوق و التي تعتبر مرحلة تحرير و انفتاح تدريجي ثم تام، و قد شهدت مرحلة الاحتكار انتهاج الدولة سياسة التخطيط المركزي، عبر المخططات التنموية الصناعية الثلا ثية و الرباعية و الخماسية، بينما عرفت مرحلة الانفتاح قيام الدولة بإصلاحات هيكلية عبر المخططات التنموية والتفكيك الجمركي. و عرجنا في ختام هذا الفصل إلى تحليل التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التكتلات الإقليمية، حيث تطرقنا إلى المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر، و الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي، و قد خلصنا إلى عدم استفادة الجزائر من هذه التكتلات نظرا لعدم وجود هياكل إنتاجية قادرة على التصدير و المنافسة و بدلا من ذلك فقد أصبحت السوق الجزائري مستهدفة من قبل المنتجات الغربية خاصة الاتحاد الأوروبي الذي استفاد من التسهيلات و فك القيود التجارية في إطار اتفاق التبادل الحر . و سجل الميزان التجاري الجزائري عجزا في التجارة البينية الأوروبية و العربية.

أما الفصل الثالث فقد خصصناه إلى الدراسة القياسية للأثر المتبادل بين تقلبات أسعار النفط و السياسة التجارية على الميزان التج اري الجزائري، فتطرقنا في البداية إلى مؤشرات التجارة الخارجية الجزائرية عبر دراسة بعض المؤشرات كمؤشر تركز الصادرات و مؤشر الانفتاح و معدلات التغطية، ثم عرجنا على أهم الصدمات السلبية التي شهدها سوق النفط و انعكاسها على الميزان التجاري و أهم الإجراءات المتخذ ة للحد من أثار هذه الأزمات على الميزان التجاري، قبل أن نستعرض متغيرات الدراسة، كما قمنا بصياغة نموذج الدراسة وفق المتغيرات المفسرة التالية: تقلبات أسعار النفط، و سعر الصرف، احتياطي الصرف، الحصيلة الجمركية، و المتغير التابع و هو رصيد الميزان التجاري الجزائر ي، باستعمال التحليل الوصفي للمركبات، و دراسة التكامل المشترك بين المتغيرات محل الدراسة، عبر اتباع مراحل الاستقرارية و السببية و تصحيح النموذج بطريقة ARDL التي تعتبر طريقة حديثة ومنه في الختام قمنا بتقدير نموذج الدراسة.

اختبار الفرضيات

1 - إن الانتقال من نظا م الاحتكار و الرقابة الممارس بعد الاستقلال إلى نظام السوق أو سياسة التحرير، أدى إلى عملية تفكيك جمركي حيث انتقلت معدلات التعريفة الجمركية من 19 معدل إلى 4 معدلات فقط بالإضافة إلى تراجع استخدام نظام الحصص و تراخيص الاستيراد، و زيادة الاتفاقات الموقعة من أجل التحرير التجاري، وهو ما يدفعنا بالقول بأن الدولة انتقلت من النظام الحمائي نحو النظام الحر، و هو ما يؤكد على **صحة الفرضية الأولى ؛**

2 - من خلال تقدير نموذج الدراسة وفق منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL، اتضح لنا أسعار النفط لا تؤثر على الميزان التجاري في المدى القصير بينما التأثير يظهر في المدى الطويل وعليه **نرفض الفرضية الثانية ؛**

3 - من خلال استخدام نموذج متجهات تصحيح الخطأ EVCM استطعنا تكميم بعض متغيرات السياسة التجارية و بناء نموذج قياسي يظهر العلاقة بين هذه المتغيرات المستقلة و الميزان التجاري في ظل وجود تأثير لتقلبات أسعار النفط على الأخير، و عليه نقبل **صحة الفرضية الثالثة.**

4 - من خلال تقدير نموذج الدراسة وفق منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL، اتضح لنا أن الرسوم الجمركية و احتياطات الصرف تؤثر على الميزان التجاري في المدى القصير و الطويل الأجل بينما يكمن تأثير سعر الصرف للدينار مقابل الدولار في المدى الطويل و عليه **نقبل نسبيا صحة الفرضية الرابعة؛**

5 - من خلال تقدير نموذج الدراسة وفق منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL، اتضح لنا تقلبات سعر الصرف للدينار مقابل الدولار لا تؤثر على الميزان التجاري في المدى القصير بينما التأثير يظهر في المدى الطويل و عليه **نقبل صحة الفرضية الرابعة في شقها الثاني؛**

6 - من خلال تقدير نموذج الدراسة وفق منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL، و كذا اختبار السببية لغرانجر اتضح لنا احتياطي الصرف هو المؤشر الأكثر تأثيرا على الميزان التجاري **و عليه نرفض صحة الفرضية الخامسة.**

نتائج الدراسة

1 -تعتبر السياسة التجارية إحدى أدوات السياسة الاقتصادية التي تؤثر على التوازن التجاري و تعمل على تنظيم التبادلات الخارجية من خلال تنشيط الصادرات و تنظيم الواردات.

2 -إن اختيار النمط الحمائي بالنسبة للدول النفطية جاء نتيجة عدم قدرة هذه الدول على خلق تنويع في هيكل صادراتها و اعتماها على مصدر إيرادات وحيد، فتعمد على ترشيد النفقات عير أنظمة الحماية التجارية كالرسوم الجمركية و أنظمة الحصص و تراخيص الاستيراد ، و سياسة تخفيض العملة من اجل جعل صادراتها مقومة بسعر أكبر؛

3 -إن التوجه العالمي نحو تحرير التجارة الخارجية من القيود و الإجراءات المعيقة للتبادل الدولي وضع الدول النامية في محك، بين حتمية القيام بالتحرير التجاري و وضرورة حماية تجارتها الخارجية من المنافسة غير المتكافئة مع سلع و خدمات الدول الكبرى؛

4 -ساهمت عملية التحرير التجاري في نمو التجارة العالمية من خلال زيادة عدد الاتفاقات الموقعة لتحرير التجارة الخارجية، و التبادل الحر الثنائي و المتعدد الأطراف، و قد انعكس هذا على زيادة الإنتاج العالمي؛

5 -يتحدد سعر النفط وفق آليات ال طلب و العرض، حيث تؤثر الكميات الإنتاجية الفائضة في خفض الأسعار، كما يمكن أن تؤدي الصراعات السياسية و التضارب في اتخاذ القرارات الإنتاجية بين الدول المصدرة للنفط على سعر النفط بالسلب؛

6 -يعتبر سوق النفط سوقا غير مستقرا و ذو حساسية كبيرة تجاه المؤشرات الدولية، و تجاه التنبؤات المستقبلية والقرارات الآجلة، حيث شهدت سوق النفط عدة صدمات سعرية سالبة و موجبة و تعتبر فترة السبعينات والثمانينات مرحلة تقلبات و عدم الاستقرار في سوق النفط.

7-لم تساهم مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية المتبناة من قبل الدولة الجزائرية بعد ا لاستقلال في تنمية التجارة الخارجية، نتيجة العراقيل و القيود المفروضة و قد ظهرت أول تعريفة جمركية سنة 1963 و أبانت الحكومة الجزائر عن نواياها في حماية التجارة الخارجية من خلال نظام الرقابة على الصرف؛

8-شهدت فترة الثمانينات تخلي جزئي للدولة الجزائرية عن احتك ار التجارة الخارجية و السماح للخواص بالقيام ببعض عمليات التصدير و الاستيراد وفق نظام الرخص و هو ساهم بشكل جزئي في تنشيط التجارة الخارجية وترقية الصادرات خارج المحروقات؛

9 -أدت عملية التحرير المنتهجة من قبل الدولة الجزائرية فيما يعرف باقتصاد السوق خلال تسعينات القرن الماضي في نمو التجارة الخارجية و زيادة فاتورة الصادرات و الواردات نتيجة عمليات التفكيك الجمركي و التحرير التجاري؛

10-لم تستفد الجزائر من تجربة انشاء تكتلات ثنائية عربية و دولية، حيث سجل الميزان التجاري البيني الجزائري العربي عجزا يدل على عدم قدرة ال صادرات الجزائرية من منافسة الأسواق العربية الأخرى، و نفس الأمر يمكن اسقاطه على الاتفاق الأورو- جزائري، حيث و بالرغم من البداية الجيدة و تسجيل فائض في التعاملات التجارية مع الاتحاد الأوروبي ناجم عن الصادرات من المحروقات، لكن سرعان من سجل الميزان التجاري عجزا مع الاتحاد الأوربي نتيجة انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية و اعراض السوق الأوروبي عن المنتجات الجزائرية لضعف في الجودة و الكفاءة الانتاجية؛

11-بالرغم من المجهودات المبذولة من قبل الحكومة الجزائرية للرفع من الصادرات خارج المحروقات إلا أنها لم تنجع في زيادتها، حيث لم تتجاوز في أحسن الأحوال 06 % من إجمالي الصادرات نتيجة غياب استراتيجية للدعم وغياب المتابعة و الرقابة على المشاريع الموجهة للتصدير؛

12-ظهر أثر انخفاض أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري في جانب الصادرات، بينما تتفاعل الواردات بطريقة غير مباشرة مع هذا الانخفاض نتيجة توجه الدولة لترشيد الاستيرادات عبر استخدام أدوات الحماية التجارية.

13- بيّنت اختبارات الإستقرارية بـADF على عدم استقرارية جميع السلاسل الزمنية محل الدراسة في المستوى الأصلي، واستقراريتها في الفروقات الأولى باستثناء السلسلة الخاصة بتقلبات أسعار النفط و التي وجدت مستقرة عند المستوى الأصلي؛

14- بيّن اختبار غرانجر للسببية (GRANGER CAUSALITY) وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين كل من احتياطي الصرف و الإيرادات الجمركية مع الميزان التجاري؛

15- ساهم التغير في سعر النفط بمقدار وحدة واحدة إلى التغير في الميزان التجاري بمقدار 0.029 وحدة في الجزائر في الأجل الطويل، فيما ساهم التغير في الحصيلة الجمركية بوحدة واحدة إلى تغير الميزان التجاري ب 0.034 وحدة، بينما ساهم التغير في احتياطي الصرف بوحدة واحدة إلى تغير الميزان التجاري ب 0.093 وحدة، كما ساهم التغير في سعر صرف الدينار مقابل الدولار بوحدة واحدة إلى تغير الميزان التجاري ب 0.089 وحدة.

16-بيَّن اختبار جوهانسون للتكامل المشترك على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الميزان التجاري ومتغيرات السياسة التجارية ، حيث بلغ معامل حد الارجاع ما مقداره -1.77.

الاقتراحات

على ضوء هذه النتائج يمكن تقديم جملة من الاقتراحات جاءت كما يلي:

1 - حتمية الرفع من تنافسية الصادرات خارج المحروقات من خلال مكافحة الاحتكار و منح تسهيلات للمنتجين المصدرين.

2 - حتمية تنويع الصادرات و ترقية الصادرات خارج المحروقات؛

3 - استغلال الموارد الغير نفطية كالقطاع الفلاحي و القطاع السياحي و قطاع الطاقات المتجددة؛

4 - حتمية تحقيق اكتفاء ذاتي في السلع الاستهلاكية الأساسية القمح و غيرها لما تكبد الدولة من فاتورة باهضة حيث تعتبر الجزائر ثاني مستورد عربي للقمح بعد مصر؛

5 - إعادة النظر في هيكل الواردات و الغاء بعض السلع الغير إلزامية؛

6 - توسيع مصادر الإيرادات و المداخيل و تفعيل صندوق ضبط الموارد؛

7 - التوجه نحو الاستثمار و تسهيل المشاريع الاستثمارية الصناعية و التي من شأنها تغطية جزء من السلع المستوردة؛

8 - التعريف بالمنتوج الوطني في الأسواق الدولية؛

آفاق البحث

بعد الدراسة التي قمنا بها، يمكن اقتراح بحوث للباحثين والمهتمين والتي يمكن أن تشكل لديهم اشكاليات بحثية مستقبلا ومنها:

1 - تنويع الصادرات خارج المحروقات حتيمة بعض الأزمة النفطية 2015؛

2 - اشكالية سيطرت المحروقات على الهيكل التصديري للتجارة الخارجية في الجزائر؛

3 - أثر الانفتاح التجاري على تحسين التبادل التجاري في الجزائر.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

الكتب

1. بلقاسم حسن بهلول، سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيمها في الجزائر، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999
2. بهلول محمّد بلقاسم، تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء 2، ديوان المطبوعات الجامعية.
3. جيلالي عجة، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، ط1، 2007
4. خالد بن منصور العقيل، رحلة في عالم البترول قضايا بترولية دولية، بدون دار نشر، ط1، 2003.
5. دوري أحمد ، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.
6. زينب حسين عوض الله ، الاقتصاد الدولي ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ،2004.
7. سامي عفيفي، التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم، الجزء1، الطبعة الثانية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1993
8. سيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي – النظرية و السياسات- ، دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان، 2011.
9. سيد محمّد أحمد السريتي، إقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤيا للطباعة و النشر، جامعة الاسكندرية، 2009.
10. شريف علي الصوص ،التجارة الدولية "الأسس و التطبيقات"، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر و التوزيع ، عمان،الأردن ،2012.
11. صلاح الدين حسن السيسي، التجارة الدولية و الصيرفة الاكترونية (النظريات و السياسات)، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط1، 2014.
12. عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات حلبي الحقوقية، بيروت، 2003.
13. عاطف سليمان، معركة البترول في الجزائر، دار الطليعة، بيروت، 1974،
14. عايب وليد عبد الحميد، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة الحسن العصرية للطباعة و النشر، بيروت، ط1، 2010

15. عطا الله الزبون، التجارة الخارجية، اليازوري للنشر و التوزيع، عمان ، 2015
16. علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي" النظريات و السياسات"، دار المسيرة، ط2، لبنان، 2003.
17. كاظم عبادي الجاسم، جغرافية التجارة الدولية، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2014
18. مُحَمَّد أحمد السريتي، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة و النشر و التوزيع، مصر، 2009
19. مُحَمَّد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، عنابة، 1983.
20. مُحَمَّد أزهر سعيد السماك، جغرافية النفط، مكتبة الفلاح للنشر و التوزيع، ط1، الأردن ،2010.
21. مُحَمَّد جاسم، التجارة الدولية، دار زهران، عمان، 2008.
22. مُحَمَّد خالد جميل، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الأكاديميون للنشر و التوزيع، ط1، 2014.
23. مُحَمَّد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، ط 1، بيروت، 2010.
24. مُحَمَّد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار الحامد، عمان، 2011
25. مُحَمَّد صفوت قابل، نظريات و سياسات التجارة الدولية، بدون دار نشر، 2010.
26. يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2010.

الأطروحات والمذكرات

27. بلقلة ابراهيم، آليات تنويع و تنمية الصادرات خارج المحروقات و أثرها ع لى النمو الاقتصادي، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة شلف، 2009/2008.
28. بلوناس عبد الله، الاقتصاد الجزائري، الانتقال من الخطة إلى السوق و مدى انجاز الأهداف الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005/2004،
29. بن سمينة دلال، تحليل أثر السياسات الا قتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، 2013/2012.
30. حشمة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج إطار المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، 2013/2012.
31. داودي بن الدين ، سياسة التكييف الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة شلف، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2010،
32. درواسي مسعود، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي ح الة الجزائر 1990-2014، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006/2005.

33. رميدي عبد الوهاب، التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007/2006.

34. زايد مراد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق، حالة الجزائر، اطروحة دكتوراه، فرع التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005.

35. زير مي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة تلمسان، 2011/2010.

36. سلطاني عادل، إدارة احتياطي الصرف الأجنبي، دراسة حاللة الجزائر للفترة 1992-2012، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة، 2016/2015.

37. عبد الرشيد ديب، تنظيم و تطوبر التجارة الخارجية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، العلوم الاقتصادية قسم التسيير، جامعة الجزائر، 2003،2002.

38. علالي مخطار، آليات تحرير التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقليمية ،حالة الجزائر، أطروحة دكتورا علوم، جامعة شلف، 2015/2014.

39. قصوري رفيقة النظام القانوني للاستثمار الأجنبي في الدول النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم القانونية، فرع قانون الأعمال، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة باتنة،2011.

40. لوصيف فيصل، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف1، 2014/2013.

41. مُحَّد ادريوش دحماني، اشكالية التشغيل في الجزائر، محاولة تحليل، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة، جامعة تلمسان، 2013،2012.

42. مداني لخضر، تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري المتعدد الأطراف و التكتلات الاقتصادية الاقليمية، مذكرة ماجستير غير منشورة، فرع النحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2006/2005.

43. مسغوني منى، علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني للفترة 1970-2001، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة، 2005/2004.

44. مشدن وهيبة، أثر تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005.

45. العيدي خليفة، تحرير التجارة الخارجية و انعكاساتها على تطور ميزان المدفوعات الجزائري، مذكرة ماجستير، علوم اقتصادية، جامعة الجزائر،2002.

46.ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، رسالة دكتوراه علوم، في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2006-2007.

47.الوافي اسيا، التكتلات الاقتصادية الاقليمية و حرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة ، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2007/2006.

المجلات والدوريات

48.أحمد ابريهي علي، تحليل سوق النفط العالمي، بدون مكان نشر، 2016.

49.أقاسم قادة، كبير سمية، تقيم تحرير التجارة الخارجية في الجزائر منذ سنة 1994، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد4، الجزائر، 2013.

50.بهلولي فيصل، التجارة الخارجية بين اتفاق الشراكة الأورو متوسطية و الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث، العدد11، جامعة ورقلة، 2012.

51.بوالكور نور الدين، صوفان العيد، أثر تقلبات أسعار البترول على الإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1980-2016، مجلة نماء للاقتصاد و التجارة، جامعة جيجل، العدد 2، ديسمبر 2017.

52.بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 200-2010، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، العدد 9، 2013.

53.بوعيشة مبارك، السياسة النقدية و آثار تخفيض قيمة العملة الوطنية، مجلة العلوم الانسانية، العدد 12، جامع قسنطينة، 1999.

54.تواتي بن علي فاطمة، مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الإقليمية و العالمية، مجلة الباحث، العدد06، جامعة ورقلة، 2008.

55.جيوستي لويس، المحافظة على تما سك منظمة أوبك، الإمكانيات و القيود، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتنيجية، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2007.

56.حربي سميرة، مهدية هامل، التوجه الايديولوجي في مسار التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة دراسات في التنمية و المجتمع، العدد 3، جامعة شلف، 2016، المقال 6.

57.حمدي عبد العزيز، أوبك من مؤتمر إلى مؤتمر، مجلة البترول، عدد يناير-فبراير، 1982.

58.خروف منير، مطبوعة دروس في مقياس المالية والتجارة الدولية موجهة لطلبة السنة الثالثة تجارة دولية،جامعة قالمة، 2015/2014

59.زايدي حسبية، بن سماعين حدة، أزم ة أسعار النفط 2015 و أثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد05، جوان 2016

60.زعباط عبد الحميد، الشراكة الأورو جزائرية و أثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، جامعة شلف.

61.علاوي مُحَّد لحسن، الاقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الاقليمي ، مجلة الطالب، العدد 07، جامعة ورقلة، 2010/2009.

62.عماد الدين مُحَّد المزيني، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية ، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الانسانية، مجلد15، العدد 1، 2013.

63.عثمان لحياني، مقال بعنوان أزمة نفط الجزائر، 10 سبتمبر 2015، موقع العربي الجديد https://www.alaraby.co.uk تاريخ التصفح:2018/02/17 على الساعة 20.05.

64.عية عبد الرحمان، دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية، حالة 2000-2011، مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد 5 جوان 2011.

65.فوقة فاطمة، مرقوم كلثوم، تقلبات أسعار النفط، أي بدائل متاحة للاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد و المالية، جامعة شلف، العدد 03، 2016.

66.كرم فوزية خدام، التكتلات الاقتصادية العالمية و انعكاساتها على الدول النامية، مجلة العلوم السياسية، العدد43، جامعة بغداد، بدون سنة.

67.مُحَّد بن عبد الله الجراح، مكونات الانفاق الحكومي و الاستثمار في المملكة العربية السعودية : هل هي علاقة طاردة أو جاذبة؟ مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية، المجلد الخامس و العشرون، العدد 2، ديسمبر، 2009.

68.مُحَّد حابيلي، الاقتصاد الجزائري، تبعية متزايدة لقطاع المحروقات، مجلة الاصلاح الاقتصادي، اصدار مركز المشروعات الدولية، مصر 20ابريل 2008.

69.مرزوق نبيل، حول العولمة و النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجلة العمل العربية، العدد 68، مارس 1997،

70.منصوري زين، واقع و آفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديا ت شمال افريقيا، العدد 2، جامعة شلف، ماي 2005.

71.ناصر سليمان، التكتلات الاقتصادية الاقليمية كاستراتيجية لمواجهة تحديات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، مجلة الباحث، العدد 1، جامعة ورقلة، 2002.

72.هدى ن ، انضمام الجزائر إلى المنطقة العربية الحرة ، آليات قانونية لحماية المؤسسات الوطنية، مقال في جريدة المساء، نشر يوم 06 فيفري 2009. متاح عبر الرابط https://www.djazairess.com/elmassa/17514 تاريخ التصفح : 20 سبتمبر 2018 على الساعة 14:50

73.مجلة النفط و التعاون العربي، المجلد 34، العدد127، 2008.

74.مقال بعنوان حظر النفط العربي 1973 https://www.marefa.org تصفح يوم 2018/02/09 على الساعة 19.45.

75.مقال بعنوان: منظمة الدول المصدرة للنفط ، منشور يوم: 2007/12/06 عبر الموقع الالكتروني : http://www.aljazeera.net تاريخ التصفح 2018/03/28 على الساعة 16.15

76.اسماعيل بركات، الصراع على الطاقة، مجلة الجمهورية الالكترونية، 2014، متاح على الرابط : https://www.aljumhuriya.net/ar/32940 تاريخ التصفح 14/ 2018/08، على الساعة : 16,10 مساء

الملتقيات

77- خاطر طارق و أخرون، دور برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 في تحقيق إقلاع و تنويع الاقتصاد الجزائري، مداخلة ضمن الملتقى : تشخيص الواقع الاقتصادي للدول المغاربية، ص 3. متاحة على الموقع : https://www.researchgate.net/publication/

78- شطيبي محمود مريم، انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري، مداخلة مقدمة في إطار أشغال الندوة حول أزمة أسواق الطاقة و تداعياتها على الاقتصاد الجزائري، قراءة في التطورات في اسواق الطاقة، 14 ماي 2015 ، جامعة الأمير عبد القادر، كلية الشريعة، قسنطينة، 2015.

التقارير و الجرائد الرسمية

79.المركز الدولي للتجارة، التقرير السنوي لعام 2015.

80.بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر التقرير السنوي من 2011 الى 2018

81.بيانات البنك الدولي

82.تقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2017.

83.تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك العدد 28، سنة 2001.

84.تقرير الأمين العام لمنظمة الأوبك العدد 42، سنة 2015.

85.حصيلة لتجارة الخارجية 1962-2011

86.الجريدة الرسمية، العدد 104، الصادرة في 29 ديسمبر 1972.

87.الجريدة الرسمية العدد 7 المؤرخة في 14 فيفري 1978.

88.الجريدة الرسمية، العدد 41 المؤرخة في 07 أكتوبر 1980

89.الجريدة الرسمية العدد 65 الصادرة بتاريخ 18 ديسمبر 1991

90.الجريدة الرسمية العدد 82 الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 1995

91.الجريدة الرسمية العدد 85 الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 1996

92.الجريدة الرسمية العدد 89 الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 1997

93.الجريدة الرسمية، العدد 38 الصادرة في 21 جويلية 2001

94.الجريدة الرسمية، العدد47 الصادرة في 22 أوت 2001.

95.الجريدة الرسمية العدد49، الصادرة بتاريخ 08 أوت 2004

96.الجريدة الرسمية رقم 109 الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 1970.

97. المركز الوطني للإعلام و الاحصائيات، المديرية العامة للجمارك

98.وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية، مديرية الإحصائيات و المحاسبة الوطنية، احصائيات 1967-1978، الجزائر، 1980.

99.الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار ANDI.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

الكتب

100.Benisaad Hocine, la reforme économique en Algérie, OPU, Algerie, 2éme édition, 1991.

101.Bernard Guillochon, Economie International,2éme edition, paris, 1998

102.Bouzidi M'hamsadji Nachda , Le Monopole de l'Etat sur le Commerce Extérieur , opu, Algérie,1998.

103.Brahimi Abdelhamid, l'économie Algériennes, opu, Algérie, 1991

104.David.G et autres, Applied Regression Analysis and other Multivariate Method, Duxbury, 1977.

105.D.Recardo , principe de l'économie politique et de l'impot, calman, paris.

106. Evolution du secteur de l'énergie et des mines 1962,2007, Ministère de l'Energie et des Mines, Edition 2008

107.Medan, Michal , le pétrole et la chine- plus qu'une relation commerciale- Afrique contemporaine, 4e trim, 2008

108.Mourice Durousset, Le marché de pétrole , Edition ellips,1999.

109.Peter.H.Lindert et P.Charle Kindleberger, economie internationale, 7éme édition , paris , 1982

110.Touati Ali, le contrôle des changes en Algerie, Finance et developpement au Maghréb N° 14/15 ,1994.

111.Kassi Abes , le tarif douanier, evolution et perspictive, revue Douane, Algerie, avril 2002.

التقارير و المجلات و الأطروحات باللغة الأجنبية

112.Djamila Kasmi, Diagnostique Economique et Financier des programmes de stabilisation et d'ajustement structurel de l'économie Algérienne, Thèse Doctorat, Université Lumière, Lyon, France,

113.International Energy Forum, Progress Report on the Outcome of the Jeddah Energy Meeting, 19 Dec 2008.

114.OPEC Annual statistical bulletin 1996\2001

115.OPEC Annual statistical bulletin 2016.

116.OPEC Annual statistical bulletin 2017.

117.Panorama magazine, l'offre et la demande de pétrole , 2009

118.Terbeche Mohamed, **La démarche vers l'économie de marché**, **les nouvelles perspectives**, forum des hommes d'affaires Algeriens résident a l'étranger, Alger,1994,.

119.World bank , Global economic prospect 2005

ثالثا: المواقع الالكترونية

- الموقع الرسمي لوزارة التجارة الجزائرية www.commerce.gov.dz
- الموقع الرسمي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، http://oapecorg.org
- مسيرة منظمة أوبك .. أبرز المحطات التطور و التعثر، موسوعة الجزيرة، متاحة على الرابط : http://www.aljazeera.net/encyclopedia/economy
- منظمة العالمية للتجارة، http://www.wtoarab.org/،
- الجريدة الرسمية joradp.org.dz
- البنك الدولي.albankaldawli.org
- الموقع الرسمي لوزارة التجارة www.mincommerce.gov.dz
- الديوان الوطني للاحصائيات ons.dz
- موقع الاقتصادي الجزائري http://www.eco-algeria.com.
- الموقع الرسمي لوكالة الطاقة : https://www.iea.org/topics/oil/.
- الموسوعة الجزارية www.politics-dz.com/community/
- Passeur d'informations http://www.passeurdinformations.fr/energie.htm
- صندوق النقد الدولي www.imf.org

الملاحـــــق

الملحق رقم 01: متغيرات الدراسة

	حصيلة ج اصلية	سعر الصرف	الاحتياطي	تقلبات النفط	ميزان تجاري مليارد دولار	سعر النفط	تقلبات سعر النفط %
1970	750	4,93	0,352	-0,06	-0,25	1,21	-
1971	650	4,91	0,537	0,49	-0,37	1,7	40,49587
1972	630	4,48	0,64	0,12	-0,19	1,82	7,058824
1973	695	3,96	1,53	0,88	-0,35	2,7	48,35165
1974	850	4,18	2,47	8,3	0,625	11	307,4074
1975	1020	3,94	1,9	-0,57	-0,8	10,43	-5,18182
1976	1800	4,16	2,5	1,17	0,177	11,6	11,21764
1977	2300	4,14	2,59	0,9	-1,2	12,5	7,758621
1978	2670	3,96	3,23	0,29	-2,2	12,79	2,32
1979	650	3,85	5,52	16,4	1,15	29,19	128,2252
1980	3287	3,97	7,06	6,33	3,31	35,52	21,68551
1981	5020	5,08	5,91	-1,52	3,09	34	-4,27928
1982	7667	5,08	4,97	-1,62	2,42	32,38	-4,76471
1983	8715	5,21	4,01	-3,34	2,18	29,04	-10,315
1984	11000	5,25	3,19	-0,84	2,51	28,2	-2,89256
1985	11000	4,7	4,64	-1,19	3	27,01	-4,21986
1986	5500	4,25	3,84	-13,48	-1,4	13,53	-49,9074
1987	5500	4,5	4,34	4,2	1,18	17,73	31,04213
1988	7500	6,51	3,19	-3,49	0,12	14,24	-19,6842
1989	9000	8,05	3,09	3,07	0,1	17,31	21,55899
1990	14000	8,43	2,7	4,95	3,15	22,26	28,59619
1991	49000	20,37	3,46	-3,64	4,8	18,62	-16,3522
1992	30000	22,63	3,32	-0,18	2,58	18,44	-0,9667
1993	31000	24,13	3,66	-2,11	1,45	16,33	-11,4425
1994	63000	32,97	4,81	-0,8	-0,49	15,53	-4,89896
1995	92900	44,85	4,16	1,33	0,158	16,86	8,56407
1996	94500	56,68	6,3	3,43	4,13	20,29	20,34401
1997	84600	63,8	8,05	-1,43	5,21	18,86	-7,04781
1998	85000	57,95	6,84	-6,58	0,809	12,28	-34,8887
1999	92970	66,5	4,4	5,16	3,36	17,44	42,01954
2000	97670	78,76	11,9	10,16	12,9	27,6	58,25688
2001	109340	78,44	17,96	-4,48	9,19	23,12	-16,2319
2002	118340	78,43	23,11	1,24	6,83	24,36	5,363322
2003	144810	76,41	32,92	3,74	10,8	28,1	15,35304
2004	147980	71,7	43,11	7,95	13,1	36,05	28,29181
2005	117080	72,46	56,18	14,54	25,6	50,59	40,33287
2006	120753	72,64	77,78	10,41	33,2	61	20,57719
2007	121300	69,36	110,18	8,04	32,5	69,04	13,18033
2008	149600	64,66	143,1	25,06	39,8	94,1	36,2978
2009	170300	72,59	148,91	-33,24	5,88	60,86	-35,3241

2010	160400	74,4	162,221	16,52	16,6	77,38	27,14427
2011	232580	72,85	182,224	30,08	26,2	107,46	38,87309
2012	228300	77,55	190,661	1,99	21,5	109,45	1,851852
2013	485700	79,38	194,012	-3,58	9,95	105,87	-3,2709
2014	517000	80,56	178,938	-9,58	1,48	96,29	-9,04883
2015	555350	100,46	144,133	-46,35	-17,03	49,94	-48,1358
2016	345570	109,46	114,138	-9,26	-17,06	40,68	-18,5423
2017	397405	110,96	97,332	11,17	-11	51,85	27,45821
2018	348870	116,85	88,6	13,05	-5,2	64,9	25,16876

- الحصيلة الجمركة تم استخلاصها من قوانين المالية من 1971 إلى 2019.

- سعر الصرف من الحصيلة الاحصائية لبنك الجزائر.

- الميزان التجاري من الحصيلة الاحصائية لبنك الجزائر.

- احتياطي الصرف من الحصيلة الاحصائية لبنك الجزائر.

- أسعار النفط من الموقع الالكتروني :

www.statista.com/statistics/262858/change-in-opec-crude-oil-prices-since-1960

الملحق رقم 02 : دراسة استقرارية السلاسل

الجدول رقم03 : نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 06.

Null Hypothesis: BC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.131661	0.5153
Test critical values:	1% level	-4.165756	
	5% level	-3.508508	
	10% level	-3.184230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BC)
Method: Least Squares
Date: 02/01/19 Time: 15:41
Sample (adjusted): 1972 2018
Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BC(-1)	-0.232593	0.109113	-2.131661	0.0388
D(BC(-1))	0.084787	0.160962	0.526754	0.6011
C	0.587130	2.232878	0.262948	0.7938
@TREND("1970")	0.024439	0.085412	0.286134	0.7761

R-squared	0.104824	Mean dependent var	-0.102766
Adjusted R-squared	0.042369	S.D. dependent var	7.390664
S.E. of regression	7.232401	Akaike info criterion	6.876284
Sum squared resid	2249.228	Schwarz criterion	7.033744
Log likelihood	-157.5927	Hannan-Quinn criter.	6.935537
F-statistic	1.678408	Durbin-Watson stat	2.005560
Prob(F-statistic)	0.185784		

الجدول رقم04 : نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 05.

Null Hypothesis: BC has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.224209	0.2007
Test critical values:	1% level	-3.577723	
	5% level	-2.925169	
	10% level	-2.600658	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BC)
Method: Least Squares
Date: 02/01/19 Time: 15:42
Sample (adjusted): 1972 2018
Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BC(-1)	-0.220108	0.098960	-2.224209	0.0313
D(BC(-1))	0.072719	0.153708	0.473095	0.6385
C	1.126561	1.183958	0.951521	0.3465

R-squared	0.103119	Mean dependent var	-0.102766
Adjusted R-squared	0.062352	S.D. dependent var	7.390664
S.E. of regression	7.156546	Akaike info criterion	6.835633
Sum squared resid	2253.510	Schwarz criterion	6.953728
Log likelihood	-157.6374	Hannan-Quinn criter.	6.880073
F-statistic	2.529456	Durbin-Watson stat	2.001908
Prob(F-statistic)	0.091236		

الجدول رقم05 : نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 04.

Null Hypothesis: BC has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.015470	0.0431
Test critical values:	1% level	-2.615093	
	5% level	-1.947975	
	10% level	-1.612408	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BC)
Method: Least Squares
Date: 02/01/19 Time: 15:43
Sample (adjusted): 1972 2018
Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BC(-1)	-0.175757	0.087204	-2.015470	0.0499
D(BC(-1))	0.044577	0.150677	0.295846	0.7687

R-squared	0.084664	Mean dependent var	-0.102766
Adjusted R-squared	0.064323	S.D. dependent var	7.390664
S.E. of regression	7.149019	Akaike info criterion	6.813449
Sum squared resid	2299.881	Schwarz criterion	6.892178
Log likelihood	-158.1160	Hannan-Quinn criter.	6.843075
Durbin-Watson stat	1.992955		

الجدول رقم06 : نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 06.

Null Hypothesis: DBC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.212410	0.0005
Test critical values:	1% level	-4.170583	
	5% level	-3.510740	
	10% level	-3.185512	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DBC)
Method: Least Squares
Date: 02/01/19 Time: 15:44
Sample (adjusted): 1973 2018
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DBC(-1)	-1.196987	0.229642	-5.212410	0.0000
D(DBC(-1))	0.127610	0.157023	0.812683	0.4210
C	1.412401	2.465051	0.572970	0.5697
@TREND("1970")	-0.062117	0.086504	-0.718079	0.4767

R-squared	0.531794	Mean dependent var	0.122174
Adjusted R-squared	0.498351	S.D. dependent var	10.77836
S.E. of regression	7.634014	Akaike info criterion	6.986046
Sum squared resid	2447.683	Schwarz criterion	7.145058
Log likelihood	-156.6791	Hannan-Quinn criter.	7.045613
F-statistic	15.90137	Durbin-Watson stat	2.002617
Prob(F-statistic)	0.000000		

الجدول رقم07 : نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 05.

Null Hypothesis: DBC has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.201749	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.581152	
	5% level	-2.926622	
	10% level	-2.601424	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DBC)
Method: Least Squares
Date: 02/01/19 Time: 15:45
Sample (adjusted): 1973 2018
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DBC(-1)	-1.164471	0.223861	-5.201749	0.0000
D(DBC(-1))	0.109439	0.154095	0.710207	0.4814
C	-0.161623	1.121302	-0.144139	0.8861

R-squared	0.526046	Mean dependent var	0.122174
Adjusted R-squared	0.504001	S.D. dependent var	10.77836
S.E. of regression	7.590896	Akaike info criterion	6.954770
Sum squared resid	2477.733	Schwarz criterion	7.074029
Log likelihood	-156.9597	Hannan-Quinn criter.	6.999445
F-statistic	23.86303	Durbin-Watson stat	2.002430
Prob(F-statistic)	0.000000		

الجدول رقم08 : نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 04.

Null Hypothesis: DBC has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.261290	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.616203	
	5% level	-1.948140	
	10% level	-1.612320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DBC)
Method: Least Squares
Date: 02/01/19 Time: 15:45
Sample (adjusted): 1973 2018
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DBC(-1)	-1.162546	0.220962	-5.261290	0.0000
D(DBC(-1))	0.108279	0.152163	0.711601	0.4805

R-squared	0.525817	Mean dependent var	0.122174
Adjusted R-squared	0.515040	S.D. dependent var	10.77836
S.E. of regression	7.505953	Akaike info criterion	6.911775
Sum squared resid	2478.930	Schwarz criterion	6.991281
Log likelihood	-156.9708	Hannan-Quinn criter.	6.941558
Durbin-Watson stat	2.002764		

الجدول رقم09 : نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 06.

Null Hypothesis: PP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.140893	0.0006
Test critical values:	1% level	-4.165756	
	5% level	-3.508508	
	10% level	-3.184230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PP)
Method: Least Squares
Date: 02/01/19 Time: 15:47
Sample (adjusted): 1972 2018
Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PP(-1)	-1.111661	0.216239	-5.140893	0.0000
D(PP(-1))	0.109348	0.151839	0.720157	0.4753
C	42.06258	18.29282	2.299404	0.0264
@TREND("1970")	-1.005805	0.605999	-1.659747	0.1042

R-squared	0.504569	Mean dependent var	-0.326109
Adjusted R-squared	0.470004	S.D. dependent var	72.50848
S.E. of regression	52.78677	Akaike info criterion	10.85166
Sum squared resid	119817.1	Schwarz criterion	11.00912
Log likelihood	-251.0141	Hannan-Quinn criter.	10.91092
F-statistic	14.59770	Durbin-Watson stat	1.981177
Prob(F-statistic)	0.000001		

الجدول رقم10 : نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 05.

Null Hypothesis: PP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.773642	0.0003
Test critical values:	1% level	-3.577723	
	5% level	-2.925169	
	10% level	-2.600658	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PP)
Method: Least Squares
Date: 02/01/19 Time: 15:47
Sample (adjusted): 1972 2018
Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PP(-1)	-0.985995	0.206550	-4.773642	0.0000
D(PP(-1))	0.047354	0.150080	0.315526	0.7539
C	15.00242	8.459207	1.773502	0.0831

R-squared	0.472829	Mean dependent var	-0.326109
Adjusted R-squared	0.448867	S.D. dependent var	72.50848
S.E. of regression	53.82907	Akaike info criterion	10.87121
Sum squared resid	127493.0	Schwarz criterion	10.98930
Log likelihood	-252.4733	Hannan-Quinn criter.	10.91565
F-statistic	19.73223	Durbin-Watson stat	1.987954
Prob(F-statistic)	0.000001		

الجدول رقم11 : نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 04.

Null Hypothesis: PP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.329959	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.615093	
	5% level	-1.947975	
	10% level	-1.612408	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PP)
Method: Least Squares
Date: 02/01/19 Time: 15:48
Sample (adjusted): 1972 2018
Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PP(-1)	-0.849728	0.196244	-4.329959	0.0001
D(PP(-1))	-0.018989	0.148767	-0.127645	0.8990

R-squared	0.435145	Mean dependent var	-0.326109
Adjusted R-squared	0.422593	S.D. dependent var	72.50848
S.E. of regression	55.09725	Akaike info criterion	10.89770
Sum squared resid	136606.8	Schwarz criterion	10.97643
Log likelihood	-254.0959	Hannan-Quinn criter.	10.92732
Durbin-Watson stat	2.002507		

الجدول رقم12 : نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 06.

Null Hypothesis: DPP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.249826	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.170583	
	5% level	-3.510740	
	10% level	-3.185512	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DPP)
Method: Least Squares
Date: 02/01/19 Time: 15:48
Sample (adjusted): 1973 2018
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DPP(-1)	-2.000656	0.242509	-8.249826	0.0000
D(DPP(-1))	0.385215	0.142513	2.703008	0.0099
C	-0.178471	19.99879	-0.008924	0.9929
@TREND("1970")	0.011136	0.695715	0.016007	0.9873

R-squared	0.763621	Mean dependent var	0.677122
Adjusted R-squared	0.746737	S.D. dependent var	124.4235
S.E. of regression	62.61640	Akaike info criterion	11.19487
Sum squared resid	164674.2	Schwarz criterion	11.35389
Log likelihood	-253.4821	Hannan-Quinn criter.	11.25444
F-statistic	45.22700	Durbin-Watson stat	2.082880
Prob(F-statistic)	0.000000		

الجدول رقم13 : نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 05.

Null Hypothesis: DPP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.347861	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.581152	
	5% level	-2.926622	
	10% level	-2.601424	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DPP)
Method: Least Squares
Date: 02/01/19 Time: 15:49
Sample (adjusted): 1973 2018
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DPP(-1)	-2.000689	0.239665	-8.347861	0.0000
D(DPP(-1))	0.385265	0.140813	2.735996	0.0090
C	0.105499	9.124593	0.011562	0.9908

R-squared	0.763620	Mean dependent var	0.677122
Adjusted R-squared	0.752625	S.D. dependent var	124.4235
S.E. of regression	61.88421	Akaike info criterion	11.15140
Sum squared resid	164675.2	Schwarz criterion	11.27066
Log likelihood	-253.4822	Hannan-Quinn criter.	11.19608
F-statistic	69.45520	Durbin-Watson stat	2.082914
Prob(F-statistic)	0.000000		

الجدول رقم14 : نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 06.

Null Hypothesis: DPP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.444691	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.616203	
	5% level	-1.948140	
	10% level	-1.612320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DPP)
Method: Least Squares
Date: 02/01/19 Time: 15:49
Sample (adjusted): 1973 2018
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DPP(-1)	-2.000710	0.236919	-8.444691	0.0000
D(DPP(-1))	0.385275	0.139201	2.767758	0.0082

R-squared	0.763619	Mean dependent var	0.677122
Adjusted R-squared	0.758247	S.D. dependent var	124.4235
S.E. of regression	61.17703	Akaike info criterion	11.10793
Sum squared resid	164675.7	Schwarz criterion	11.18743
Log likelihood	-253.4823	Hannan-Quinn criter.	11.13771
Durbin-Watson stat	2.082890		

الجدول رقم15 : نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 06.

Null Hypothesis: TC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.921469	0.6276
Test critical values:	1% level	-4.165756	
	5% level	-3.508508	
	10% level	-3.184230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TC)
Method: Least Squares
Date: 02/01/19 Time: 15:51
Sample (adjusted): 1972 2018
Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TC(-1)	-0.108419	0.056425	-1.921469	0.0613
D(TC(-1))	0.285721	0.143769	1.987363	0.0533
C	-2.283402	1.854115	-1.231532	0.2248
@TREND("1970")	0.338864	0.146145	2.318681	0.0252

R-squared	0.195990	Mean dependent var	2.381702
Adjusted R-squared	0.139897	S.D. dependent var	5.169065
S.E. of regression	4.793882	Akaike info criterion	6.053823
Sum squared resid	988.1959	Schwarz criterion	6.211283
Log likelihood	-138.2648	Hannan-Quinn criter.	6.113076
F-statistic	3.493984	Durbin-Watson stat	1.954208
Prob(F-statistic)	0.023478		

الجدول رقم16 : نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 05.

Null Hypothesis: TC has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.618455	0.9888
Test critical values:	1% level	-3.577723	
	5% level	-2.925169	
	10% level	-2.600658	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TC)
Method: Least Squares
Date: 02/01/19 Time: 15:51
Sample (adjusted): 1972 2018
Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TC(-1)	0.013368	0.021616	0.618455	0.5395
D(TC(-1))	0.269270	0.150566	1.788389	0.0806
C	1.225412	1.123334	1.090871	0.2813

R-squared	0.095465	Mean dependent var	2.381702
Adjusted R-squared	0.054350	S.D. dependent var	5.169065
S.E. of regression	5.026633	Akaike info criterion	6.129080
Sum squared resid	1111.750	Schwarz criterion	6.247174
Log likelihood	-141.0334	Hannan-Quinn criter.	6.173519
F-statistic	2.321898	Durbin-Watson stat	1.937011
Prob(F-statistic)	0.109990		

الجدول رقم17 : نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 04.

Null Hypothesis: TC has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.932890	0.9861
Test critical values:	1% level	-2.615093	
	5% level	-1.947975	
	10% level	-1.612408	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TC)
Method: Least Squares
Date: 02/01/19 Time: 15:52
Sample (adjusted): 1972 2018
Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TC(-1)	0.029884	0.015461	1.932890	0.0596
D(TC(-1))	0.280493	0.150530	1.863361	0.0689

R-squared	0.071002	Mean dependent var	2.381702
Adjusted R-squared	0.050357	S.D. dependent var	5.169065
S.E. of regression	5.037234	Akaike info criterion	6.113213
Sum squared resid	1141.818	Schwarz criterion	6.191942
Log likelihood	-141.6605	Hannan-Quinn criter.	6.142839
Durbin-Watson stat	1.937791		

الجدول رقم18 : نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 06.

Null Hypothesis: DTC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.543466	0.0036
Test critical values:	1% level	-4.170583	
	5% level	-3.510740	
	10% level	-3.185512	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DTC)
Method: Least Squares
Date: 02/01/19 Time: 15:53
Sample (adjusted): 1973 2018
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DTC(-1)	-0.855968	0.188395	-4.543466	0.0000
D(DTC(-1))	0.131561	0.153916	0.854759	0.3975
C	-0.110516	1.601239	-0.069019	0.9453
@TREND("1970")	0.086939	0.058899	1.476072	0.1474

R-squared	0.388790	Mean dependent var	0.137391
Adjusted R-squared	0.345132	S.D. dependent var	6.191734
S.E. of regression	5.010592	Akaike info criterion	6.143927
Sum squared resid	1054.454	Schwarz criterion	6.302939
Log likelihood	-137.3103	Hannan-Quinn criter.	6.203494
F-statistic	8.905390	Durbin-Watson stat	1.901574
Prob(F-statistic)	0.000110		

الجدول رقم19 : نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 05.

Null Hypothesis: DTC has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.239309	0.0016
Test critical values:	1% level	-3.581152	
	5% level	-2.926622	
	10% level	-2.601424	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DTC)
Method: Least Squares
Date: 02/01/19 Time: 15:53
Sample (adjusted): 1973 2018
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DTC(-1)	-0.764993	0.180452	-4.239309	0.0001
D(DTC(-1))	0.082570	0.152341	0.542007	0.5906
C	1.898305	0.855202	2.219715	0.0318

R-squared	0.357083	Mean dependent var	0.137391
Adjusted R-squared	0.327180	S.D. dependent var	6.191734
S.E. of regression	5.078807	Akaike info criterion	6.151024
Sum squared resid	1109.154	Schwarz criterion	6.270283
Log likelihood	-138.4735	Hannan-Quinn criter.	6.195699
F-statistic	11.94133	Durbin-Watson stat	1.926387
Prob(F-statistic)	0.000075		

الجدول رقم 20 : نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 04.

Null Hypothesis: DTC has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.465724	0.0009
Test critical values:	1% level	-2.616203	
	5% level	-1.948140	
	10% level	-1.612320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DTC)
Method: Least Squares
Date: 02/01/19 Time: 15:54
Sample (adjusted): 1973 2018
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DTC(-1)	-0.571533	0.164910	-3.465724	0.0012
D(DTC(-1))	-0.012597	0.152567	-0.082570	0.9346

R-squared	0.283415	Mean dependent var	0.137391
Adjusted R-squared	0.267129	S.D. dependent var	6.191734
S.E. of regression	5.300614	Akaike info criterion	6.216027
Sum squared resid	1236.246	Schwarz criterion	6.295533
Log likelihood	-140.9686	Hannan-Quinn criter.	6.245810
Durbin-Watson stat	1.989275		

الجدول رقم21 : نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 06.

Null Hypothesis: RC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.151849	0.1067
Test critical values:	1% level	-4.165756	
	5% level	-3.508508	
	10% level	-3.184230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RC)
Method: Least Squares
Date: 02/01/19 Time: 15:54
Sample (adjusted): 1972 2018
Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RC(-1)	-0.075439	0.023935	-3.151849	0.0030
D(RC(-1))	0.852900	0.081424	10.47482	0.0000
C	-2.811425	2.275686	-1.235418	0.2234
@TREND("1970")	0.248092	0.111198	2.231075	0.0309

R-squared	0.724708	Mean dependent var	1.873681
Adjusted R-squared	0.705501	S.D. dependent var	11.75114
S.E. of regression	6.377081	Akaike info criterion	6.624563
Sum squared resid	1748.688	Schwarz criterion	6.782023
Log likelihood	-151.6772	Hannan-Quinn criter.	6.683816
F-statistic	37.73252	Durbin-Watson stat	1.719311
Prob(F-statistic)	0.000000		

الجدول رقم22 : نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 05.

Null Hypothesis: RC has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.166688	0.2208
Test critical values:	1% level	-3.577723	
	5% level	-2.925169	
	10% level	-2.600658	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RC)
Method: Least Squares
Date: 02/01/19 Time: 15:55
Sample (adjusted): 1972 2018
Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RC(-1)	-0.033424	0.015426	-2.166688	0.0357
D(RC(-1))	0.839713	0.084800	9.902233	0.0000
C	1.592937	1.182181	1.347456	0.1847

R-squared	0.692840	Mean dependent var	1.873681
Adjusted R-squared	0.678878	S.D. dependent var	11.75114
S.E. of regression	6.659096	Akaike info criterion	6.691546
Sum squared resid	1951.117	Schwarz criterion	6.809641
Log likelihood	-154.2513	Hannan-Quinn criter.	6.735986
F-statistic	49.62382	Durbin-Watson stat	1.604370
Prob(F-statistic)	0.000000		

الجدول رقم23 : نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 04.

Null Hypothesis: RC has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.691509	0.0856
Test critical values:	1% level	-2.615093	
	5% level	-1.947975	
	10% level	-1.612408	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RC)
Method: Least Squares
Date: 02/01/19 Time: 15:55
Sample (adjusted): 1972 2018
Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RC(-1)	-0.021977	0.012993	-1.691509	0.0977
D(RC(-1))	0.849556	0.085247	9.965779	0.0000

R-squared	0.680165	Mean dependent var	1.873681
Adjusted R-squared	0.673057	S.D. dependent var	11.75114
S.E. of regression	6.719174	Akaike info criterion	6.689429
Sum squared resid	2031.629	Schwarz criterion	6.768159
Log likelihood	-155.2016	Hannan-Quinn criter.	6.719055
Durbin-Watson stat	1.578308		

الجدول رقم24 : نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 06.

Null Hypothesis: DRC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.704265	0.2398
Test critical values:	1% level	-4.170583	
	5% level	-3.510740	
	10% level	-3.185512	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DRC)
Method: Least Squares
Date: 02/01/19 Time: 15:56
Sample (adjusted): 1973 2018
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DRC(-1)	-0.249450	0.092243	-2.704265	0.0098
D(DRC(-1))	0.326275	0.153033	2.132059	0.0389
C	0.665153	2.178005	0.305395	0.7616
@TREND("1970")	-0.008306	0.076256	-0.108921	0.9138

R-squared	0.178022	Mean dependent var	-0.192065
Adjusted R-squared	0.119309	S.D. dependent var	7.245297
S.E. of regression	6.799359	Akaike info criterion	6.754475
Sum squared resid	1941.714	Schwarz criterion	6.913487
Log likelihood	-151.3529	Hannan-Quinn criter.	6.814042
F-statistic	3.032080	Durbin-Watson stat	1.925248
Prob(F-statistic)	0.039676		

الجدول رقم25 : نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 05.

Null Hypothesis: DRC has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.754081	0.0729
Test critical values:	1% level	-3.581152	
	5% level	-2.926622	
	10% level	-2.601424	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DRC)
Method: Least Squares
Date: 02/01/19 Time: 15:56
Sample (adjusted): 1973 2018
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DRC(-1)	-0.250271	0.090873	-2.754081	0.0086
D(DRC(-1))	0.328516	0.149891	2.191706	0.0339
C	0.455908	1.014391	0.449440	0.6554

R-squared	0.177790	Mean dependent var	-0.192065
Adjusted R-squared	0.139547	S.D. dependent var	7.245297
S.E. of regression	6.720781	Akaike info criterion	6.711279
Sum squared resid	1942.263	Schwarz criterion	6.830539
Log likelihood	-151.3594	Hannan-Quinn criter.	6.755954
F-statistic	4.649023	Durbin-Watson stat	1.927038
Prob(F-statistic)	0.014864		

الجدول رقم26 : نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 04.

Null Hypothesis: DRC has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.745049	0.0071
Test critical values:	1% level	-2.616203	
	5% level	-1.948140	
	10% level	-1.612320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DRC)
Method: Least Squares
Date: 02/01/19 Time: 15:56
Sample (adjusted): 1973 2018
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DRC(-1)	-0.241790	0.088082	-2.745049	0.0087
D(DRC(-1))	0.320385	0.147439	2.172996	0.0352

R-squared	0.173927	Mean dependent var	-0.192065
Adjusted R-squared	0.155153	S.D. dependent var	7.245297
S.E. of regression	6.659557	Akaike info criterion	6.672488
Sum squared resid	1951.386	Schwarz criterion	6.751994
Log likelihood	-151.4672	Hannan-Quinn criter.	6.702271
Durbin-Watson stat	1.920681		

الجدول رقم27 : نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 06.

Null Hypothesis: RD has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.146344	0.5073
Test critical values:	1% level	-4.165756	
	5% level	-3.508508	
	10% level	-3.184230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RD)
Method: Least Squares
Date: 02/01/19 Time: 15:57
Sample (adjusted): 1972 2018
Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RD(-1)	-0.207230	0.096550	-2.146344	0.0375
D(RD(-1))	-0.039789	0.154155	-0.258111	0.7976
C	-23.56978	18.50083	-1.273985	0.2095
@TREND("1970")	2.124211	0.961993	2.208135	0.0326

R-squared	0.122952	Mean dependent var	7.408936
Adjusted R-squared	0.061762	S.D. dependent var	52.63704
S.E. of regression	50.98564	Akaike info criterion	10.78223
Sum squared resid	111780.0	Schwarz criterion	10.93969
Log likelihood	-249.3824	Hannan-Quinn criter.	10.84148
F-statistic	2.009361	Durbin-Watson stat	1.960441
Prob(F-statistic)	0.126848		

الجدول رقم28 : نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 05.

Null Hypothesis: RD has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.567491	0.8679
Test critical values:	1% level	-3.577723	
	5% level	-2.925169	
	10% level	-2.600658	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RD)
Method: Least Squares
Date: 02/01/19 Time: 15:57
Sample (adjusted): 1972 2018
Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RD(-1)	-0.032900	0.057975	-0.567491	0.5733
D(RD(-1))	-0.102727	0.158028	-0.650056	0.5190
C	11.73547	9.709463	1.208663	0.2332

R-squared	0.023501	Mean dependent var	7.408936
Adjusted R-squared	-0.020885	S.D. dependent var	52.63704
S.E. of regression	53.18386	Akaike info criterion	10.84709
Sum squared resid	124455.0	Schwarz criterion	10.96518
Log likelihood	-251.9066	Hannan-Quinn criter.	10.89153
F-statistic	0.529472	Durbin-Watson stat	1.933164
Prob(F-statistic)	0.592621		

الجدول رقم29 : نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 04.

Null Hypothesis: RD has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.174324	0.7323
Test critical values:	1% level	-2.615093	
	5% level	-1.947975	
	10% level	-1.612408	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RD)
Method: Least Squares
Date: 02/01/19 Time: 15:59
Sample (adjusted): 1972 2018
Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RD(-1)	0.008225	0.047180	0.174324	0.8624
D(RD(-1))	-0.112266	0.158637	-0.707689	0.4828

R-squared	-0.008920	Mean dependent var	7.408936
Adjusted R-squared	-0.031340	S.D. dependent var	52.63704
S.E. of regression	53.45551	Akaike info criterion	10.83720
Sum squared resid	128587.1	Schwarz criterion	10.91593
Log likelihood	-252.6741	Hannan-Quinn criter.	10.86682
Durbin-Watson stat	1.927697		

الجدول رقم30 : نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 06.

Null Hypothesis: DRD has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.833606	0.0235
Test critical values:	1% level	-4.170583	
	5% level	-3.510740	
	10% level	-3.185512	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DRD)
Method: Least Squares
Date: 02/01/19 Time: 16:00
Sample (adjusted): 1973 2018
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DRD(-1)	-0.880621	0.229711	-3.833606	0.0004
D(DRD(-1))	-0.235037	0.153241	-1.533775	0.1326
C	-1.335827	16.89809	-0.079052	0.9374
@TREND("1970")	0.319293	0.597586	0.534305	0.5959

R-squared	0.587319	Mean dependent var	-1.054674
Adjusted R-squared	0.557842	S.D. dependent var	79.43853
S.E. of regression	52.82263	Akaike info criterion	10.85470
Sum squared resid	117189.7	Schwarz criterion	11.01371
Log likelihood	-245.6580	Hannan-Quinn criter.	10.91426
F-statistic	19.92451	Durbin-Watson stat	1.770418
Prob(F-statistic)	0.000000		

الجدول رقم31 : نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 05.

Null Hypothesis: DRD has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.833252	0.0050
Test critical values:	1% level	-3.581152	
	5% level	-2.926622	
	10% level	-2.601424	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DRD)
Method: Least Squares
Date: 02/01/19 Time: 16:01
Sample (adjusted): 1973 2018
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DRD(-1)	-0.857338	0.223658	-3.833252	0.0004
D(DRD(-1))	-0.245802	0.150643	-1.631684	0.1100
C	6.617479	7.931526	0.834326	0.4087

R-squared	0.584514	Mean dependent var	-1.054674
Adjusted R-squared	0.565189	S.D. dependent var	79.43853
S.E. of regression	52.38192	Akaike info criterion	10.81799
Sum squared resid	117986.2	Schwarz criterion	10.93725
Log likelihood	-245.8139	Hannan-Quinn criter.	10.86267
F-statistic	30.24663	Durbin-Watson stat	1.773306
Prob(F-statistic)	0.000000		

الجدول رقم32 : نتائج الاستقرارية للنموذج رقم 04.

Null Hypothesis: DRD has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Fixed)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.754530	0.0004
Test critical values:	1% level	-2.616203	
	5% level	-1.948140	
	10% level	-1.612320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(DRD)
Method: Least Squares
Date: 02/01/19 Time: 16:02
Sample (adjusted): 1973 2018
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DRD(-1)	-0.814944	0.217056	-3.754530	0.0005
D(DRD(-1))	-0.265953	0.148180	-1.794794	0.0796

R-squared	0.577788	Mean dependent var	-1.054674
Adjusted R-squared	0.568192	S.D. dependent var	79.43853
S.E. of regression	52.20071	Akaike info criterion	10.79057
Sum squared resid	119896.2	Schwarz criterion	10.87008
Log likelihood	-246.1832	Hannan-Quinn criter.	10.82036
Durbin-Watson stat	1.771066		

الملحق رقم 03: نتائج التأخيرات

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: BC PP RC RD TC
Exogenous variables: C
Date: 02/01/19 Time: 19:06
Sample: 1970 2018
Included observations: 45

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-416.1454	NA	403729.0	18.58424	18.66453	18.61417
1	-391.3809	46.22706*	160494.4*	17.66137*	17.90226*	17.75117*
2	-391.2236	0.279643	190660.1	17.83216	18.23364	17.98183
3	-390.9808	0.410037	226044.0	17.99915	18.56122	18.20868
4	-390.4755	0.808513	265572.0	18.15447	18.87713	18.42387

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

الملحق رقم 04: نتائج إختبار جوهانسون.

Date: 02/01/19 Time: 19:47
Sample (adjusted): 1972 2018
Included observations: 47 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: BC PP RC RD TC
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.431220	76.52002	69.81889	0.0132
At most 1 *	0.389657	49.99973	47.85613	0.0310
At most 2	0.296941	26.79421	29.79707	0.1068
At most 3	0.184706	10.23540	15.49471	0.2631
At most 4	0.013476	0.637683	3.841466	0.4245

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.431220	26.52029	33.87687	0.2899
At most 1	0.389657	23.20552	27.58434	0.1649
At most 2	0.296941	16.55881	21.13162	0.1939
At most 3	0.184706	9.597718	14.26460	0.2397
At most 4	0.013476	0.637683	3.841466	0.4245

الملحق رقم 05 : اختبار السببية

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 02/01/19 Time: 21:42
Sample: 1970 2018
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
PP does not Granger Cause DBC	46	0.03294	0.9676
DBC does not Granger Cause PP		0.00599	0.9940
DRC does not Granger Cause DBC	46	5.02821	0.0111
DBC does not Granger Cause DRC		1.20763	0.3093
DRD does not Granger Cause DBC	46	6.92677	0.0026
DBC does not Granger Cause DRD		1.53252	0.2281
DTC does not Granger Cause DBC	46	0.14933	0.8618
DBC does not Granger Cause DTC		0.82532	0.4452
DRC does not Granger Cause PP	46	0.23199	0.7940
PP does not Granger Cause DRC		0.13662	0.8727
DRD does not Granger Cause PP	46	0.85145	0.4342
PP does not Granger Cause DRD		0.16338	0.8498
DTC does not Granger Cause PP	46	0.61861	0.5436
PP does not Granger Cause DTC		0.64300	0.5309
DRD does not Granger Cause DRC	46	13.2724	4.E-05
DRC does not Granger Cause DRD		4.59033	0.0159
DTC does not Granger Cause DRC	46	1.63364	0.2077
DRC does not Granger Cause DTC		2.57137	0.0887
DTC does not Granger Cause DRD	46	2.31858	0.1112
DRD does not Granger Cause DTC		2.84808	0.0695

الملحق رقم 07: نتائج التقدير.

Vector Error Correction Estimates
Date: 02/01/19 Time: 16:03
Sample (adjusted): 1973 2018
Included observations: 46 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1
BC(-1)	1.000000
PP(-1)	-0.042216 (0.17834) [-0.23671]
RC(-1)	-1.838629 (0.29579) [-6.21593]
RD(-1)	1.610908 (0.24274) [6.63639]
TC(-1)	-3.036715 (0.52656) [-5.76704]
C	30.58778

Error Correction:	D(BC)	D(PP)	D(RC)	D(RD)	D(TC)
CointEq1	-0.066103 (0.02736) [-2.41584]	-0.200109 (0.27986) [-0.71503]	-0.043033 (0.02119) [-2.03063]	-0.780786 (0.17699) [-4.41156]	0.016789 (0.02033) [0.82588]
D(BC(-1))	-0.817247 (0.29948) [-2.72891]	-4.415472 (3.06309) [-1.44151]	-0.445108 (0.23195) [-1.91901]	0.881061 (1.93711) [0.45483]	0.426006 (0.22249) [1.91470]
D(BC(-2))	-0.011534 (0.17140) [-0.06729]	-0.750102 (1.75312) [-0.42787]	0.018279 (0.13275) [0.13770]	1.381605 (1.10869) [1.24617]	-0.054695 (0.12734) [-0.42951]
D(PP(-1))	-0.001439 (0.01568) [-0.09181]	-0.621550 (0.16037) [-3.87583]	-0.007201 (0.01214) [-0.59304]	-0.022066 (0.10142) [-0.21756]	0.008322 (0.01165) [0.71444]
D(PP(-2))	0.002340 (0.01521) [0.15388]	-0.341539 (0.15556) [-2.19550]	-0.004063 (0.01178) [-0.34494]	-0.033509 (0.09838) [-0.34061]	0.005943 (0.01130) [0.52594]
D(RC(-1))	0.592282 (0.39120) [1.51400]	3.297290 (4.00128) [0.82406]	1.254189 (0.30299) [4.13938]	-2.545657 (2.53043) [-1.00602]	-0.566684 (0.29064) [-1.94979]
D(RD(-1))	0.030042 (0.03774) [0.79593]	0.080990 (0.38606) [0.20979]	-0.032920 (0.02923) [-1.12609]	0.754251 (0.24415) [3.08935]	0.006132 (0.02804) [0.21868]
D(RD(-2))	0.028879 (0.03621) [0.79760]	0.115161 (0.37034) [0.31096]	-0.016582 (0.02804) [-0.59132]	0.846809 (0.23420) [3.61571]	-0.002238 (0.02690) [-0.08322]
D(TC(-1))	0.099815 (0.22851) [0.43681]	-0.575998 (2.33720) [-0.24645]	0.340795 (0.17698) [1.92561]	-3.397883 (1.47806) [-2.29889]	0.124834 (0.16977) [0.73533]
D(TC(-2))	-0.615183 (0.25598) [-2.40321]	-2.448524 (2.61823) [-0.93518]	-0.501073 (0.19826) [-2.52734]	-0.001114 (1.65578) [-0.00067]	0.111863 (0.19018) [0.58820]
C	2.423906 (1.34775) [1.79848]	11.52888 (13.7849) [0.83634]	1.802316 (1.04384) [1.72662]	17.08203 (8.71767) [1.95947]	1.636777 (1.00129) [1.63467]
R-squared	0.449322	0.398718	0.869275	0.545598	0.374555
Adj. R-squared	0.271161	0.204185	0.826982	0.398585	0.172206
Sum sq. resids	1383.594	144743.0	829.9596	57888.07	763.6725
S.E. equation	6.379180	65.24681	4.940706	41.26246	4.739299
F-statistic	2.522003	2.049620	20.55349	3.711232	1.851030
Log likelihood	-143.5585	-250.5149	-131.8041	-229.4366	-129.8896
Akaike AIC	6.763415	11.41369	6.252352	10.49724	6.169114
Schwarz SC	7.240451	11.89073	6.729389	10.97428	6.646151
Mean dependent	-0.108913	0.393694	1.912174	7.570435	2.442826
S.D. dependent	7.472210	73.13972	11.87800	53.20691	5.208982

Determinant resid covariance (dof adj.)	3.14E+10
Determinant resid covariance	6.92E+09
Log likelihood	-847.4855
Akaike information criterion	39.67328
Schwarz criterion	42.25723